

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

# أُصُولُ الشَّاشِيَّاتِ

مَعَ

# أَحْسِنِ الْجَوْلَاشِيَّاتِ

ذِكْرُ صَاحِبِ الْكَشْفِ

ان نظام الدین الشاشی صنف هذا الكتاب حين كان سنه خمسين عامًا

فسماه المحسین (الفوائد البهية مصرى ۱۲۴۳)

وقال السمعاني

ان الشاشی نسبة المشاش مدينة وراء نهر سيجون من تغورال ترك  
بعضاً

بُغِيَّةُ النَّاشِيَّةِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ أُصُولِ الشَّاشِيَّاتِ



MAKTABA-E-RAHMANI

مکتبہ رحمانیہ

اقرا سنٹر، عرق سترپٹ، اڈہ بازار، لاہور  
فون: 042-37224228-37221395

حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ

# أصول الشاشي

مع

# أحسن الحواشي

ذكر صاحب الكشف

ان نظام الدين الشاشي صنف هذا الكتاب حين كان سنه خمسين عاماً

فسماه الخمسين (الفوائد البهية مصري ١٣٣٠)

وقال السمعاني

ان الشاشي نسبة المشاش مدينة وراه نهر سيجون من أغورالترك  
ههنا

بغية الشاشي وتخرج احاديث اصول الشاشي



مكتبة رحمانية

قرارة عرفة سكة بنو ابي ابي  
عمارة 37221395 37224228 37221395

اس کتاب کے جملہ حقوق کا پی رائٹ آفس میں رجسٹرڈ ہیں۔ اس کتاب کی کتابت، تدوین و تسویب اور کسی بھی طریقہ سے کاپی کرنا کا پی رائٹ ایکٹ ۱۹۶۲ کے تحت قابل تعزیر جرم ہے اور اسکی خلاف ورزی کرنے والے کے خلاف بطور رجسٹرڈ کاپی رائٹ مالک (owner) قانونی کارروائی کی جائے گی۔

# فهرس الابواب والفصول واصول الشاشى

صفحه	مضمون	صفحه	مضمون
۹۸	فصل "على"	۴	المقدمة
۹۹	فصل "في"	۵	الباب الاول في كتاب الله تعالى
۱۰۳	فصل حرف الباء	۶	فصل في الخاص والعام
۱۰۵	فصل وجوه البيان	۷	انواع العام
۱۰۶	فصل بيان التفسير	۱۱	فصل في المطلق والمقيد
۱۰۷	فصل بيان التغيير	۱۵	فصل في المشترك والمؤول
۱۱۱	فصل بيان الضرورة	۱۸	فصل في الحقيقة والمجاز
۱۱۲	فصل بيان الحال	۲۳	فصل في تعريف طريق الاستعارة
۱۱۳	فصل بيان العطف	۲۷	فصل في الصريح والكناية
۱۱۵	فصل بيان التبديل	۲۹	فصل في المتقابلات
۱۱۶	الباب الثاني في سنة رسول الله	۳۶	فصل فيما يترك به حقائق اللفاظ
۱۲۲	فصل في اقسام الخبر	۴۲	فصل في متعلقات النصوص
۱۲۳	فصل خبر الواحد حجة	۴۹	فصل في الامر
۱۲۴	الباب الثالث في الاجماع	۵۱	فصل الامر المطلق
۱۲۵	فصل	۵۳	فصل الامر بالفعل
۱۲۶	فصل	۵۵	فصل في امور به
۱۲۸	فصل	۶۰	فصل
۱۳۲	الباب الرابع القياس	۶۲	فصل الواجب بحكم الامر
۱۳۳	فصل القياس حجة	۶۹	فصل في النهي
۱۳۹	فصل شروط صحة القياس	۷۴	فصل في تعريف طريق المراد
۱۴۱	فصل القياس الشرعي	۸۰	فصل حروف المعاني
۱۴۲	فصل الاسئلة	۸۴	فصل الفاء
۱۴۳	فصل الحكم	۸۷	فصل "ثم"
۱۴۵	فصل الاحكام الشرعية	۸۸	فصل "بل"
۱۴۶	فصل	۹۰	فصل "لكن"
	فصل الفرض	۹۱	فصل "او"
	فصل العزيمة	۹۵	فصل "حتى"
	فصل الاحتجاج	۹۷	فصل "الى"

## تتمت



# البحث الاول

تدبر مركزا واصلا وتعليقا وتعليقا وتعليقا وتعليقا

في كتاب الله تعالى **فصل في الخاص والعام** فان **الخاص لفظ** وضع له معني معلوم <sup>١١</sup> او <sup>١٢</sup> **فصل في**

لمشاهي معلوم على الانفراد كقولنا في تخصيص الفردي **وفي تخصيص النوع رجل**

**وفي تخصيص الجنس انسان** والعام كل لفظ ينتظم جمعا من الافراد **دائما لفظا**

كقولنا **مسلمون ومشركون** و**انما معني** كقولنا **من وما حكم الخاص من**

الكتاب **وتجوب العمل به لاجاله فان قابله خير الواحد او القياس فان امكن الجمع**

له قوله البحث الاول وجعلهم هذا

البحث ان كتاب اصل مطلق الى كمال والباقيات اصل اضافية كون المواضع كتاب ضرورية فيها وان كان بحسب التبيان كما في قوله تعالى وانزلنا

عليك القرآن جميعا ناكل شئء وانما المشتغل بتعريف الكتاب لانه اشرف من ان يعيب <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> **قوله** فصل في الخاص فان قيل الخاص والعام في الفعل

والفعل في الخاص والعام فلا يستقيم الظرفية ليل الخلفية لهما اعتباري لا حقيقي كما في قوله زيدا في النعت <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> **قوله** في الخاص والعام انما جعلت

فعل واحد لانهما في كون كل واحد منهما موصوفا بعينه واحد **لكن المعنى الواحد في الخاص مفرد عن الافراد وفي العام مشتغل عن الافراد لانهما في كل**

واحد منهما يجب الحكم قعدا بخلاف المشترك والمؤول وقدم الخاص على العام لانه ينزله المركب والخاص بمنزلة المفرد **لكنه على المركب** وان حكره متعلق عليه

بين الجهور وكمر العام متصرف فيه <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> **قوله** لفظ ذكر اللفظ ودون السلم لان هذا التعريف مطلق الخاص لا خاص الكتاب مما يجب رعاية الادب اى ذكر النظم

<sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> **قوله** وضع اللفظ لفظية الجنس والباقي كالفعل فعوله وضع لعينه يترتب به الجهل وقوله معلوم ان كان معناه معلوم المراد يخرج به الشك كالمفرد

معلوم المراد وان كان معناه معلوم البيان لم يخرج منه ويخرج من قوله على الافراد لان معناه حينئذ ان يكون المعنى مفردا عن الافراد ومن معناه اخر يخرج من

الشترك والعام جميعا <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> **قوله** **القياس** هو القياس معلوم والمدلول والمعبر والمعنى مستمدة بالذات وهوان المجموع عبارة عما حصل في الذهن وتساوية الاسباب

فان ما حصل في العقل من تبييت انه وضع الالهي بالسيه من تعييت انه يدل على اللفظ ليس بالمدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ ليس بالمفهوم

ومن حيث انه يقصد من اللفظ ليس بالمعنى <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> **قوله** انسان امثال الانسان تفرخا من الجنس فان مقول على كثير من متفتنين بالافراض فان تمتد رجل و

امرأة والغرض من خلفه الرجل محكوم نيبا والاملا وشاهدته في العدد والقصاص وتيقنا بجمعة والاهايد ونحوه والغرض من المرأة كونها مستفزة آتية بالولد

هدية الواجب اليه وغير ذلك والرجل تفرخا من النوع <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> **قوله** **القياس** هو القياس معلوم والمدلول والمعبر والمعنى مستمدة بالذات وهوان المجموع عبارة عما حصل في الذهن وتساوية الاسباب

فان ما حصل في العقل من تبييت انه وضع الالهي بالسيه من تعييت انه يدل على اللفظ ليس بالمدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ ليس بالمفهوم

ومن حيث انه يقصد من اللفظ ليس بالمعنى <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> **قوله** **القياس** هو القياس معلوم والمدلول والمعبر والمعنى مستمدة بالذات وهوان المجموع عبارة عما حصل في الذهن وتساوية الاسباب

فان ما حصل في العقل من تبييت انه وضع الالهي بالسيه من تعييت انه يدل على اللفظ ليس بالمدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ ليس بالمفهوم

ومن حيث انه يقصد من اللفظ ليس بالمعنى <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> **قوله** **القياس** هو القياس معلوم والمدلول والمعبر والمعنى مستمدة بالذات وهوان المجموع عبارة عما حصل في الذهن وتساوية الاسباب

فان ما حصل في العقل من تبييت انه وضع الالهي بالسيه من تعييت انه يدل على اللفظ ليس بالمدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ ليس بالمفهوم

ومن حيث انه يقصد من اللفظ ليس بالمعنى <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> **قوله** **القياس** هو القياس معلوم والمدلول والمعبر والمعنى مستمدة بالذات وهوان المجموع عبارة عما حصل في الذهن وتساوية الاسباب

فان ما حصل في العقل من تبييت انه وضع الالهي بالسيه من تعييت انه يدل على اللفظ ليس بالمدلول ومن حيث انه يفهم من اللفظ ليس بالمفهوم

ومن حيث انه يقصد من اللفظ ليس بالمعنى <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> **قوله** **القياس** هو القياس معلوم والمدلول والمعبر والمعنى مستمدة بالذات وهوان المجموع عبارة عما حصل في الذهن وتساوية الاسباب

بينهما بدن تغيير في حكم الخاص يعمل بهما والا يعمل بالكتاب يترك ما يقابله مثاله في

قوله تعالى يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ فَإِنْ لَقِئْتَهُ الثَّلَاثَةَ خَاصٌ فِي تَعْرِيفِ عُدَّةٍ

معلوم فيجب العمل به ولو حمل الاقراء على الاطهار كما ذهب اليه الشافعي باعتبار

ان الطهر مذكور ودون الحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التائيد دل على انه

جمع البدن وهو الطهر لم يترك العمل بهذا الخاص لان من جملة على الطهر لا يعجب

ثلاثة اطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع فيه الطلاق فيخرج على

هذا حكم الرجعة في الحيضة الثالثة وزواله وتصحيح نكاح الغير والبطالة وحكم

الحبس والاطلاق والمسكن والانفاق والخلع والطلاق وتزويج الزوج باختها واربع سواها

له قوله

والاعمال بالكتاب لان الكتاب اقوى منهما لا يقطع وهما ظنيان لان في الخبر الواحد شبهة الانقطاع عنه عليه السلام والقياس مبناه على الرأي وهو  
يحتل الخطأ ١٢ له قوله ثلاثة قروء جمع قروء وهو مشترك بين الحيض والطمه ولذلك اختلف فيه فبعضهم ارادوا انها الحيض كما هو مذهبنا وهو قول  
المخلفاء الارابيه والعباديه والثالثة وكثير من الصحابه وقال احمد كرتت اقول بالاطهار ثم وقفت بقول الاكابر وبعضهم علموا بها بالاطهار كما ذهب اليه الشافعي  
وهم كانوا اهل اللسان فثبت انه مشترك ودلائل الفريقتين في المطولات لا تسعها هذه الوريقات ١٢ ٣ قوله عد وعلم وهي التائيد الكواحل  
الاوارد وانما يعمل بها اذا اريد بها الحيض دون الطهر ١٢ له قوله فيجب العمل به الفاء جواب الشرط اى واذا ثبتت انه خاص فيجب العمل به وذلك  
انما يتحقق اذا حمل الاقراء على الحيض لان طلاق السنة انما يكون في الطهر فاذا طلقها في الطهر يجب التريص بثلاثة حيض فغير العدة ثلثة قروء كوال ١٢  
له قوله ولو حمل الاقراء الخ والحصول قولان الطهر مكر دون الحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التائيد فعمل ان جمع المذكر وهو الطهران السائر  
في اسما الاعداد من الثلثة الى العشرة علامته التذكير يقال ثلثة رجال في جمع المذكر وفي جمع المؤنث ثلث نسوة والجواب نعم ان القرء والحيض ملان  
للمخصص من تائيد احد ما يلزم تائيد الاخر الا ترى ان الذهب والعين اسمان الشئ واحد من احدهما مذكر والاخر مؤنث فكذلك القرء مذكر وان  
كان الحيض مؤنث فالحاق علامته التذكير فما كان لتكثير القرء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار ١٢ له قوله دل على ان يكون جواب شرط خوف  
اى اذا ورد الكتاب في الجمع بلفظ التائيد دل على ان جمع المذكر ١٢ له قوله وبعض الثالث فان قلت الطهر الذي وقع فيه الطلاق اول كيف  
سماه ثالثا قيل الثالث لا يقتضيه كونه متاخر في الوجود عن الاثنين الا ترى الى قوله جل جلاله لئن كفرنا لاني ان الله ثالث ثلثة حيث اطلق اسم  
الثالث على الثلاثة مع انك على ليس يتاخر في الوجود عن مرغم وعينيه عليهما السلام بل الله تعلقه سابق عليهما وذلك لان معنى الثالث الاعداد من الثلثة  
لا المتاخر من الاثنين ١٢ له قوله فخرج على هذا اى يستنبط ويتفرع على هذا الخلاف فيجوز الرجعة في الثالث عندنا لا عنده ويصح فيه نكاح الغير  
عنده لتمام العدة لا عندنا ويجلس بيمين العدة عندنا لا عنده ويجب على الزوج السكنى والنفقة عندنا لبقاء العدة لا عنده وكذا يصح البتاع طلاق آخر  
والبلغ في الثالث عندنا لبقاء العدة لا عنده ولا يجوز فيه التزوج باختها لزوم الجمع بين الاختين وكذا تزويج اربع سواها لزوم الحسن بالنظر الى  
العدة عندنا لا عنده ١٢

واحكام الميراث مع كثرة تعدادها وكذلك قوله تعالى قد علمنا ما فرضنا عليهم في  
 اى عمل فلفظ غش في الآية المذكورة لفظ الغش ١٢ له تعدد ما فرضنا وما فرضنا من ١٣ من الميراث  
 ازواجهم خاص في التقدير الشرعي فلا يترك العمل به باعتبار انه عقد مالي فيعتبر بالعقد  
 ١٤ ١٢  
 المالية فيكون تقدير المال فيه موكولا الى رأى الزوجين كما ذكره الشافعي وقرئ على  
 مفردا من الولاة ١١ الشافعي ١٢  
 هذا ان التخلي لنفل العبادة افضل من الاشتغال بالنكاح وابطاله بالطلاق كيف  
 ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
 ما شاء الزوج من جمع ونفريق وابطاح ارسال الثلث جملة واحدة ويجعل عقد  
 كما يجوز في الاسماء ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠  
 النكاح قابلا للفسخ بالخلع وكذلك قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره خاص في فسخ النكاح  
 ان عمل قولنا ١٢ فان طلقها فلا تحمل لربها ١٣  
 من المرأة فلا يترك العمل به بما روى عن النبي عليه السلام ايما امرأة نكحت نفسها بغير  
 اذن ولها فانكحها باطل باطل باطل ويتفرغ من الخلاق في حل الوطئ ولزوم المهر و  
 كابتها وابها زنيا ١١  
 النفقة والسكنى ووقوع الطلاق والنكاح بعد الطلقات الثلث على ما ذهب اليه قدام اصحابه  
 تكلمنا مرارا عند ١٢

له قوله واحكام الميراث فاذا مات الزوج في الوضعية الثالثة ورثته المطلقة وليل لها الوضعية ثلثا عندنا ١٢  
 ١٢ قوله قد علمنا اى قد علم الله ما يجب فضع على المؤمن في الازواج ثلثا في الكساف وفي التبيين اى ما اوجبنا من المهر في انكح في  
 الزواجه من الوضعي في الماهم ١٢ ١٣ قوله اذ فرضنا لغيرنا في التقدير الشرعي لانه افاض الفرض وهو بمنزلة التقدير الى نفسه فكان المهر  
 مقدرا شرعا بحيث لا يجوز نقصان منها الا انه في تعيين المقدار مجمل فالحققت الستة بانه له ما روى جابر بن عبد الله عن النبي عليه السلام ان قال  
 لا يزوج النساء الا اولياءه ولا يزوجن الا من الاكفاء ولا يهر لامل من عشرة دراهم وهو منسوب على ابن عمر وعائشة وعامر والاسم رضى الله عنهم قال النبي  
 اذا روى من طرق مفردا تنها ضيقه يصيب حسنا ويخرج به علال الاحتياط ايضا في مذهبا وياتي في الاحاديث اما مؤرولا ووضيعة فصارت العشرة تقديرا  
 لازما والشافعي لم يجعله مقدرا بل جعله موكولا الى رأى الزوجين لانه بدل العقود عليه وهو البقع فصار كعواض العقود المالية اى البيع والاجارة فهو  
 فيما ثبتت على تراضى المتبايعين فكذا هذه الكفاية لانه يترك الخاص من الكتاب فلا يصح ١٢ ١٣ قوله افضل لان النكاح من المعاملات كسائر  
 العقود المالية ونحن نتسك بسنة على النبي صلى الله عليه وسلم حيث اختاره على التخلي مع ما روى من الحديث عليه بالكلية بالفاصل مختلفة والاعتصام بهدي عليه السلام  
 اولى من اعتبار ريرة يعلين ذكر ما عليه السلام ١٢ ١٣ قوله من جمع وتفرقت فالجمع ان يقع ثلثا في طهر واحد والتفرقت ان يفترق الثلث في ثلثة المهر اى  
 ارسال الثلث جملة اى دفع واحدة وبلفظ واحد كما جاز فسخ البيع مطلقا وعندنا المصحح بين المطلقين والثلث في طهر واحد وكذا واحدة بدعية لانه خلاف  
 السنة لان النكاح سنة يتعلق به الصالح الدينية والدينية فيكره الطلاق الا على قدر الحاجة اى في الغرض ١٢ ١٣ قوله في وجود النكاح قال ابو حنيفة  
 يجوز اكلها نفسها بالذبح والى وقال محمد بن يعقوب بن مهران بن ابي يوسف لا ينفقه الا بولي ثم ربح وقال يعقوب بن مهران لا ينفقه الا بولي ثم ربح وقال يعقوب بن مهران لا ينفقه الا بولي ثم ربح  
 عن ابي حنيفة دفعه في الكفو لانه في غيره وشد على ابي يوسف وبه اخذ اكثر الشافعي وهو المختار للفقهاء وقال مالك والشافعي لا ينفقه بغيره ١٢ ١٣  
 في قوله ايمانها وهو من حديث عائشة مر فاعا في آخره فنكحها باطل فنكحها باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرائضها فان شجروا  
 فالسلطان دلى من لادلى لراى الشافعي واحمد واودود والترقي وحسن ابن ماجة وابوعبادة والعمادى والحاكم وابن حبان ووجه اخر ولنا ايضا  
 وجه ان ثلث الاطلاع عليها لغير جمع الى المطلقات ١٢ ١٣ قوله والنكاح اى اذا طلق الزوج ثلثا هذه المرأة التي نكحت بغير الاذن فيجوز  
 نكاحها بعد الثلث عند الشافعي لان النكاح الاول لم ينفقه عنده كذا قيل ١٢

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت نفسها بغير اذن ولها فانكحها باطل باطل باطل باطل رواه ابو داود والترمذي  
 وابن ماجة الا ان عندهم فنكحها باطل فنكحها باطل فنكحها باطل فنكحها باطل بدل فنكحها باطل باطل باطل وقال الترمذي  
 هذا حديث حسن وعند ابن ماجة لم ينكحها الولي بدل نكحت نفسها.



بجلافة ما اختاره المتأخرين منهم وأما العام فنوعان عام مخصص عنه البعض عام لم يخص عنه  
فمنه تفرق من الغالب لا حول في هذه الفصول ١٢ من التكرار ١٣ أما بما ١٤ عن بعض الأرواد ١٥ وأما ١٦

شيء فالعام الذي لم يخص عنه شيء فهو بمنزلة الخاص في حق لزوم العمل به لإهالة وعلى

هذا قلنا إذا قطع يد السارق بعد ما هلك المسروق عنه لا يجب عليه الضمان لأن  
أه ان العام يلزم العمل به قطعاً ١٧ صدقة أي بعد لك السروق ١٨ أي السابق ١٩ أي السابق ٢٠

القطع جزاء جميع ما اكتسبه السارق فإن كلمة ما عاقبة يتناول جميع  
عقبة ٢١ في قوله بما كسا ٢٢ أي يتبع كسباً ٢٣

ما وجد من السامري وبتقدير إيجاب الضمان يكون الجزاء هو  
من السرقه واهلاك ٢٤ أي الفعل ٢٥

المجموع ولا يترك العمل به بالقياس على الغصب والدليل على أن  
من القطع الضمان لا يقطع منه ٢٦ في عموم كونه ٢٧

كلمة ما عامة ما ذكره محمد إذا قال المولى لجارية إن كان ما  
عنده الفقيه ٢٨ أي عام ٢٩

في بطنك غلاماً فانت حرة فولدت غلاماً وجارية لا تعتق وبشله نقول في  
لأن الشرايين يكون بيع ما وجد في البطن غلاماً من كونه ٣٠ الجارية ٣١

قوله تعالى فاقترأوا ما تيسر من القرآن فإنه عام في جميع ما تيسر  
أه أي في شيء من القرآن ٣٢ فهو عموم اقتدري لا متعلق به ٣٣

له قوله ما اختاره المتأخرون فانهم لم يجوزوا الكساح بعد الثالث

احتياطاً نظراً إلى اشتباهه وقرعاً على تقدير جواز هذا الكساح وجوازه البضاهة بما فيها احتياطاً في عمل الفرج ٣٤

قوله وما العام أعلم أن حكم العام في الأشاعة التوقف حتى يقوم دليل عموم وخصوص وعند الشاشي والجبايئ اليوم بالخصوص كالأحد في الجنس و

الشاشي في الحج والتوقف في ما فوق ذلك وعند جمهور العلماء أنبات الحكم في ما يتناول من الأذواق قطعاً ولقينا عند شاشي العراق وعامة المتأخرين دلنا عند

جمهور الفقهاء والتكليف وهو مذهب الشاشي والمتأخر عند شاشي ثم تند حتى يفيد وجوب العمل دون الاعتقاد بلصح تخصيص العام من الكتاب بخلاف

والقياس هذا وتمسكات كل فريق في الطولات ٣٥ قوله في حق لزوم العمل به وكذا لزوم العلم به ويتناولها كل ما يتناولها وقد شاع الاحتجاج

به سلفاً وحلفاً من الصدر الأول والآخرة وقال الشاشي في بعض المعارض الخاص بل يخص به إذا ما عام الأذواق عن بعض هذه الكلمة ممنوعة عندنا كقوله

الفصول ٣٦ قوله لا يجب على الضمان تفرغ على أن العام يلزم العمل به قطعاً فإنه إذا هلك السروق عند السارق بعد القطع أو قبله واستهلك لا

يضمن كما لو تلف ثمر أو هوان من المذهب وروى الحسن بن أبي حنيفة أن يضمن إذا استهلك وقال الشاشي في ضمن السارق السروق كما إذا غصب عينا

فهلك عند الغاصب فإنه يجب عليه الضمان لأنه تلف مال الغير لا يفرق ذلك بينهما ولتأان كلمة ما في قوله قلنا له فاقطعوا ما يريد بها جازماً كما عساه موصيه

أن يكون القطع جزاء جميع ما وجد من السارق وإنما وجد منه تلف العين وبتقدير إيجاب الضمان يجوز القطع جزاء لبعض أفعالها كان ترك العمل بالعام

من الكتاب بالقياس وذلك لا يجوز كذا في الفصول ٣٧ قوله ما اكتسبه فإن قيل لا يلزم أن يهلك السروق مما اكتسبه السارق لعدم لوجده

منه الاستهلاك لأن من كسبه وقد فرغ السارق من الهلاك دون الاستهلاك فلم لا يكون القطع جزاء السرقه ولو كان ملكاً كما ذهب إليه الشاشي أميب

بأن الملك مضاف إلى الفعل السرقه لا زوجه بعده فكان فعله بخلاف الاستهلاك فإنه فعل زائم على فعل السرقه ولهذا يجب الضمان في صورة

الاستهلاك في رواية الحسن بن أبي حنيفة رقمه ٣٨ قوله كلمة ما عامة أي في قوله تعالى في جزاء ما كسا وبتقدير إيجاب الضمان يجوز القطع جزاء بعض أفعال

فكان ترك العمل بالعام من الكتاب بالقياس وذلك لا يجوز ٣٩ قوله ما اكتسبه على الخ وقائل أن يقول إن كسبه ما موصوفه للعموم ولا حاجة إلى الدليل

في الموضوعات فلا حاجة إلى التأييد يقول المصنوع أميب بأن كمن شيء كان موضوعاً للمعنى ولكن ذلك المعنى لا يكون مراداً عند الفقهاء فيحتاج إلى

الدليل وإنما خص محمد الأثر كما كان في الفقهاء كان من الأمة للغة أيضاً ٤٠ قوله فاقترأوا الآية وردت في الصلاة بلائياً في سياق الكلام

أي فاقترأوا في الصلاة جميع آيات تيسرت من القرآن فاختار كانت أو غيرها فيقتض أن يكون المأمور به الجزء العام من القرآن والامر يترك على اجتزاء

المأمور به فيقبل النقص على أن أي جزء قرأ كان مجزئاً ٤١

من القرآن ومن ضرورات عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وجبه  
اي عمود ١٣

المعبر  
الذي  
الاول  
الذي

في الخبر انه قال لاصلوة الابفا تحت الكتاب فعملنا بهما على وجه  
اي بالعام من الكتاب والوجه ١٣

لا يتغير به حكم الكتاب بان نحمل الخبر على نفي الكمال حتى يكون مطلق  
اي قوله اصلاوة ١٣

القراءة فرضاً بحكم الكتاب وقراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر وقلنا  
التزم على الفاتحة فرضاً ١٣

كذلك في قوله تعالى ولا تاكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ان الله يوجب  
عنه ان الذابغ الحرام ١٣  
عنه ان النبي دال عليه ١٣

حرمة متروك التسمية عامداً وجاء في الخبر انه عليه السلام سئل عن  
ما لم يذكر على وجه الصلاة ١٣  
ما لم يذكر من الترتيب له ان ذكر ١٣  
الواحد ١٣  
الاصلة ١٣

متروك التسمية عامداً فقال كلوه فان تسمية الله تعالى في قلب كل امرئ  
عليه السلام ١٣

مسلم فلا يمكن التوفيق بينهما الا لو ثبت الحل بتروكها عامداً ثبتت  
بين الآية والخبر ١٣  
اي على الراجح ١٣  
اي البسلة ١٣  
وامرأة ١٣

له قوله لاصلوة الابفا تحت الكتاب رواه الائمة السنية وغيرهم من الجماعة ونظاهرة قال  
مالك والشافعي واحمد واسحق والوثوري وادوا انها فرض تفديفوتها الصلاة وقال ابو حنيفة والثوري والا وراعي ان تركها عامداً وقتل غير امرئ  
على الاختلاف عن الازاعي وقال الطبري يقرأ في كل ركعة والامم بخير الا بشئ من القرآن عدواً او جاهداً وهذا كانه في الاستدراك ١٣

قوله فعلنا بهما فان الآية وردت في الصلاة وكلمة عامداً في جميع ما تيسر فانت كانت ادعوا فيقتض ان يكون المأمور به الجزء  
العام من القرآن والامر يمل على اجزاء الفعل المأمور به قبل على ان اى جزء كان غير باذن ضرورية عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وقد  
جاء في الخبر انه عليه الصلاة والسلام قال لا صلاة الا بفاتحة الكتاب ولا لطف الوجود فيقتض ان لا يوجد الصلاة شرعاً الا مع فاتحة الكتاب من ضرورية  
توقف الجواز على قراءة الفاتحة فاذا اتفقا لعلمنا بهما على وجه لا يتغير بهما حكم الكتاب بان يحل الخ على نفي الكمال ويجعل معناه لاصلوة كاملة الابفا تحت  
الكتاب فيجوز الصلاة بطلق القراءة لكن يمكن نفيها نقصان تبرك الواجب وفيه تقرير فضيعة القراءة كما هو موجب الكتاب وباجاب الفاتحة  
عملاً بالخبر في خبر ١٣

قوله على نفي الكمال اي لاصلوة كاملة اي لفاتحة الكتاب لا على نفي اجزاءها كما حل الشافعي له قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه وادفقت اي اكله في الضرورة معصية واستحلال على الكفار الترتيب كقرانها نزلت مع آيات قبلها عن الكفارة وهم كانوا يقولون للمسلمين  
انهم تزعمون انكم تسبون الله فما تثل انذرت ان تاكلوا مما تلتتم انتم تقبل للمسلمين ان كنتم متحققين بالايان فكلموا كما ذكر اسم الله عليهم انتم يا ايها  
مؤمنين هل ذكر عليه اسم غير من الالكه او مات ختمت الفطر علم ان كنه ما في مال من ذكر عبادة عن المذكورات بدلالة السياق او بدلالة ان سورة  
التسمية او متروكها يقع على المذكور في التقادم وانما بعمومها اوجب حرمة متروك التسمية من ذبحته السلم والكافر لئلا تبرك بمقابلة تروك الواحد كانه  
الفصل ١٣  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لا يتناول الا ما ذكرنا سابقاً من كتبها عامداً او ناسياً جميعاً وليس كذلك بل الحل  
بتركها ناسياً ثابت بالاتفاق بيننا وبين الشافعي ان كنه لوهنا ليس لا يتناول الشرط والجواز جميعاً بل يشترط الجواز على كل تقرير غير محمول عليه  
الصلاة والسلام ثم العبد مصيب لم يخف الله لم يصعد وتقدير خوف الله لم يخف الله أيضاً وقوله عليه السلام لو كان الايمان معلقاً بالشر يا ربنا لا ابتداء  
فارس ١٣  
قوله لا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه ثبتت الخ معناه لو ثبتت الحل في العمد كان الكتاب متروكاً في حق بعض الافراد وهو غير جائز وكيف وانسخ الكتاب  
بالكتابة بهذا الخبر ان ثبوت الحل في العمود متروك في النسيان فثبتت الحل في الصور من هذا الخبر والكتاب لا يتناول الا القبليتين العائدتان الى  
نخصنا جميعاً لا يتبع تحت الكتاب فرد غير رفع حينئذ حكم الكتاب بخبر الواحد هذا الجوز ١٣

لا صلوة الابفا تحت الكتاب أخرجه ابن عدى ورواه الترمذي وابن ماجة بلفظ لا صلوة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب  
وقال الترمذي حديث حسن صحيح. انه عليه السلام سئل عن متروك التسمية الجزاء جده

الحل بتركها ناسياً فيحذير ترفع حكم الكتاب فيترك الخبر  
١٣ البطلان ١٤ من موت اس تركها عامدا ناسيا ١٥ حتى الميتة اما ذك فيراشه تعالى ١٦  
 وكذلك قوله تعالى **وَأَمَّا تَأْكُمُ اللَّيْثِي** **أَرْضَعْنَكُمْ** يقتضي بعموم حرمة نكاح  
١٧ من اجل ما ذكرنا في الخبر بقوله العام ١٨ اى حرمت نكاح ١٩  
 المرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصّة ولا المصتان والا الا ملاحة ولا  
٢٠ يكسش ودر كوش ٢١  
 الاملاحتان فلم يمكن التوفيق بينهما فيترك الخبر واما العام الذي خصص عنه البعض  
٢٢ معارضة الكتاب ٢٣  
 فحكمه انه يجب العمل به في الباقي مع الاحتمال فاذا قام الدليل على  
٢٤ اى العام المخصوص من البعض ٢٥ الذي لم يخصص من ٢٦ اى احتمال التخصيص في باقي الاقوال ٢٧  
 تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى

له قوله بتركها ناسياً بهذا الخبر بطريق الاول  
 لان عند الناسى دون عند العام لان النسيان غسوب الى صاحب الشرع فلا يمكن الاحتراز عن وقوعه قال عليه الصلوة والسلام رفع عن امتي الخطأ  
 و النسيان ١٢ قوله يرفع حكم الكتاب هذا اشارة الى جواب اعتراض الخصم وهو ان الناسى خص من هذا النص فجاز تخصيص الباقي  
 بالبرهان العام المخصوص البعض جازان يعارض خبر الواحد بالتخصيص الى من ترك التسمية عامدا فاجاب بان اذا خص منه العام يرفع حكم الكتاب  
 بالكلية لما قرنا واما يجوز التخصيص الى ان يبقى تورا لما يليق عليه اسم العام كما يكون نسخا وذا لا يجوز خبر الواحد كما تقر في محل ١١ احسن الحواشي -  
 ٣ قوله ابحا حكم آه قليل الرضاع وكثيره سواء عند نطفة التحريم ورواه محمد في الطواغيت ابن السنيب ولو مصة واحدة وكذلك موى  
 عن جميع الصحابة وقال ابن قدامه في المغني عن الليث انزال اجمع السلمون على ان قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهد كما ينظر الصائم وهو قول  
 مالك في رواية وقال الشافعي لا يثبت التحريم بلا خمس رضعات وبقال احمد لظاهر الرواية واسحق عن احمد ثلث عند واحدة وقليل ظاهر المذهب  
 وجمان احدهما لقول ابى حنيفة والثالثة ثلث رضعات واختاره مشاخره وهو قول زيد بن ثابت كذا في المحصول ١٢ ١٣ قوله لا تحرم آه رواه  
 ابن حبان في صحيحه بخلافه حديثا واحد اوراه مسلم عن عائشة لا تحرم المصّة ولا المصتان وعن ام الفضل لا تحرم الا ملاحة ولا الاملاحتان  
 ايضا عن الاملاحة والرضعة او الرضعتان او المصّة او المصتان ١٢ ١٤ قوله خص عن البعض التخصيص لانه يفتي بعض عن الجملة بكم واسطلا على قصر  
 العام على بعض اذراه بدليل مستقل مقارن له واحترز بقولنا مستقل عن الصفة والاستثناء والغاية ويقولنا مقارن عن النسخ ١٢ ١٣ قوله مع  
 الاحتمال الى مع احتمال التخصيص في باقي الاقوال سواء كان المخصص معلوما او مجهولا ثم اعلم انهم اختلفوا في العام الذي خص عن البعض بل يفتي حمزة  
 بعد التخصيص ام لا فذهب الشيخ ابى الحسن الكرخي وابى عبد الله الجواني وغيرهما انه لا يبقى حجة بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص  
 معلوما كما يقال اتقوا المشركين ولا تقتلوا اهل الذمته او مجهولا كما قيل اتقوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم الا ان يجب اخص المخصوص اذا كان معلوما وقال  
 عامتهم ان كان المخصص مجهولا فيسقط حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيما بقي ويتوقف الى البيان وان كان معلوما يبقى العام فيما وراءه على ما كان اعتبارا  
 باستثناء المجهول والعلوم كذا في الفصول ١٢ ١٣ قوله بخبر الواحد ولما قل ان يقول انما الكلام لا يكاد يصح ظاهره بل من القول ان نقله فيجوز  
 تخصيص الباقي بخبر الواحد والقياس الى ان يبقى الثلث العلم الا ان يقال ان خبر الواحد والقياس من باب دفع المظهر موضع المضمرة والمعنى فاذا  
 قام الدليل الظني من خبر الواحد والقياس على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه ١٢

لا تحرم المصّة ولا المصتان الخ اخرجه ابن حبان في صحيحه عن عبد الله بن الزبير ورواه مسلم ومرفقا في حديثين  
 الاول اخرجه عن عائشة لا تحرم المصّة ولا المصتان ورواه ابى ترومذى وقال حديث حسن صحيح وللشافعي اخرجه عن  
 ام الفضل بنت الحارث.

والا كان نسخاً

المعنى في قوله لا يجوز تخصيصه

الثالث وبعد ذلك لا يجوز فيجب العمل به وانما جاز ذلك لان المخصص  
الذي اخبره البعض عن الجملة لو اخرج بعضها لمجهول لا يثبت الاحتمال في كل فرع معين

فجاز ان يكون باقياً تحت حكم العام وجزان يكون داخل تحت دليل الخصوص فيستوي  
الطرفان في حق المعين فاذا قام الدليل الشرعي على انه من جملة ما دخل تحت دليل

الخصوص ترجح جانب تخصيصه وان كان المخصص اخرج بعضاً معلوماً عن الجملة جاز  
ان يكون معلولاً بعلّة موجودة في هذا الفرع المعين فاذا قام الدليل الشرعي على

وجود تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

وجدت تلك العلة في غير هذا الفرع المعين ترجح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال  
فصل في المطلق والقيّد ذهب اصحابنا الى ان المطلق من كتاب الله تعالى اذا

امكن الحمل باطلاق فالزيادة عليه كخبر الواحد والقياس لا يجوز مثاله في قوله تعالى  
من غير ضرورة التوقيه ١١٥ <sup>المعنى من كتاب الترتيب في تفسيره اطلاق ١٢</sup>

فأغسلوا وجوهكم فالما مؤنر به هو الغسل على الاطلاق فلا يزداد عليه شرط النية و  
في الآية ١٢ <sup>من قبال النية والترتيب والتقسيم ١١</sup> ..... اي الغسل ١٢

الترتيب والموالاة والتسمية بالخبر ولكن يعمل بالخبر على وجه لا يتغير بحكم الكتاب  
شرط ١٢ <sup>شرط ١٢</sup>

يقال الغسل المطبق فرض بحكم الكتاب والنية سنة بحكم الخبر وكذلك قلنا في قوله تعالى  
عن كل قية ١٢ <sup>كثرة السجدة ١٢</sup> <sup>المذكور ١٢</sup> <sup>يقال ١٢</sup>

الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ان الكتاب جعل جلد المائة  
اي الموالاة والحكم ١٢ <sup>الزاني ما ذكرنا ١٢</sup> <sup>سوط ١٢</sup> <sup>مقوله تعالى ١٢</sup>

حد الزانية فلا يزداد عليه التعريب حد القولة عليه السلام البكر بالبكر جلد مائة و  
دورانتي عن نية الموضع آخر ١٢ <sup>دورانتي عن نية الموضع آخر ١٢</sup>

تعريب عام بل يعمل بالخبر على وجه لا يتغير بحكم الكتاب فيكون الجلد حد اشريعيا بحكم  
المذكور الخ في علم الترتيب ١٢ <sup>المعنى من كتاب الترتيب ١٢</sup> <sup>ذلك الوجه ١٢</sup>

لـ قوله بخبر الواحد لان الاطلاق وصف مقصود في كلهم والزيادة عليه تكون نسخا ورفع اوصاف الاطلاق فلا يجوز نسخ الكتاب اصله  
اد وصف خبر الواحد بالقياس ان الكتاب مطلق وخبر الواحد والقياس يفتى خلا للشافعي فان خبر الزيادة بخبر الواحد والقياس ويجعل بيان المطلق من

الكتاب لان المطلق يحتمل التقييد بالبيان بخلاف البيان يقتضي سابقه الاجال ولا اجال في المطلق لا يمكن العمل به كذلك في الفصول ١٢ <sup>قوله هو الغسل</sup>

الخ فان قلت لا تسل ان المأمور به الغسل على الاطلاق فانه ينافيه قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الى كف يمين النية ثابتا بالكتاب قلت  
اشترطوا النية يقضون ان لا يجزى الماء طهورا بدون النية وقد قال الله تعالى انا انزلنا من السماء ماء طهورا فانه يقضون ان يكون الماء

طهورا بدون النية على الاطلاق اشترطوا النية يقضون ان لا يكون مطهرا بدون النية وفيه البطلان هذا المنطوق وهو اقوى من المخدوف كذلك في كتب الاصول  
١٢ <sup>قوله على الاطلاق</sup> اي سواء كان مع النية او بدونها ومع الترتيب او بدونه وكذلك اسائر السنن فلو شرط شي من النية والترتيب وهو لا اعتبار

الواردة فيها لا يكون مطلق الغسل ويكون نسخ الاطلاق الكتاب باخبار الاحاد وذلك لا يجوز كذلك في المعدن ١٢ <sup>قوله بالخبر هو في النية قوله عليه السلام في الاعمال</sup>

بالنيات وانما لامر ما مؤنر فمن كانت هجرة الى الله ورسوله فهو تالى الله ورسوله ومن كانت هجرة الى دنيا يصيبها او امرأة يتكهنها فهو تالى ما حاسبه  
البيط في الترتيب حديث هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وكان مرتبا في الموالاة حديث واره على الشرع عليه السلام جلا صل على قدمه لمعة باعادة

الوضوء والصلوة رواه ابوداود ومن التسمية حديث لا وضوء لمن يذكر اسم الله عليه رواه ابوداود واحمد وغيرهما كذلك في شرح الحساي ١٢  
<sup>قوله</sup> وكذا في اي مثل ما اجرينا الغسل والمسح على اطلاقها وتركنا الخبر بمقابلة مطلق الكتاب حملنا في قوله تعالى الزانية والزاني الخ ١٢

قوله الزانية والزاني اللام العمدى غير المحصنة وغير المحصن لان محصنا ثابت بقوله تعالى الشيخ والشبيبة اذا زنيا فاخرجهما كلا من انزله والحديث  
اد الاجماع وانما قدم الزانية على الزاني لان الزانية ينعين من الشهوة وهي في النساء او فوتم اسارق على الساقية لان السرقة من الجرة وهي الرجال اكثر ١٢

كقوله حد الزانية لا ينعين بقاء الجزاء اذ تقديره الزانية والزاني اذا زنيا فاجلدوا وهو عقوبة زارة فكان حد لان الخ هو العقوبة فاذا كان الجلد  
حدا وهو مطلق يقتضون ان يكون الجلد مجزيا فيكون زاجرا شرعا سواء كان مع التعريب او بدونه فلو جعل التعريب حدا بالجبر لا يكون الجلد الخا عن التعريب

حد لان الزاجر هو المجموع فلا يكون بعضه زاجرا ولو هو الزاجر فاذا لم يكن الجلد حدا كان ذلك نسخا للاطلاق كما ترى في المثال السابق فانهم ١٢  
<sup>قوله</sup> البكر بالبكر اي عقوبة زناء البكر بالبكر اي الذكر الذي لم يتزوج بعد بالاشي التي لم تزوج والمراد بالبكر غير المحصن فان محصنه هذه المرحم وقيد

البكارة في كل منها ليس احترازا يا فوا حدها بجراها او امرأة والاخر حصنا فالبكر يجلد والمحصن يرحم ١٢ <sup>قوله</sup> وتعريب عام اي سنة واحدة  
اي يجوز في عقوبة النية الامران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام تعطف التعريب على الجلد يقتضون كل المجموع حدا فلا يجوز الاكتفاء باحد

بنص القرآن يقتضون كفاية الجلد وحده فصار هو جائزا فوا وبقي التعريب جائزا اصطلاحا وهو المستوي فعلة وذكره ١٢

البكر بالبكر الخ اخرجه ابن مسلم عن عمادة بن الصامت الا ان عنده نفي سنة بدل تعريب عام

الكتاب والتعريب مشروعا سباسة بحكم الخبر وكذلك قوله بعد وبلطوة فوا بالبيت العتيق مطلق  
 في معنى الطواف بالبيت فلا يزداد عليه شرط الموضوع بالتعريف بل يعمل به علوم ولا يتغير  
 حكم الكتاب بان يكون مطلق الطواف فرضا بحكم الكتاب والوضوء واجبا بحكم الخبر  
 فيجب التقصان للآثار بترك الوضوء الواجب بالدم وكذلك قوله تعالى وانكعوا مع الشركيين  
 مطلق في معنى الركوع فلا يزداد عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يعمل بالخبر على وجه لا  
 يتغير به حكم الكتاب فيكون مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب والتعديل واجبا بحكم الخبر وعلى  
 هذا قلنا يجوز التوقى بماء الزعفران وبكل ماء خالطه شيء طاهر فغير احد  
 اوصافه لان شرط المصير الى التيمم عدم مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقا فان

له قوله بالبيت العتيق

اي القديم من عتيق اي قديم ساه قديما لا اول بيت وضع للناس وعتيق عن ايدي الجبابرة التي كيف فعل الربط باصل القبيل وعن  
 عتيق الطير اذا قوى ووصف البيت بالقوة لانه شديد البناء اذ لا منعه من التحريب كما قالوا ۱۲ له قوله في معنى الطواف اذ الطواف وهو  
 الدوران حول البيت سواء كان مع الوضوء او بدونه فيقتضيه ان يكون الا في مطلق الطواف آتيا بالماور به فلا يزداد عليه شرط الوضوء بغير الواحد وهو قوله  
 بل الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوة كذا في المعدن ۱۲ له قوله شرط الوضوء ولما قلنا ان الطهارة في الطواف مستفاهة من ثلاثة  
 النقص ان اوله تحل ولا يملكه فوا بالبيت العتيق يعرف من اى علة الطواف تعظيم البيت ونعم الطواف حاله الحث والنجاسة احاطت بالبيت اجيب بان لا  
 نسلم ذلك ولئن سلمنا قلنا ان الزام على زعم الخصم حيث تمسك لاشته الطهارة بغير الواحد وان تمسك بالثلاثة اجبناه بجواب اخر كذا في شرح المنار ۱۲  
 له قوله بالخبر وهو حديث رواه ابن حبان في صحيحه الطواف بالبيت الصلوة الا ان الله تعالى قد اهل فيه النطق فمن نطق فيه لا يشق الا بغيره واخرجه  
 الحاكم بلفظه مستدركا وسكت عنه الطبراني والبيهقي عزوا خبره الترمذي ايضا بلفظ الطواف حول البيت مثل الصلوة كذا في المعقول ۱۲ -  
 له قوله في معنى الركوع وهو الميلان عن الاستواء بما يقع اسم الاستواء يقال ركعت النخلة اذا ماتت الى الارض فلا يزداد عليه شرط التعديل كما زاد ابو  
 يوسف والشافعي بالخبر وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا ارطى خضف الركوع والسجود فمثل فانك لم تصل لما قلنا من ان الزيادة تسخ فيجعل مطلق  
 الركوع فرضا بحكم الكتاب والتعريف واجبا بمطلق الخبر فان قلت قلت تعالى واكروا الخ يقتضيه فزيدنا الجملة لان كلمة مع للمصاحبة تقتضيه ان يكون  
 الركوع مصاحبا للمركعين وهذا لا يتصور الا بالجماعة تليل فزيدنا الجملة يؤدى الى القدرة على الفيزا فكيف بما كلف بالمس في وسعدلا يكف الله نفسا الا  
 وسعها فيكون فيه المصاحبة محمولا على الاستحباب كذا في مراة الاصول وفيه ۱۲ له قوله لان شرط آه اعلم ان التقية بالاضافة والتوصيف  
 قد يكون غير لعنة المطلق ومخرجه عن نفس طبيعته الاصلية كقول الاميان وظلمة الكفر وماه الوداء والشجر وانشاء الحد وقد يكون مقيد لخصوص فيه باقيا ذلك  
 المطلق على وجهه وتحقيقه كقلام زيد وماه البير وماه الساء والعين والماء السخين وماه الزعفران والصايب والاشنان من هذا القبيل كماه خالطه التراب  
 عند الشافعي ايضا مطلق لم يخرج عن الملاقاة وطهر فهو باق على الملاقاة استفاد من قوله تعالى واذا من السماء ماء طهور لا ينجو على صفته المنزلة من  
 السهارة وتقيد لم يناف اطلاق المردا بل للاق مطلق الشيء المطلق ولذا عرته المص بعد مطلق الماء في هذا العموم والاطلاق لا ينافي  
 الخصوص والتقيد كذا في الحصول ۱۲ له قوله قد بقي ماء مطلقا لان الماء المطلق ما يسبق الى الالفهام عند اطلاق لفظ الماء وهذه المياه كذلك  
 فاذا قيل صحت الماء فغيا العاطية بماء الزعفران لا يحط بالقر بخلاف ماء الورد وماه المرق وماه القلي كذا في المعدن ۱۲

قيد الاضافة ما زال عن اسم الماء بل قدره فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكان شرط  
اي ماء الزعفران واشتال<sup>١٢</sup> اي اسم الماء بل مجرد المقيد بمرور وقت مطلق<sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> واشتال<sup>١٣</sup>

بقائه على صفة المنزل من السماء قيد المطلق وبه يخرج حكم ماء الزعفران  
من الاصل في باب التطهير<sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> من الاصل في باب التطهير<sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> من الاصل في باب التطهير<sup>١٣</sup>

والصابون والاشنان وامثاله وخبر عن هذه القضية الماء النجس بقوله تعالى ولكن  
عمر<sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> مما عايناهم نزل عند الرقة والسيلان<sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> مما عايناهم نزل عند الرقة والسيلان<sup>١٣</sup>

يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَالنَّجَسَ لَا يَفِيدُ الطَّهَارَةَ وَهَذِهِ الْإِشَارَةُ عَلِمَ أَنَّ الْحَدِيثَ شَرْطٌ لَوْ جُوبِ  
لَهُ بِإِشَارَةِ بِلَا النَّصِّ وَهَذَا قَوْلُ تَعَالَى لِيُطَهِّرَكُمْ<sup>١٢</sup>

الوضوء فان تحصيل الطهارة بحدوث وجود الحوادث محال قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
فان تحصيل الماص<sup>١٢</sup>

المظاهر اذا جامة امرأت في خلال الاطعام لا يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق  
اي في الاشياء<sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> في قول عائشة<sup>١٣</sup>

في حق الاطعام فلا يزداد عليه شرط عدم المسيس بالقياس على الصوم بل مطلق يجري  
اي الاطعام<sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> في قول عائشة<sup>١٣</sup>

على اطلاق والمقيد على تقييده وكذلك قلنا الرقة في كفارة الظهار واليمين  
اي على الاعمال<sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> اي على الاعمال<sup>١٣</sup>

مطلقة فلا يزداد عليه شرط الايمان بالقياس على كفارة القتل فان قيل ان الكتاب في  
اي كون الرقة مؤمنة<sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> اي كون الرقة مؤمنة<sup>١٣</sup>

له قوله اسم الماء

جواب عما قال الشافعي من ان ماء الزعفران واشتال ماء مقيد فلا يكون داخلا تحت قوله تعالى فان لم تجدوا الخ فلا يمين ان يكون الملباقيا على صفة  
المنزل من السماء ومحصل الجواب ان قيد الاضافة ما زال عن اسم الماء لانه مفهوم عند المطلق لفظ الماء فاذا انقيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا يخفى  
لانه بخلاف ما لوجاء عملا بالورداء ما باق على انه ينفذ انصارا فاضافة الى الزعفران كالاضافة الى البير فانه يخرج عن مطلق الماء وهذه الاضافة كذلك لا يخرج عن  
مطلق الماء باضافة الى الزعفران فيجوز التوضي به بشرط بقاءه على صفة المنزل من السماء تقييده لكتاب وذلك غير جائز كما في الفصول ١٢ -

له قوله وخرج الخ جواب عما يريد علينا من الماء النجس داخل في الماء المطلق ايضا فلم يخرج التوضي به وبخاصة الجواب ان المقصود بالتوضي انما هو  
الطهارة كما قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم والماء النجس لا يفيد الطهارة فلم يكن داخلا تحت قوله تعالى فان لم تجدوا ماء فامسحوا بطين مطبق حتى  
في الماء الطاهر كما في كتب الاصول ١٢ له قوله ان الحدوث شرط الخ اي لا يجب الوضوء على المتوضي الذي ادى صلوة ولم يطق حدث حتى  
جاء وقت صلوة اخر ١٢ له قوله بدون وجود الحدوث محال فان قيل هذا يشكل بتجديده الوضوء على الوضوء قيل تجديده الوضوء افعالها زيادة  
الغضبية لا لتحصيل الطهارة اذ قلنا ان زمن باب الطهارة وعن نفس العلم والاشم وهو بمنزلة الغناسة ولم يبيده ما ذكره في شرح السنن المستعجب ان  
يتوضأ لكل صلوة وان كان على الطهارة لانه ربما جرى على لسانه كذب او غيبة او شج أو ما يقيم به تقييده ان يتجدد الوضوء لرفع ذلك  
الحدوث كما يتوضأ لرفع الحدوث الظاهر كذلك المعدن ١٢ له قوله لا يستأنف الاطعام هذا عندنا وقال مالك الشافعي واحمد

يستأنف واغتربا بالصوم قلت تقيه في القرآن بعدم المسيس في التحريم والصوم لا في الاطعام وقد ذكره في الصوم بعد ذكره في التحريم فلو كان  
في الاطعام مراد ايضا اعادته في الاطعام ايضا ولو كان ذكر عدم المسيس في التحريم مقيدا او كافيلا لاداة في الاطعام لم يعده في الصوم ايضا كلفه  
الفصول ١٢ له قوله بالقياس على الصوم كما زاد مالك حيث قال اذا جامع في خلال الاطعام يبطل ما مضى ويستأنف الاطعام كما يستأنف  
الصوم اذا تخلف الجماع ولنا ان النص في الاطعام مطلقا سواء تخلف الجماع او لا ولو شرط عدم المسيس فيه بالقياس على الصوم يلزم تقييده المطلق من الكتاب  
بالقياس وبلا يجوز كذا في المعدن ١٢ له قوله وكذلك قلنا الخ فان الرقة في كفارة الظهار وكذلك في كفارة اليمين مطلقا عن قيس  
الايمان في كفارة القتل مقيدة بقيد الايمان فحس الشافعي وقيد الرقة بالايمان في كفارة الظهار واليمين لان الكفارات كلها جملش واحد ونحن  
نعول المطلق يجري على الصلاة ولا يفيد بقيد الايمان لان الزيادة نسخ فلا يجوز في الكتاب بالقياس كذا في الفصول ١٢

مسح الرأس يوجب مسح مطلق البعض وقد قيد تمولا بمقدار الناصية بالخبير والكتاب  
بعض الرأس ۱۲ انما كتابا المطلق ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

مطلق في انتهاء الحرمة الغليظة بالنكاح وقد قيد تمولا بالدخول بحيث يثامرة رفاة قلنا ان  
بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

الكتاب ليس بمطلق في باب المسح فان حكمه المطلق ان يكون الا في بائي فرد كان اثباتا بالكتاب  
ان قولنا ان المسح المطلق ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

به والاتي بائي بعض كان ههنا ليس بائي بالما مورب فان لو مسح على النصف او على  
لان وهو الفرد يستلزم وجود المطلق ۱۲ ان في باب المسح ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

الثلاثين لا يكون الكل فرضا وبه فارق المطلق المجمع ولما قيد الدخول فقد قال البعض  
بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

ان النكاح في النص حمل على الوطئ اذ العقد مستفاد من لفظ الزوج وبهذا يزول السؤال  
لان النكاح في النص ۱۲ دون العقد ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

وقال البعض قيد الدخول ثبت بالخبير وجعلوه من المشاهير فلا يلزمهم تقيد  
بعض اصحابنا به من ذهبنا بهم ۱۲ اي جماع الزوج الثاني ۱۲ انما الخبير ۱۲ كثرة فرد وهو في المعيين ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

الكتاب بخبر الواحد فصل في المشترك والمؤول المشترك  
على الكتاب بالخبر المشهور ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲ بموجب الرأس ۱۲

له قوله بمقدار الخ وهو ما روى عن الغيرة بن شعبة ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى سابطا قوم نبال وتوضأ وسح على الناصية وخفيه على العامة  
رواه سلم وعن طلحة بن عبيد الله بن مسعود مقدم راسه اخيرا ابو داود والحاكم ۱۲ له قوله بالخبر الخ المطلق لفظ الخبر على مسح عليه السلام والتخيير لا يخفى عن

نوع مساحتلان الخبر قوله والسنة فعل بالمد والتساح استعمال اللفظي غير حقيقة بلا علاته معنوية اعتمادا على ظهور الغم في ذلك المقام لم يعيب  
بان المراد بالخبر السنة من قبيل المطلق الاخص على الاصح كذا في شرح النوار ۱۲ له قوله بحيث يثامرة رفاة رواه الجماعة عن عائشة كانت

امراة رفاة كنت عند رافعة القرظ فملقني ثمما فتزوجت بعده عبد الرحمن بن الزبير فلم اجد احد الا كعدت ثوبتي هذا فقال عليه السلام اتريين  
ان تعورني الى رفاة فقال نعم فقال لا حتى تزودي من عسيلة ويذوق هومن عسيلتك اقول يستفاد من الحديث احكام اهداها ووقع

التطبيقات الثابتة مطلقا بما لا يخبر حيث قال لفظي ثلثان غير ذكر المال ولا عهده وثانها ثبوت الحرمة الغليظة حتى لا يجزى الا الاول قبل  
دخول الزوج الثاني والثما انتهاء الحرمة الغليظة بدخول الثاني حيث قال عليه السلام لا حتى تزودي من عسيلة يخالف حكم القيد اذا جاء

عدم اشتراط الانزال مطلقا وتزويق اشارته الى ان الشيع هو الاصل ليس بشرط وكذا التصريح اشارته الى ان القدر القليل كاف كذا في المحصول ۱۲  
له قوله انما بالما مورب ملاحظا ان يصدق حكمه على كل فرد من على النسوية والحكم مهنا وهو الفرض لا يصدق على ادا كل بعض

كالمسح والثلاثين والا كان كل مختافا ضرورة صدق عليه ۱۲ له قوله فارق المطلق المجمع فان قيل يحمل ان يكون فله عليه الصلوة والسلام  
بما لا يستد بان يكون مقدار الناصية سنة فبأي دليل يحمل على انه بيان للمقدار الفرضي بل وكان مقدار الناصية سنة تركه من الجواز لم يرد ذلك فاقم ۱۲ له قوله

وقال البعض هذا جواب آخر للفتق الثاني له قال بعض اصحابنا قيد الدخول ثبتت بالخبر ويؤمن الشاهير فيمنه لا يلزم تقيد الكتاب بخبر  
الواحد بل بالخبر المشهور ۱۲ له قوله المشترك آه المؤول قسم من المشترك بحسب الظاهر اذ هو المشترك المصروف الى احد معاني المرجح اذ ردت

بمخون التناول ورضي عن الاجتهاد ولعل التحقيق التقييم لرد الفرق في جلي النظر بحسب الاعتبار فاللفظ الواحد حمل الترجيح مشترك وبعده مؤول او  
من حيث الاشتراك وتساويهما وفعال مشترك ومن حيث فردا وتاويله اهداها مؤول فيجتماع في زمان الضا كما اجتماعا على الاول في لفظه وحمل

واحد في دقيق النظر بحسب الذات اذ المشترك امر كلي مفهوم عام لبعض الالفاظ الخاصة وكذا المؤول وبه ان المفهومان متباينان لمعنا حقيقة اذ  
طبيعة اهداها مفاخرة بالذات للطبيعة الاخران لم يكونا متباينين بالذات كالحرضيات مع الحرضيات او مع العرضيات الاخر كالمضامك و

الكتاب والانسان ثم تعريف بما وضع الخ ليس على ظاهره بل مراده ما طلق او استعمل في عرفه بالتخاطب في معنيين مختلفين اسم مراد منه  
سواء كان اخلافا فيما نشأ من تعدد وضعه او كما نامتخمين في مفهومه بالوضوح لثلاثين في عدم اجتماعهما في الرادة او كما مختلفين باختلاف

الاجتماعين في مدلول المقصود وان كانا معناه واحد كما في كليات المطلق بائن ومنه ومنه يهنا يظهر انه ليس مشترك الاصول وهو المشهور في العرف  
والذات والصناعات الاخر الغيرة لتعدد الوضع الاصل وقد يستبين هذا من الاشارة الآتية ايضا كذا في المحصول ۱۲



ووضع لمعينين مختلفين اولبعان مختلفة الحقائق مثاله قولنا جاريه فانها  
لا على شئ الا شها ١٢ على الحقيقة ١٢ وضع ١٣

تتناول الامة والسفينة والمشترى فانه يتناول قابل عقد البيع وكوك السماء وقولنا  
الاعتبار البائع ١٢ ما اشترا وشهور ١٢

بان فان يحتمل البين والبيان وحكم المشترى انه اذا تعين الواحد مراد ابي  
بما شال المشترى بين الذي ١٢ اء الفقرة ١٢ اء الظهور ١٢

سقط اعتبار ارادة غيره ولهذا اجتمع العلماء رحمهم الله تعالى على ان لفظ القروء  
من الصدر الاول من بعد ١٢

المذكور في كتاب الله تعالى محمول اطلاقا على الحيض كما هو مذهبنا وعلی الطهر كما هو مذهب  
في قوله تعالى في قوله عز وجل ١٢

الشافعي وقال حمدا اذا ادعى لموالي بني فلان ولبنى فلان موال من اعلى وموال  
من اسفل فبات بطلت الوصية فحق الفريقين لاستحالة الجمع بينهما لعدم الرجحان  
الوصية قبل ابيان ١٢

وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجته انت علي مثل امي لا يكون مظاهرا لان اللفظ  
ذلك الرجل ١٢ بدون اللفظ ١٢ وهو انت

له قول للمعنيين الخ

المعنيين مختلفين سواء كانا معنيين بالجارية والمشتري او عرضيين كالفضل للرس والعطش والبيع لا زالت ملك للبيع بمقابلة الثمن وازالة الثمن بازالة  
البيع والشراء لا زالت ملك الثمن بمقابلة البيع وازالة ملك البيع بمقابلة الثمن والباين يتحمل الفصل والظهور كرا قبل ١٢ ٤ قوله حكم الشريك وذلك  
لان الادة العاني انا هي بالادعاء به مختلفا بما فلا يتصور اعتبار الجمع في لفظ واحد في قصد واحد وقد علم على التقاضي في التلوخ والافان ان يقال  
ان غير واقع بحسب الاحتمال بناء على ان الذهن لا يلتفت الا الى واحد وتعد الملاحظة انما يكون تعدد الذريرة والوصلة وهي اللفظ فعد توجهه  
مع توجه الزمان لا تختلف الارادة ولا تتكسر الملاحظة وايضا من احكام التوقف التي تميز المراتب كما اذ تاولا بالقرينة ولا جهاد وجهها الظن بحكم بعد  
التاويل لكن التكميل بطلت البه لالي التاويل ملكه حكم المصل بعد البيان غير ان الحكم وان اضيف الى الكتاب فهو ظني لعدم التعرّف كذا في الاصول ١٢ -  
٤ قوله سقط اه لا اختلاف في جواز ارادة معنى ليع المعنيين على وجه الاشتراك المعنوي او بتاويل مسمى اللفظ على نسط الاطلاق الجاهلي في  
عموم المجاز ولا في جواز ارادة المجموع من حيث المجموع من اعتبار الجزء الصوري والصورة الواحدة لان مغاير كل منها والواحد من منها لم تجز الكثرة  
ايضا في جواز على التجوز بطلت الكثرة والجزئية والاني عدم جواز ارادة احداهما من حيث انه موضوع له فاللفظ في حقيقة ارادة الآخر حيث انه  
يناسبه فهو في مجاز لا يجمع بين الحقيقة والمجاز ولا في عدم جواز امتضا دين كالطهر والحيض كذا في الفصول ١٢ ٤ قوله ا على الحيض كما هو مذهبنا  
الخ لانها اجمعا على جملة احد المعنيين مع امكان حمل كل المعنيين بان يكون العدة بمضى ثلث حيض وثلث الطهر دل على ان ارادة كلا المعنيين  
باطل لان الآيات اختلفت على اقول كان اجماعا منهم على ان اعداها باطل فكذلك هذا الاختلاف يدل على ان ارادتهما في لفظ القرء باطل  
باجماعهم لان الخن لا يعود لهم لما تقرق له فبه الصورة من الاجماع تدل على ان المشرك لا يستعمل للمعنيين لانه لو كان مستعملا لهما بما  
جروا اليه الثاني بعد ان كان مدلول اللفظ المعنى الاول كيف والباب باب الاحتياط فلا يسيل الى ترك احدهما فراهو مستع دلالته  
الاجماع كذا في الشرح ٤ قوله وقال محمد لعطف على قوله اجمع اي ولهذا قال محمد وفي بعض النسخ وقع بغير الواو فيكون تعليلا على  
على عدم جواز عموم الشريك او استينافا لبيان ان هذا الاصل مذهب اصحابنا استنبها واما مسلم واما ناض محمد اجمع ان قول لي حنيفة ايضا  
لان راو عنه ١٢ ٤ قوله عدم الرجحان الخ لان مقادير الناس مختلفة فمنهم من يقصد الا على مجازة لاننا عدم ذكر الاحسان قال عليه السلام والتمية  
من لم يشركنا من لم يشركنا ومنهم من يقصد الاسفل تيمنا للاحسان فلذلك بطلت الوصية ١٢ ٤ قوله لان اللفظ الخ ان نيل للاسلم  
ان لفظ النخل مشترك بل هو خاص لانه وضع للحنه واحدا وخطاف جهة الماتلة لا لوجب الاشتراك قبل اراد ان لفظ النخل بمنزلة المشرك اي مشترك  
كما في استعماله ارادة جهتي الماتلة في مثل شئ وهذا تاويل تام لعدم جواز عموم الشريك لان الماتلة لا يجوز الجمع في ما هو في حكم الشريك ففي المشرك  
١٢ اولى ١٢ عه اء الموالى الاعلى والاسفل لان الشريك لا عموم له ١٢

مشارك بين الكرامة والحرمة فلا يتضح جهة الحرمة الا بالنية <sup>على وجه التكرار ۱۲</sup> وعلى هذا قلنا لا <sup>مفروض اى ۱۲</sup> <sup>اى اشتراك على مثل اى ۱۲</sup>  
يجب النظر في جزاء الصيد لقوله تعالى فجزاء قتل ما قتل من النعم لان <sup>من حيث الخلق ۱۲</sup> <sup>بمعنى ما قتل ۱۲</sup> <sup>بل اوقف بيان لقوله جزاء ۱۲</sup>  
المثل مشترك بين المثل صورةً وبين المثل معنىً وهو القيمة وقد اريد المثل من حيث <sup>اى من حيث الاتية ۱۲</sup> <sup>اى في الجسم والوقت اوالسيرة ۱۲</sup>  
المعنى بهذا القص فقتل الحياض والغصفور وغوهما بالاتفاق فلا يرد المثل من <sup>مبهور ۱۲</sup> <sup>كمنشك ۱۲</sup> <sup>المذكور ۱۲</sup> <sup>وهو القيمة ۱۲</sup>  
حيث الصورة اذ لعموم المشترك اصلاً فيسقط اعتبار الصورة لاستحالة الجمع ثم اذا <sup>دور قول الاكثر ۱۲</sup> <sup>اى وقت ۱۲</sup> <sup>في المثل ۱۲</sup>  
ترجع بعض وجوه المشترك بغالب الراءى بصير مؤولاً واحكام المؤول وجوب العمل به <sup>اى بعض ما يرد ۱۲</sup> <sup>لعمى الغالب ۱۲</sup> <sup>تمهيد من ملحق المشترك ۱۲</sup> <sup>مجموعه بظاهر النص ۱۲</sup>  
مع احتمال الخطأ ومثله في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان على <sup>اى ما يرد ۱۲</sup> <sup>اى المؤول ۱۲</sup> <sup>في المثل ۱۲</sup> <sup>وكان في البدل قوله ۱۲</sup> <sup>مع ۱۲</sup>  
غالب نقد البكيد وذلك بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا ويشمل <sup>في البكيد ۱۲</sup> <sup>في الالة ودون الراجح ۱۲</sup> <sup>في المثل ۱۲</sup>  
الاقراء على الخيض وحمل النكاح في الية على الوطى وحمل الكنايات حال مذكرة الطلاق على <sup>اى قوله حتى يمنع زوجا غيره ۱۲</sup> <sup>عن الطلاق ۱۲</sup> <sup>بين الزوجين ۱۲</sup> <sup>في قوله ۱۲</sup> <sup>اى قوله حتى يمنع زوجا غيره ۱۲</sup>

له قوله لا يجب النظر في اى خلقه وقد قال بوجوب الشافعي وما لك واحمد يروى فيهم ومحمد بن الحسن من اصحابنا حيث قالوا يجب <sup>التفسير في النظر في الخلق ففي النبي شاة وفي الارنب عناق وعندنا ما من الاكظم يجب النفل معناه وهي القيمة ويانه اذا قتل الحرم صيداً فجزاءه ان يؤم <sup>الصيد في المكان الذي قتل فيه اولى اقرب المواضع اذا كان في ريفقومه فذا عدل ثم هو يخران شاء ابتاع عما هدا وجزان بلغت هدا وان <sup>شاء اشترى بها ما و يتصدق على كل مسكين نصف صاع من براصاعا من تراء شعير دان شاء صام على ما ذكر في موضع ۱۲</sup></sup>  
له قوله بغالب الراءى اى الظن الحاصل بالقياس اذ هو الواحد والقراءن الاخرى في النصوص واما مثال التقوى في الحكميات فيمنع على <sup>ما عرفت من ان المشترك لا يجب تعدد الوضع بل يكفي تعدد المختلفات البضايح ومعنى واحد من جنس اختلاف المصادر او اكثر الموارد <sup>او غيرها والمراد بغالب نقد البكيد اى بدل البائع لا المتبايعين ما هو الاربع فيه والاربع على غيره من الامثال بالتعارف ومز يد الاستعمال <sup>وهو احدى قرائن الارادة ولما رتها فيكون كالقياس والحج في يرارث الظن وقوله مختلفة اى مختلفة الماينة والمراد ان يكون الكل سواء في الراجح كذا <sup>في الهداية ۱۲</sup></sup></sup>  
له قوله بصير مؤولاً اى المؤول مأخوذ من آل يؤول اذا ارتح وادلتها اذا رجعت وصرفت لك متى تأملت في اللفظ هزئت <sup>عما يحتمل من الوجوه المتماثلة له وجهه رجعت اليه والمراد به هنا المؤول من المشترك لا المؤول مطلقاً فانهم ۱۲</sup> <sup>له قوله مع احتمال الخطأ اى <sup>في تاويل الال والتاويل لا يكون الا بمرطى وهو يستلزم احتمال الغلط لان الجملة تحيط ويصيب وفي بعض النسخ لفظه على بدل مع لكن يكون <sup>على جنسها بمعنى مع كما يقال فلان يجرى العلم على صغر سنى اى مع صغر سنى ۱۲</sup></sup></sup>  
بين اهدى فيمنع تدفع الجملة الفعوية اى النزاع والقسا وانما كان لا جملها ۱۲ له قوله وحمل الاقراء على الخيض اى فان قيل محل الاقراء <sup>على الخيض بدلالة لفظ الثالث وحمل هذا النكاح على الوطى بدلالة قوله تعالى حتى يمنع زوجا غيره تفسيره لتاويل حيث تحقها البيان القطعي من <sup>قيل المتكلم قيل لاسم انها محتمل البيان القطعي اذ لو كان كذلك لما اختلف العلماء فيها على ان الاختلاف المعزى اورث الشبهة ولان <sup>لفظ الثالث لا يقتضيه ان يرد من القرء والخيض حتماً بل يقتضيه ان يرد منه ثلثه اقرء سواء كانت من الخيض اولاً لها ركز في الشرح ۱۲</sup></sup></sup>  
عمه اى تعيين غالب نقد البكيد ۱۲ مع من استعمال الجمع وعدم الرجحان ۱۲</sup></sup>

الطلاق من هذا القبيل وعلى هذا قلنا الذين المانع من الزكوة يصرف الى اسرائيلين  
 تضاء للدين ودرع محمد على هذا فقال اذ تزوج امرأة على نصاب وله نصاب من الغنم  
 ونصاب من الدراهم يصرف اليه من الدرهم حتى لو حال عليه ما حولت من الزكوة  
 عند في نصاب الغنم ولا يقبض في الدراهم ولو ترجح بعض وجوه المشترك بيان من قبل  
 المتكلم كان مفسراً وحكمه انه يجب العمل به يقيناً مثاله اذا قال فلان على عشرة  
 دراهم مثن نقد بخاراً فقوله من نقد بخاراً تفسيره فلو لا ذلك لكان منصرفاً الى غالب نقد  
 البلد بطريق التاويل فيترجم المفسر فلا يجب نقد البلد فصل في الحقيقة والمجاز كل  
 لفظ وضعه واضع اللغة بأزاء شيء فهو حقيقة له ولو استعمل في غيره يكون مجازاً لا  
 له قوله من هذا القبيل اي من قبيل التاويل وذلك لان القرع مشترك بين الحبيص والظهر والنكاح مشترك بين الوطئ والعقد والفاظ  
 الكنايات كالباين مثلاً مشترك يحمل ان يكون البياض او من البين فاذا عمل القرو على الحبيص والنكاح على الوطئ وكنايات الطلاق حال  
 مذكارة الطلاق على ان المراد بها الاقطاع عن مملته كما كان ذلك تناوياً كما في الشروع ١٢ له قوله وعلى هذا ان المحتمل للشيئين يعرف  
 الى احد محتمله دليل ليعبئ به في اللفاظ المشتركة ١٣ له قوله الى اسرائيلين اي اذا كان لرجل نصاب من الدراهم والدنانير والعروض والمواضع  
 وعبيد يبيعه بغيره يعرف اولاً الى التقود لان قضاء الدين من ماله لعدم الاحتياج فيلج الى البيع ثم الى العروض لانه اقرب ثم الى السواكن  
 لانها ناضلة عن الحاجة ثم الى المشغول بحاجته كما راسكته وشباب البيك ودواب الركوب وعبيد الخدم وغيرها ١٤ له قوله يصرف  
 الدين الى الدراهم لانها ايسر قضاء للدين لعدم الاحتياج فيها الى البيع بخلاف الغنم او البقر مثلاً ١٥ له قوله ولا تجب في الدراهم لانها  
 مشغولة بين المهر والمشغول به يمنع وجوب الزكوة وهو نص على ان دين المهر بمنع عملاً كان او مؤجلاً ١٦ له قوله كان مفسراً اي بلان ترجح  
 بعض وجوه المشترك عرف بدليل تاطع اذ انفسى هو الكشف التام الذي لا شبهة فيه ثم هو ما يؤخذ من قولهم اسفر الصبح اذا اضاء فظهر ظهوراً  
 منتشراً لا شبهة فيه وهذا المعنى موجود في المفسر لانه عرف بدليل تاطع فان قلت كلامنا في بيان اقسام الصيغة واللغة والتفسير اسم البيان كما وجه  
 ذكره ههنا فلما ذكره لتبين المؤول ويميز عن المفسر تمييزاً انا ما هو ان المؤول ما ترجم من المشترك بعض وجوه بغالب الراي حتى لو ترجح بدليل  
 تاطع لم يكن مؤولاً بل كان مفسراً ١٧ له قوله من نقد بخاراً ولتأمل ان يقبل كلامنا في المفسر المشترك لانه مطلق المفسر والدراهم  
 مطلق لا مشترك فليكون قول من نقد بخاراً تفسيره لا يطبق النال لما نحن فيه اذ يجب بان الدراهم في حكم المشترك لاحتمال التقود المختلفة  
 كما ختمال المشترك فيكون قول من نقد بخاراً في حكم التفسير كما في المعدن ١٨ -  
 ١٩ له قوله في الحقيقة وهي ما قبل بمعنى فاعل من حق الشيء اذا ثبتت وما لمعنى مفعول من حققت الشيء اذا ثبتت فيكون معناها التامة او الشبهة في موضعها  
 الاصل والياء على هذا المنقح من الوصيفة الى الاسمية كما وجهت في مرة الاصل وعند صاحب الفتح للتاثيرت ١٢ له قوله كل لفظ وضع الخ  
 والوضع تبيين اللفظ بآراء المعنى نفسه ليدل عليه نفسه بلا واسطة فربما كلاسدا في موضوع المعنى بخصوص بحيث يدل عليه عند الاطلاق بلا انضمام فربما كان  
 حقيقة فيه ولو استعمل في الرجل الشجاع كان مجازاً ١٣ له قوله فهو حقيقة لمن حق الشيء اذا ثبتت ومنه اللفظ لانها كائنته لا محالة ١٢

حقيقة ثم الحقيقة مع المجاز لا يجتمعان ارادةً من لفظ واحد في حالة واحدة ولهذا  
 قلنا كما أريد ما يدخل في الصاع بقوله عليه السلام لا يتبعوا الذهب بالذهب ولا الصاع  
 بالصاعين سقط اعتبار نفس الصاع حتى جاز بيع الواحد منه بالاثني ولما أريد  
 الوقاع من آية الملامسة سقط اعتبار ارادة المس باليد قال محمد اذا وصى  
 لمواليه وله موال اعتقهم ولمواليه موال اعتقوهم كانت الوصية لمواليه دون  
 موالى مواليه وفي السير الكبير لو استأمن من اهل الحرب على اباؤهم لا تنحل الاجداد ذني  
أي لا يزالون ذنبا أي لا يزالون ذنبا أي لا يزالون ذنبا أي لا يزالون ذنبا أي لا يزالون ذنبا

له قوله لا يجتمعان لان اهل اللفظ لم يتعلموا اللفظ الواحد في المعنى الحقيقي والمجازي معا اصلا فكان استعماله فيها خارجا عن لغتهم فلا يجوز و  
 الشافعي من المعتزلة عبد الجبار والجبائي وجهوا الى اجتماعهما واستدلوا بانه لا مانع من ارادة الغنيين المتقين جميعا فانما نحن في انفسنا ارادة الغنيين  
 من ارادة واحدة ومن انكر ذلك نقدا نكر البهارة التي قال لا تنسج لا تنسج ابوك واراد الوحي والعقد فانه يجمع من غير استنحاطه وقال  
 اصحابنا ان القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقي شرط للمجاز فارادة المعنى الحقيقي مع تلك القرينة محال لا خلف عنما واللفظ لا يثبت الا بعد  
 فزت الاصل عقلا وايضا ان الحقيقة مستقرة في عمل والمجاز متجاوز عنه والشئ الواحد يستعمل ان يستقر في عمل وتجاوز عنه في حالة واحدة  
 فاستحال الجمع كما استحال ان يكون الثوب الواحد على الالاسين مكا وعارية كذا في المعبرين ١٢ ٢ قوله ولهذا لا ياجل انها لا  
 يجتمعان اجموعا على ان نفس الصاع وهو الخشبة المنقورة جاز بيعة متفاضلا بجنه لعدم دخول تحت النهي وهو قوله عليه الصلاة والسلام  
 لا يتبعوا الدرهم بالدرهمين الحديث ١٢ ٣ قوله لا يتبعوا آه كذا اورده القاري في مختصر المنار لكن من غير هذا اللفظ عن ابن عمر  
 لكن روى الطحاوي عن عثمان مرفوعا لا يتبعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين وروى هو الحاكم في مستدرک عن ابن عمر  
 الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم لا يفضل بينهما آه ثم الحديث المذكور اخرج الزبيعي واخرج مسلم عن الخديزي كذا في زرق قال الجمع كنا يبيع  
 الصاعين بالصاع فبلغ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يتبعوا صاعا قمر بصاع ولا صاعا حنطة بصاع ولا درهما بدرهمين وروى ابن  
 ماجه وغيره عنه بلفظ لا يباع صاع قمر بصاعين ولا درهم بدرهمين كذا في الفصول ١٢ ٤ قوله آية الملامسة وهو قوله  
 كنته جنبا فانظر واد ان كنته في اوله مرفوعا لا احد منكم من الفاطم الا ولا استتم النساء فلم تجردوا ماء نبيهم اصعبا لطيفا فان قيل قد قرأت الآيتين بقراءتين  
 لا ستم وستم من الملامسة والتمس فعمل احداهما على الوحي والاخرى على التمس باليد كما حملت القرآيتين في قوله تعالى حتى يطهرن بالتشديد  
 والتخفيف وقوله وادركم بالنصب والجر على الحالين قلنا لا نزاع فيه وانما النزاع في فعل كل واحد منهما على المعنيين كما هو المقول عن  
 المحضوم وانما يجوز ما ذكرتم اذا لم يمنع عنه مانع وقد وجد بهننا فانه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل بعض نساء ثم يخرج ال  
 الصلوة ولان الصعابة والسلط اختلفوا في تاويل الآيتين على قولين فبعضهم قالوا المراد هو اجماع وجوزوا التيمم للجنب ولم يجعلوا  
 التمس حدثنا ايضا عملا بالقرآن كان خارجا عن التيمم وارجاهم فيكون مردودا كذا ذكر في كشف النزودى ١٢ ٥ وقوله وله  
 موال اعتقهم صفة موال الضمير المرفوع ارجع ال المعطوف والنصب الى الموال ١٢ ٦ قوله لا تدخل الخ لا تنهم ليسوا آباء حقيقة  
 بل مجازا بتوسط كونهم آباء للآباء فاذا اريد به الآباء الحقيقية لاد الاجداد لا امتناع الجمع بين الحقيقة والمجاز وانما تدخل ابنة الابن في  
 امان الابناء لان الابناء ليس لهم جمع بل لان ظاهر الاعم يشملهم عن كما في بني آدم وبني اسرائيل وبني باشم فاشبهته بشمول ظاهر الاسم فكانت  
 في ضمن الدم وحفظه فيظنون تبعاد وهو بالفروع اليقن اذا الاصل لا يبيع الفرع وهو يتبعه فلا تدخل الاجداد لانهم اصول الاباء ١٢ -

لا يتبعوا الدرهم لاجده بهذا اللفظ ولما اخرجهم مسلم عن الخدي في حديث طويل قال رسول الله صلى الله عليه و  
 سلم لا يتبعوا صاعا قمر بصاع ولا صاعا حنطة بصاع ولا درهما بدرهمين ورواه ابن ماجه بمعناه.

الامان ولو استامتا على امهاتهم لا يثبت الامان فحق الجذات وعلى هذا قلنا اذا وصى البكار  
اي في ذواتها ثم

بني فلان لا يدخل المصابة بالفجور في حكم الوصية ولو وصى لبني فلان وله بنون  
اي في ذواتها بغيرها بلزنا

وبنويته كانت الوصية لبنيته دون بني بنيه قال اصحابنا لو حلف لا يتكلم فلان وهن  
اي احاده

اجنبية كان ذلك على العقد حتى لو زنا بها لا يحنث ولو نكح قال اذا حلف لا يصرع  
اي قوله في

قدمه في دار فلان يحنث لو دخلها حافيا او متخفلا او راكبا وكذلك لو حلف لا يسكن  
لان حقيقة مجورة

دار فلان يحنث لو كانت الدير ملكا فلان او كانت بأجرة او عارية وذلك جمع بين الحقيقة  
اي فيها المانع

والمجاز وكذلك لو قال عبده حر يوم يقدم فلان فقدم فلان ليل او نهارا يحنث قلنا وضع  
اي انما

القدم مارحازا عن الدخول بحكم العرف والدخول لا يتفاوت في الفصلين ودار فلان صار  
بالتعارف العام

في قوله ولو استامتا لان ام الاب والام حقيقة في الوالد والولادة وانما يقال للجداب والجدة على سبيل المجاز وقد اريد الآباء  
والاهايت في الاستيمان عليهم فلا يكون الاجداد والجدات مرادة لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

المصابة بالفسور لان البكر حقيقة غير المصابة وانما سمى المصابة بلزنا بجزال لانها لم تزوج وانما قيدت بالفجور لانه لو نكحت بوثية او حيفنا او تيس  
بجراه ونحوها تنزل في الوصية لانها بجر حقيقة

المصينة اليتام ولا يدخل فيه ابناء الابناء لان لفظ الابن حقيقة في الابن ومجاز في ابن الابن فلا يجمع مع الحقيقة وقال لا يدخل ابناء  
المجاهدين لان اللفظ يطلق عليهم فيتم ولهم باعتبار الظاهر كذانه لورا لاورا

من من عمل النكاح على الوطئ في قوله نكح حتى يمتكح زوجا غيره ولما قدمنا في قوله نكح على ما يمتكح آياكم حتى حرمان من زينة الاب امته الموطوءة  
ايضا ولذا اورد بعض الفضلاء بان المقدم الحقيقة الشرعية على اللغوية لا العكس ولا ماحية في الآية الى حمل على الوطئ قلنا هذا وان كان مجازا  
شرعيا وحقيقة لغوية فهو مجاز متعارف وهو كثر في النصوص شائع ومستفيض فيها كما لا يخفى على الفاحص المنقطن فيمكن ارادته عند جواز  
ارادة العقد ايضا كما في الفصول ١٢ - ١٣

١٢ - قوله وليس الخ لما فرغ عن بيان الاصل وهو ان الجمع بين الحقيقة والمجاز يستعمل شرعا في  
بيان النقوض الواردة على هذا الاصل

١٣ - قوله اذا حلف الخ حاصل السؤال وجوابه ان الجمع بينهما عندكم في هذه الامثلة لان  
حقيقة وضع القدم في دخولها حافيا لراكبا وحقيقة اضافة الدار الى فلان كوخها ملكا داخل الجواب ان ليس جمعا بينهما لوجوه مجاز  
لقرينة العرف الفاضلي على اللغة فافهم كذا في الفصول ١٢ - ١٣

١٤ - قوله يحنث لو دخلها حافيا الخ هذا اذا لم يكن له نية ولو نوى حين  
حلف ان لا يبيع قدمه فيها حافيا فدخلها راكبا لم يحنث ويصدق ويأثم وقضاء لانه نوى حقيقة كلامه وهذه حقيقة مستعمله مجورة

١٥ - قوله دار فلان وللإضافة الى فلان بالملك حقيقة لانها بمعنى اللام وهي للملك وبغيره مجاز لصحة النفي وهو ان امارات الجواز  
قوله وذلك جمع بين الحقيقة والمجاز اي كون الخنث في الدخول حافيا او راكبا كون الدار ملكا او عارية او اجارة

١٦ - قوله يحنث وهذا ايضا جمع بينهما لان اليوم للمصاحبة حقيقة والليل مجاز ١٣ - قوله بحكم العرف الخ اي بطريق اطلاق اسم السبب  
على السبب وضع الله سبب للدخول وانما تركت حقيقة لانه العرف والعادة لان مقصود الخالف الامتناع عن الدخول لانه نفس حقيقة  
نكاحه قال لا يدخل دار فلان ١٣ - قوله لا يتفاوت الخ سواء كان يوجد حافيا او متخفلا او راكبا فيجمع الخنث ليعوم الجواز لا بطريق  
الجمع بين الحقيقة والمجاز

عنه لان حقيقة البكر في المرأة ما في باطن فرجها من نسج وقد اخترق بلزنا ١٣ -

مجازاً عن دار مسكونة له وذلك لا يتفادرت بين ان يكون ملكاً له او كانت باجرة له واليوم في مسألة  
اي لفظان ١٢  
اه لفظان ١٣ المراد ١٤ لفظان ١٥ جاز من الاراد انك ١٢

القدم عبارة عن مطلق الوقت لان اليوم اذا اضيف الى فعل لا يمتد يكون عبارة عن  
اي سائر ادوارها ١٢  
موصوف ١٣  
موصوف ١٤  
موصوف ١٥

مطلق الوقت كما عرف فكان المحدث بهذا الطريق لا بطريق المجمع بين الحقيقة والمجاز  
مجموع ١٢  
في هذه المسألة ١٣  
اي عمر المجاز ١٤

ثم الحقيقة انواع ثلاثة متعذرة ومهجورة ومستعملة وفي القسمين الاولين يصر  
الاول ١٢  
الثاني ١٣ متروكة كونه الارادة نادراً ما عاده ١٤ في العرف والعادة ١٥ اي المتعذرة والمهجورة ١٦

الى المجاز بالاتفاق ونظير المتعذرة اذا حلف لا ياكل من هذه الشجرة او من هذا القدر  
اي لم يتركه ١٢  
المشترط بها ١٣  
حلف لا ياكل ١٤  
المتعذرة ١٥

فان اكل الشجرة او القدر متعذراً فينصرف ذلك الى ثبوت الشجرة والى ما يحل في  
اي عينها ١٢  
اي عين القدر ١٣  
عاده ولو لم يكن عقلاً ١٤  
الكل ١٥

القدر حتى لو اكل من عين الشجرة او من عين القدر ينوع تكلف لا يحدث وعلى  
من اللزوم ١٢  
اي جزمها ١٣  
لاستدعاء الارادة ١٤

هذا قلنا اذا حلف لا يشرب من هذه البير ينصرف ذلك الى الاعتراف حتى لو فرضنا  
اي يشرب فيها ١٢  
اي من البها ١٣  
اي حلف ١٤  
بما ١٥

انه لو كرر ينعكس تكلف لا يحدث بالاتفاق ونظير المهجورة لو حلف لا يضع قدمي دار  
لعدم وجود شرط الحث وهو الشرط ١٢  
الكره كما قال الماء الفرم ١٣

له قوله عن دار مسكونة الخ ويمكن الجواب ايضا بان الاضافه لا يستلزم الملك بل مطلق المتعلق والملازمة  
وفي امثال الدار والكتاب وغيرهما مطلق القبض كما يقال بيت عائشة وغير ذلك كذا في الفصول ١٢ -

في قول الوقت وهو الجزء من الزمان لئلا كان او نهار لان ذكر اليوم نظرية الفعل المقترن به فاذا كان غير ممتد كالدخل والخرج  
كيفية نفس الظرف وهو مطلق الوقت والوقت كما يطلق على النهار يطلق على الليل ١٢ ١٣  
١٤ قوله عن مطلق الوقت بخلاف ما اذا نسب

الى فعل ممتد كاللبس والركوب وتخصها فانها يقال ليست يوما او يومين وركبت يوما او يومين فيمتد يكون اليوم عبارة عن بيان النهار  
لغاية التناسب بين الظرف والمظروف فلما ان الركوب واللبس فيها امتداد كذلك في النهار امتداد ١٢ ١٣  
١٤ قوله ثم الحقيقة

انواع ثلثة وجه الحصر ان المعنى الحقيقي لان لا يكون مستعملاً اي لم تجر العادة القلشية لعامة اهل العرف والاستعمال باستعماله في نفسه  
فصار ذلك منشأ لتسك ارادته من لفظه كاكل الشجرة او استعماله من لفظه لا في نفسه كلف وضع القدم وكل منهما اما مطلقاً وعموماً او في  
خصوص مادة الكلام كما في الحلف حيث يراد التحقيق في غير مادته كما في الاثبات ويكون مستعملاً فخط الثاني الحقيقية مستعملة وعلى

الاول اما ان يمتنع ارادة الحقيقة امتناعاً عالياً بالتعذر او التعسر لم في نفسه او في الارادة من اللفظ عموماً وخصوصاً في مادة الكلام اولاً يمتنع  
والا يقع بانظر الى العرف بالفعل فعلى الاول متعذرة وعلى الثاني مهجورة ثم مستعملة اما نادرة الاستعمال للمادة شاذة فاشية فالجواز هو الراجح بعين

الملازمة في المتعذرة والمهجورة والفاقا والحقيقة هي المقدمتان المتعذرة عن كونها مستعملة استعمالاً فاشياً بالاتفاق وانما الخلاف في النادرة الشاذة مع  
كون المجاز متعارفاً فعنده الحقيقة اولى وعند مجاز اولى ١٢ ١٣  
١٤ قوله ينصرف ذلك الى الاعتراف دون الكره (وهو متناول للماء

بغيره) وان كان حقيقة الشرب هو الكره لان من لا يشرب... الغاية فيقتض ان يكون ابتداء شربه من البير وذلك لا يتأتى الا  
بالكره فاصحة كذا متعذرة فيترك الحقيقة حتى لو كرر ينعكس تكلف لا يحدث في اربع الاعتراف او الشرب بالاناء مجازاً لا يحدث بوجود احدهما ١٢ -

عنه لانه لا يقبل الوصول اليه الا بالكلفة ومشقة ١٢ عنه تفريع على ترك الحقيقة والصرف الى المجاز ١٣ -  
سواء على ان المتعذرة والمهجورة يصار فيها الى المجاز ١٢ - للعهد المجاز وهو الاعتراف والجانب وجود اخذ الماء فيها ١٣ -

فلان فان ارادة وضع القدم بمجورة عادة وعلى هذا قلنا التوكيل بنفس الخصومة  
الاصل وهو ان الحقيقة المهورية منكرة ١٢

ينصرف الى مطلق جواب الخصم حتى يسع للوكيل ان يجيب بنعم  
عن تيرارد والاعتراف ١٢ الخصم مطلق الوكيل ١٢ يجوز ١٢ خصم مطلق ١٢

كما سعه ان يجيب بلا لان التوكيل بنفس الخصومة مهجور  
اي كما يجوز للتوكيل ١٢ خصم مطلق ١٢

شرا وعادة ولو كانت الحقيقة مستعملة فان لم يكن لها مجاز  
فيما رخص لوضع اللفظ ١٢

متعارف فالحقيقة اولى بالاخلاف وان كان لها مجاز متعارف  
اي اغلب واكثر ١٢ لان اللفظ بالاصل ملحق ١٢

فالحقيقة اولى عند ابى حنيفة وعندهما العمل بعموم المجاز اولى  
اي المذكرة من الحقيقة المستعملة بالمجاز المتعارف ١٢

له قوله فان ارادة وضع القدم الخ فيه اشارة الى ان الجوانب لما يقترن في الارادة لافي العمل حتى لو كان متبعا في العمل لا يستقيم  
ايراد وضع القدم في مثالبها لا مكان وضع القدم في الدار ١٢ له قوله مجورة عادة حتى لو وضع القدم من غير دخول لا يحنث  
فان قيل وضع القدم حقيقة مستعملة فكيف اوردته عن امثلة المهورية قلت هو مجبور بالنسبة الى احد جزئيه وهو وضع القدم الذي  
يحصل بلا دخول لا مطلق وضع القدم فانه غير مجبور فحنث كيف ما دخل حانيا او متعلقا ١٢ له قوله التوكيل بنفس الخصومة  
بان قال لرجل وكلتلك بالخصومة او قال انت وكلت بالخصومة في هذه الدعوى ونحوها ١٢ له قوله ينصرف الى مطلق جواب  
الخصم مجاز فان الخصومة نفسها مجورة شرعا قال الله تعالى ولا تنازعوا في العاقبة لان الظاهر من حال المسلمين ان يمتنعوا  
عن مجور الشرع لمدياتهم وعقد التوكيل بنفس الخصومة ينصرف الى مطلق الجواب المحتوي على الرد والاقرار حتى لو اقر على موكلا بشيء  
جاز غلانا للشافعي وزفر من اصحابنا ١٢ له قوله كما يسجدان يجيب بلا اي بانكار ما ادماه الخصم فان حقيقة الخصومة وهي الاكثار  
مخفيا كان المدعى او مطلقا حرام شرعا ١٢ له قوله مجور شرعا فان قلت يرد عليه قوله اذا حلف لا يأكل لحما فانه متعسف بكونه حاشا  
باكل لحم الاذي مع ان اكله مجور شرعا وكذا قوله بشر على صوم هذه السنة فانه يتناول الايام المنهية حيث يجب قضاءها على ماني  
الفروع فلو كان المجور شرعا كالمجور عادة لم يحنث باكل لحم الاذي ولم اوجب عليه قضاء الايام المنهية والجواب ان النقاد اليمين على  
لحم الاذي انما هو لتضمن مطلق اللحم المذكور في اليمين اياه نصا ضميا وكذا حال الايام المنهية فانها داخل في ضمن السنة لانها جزءها  
والضمي لا يلتفت اليه من شئ لا يتبرقصد او ثبت ضمنا فانهم ١٢ له قوله فان لم يكن لها الخ اي فان لم يكن للحقيقة  
مجاز متعارف اي اغلب واكثر استعمالا في التفاهم بل كانت الحقيقة والمجاز كلاهما مستعملين على السواء وكانت الحقيقة اكثر  
استعمالا من المجاز فالحقيقة اولى لان الاصل في الكلام الحقيقة ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به بالاخلاف ١٢ -  
له قوله متعارف اختلفوا في تفسير المتعارف قائل مشايخ بلخ المراد به المتعارف بالتعامل وقال مشايخ العراق المراد بالمتعارف التفاهم  
وتال مشايخ ما وراء النهر ان ما قاله المشايخ العراقي قول ابى حنيفة وما قاله المشايخ بلخ قولها دليل ما اذا حلف لا يأكل لحما فاكل لحم الاذي او  
الخنزير يحنث عنده لان التفاهم يقع عينه فانه يسمى لحما ولا يحنث عندها لان التعامل لا يقع عليها لان لحمها لا يؤكل عادة ١٢ -  
له قوله ابى حنيفة لان العمل بالاصل يمكن تلابصارا الى الحلف عنده وجوده لا بدليل ١٢ له قوله اولى لان المنقص هو  
المنقضى والمنع المجازي بهما ارنح لانه اشتمل لدخول حكم الحقيقة تحت عمومه وكان اولى ١٢

مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الحنطة ينصرف ذلك الى عتدتها عند كشي

<sup>١٢</sup> اي الصاحبين <sup>١١</sup> اي خلف <sup>١٠</sup> اي الحنطة <sup>٩</sup> اي الى حنطة <sup>٨</sup>

واكل من الخبز الحاصل منها لا يحث عنده وعندهما ينصرف الى ما تنضمه الحنطة

<sup>١٢</sup> اي الحنطة <sup>١١</sup> لان ليس باكل الحنطة حقيقة <sup>١٠</sup> اي الى حنطة <sup>٩</sup> اي خلف <sup>٨</sup>

بطريق عموم المجاز فيحث باكلها وبأكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من

<sup>١٢</sup> اي الحنطة <sup>١١</sup> اي الصاحبين <sup>١٠</sup> اي خلف <sup>٩</sup> اي الى حنطة <sup>٨</sup>

الفرات ينصرف الى الشرب منها كزعماء عنده وعندهما الى التجاز المتعارف وهو شرب

<sup>١٢</sup> اي الصاحبين <sup>١١</sup> اي خلف <sup>١٠</sup> اي الى حنطة <sup>٩</sup> اي الى حنطة <sup>٨</sup>

ماؤها ياي طريق كان ثم التجاز عند ابي حنيفة خلف عن الحقيقة فحق اللفظ وعندهما

<sup>١٢</sup> اي الفرات <sup>١١</sup> اي حنطة <sup>١٠</sup> اي الى حنطة <sup>٩</sup> اي الى حنطة <sup>٨</sup>

خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت الحقيقة ممكنة في نفسها الا انه امتنع

<sup>١٢</sup> اي حنطة <sup>١١</sup> اي حنطة <sup>١٠</sup> اي حنطة <sup>٩</sup> اي حنطة <sup>٨</sup>

العمل بها لما منع بصر الى المجاز والاصار الكلام لغوا وعند بصار الى المجاز وان لم تكن

<sup>١٢</sup> اي حنطة <sup>١١</sup> اي حنطة <sup>١٠</sup> اي حنطة <sup>٩</sup> اي حنطة <sup>٨</sup>

له قوله ينصرف ذلك الخ ولقائل ان يقول قد تقرر ان معنى الایمان على العرف عندنا وعلى الحقيقة عندنا في كلف ينصرف اليمين في مسائل الحنطة والفرات الى

الحقيقة عند الامام ابي حنيفة وما هذا لا تناقضاً والبصائر ان يقول ان القرينة الصارفة عن الحقيقة فيما اذا كانت الحقيقة مستعملة والمجاز

متنازعا قائما اذ لان كانت قائمة وجب ان يدل بالمجاز للاتفاق وان لم يكن قائمة وجب ان يدل بالحقيقة بالاتفاق فاموضع الخلاف ويمكن ان

يجاب عن بان المراد من قولهم ان معنى الایمان على العرف المستعمل في التفاهم في هاتين الساليتين الحقيقية والمجاز لها مستعملان بالتفاهم كمن

المجاز اغلب واكثر استعمالا في التفاهم وكثرة استعمال المجاز ليس بقدرته صارت

عن الحقيقة عنده لما مر ان العلة لا تترجح بزيادة من بينها فيقع اليمين على الحقيقة وعندهما هي قرينة صارت عن الحقيقة لان المرجح في مقابلة

الرجح ساقط فان دعت الاعتراضات باصحابنا <sup>١٢</sup> في قوله الى عليهما فان حقيقة ان ياكل من عين هذه الحنطة وهذه المعنى الحقيقية

مستعمل في العرف لانها تفتى وتقل وتوكل قضا ولكن المعنى المجازي هو اكل الخبز المتخذ منها غالب الاستعمال في العادة فعنده لا يحث

بجز اكل عين الحنطة ومنها يحث باكل الخبز او باكل عين الحنطة على سبيل عموم المجاز <sup>١٣</sup> في قوله وكذا اي مثل الحقيقة والمجاز

المتعارف في المسألة السابقة الحقيقة والمجاز في مسألة الشرب <sup>١٤</sup> في قوله كعنا فنده الحقيقية مستعملة وان كان قليلا لان اصل

البوادى والقرى يشربون كذلك فيصرف اللفظ اليه وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم هل عندكم ماء بات في شرب ولا اكرهناك زلف

المعدن <sup>١٥</sup> في قوله الى المجاز المتعارف لان هو المتعارف من الكلام يقال بنو فلان لا يشرب من الوادي ومن الفرات ويراد بفرس

ماثبا على الاطلاق سواء كان بالرفع او بالانكسار او بالاناء فيعمل عليه له لانه العرف ولكن متنازعا والحقيقة لعموم كذا في المعدن <sup>١٦</sup>

في قوله ثم المجاز الخ اعلم انه لا خلاف في ان المجاز خلف عن الحقيقة بدليل انه لا يثبت الا عند فوات معنى الحقيقة وقد روى العمل

بها في انه لا بد لثبوت الخلف من تصور الاصل طوي في ان الحقيقة والمجاز من اوصاف اللفظ لان اوصاف المعنى ولهذا قالوا الحقيقة لفظ استعمل في كذا والمجاز لفظ استعمل في كذا او يضمن عندي حقيقة التكلم بقوله هذا اسد للشجاع خلف عن التكلم بقوله هذا اسد للشجاع

من غير نظير في ثبوت الخلفية الى الحكم وهو الشجاعة ثم ثبت الحكم بناء على صحة التكلم كما ثبت الحقيقة بناء على صحة التكلم وهذا ما اسد للشجاع

خلف في اثبات الشجاعة من قوله هذا اسد للشجاع في اثبات الاسدية هذا هو المراد من حليفه حكم المجاز عن حكم الحقيقة عندها لما تقرر انهما

من اوصاف اللفظ لان اوصاف المعنى اتفاقا ولا يثبت الا في اللفظ لا في المعنى فلو كان اللفظ هو المعنى لكانت الحقيقة والمجاز

بهما ان الحكم هو المقصود واللفظ العارضا عند اعتبار الحقيقة والاصالة فيها هو المقصود اولى من اعتبارها في غيره ولا يثبت الحقيقة والمجاز

من جنس الالفاظ باجماع اهل اللغة فكان المجاز لفظ تخلف عن لفظ الحقيقة ويظهر ثمة الخلاف في انه لا يشرط ثبوت المجاز اذ كان الحقيقة

في نفسها عندها حتى لو لم تكن ممكنة لا يصار الى المجاز وصار الكلام لغوا وعند بصار الى المجاز وان لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها كذا في الفصول <sup>١٧</sup>

في قوله في حق اللفظ لانه ترتيب حكم المجاز حقيقة صحة الكلام بحسب العربية من الاشمال على البند الخ والنوافذ تنكير او تانيثا

واذا واهد داسح قطع النظر عن إمكان ترتيب حكم الحقيقة فيه <sup>١٨</sup>



الحقيقة ممكنة في نفسها مثاله اذا قال لعبد وهو اكبر سنا منه هذا ابني لا يصار  
 الى المجاز عندهما الاستحالة الحقيقية وعند بصار الى المجاز حتى يعق العبد وعلى  
 هذا يخرج الحكم في قوله له علت الف اوعلى هذا الجدار وقوله عبدى او حمارى  
 حر ولا يلزم على هذا اذا قال لامرأت هذه ابنتى ولها نسب معروف من غير ان حيث لا  
 تحرم عليه ولا يجعل ذلك مجازا عن الطلاق سواء كانت المرأة صغيرة سنا منه او كبرى  
 لان هذا اللفظ لو صح معناه لكان منافيا للنيكاح فيكون منافيا للحكم وهو الطلاق ولا  
 استعارة مع وجود التنافي بخلاف قوله هذا ابني فان البنوة لا تنافي ثبوت الملك للاب بل ثبتت  
 الملك له ثم يعق عليه فصل في تعريف طريق الاستعارة اعلم ان الاستعارة في احكام  
 الابن مراد به البنوة فيعق العبد عنه لانه قد وجد الصبح الاستعارة بهذا الكلام وهو استقامة الاصل من حيث العربية لان هذا الكلام  
 صحيح لبيارة من حيث كونه مبتدأ وخبر اموضوعا لاثبات الحكم وقد تعذر العمل بالحقيقة لاستحالة ان يكون الولد اكبر سنا من والده فثبت  
 المجاز فيراد به العتق بطريق ذكر الملزوم واردة الا لازم وعندنا المجاز خلف عن الحقيقة حتى الحكم اى حكم هذا ابني مراد به الحرية خلف عن حكم  
 مراد به البنوة فيبين ان يكون الاصل في موضعه صحيحا موجبا للحكم على الاحتمال ولكن تعذر العمل به بعرض فيصير الى المجاز فعند هذا الكلام  
 لغوا ليقين به العبد لان امكان المعنى الحقيقي الذي شرط لصحة المجاز لا يوجد في هذا الكلام لان الاكبر سنا لا يمكن ان يكون ابنا للاصغر فلا  
 يعمل على المجاز الذي هو العتق فتذكر في قوله ليعتق العبد لان المجاز خلف سبها في التكلم وقوله هذا ابني كلام صحيح موضوع للثبوت  
 المعنى بصيغة وهو البنوة الا ان استع الحقيقية هنا فيصير الى المجاز وهو العتق لانه لا لازم البنوة فيعق ١٢ في قوله على هذا الجدار فعند هذا  
 يصير الكلام لغوا لان حقيقة الكلام لزوم الالف على امها بلا تعيين وهو غير ممكنة في نفسها لان امها ليس بمعمل وعنده بصار الى المجاز ولان مراد به  
 ما يحتمل الحرية ولزوم الالف ١٣ في قوله لان هذا الخ حجاب عن الايراد المذكور ومضومه ان قوله هذه ابنتى لا يمكن ان يجعل مجازا عن الطلاق  
 لان حقيقة البنوة منافية للنيكاح فكانت منافية بحكمه ايضا وهو الطلاق فلا يراد بذكره الطلاق للتنافي بينهما ١٤ في قوله له صبغ عينا من  
 بالصبغ هنا ما يقابل الفساد بل هو بمعنى الثبوت اى لو ثبت مؤديه وهو البنوة والصبغ بمعنى الثبوت جاءت في لغة العرب كما قال الشاعر  
 صبغ عند الناس انى عاشق وتامر ١٥ يا صبيح الوجى يا رطب البدن، يا قريب العدم شرب اللبن صبغ عند الناس انى عاشق ١٦  
 غير ان لم يعرفوا عشقني لم يروى روي وروى لا يروى رأى رويين علا في البدن ١٧ في قوله بخلاف الخ يريد عليه بان البنوة منان  
 للملك فيكون منافيا لحكمه وهو الخلق كما ان البنوة منان للنيكاح فيكون منافيا لحكمه وهو الطلاق فيصير صحيح استعارة  
 البنوة فيعق في قوله هذا ابني فاجاب بقوله بخلاف هذا الخ ١٨ في قوله فصل آه ما فرغ المص من  
 التقرينات شرع في بيان علاقات المجاز فقال فصل في تعريف طريق الاستعارة هو عرف الاصوليين يرادف المجاز وعند اهل البيان  
 قسم من المجاز قسما المجاز عن صم كان في علاته التقسيم لسمى استعارة باقاسما وان كانت فيه علاقة غير تشبيه من علاقات النفس  
 والعشرين مثل السببية والتمثيل والحمل واللازم والملزوم وغيرها يسمى مجازا مرادها في نور الازرار ١٩ في قوله الاستعارة الاستعارة  
 استعمال اللفظ للمعنى المجازى لاتصال مناسبه بين الحقيقة والمجاز والمناسبة قد يكون من حيث المعنى كما شاع يسمى اسد الوجود المعنى  
 الخاص للاسد وهو الشجاعة وقد يكون من حيث الذات كما يصح المحدث غائها والغائط في كلام العرب المكان المغمى من الارض  
 ولكن بينهما اتصال من حيث الذات لان كل من اراد المحدث يتخار كما مطن فيسمى باسم الغائط لاتصال ذاتها بمجادة ثم الاستعارة

له قوله ابني الخ فنقول هذا ابني مراد به الحرية خلف عن هذا  
 اى مراد به البنوة فيعق العبد عنه لانه قد وجد الصبح الاستعارة بهذا الكلام وهو استقامة الاصل من حيث العربية لان هذا الكلام  
 صحيح لبيارة من حيث كونه مبتدأ وخبر اموضوعا لاثبات الحكم وقد تعذر العمل بالحقيقة لاستحالة ان يكون الولد اكبر سنا من والده فثبت  
 المجاز فيراد به العتق بطريق ذكر الملزوم واردة الا لازم وعندنا المجاز خلف عن الحقيقة حتى الحكم اى حكم هذا ابني مراد به الحرية خلف عن حكم  
 مراد به البنوة فيبين ان يكون الاصل في موضعه صحيحا موجبا للحكم على الاحتمال ولكن تعذر العمل به بعرض فيصير الى المجاز فعند هذا الكلام  
 لغوا ليقين به العبد لان امكان المعنى الحقيقي الذي شرط لصحة المجاز لا يوجد في هذا الكلام لان الاكبر سنا لا يمكن ان يكون ابنا للاصغر فلا  
 يعمل على المجاز الذي هو العتق فتذكر في قوله ليعتق العبد لان المجاز خلف سبها في التكلم وقوله هذا ابني كلام صحيح موضوع للثبوت  
 المعنى بصيغة وهو البنوة الا ان استع الحقيقية هنا فيصير الى المجاز وهو العتق لانه لا لازم البنوة فيعق ١٢ في قوله على هذا الجدار فعند هذا  
 يصير الكلام لغوا لان حقيقة الكلام لزوم الالف على امها بلا تعيين وهو غير ممكنة في نفسها لان امها ليس بمعمل وعنده بصار الى المجاز ولان مراد به  
 ما يحتمل الحرية ولزوم الالف ١٣ في قوله لان هذا الخ حجاب عن الايراد المذكور ومضومه ان قوله هذه ابنتى لا يمكن ان يجعل مجازا عن الطلاق  
 لان حقيقة البنوة منافية للنيكاح فكانت منافية بحكمه ايضا وهو الطلاق فلا يراد بذكره الطلاق للتنافي بينهما ١٤ في قوله له صبغ عينا من  
 بالصبغ هنا ما يقابل الفساد بل هو بمعنى الثبوت اى لو ثبت مؤديه وهو البنوة والصبغ بمعنى الثبوت جاءت في لغة العرب كما قال الشاعر  
 صبغ عند الناس انى عاشق وتامر ١٥ يا صبيح الوجى يا رطب البدن، يا قريب العدم شرب اللبن صبغ عند الناس انى عاشق ١٦  
 غير ان لم يعرفوا عشقني لم يروى روي وروى لا يروى رأى رويين علا في البدن ١٧ في قوله بخلاف الخ يريد عليه بان البنوة منان  
 للملك فيكون منافيا لحكمه وهو الخلق كما ان البنوة منان للنيكاح فيكون منافيا لحكمه وهو الطلاق فيصير صحيح استعارة  
 البنوة فيعق في قوله هذا ابني فاجاب بقوله بخلاف هذا الخ ١٨ في قوله فصل آه ما فرغ المص من  
 التقرينات شرع في بيان علاقات المجاز فقال فصل في تعريف طريق الاستعارة هو عرف الاصوليين يرادف المجاز وعند اهل البيان  
 قسم من المجاز قسما المجاز عن صم كان في علاته التقسيم لسمى استعارة باقاسما وان كانت فيه علاقة غير تشبيه من علاقات النفس  
 والعشرين مثل السببية والتمثيل والحمل واللازم والملزوم وغيرها يسمى مجازا مرادها في نور الازرار ١٩ في قوله الاستعارة الاستعارة  
 استعمال اللفظ للمعنى المجازى لاتصال مناسبه بين الحقيقة والمجاز والمناسبة قد يكون من حيث المعنى كما شاع يسمى اسد الوجود المعنى  
 الخاص للاسد وهو الشجاعة وقد يكون من حيث الذات كما يصح المحدث غائها والغائط في كلام العرب المكان المغمى من الارض  
 ولكن بينهما اتصال من حيث الذات لان كل من اراد المحدث يتخار كما مطن فيسمى باسم الغائط لاتصال ذاتها بمجادة ثم الاستعارة

الشرع مُطَّرَدَةٌ بطريقتين أحدهما لوجود الاتصال بين العلة والحكم والثاني لوجود  
الاتصال بين السبب المحض والحكم فالأول منهما يوجب صحته الاستدارة من الطرفين  
والثاني يوجب صحته من أحد الطرفين وهو استدارة الأصل للفرع مثال الأول فيما إذا قال  
ان ملكك عبداً فهو حرٌّ فملك نصف العبد فباعه ثم ملك النصف الآخر لم يعقني اذ  
لم يجتمع في ملكه كل العبد ولو قال ان اشتريت عبداً فهو حرٌّ فاشتري نصف العبد  
فباعه ثم اشتري النصف الآخر عتقني ولو عني بالملك الشراء أو البشراء  
الملك صحته نيتاً بطريق المجاز لان الشراء علة الملك والملك حكمه فعتت  
الاتدارة بين العلة والمعلول من الطرفين الا انه فيما يكون تخفيفاً في

والمجاز على نوعين لغوي وعقلي اما اللغوي فهو استعمال في غير ما وضع له والعقلي هو نسبة الحكم الى غير من حكمه كما يقال انبت الربيع البقل ثم  
اللغوي على نوعين استعار ومرسل فالاستعارة استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلامة التشبيه والمرسل استعمال اللفظ في غير الموضوع لعلامة غير التشبيه  
الاستعارة على اربعة اوجه مفرقة وهي ذكر التشبيه واردة التشبيه نحو اسدي الحمام وكناية وهي ان يذكر التشبيه ويأرد به التشبيه اي عكس المصهرة والتجسيمية  
وهي اثبات لازم التشبيه المتحرك المشبه المذكور وتزجيشية وهي ذكر ملائم المستعار بمن مثال هذه الثلاثة في قول الشاعر  
انفاد باء الفيت كل يوم لم يفتح ففكر الفيت وادادة السمع مثال الكناية وذكر اللوازم وهي الالفاظ مثال التعميطية وذكر التشب  
وهو الملائم مثال التزجيشية ١٢ اى قوله بين السبب المحض هو ما يجوز مفضي الى الحكم في الجملة بدون ان يكون موضوعاً مثل البيع فانه  
يفض الى ثبوت ملك المتعة اذا صادف الجوراي وان لم يكن موضوعاً لوضع الاعتقاد فانه يفرض الى ازالة تلك المتعة اذا صادف الجوراي  
وان لم يكن موضوعاً لملك السبب المحض لان السبب قد يطلق على العلة مجازاً يقال الشراء سبب للملك والكساح سبب للحل كذا في المعون ١٢  
١٣ قوله من الطرفين اي من الجانبين حتى جاز ذكر العلة واردة الحكم وان يذكر الحكم وتزاد العلة لان كل واحد منهما مقترن الى  
الآخر اذا الحكم لا يثبت الا بالعلة فيكون معانها اليها وانما لها من حيث الوجود والعلة لم تشرع الا لحكمها حتى لا تكون مشروعة في محل لا يتصور شرع  
الحكم فيه نحو بيع الخمر وكساح الحمام فكانت مفقوفة الى الحكم تالفة لمن حيث الفرع واذ كان كذلك استوى اتصال كل واحد منهما بالآخر فيتم جواز  
الاستدارة من الجانبين ١٢ ٣ قوله وهو استدارة الاصل للفرع اي السبب للحكم دون عكسه بان يقول انت حره ويريد به انت طالق  
او تقول بعث نفسي منك وتريد به الكساح ولا يجوز ان يقول انت طالق ويريد به انت حره وان يقول نموتك ويريد به انك لان السبب محتاج الى  
السبب من حيث الثبوت والسبب لا يحتاج اليه من حيث الشرع لان العتاق لم يشرع الا لاجل زوال ملك الرقبة واذ كان ملك المتعة انما حصل معه  
انفاتها في بعض الاحيان وكذا البيع انما يشرع لملك الرقبة ومن الاولى انما حصل منه اتفاقاً في بعض الاحوال اي فيما اذا كان المبيع من غلابه يجوز ان يذكر للسبب  
ويراد به السبب الا اذا كان السبب مخصصاً بالسبب كقولك اني اصغر خرافان الخ لا يكون الا من العتب فيجوز الاتصاف من الجانبين كذا في نور الابرار ١٣  
٤ قوله اذ لم يجتمع في ملكه العبدان بعد ملك النصف الآخر لا يوصف بملك العبد ولا يقال ان ملك العبد من الاخرى ان رجلها يقول والتمت ملكك  
ما تبقى دهم فقط وعلماً وزيادة منقرتة لكن لما لم يجتمع في ملكه ما يادهم يكون صادقاً كذا في المعون ١٣ ٥ قوله عتق النصف الثاني من الخوملا الفرق  
بين ما بين المسائلين على اصل منقرتة في الشرع وهو ان المطلق يقتضيه بدلالة العرف والحال اي ان كل من اسم الدرهم يقتضيه نصف الجمله فطلق الملك  
بقتضيه بالاجماع بحكم العرف والشرع لم يوجد مثل هذا العرف فيبقى على الملازمة فاقم ١٣

حقه لا يصح في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم صحة الاستعارة  
أي القائل ١٢ لا زاد في ظاهري ١٢  
لما فيه تحقيق عليه ١٢

ومثال الثاني إذا قال لامرأة حررتك ونوي به الطلاق يصح لأن التحرير محقيقة  
الزوج ١٢ أي بقوله حررتك ١٢ التحرير ١٢  
أي استعارة بين السبب والمكاح ١٢

يوجب ذوال ملك المتع بواسطة ذوال ملك الرقبة فكان سبباً لخصماً لذوال ملك المتع  
أي المتع ١٢  
أي لا يوجب ذوال ملك المتع بواسطة ذوال ملك الرقبة فكان سبباً لخصماً لذوال ملك المتع ١٢  
أي لا يوجب ذوال ملك المتع بواسطة ذوال ملك الرقبة فكان سبباً لخصماً لذوال ملك المتع ١٢

فجازان يستعار عن الطلاق الذي هو مزيل لملك المتع ولا يقال لوجعل مجازاً  
لفظ حررتك ١٢  
بطريق ذكر السبب وإرادة السبب ١٢

عن الطلاق لوجب ان يكون الطلاق الواقع به رجعيًا كصريح الطلاق لان نقول  
أي بقوله حررتك ١٢  
أي يكون رجعيًا ١٢

لا نجعله جازاً عن الطلاق بل عن المزيل لملك المتع وذلك في البائن إذا الرجعي  
أي التحرير ١٢  
أي عن لفظ الطلاق الصريح ١٢  
أي ١٢

لا يزيل ملك المتع عندنا ولو قال لامته طلقتك ونوي به التحرير لا يصح لان الأصل  
تاريخك في الرجعة بدون النكاح لبقاء ملك المتع ١٢  
المولى ١٢  
أي بطلتك ١٢

جازان يثبت به الفرع وأما الفرع فلا يجوز ان يثبت به الأصل وعلى هذا نقول بيقعد  
أي الحكم ١٢  
أي لا يثبت به الفرع وأما الفرع فلا يجوز ان يثبت به الأصل وعلى هذا نقول بيقعد ١٢

النكاح بلفظ الرجعة والتبليك والبيع لان الرجعة بحقيقتها ما توجب ملك الرجعية وملك  
كقولها وبنت نفسي ك قال تبليت ١٢  
كقولها وبنت نفسي ك قال تبليت ١٢  
كقولها وبنت نفسي ك قال تبليت ١٢

له قوله لا يصرف في دعوى الاستعارة لما فيه  
مغضف عليه ولا زاد في خلاف الظاهر وهو ان كان امينا مقبول القول في الظاهر امر بمن كره مع بطلانهم فيه لان البحث فيما يصرف في دعوى تقديره انما العطف على

الحيقة وقول المتمم غير مقبول ١٢  
له قوله لان التحرير بحقيقتها لوجب ذوال ملك الرجعية وبواسطة ذوال الرجعية لوجب ذوال ملك المتع وكان  
التحرير سبباً معناه لذوال ملك المتع كوضه غرضاً اليه لئلا يعلقه لان العلة هي التي لا يتخلل بينها وبين الحكم واسطة ولان العلة لا تتفك  
عن الحكم والتحرير قد يوجد بدون ذوال ملك المتع كتحريم العبد والاخت من الرضا عنه ونحوهما كذا في المعتمد ١٢

له قوله فجازان يستعار عن الطلاق الخ على طريق ذكر السبب وإرادة السبب وانما يحتاج الى التينة لان الجمل المضاف اليه غير متعين  
لهذا المجاز فهو يحتمل حقيقة وصف التينة الى التينة المتعين المجاز بخلاف استعارة الفاظ التبليك للنكاح فان اضافتها الى الحرة لا تتدل  
الا على النكاح وكذا استعارة هذا السبب لان اضافتها الى العبد لا تتدل الا على الحرة ١٢  
له قوله ولا يقال الخ حاصل الا يراد هو توهم انه

اي قوله حررتك استعارة للطلاق فيكون اللفظ (اي قوله حررتك) نائباً عن طلقتك والنائب لرحم المنوب عنه وهو الطلاق الصريح  
ويرجع الرجعي دون البائن فيلزم ان يصح الرجعة مع انها لا تقع ومحصل الجواب ان السبب ليس هو الطلاق الصريح (حتى يقع به الرجعي) بل  
ذوال ملك المتع فيكون استعارة عن معنى الزيل لملك المتع ولا يخفى انه مصدر قائمنا هو الطلاق البائن فيقول الامر له انه (اي قوله

حررتك) استعار للبائن لانه هو المزيل لملك المتع لا الرجعي لانه لا يزيل ملك المتع لا الرجعي والام لا يصح الاحتجاج فتمت الاحتجاج فتمت الاحتجاج فتمت الاحتجاج  
عليه كذا في الفصول ١٢  
له قوله والتبليك الخ هذا مذهبنا وبه قال جماهد والثوري والحسن بن صالح وماك والقرظي والبيهقي وقال

الشاشي لا يجوز الا بلفظ النكاح والتزوج وهو قول احمد وسعيد بن المسيب وعطاء الزمري لهم وجوه منها ان التزوج وهو التبليق والنكاح هو  
الضم ولا زواج بين المالك والملوك ومنها ان النكاح مناف للتبليك فلا يراد ولذلك احد الزميين الآخر ضد النكاح ولولم ينافه  
لتأكده ولنا ايضا وجوه منها ما قاله المص ان التبليق الهبة واما لها سبب لملك المتع في محلها بواسطة ملك الرجعية وملك المتع يثبت

بالنكاح والسبب طريق المجاز ولا يعكس لان لا يستعارة اسم السبب والسبب والضم ظاهر بين المالك وملكه بالضم عند الحديث والفسا وانما هو لعدم  
الخاصية او قلب الموضوع والنكاح انما شرع للمجاعة فهو ضروري اذا اصل المجاعة في الفرع ولتقتا في الواجب من وجوب المهر والمنفعة والسكنى ومنع  
العزل والضم وغيرها من الحقوق للنكاح او في ملكية الكل والبعض فقط او التناكس والانتزاع في تعيين اللفظ علاناً غير ثابت بالنص

وبعبارة الملاح المشهور في المردا والتعريف او لفظ خارج اواز لا يجب التينة منه ذكر المردا لا يجب مطلقا الواجب الاطاع كلابا بمطالع من غير ان يضمن اللفظ عندنا فقد  
سقط وجوبهم كذا في الفصول ١٢

الرقبة يوجب ملك المتعة في الامراء فكانت الهبة سببا محضاً لثبوت ملك المتعة  
بمعنى امره ١٢

فجازان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التملك والبيع ولا ينعكس حتى لا ينعقد البيع  
بان يراد الهبة النكاح ١٢ لان استنارة العدة ثلاث

والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع يكون المحل متعيناً للنوع من المجاز لا يختص فيه الى  
لا يجوز ١٢

النية لا يقال ولما كان امكان الحقيقة شرطاً لصحة المجاز عندهما كيف يصار الى المجاز فصح  
اي نية المجاز ١٢

النكاح بلفظ الهبة مع ان تملك الحرية بالبيع والهبة محل لان نقول ذلك ممكن في الجملة ان  
لان الحر ليس مال وهو محل العقد ١٢ لان التملك الهبة والبيع والهبة ١٢ والامتنان لان

ارتدت ولحق بدار الحرب ثم سويت وصار هذا نظير موت السماء واخواته فصل في التصريح  
المراد مني القول اي انها ملك ١٢ المراد من الهبة الهبة ودمارت ملكه ١٢ كالميزان في البرهنة والحق بالجملة ١٢

والكتابة الصريح لفظي يكون المراد به ظاهر كقوله بعث واشترت واما مثله وحكمه ان  
او انها مما قيل فصل تسمية كل واحد منها بالنية الى الآخر ١٢ بذلك اللفظ ١٢ اي كل واحد منهما ١٢

له قوله فكذلك الهبة الخ فاذا كان موجب الهبة هكذا فلا يجرم كانت الهبة سبباً محضاً الخ ١٢

٢٤ قوله وكذلك لفظ التملك والبيع سبب لملك المتعة فجازان يستعار عن النكاح فان قلت ملك المتعة في النكاح غير المتعة التي  
في ملك البعير فان يثبت تحلية الطلاق والايلاء والظهار والخلع والعان وذلك لا يقبل الاطلاق فلم يحسن الفاظ التملك سبباً لهذا النوع من  
ملك المتعة قلت ملك المتعة عبارة عن ملك الاستفاد والوطني وهو لا يختلف في ملك النكاح وملك البعير وتغاير الاحكام لتغاير احوال  
لاذاتا فان في باب النكاح يثبت تصدق في ملك البعير يثبت تصدق ١٢ له قوله ثم في كل موضع يكون المحل متعيناً للنوع من  
المجاز كما اذا قال للحرمة الاجنبية تملكني فنكح فقالت ملكتك ينقذ النكاح ولا حاجة فيه الى النية كون المجاز متعنياً فان النية تعيين احد  
المتمميين ولا احتمال بينهما والاحتمال انه يعتقد النكاح بلفظ الهبة والتملك بدون النية لانه تعدد اثبات الحقيقة وهو ملك الرقبة في  
الحرمة فصار مجازاً عن ملك المتعة حرماً عن الاقرار ١٢ له قوله لا يحتاج فيه الى النية اي نية المجاز بل يثبت بلا نية فان قيل  
اذا قال لبيد هذا ابني يلغى ان لا يتعين العتق ويحتاج الى النية لان الناس تعارفوا اذ سمعوا التكريم والظهار والشفقة في قولهم هذا ولدي  
قبل معنى التكريم والظهار والشفقة لا ينافي ارادة الحرية مجازاً اذ هي جامعة للمعنيين اعني الحرية للشفقة والتكريم ١٢ له قوله لا يحتاج  
فيه الى النية بل يثبت بلا نية كما اذا اضاف التملك الى الحرمة الاجنبية تعيين المجاز وهو المختار بخلاف ما اذا اضاف الفاظ العتق الى الحرمة  
المنكوبة حيث لا يتعين المجاز وهو الطلاق لا احتمال ارادة الحقيقة وهو العتق عن الخيرة فيحتاج الى النية كذا في الععن ١٢ -

٢٥ قوله محال واصل الابرار ان قولها وهبت نفسي لك مثلاً كيف يراد به النكاح مجازاً والحال ان لصحة المجاز شرط امكان الحقيقة  
لوجود الحقيقة ههنا وهي تملك الحرمة بالبيع والهبة لا يملك لان الحر ليس بمال ومحل العقود وانما هو المال فكونها حرة يا بني عن ان تكون مملوكة  
باهية والبيع حقيقة وهبت لنفسك او بدت وملكته نفسي لك متعذرة غير مملوكة بالبيع ارادة معناها المجازي (وهو النكاح) لا نشاء الشرط  
وهو امكان الحقيقة والمجاز ان تملك الحرمة بالبيع فمن بان ارتدت ولحق بدار الحرب الخ كذا في الشرح ١٢ له قوله ذلك  
ممكن في الجملة فان قلت لا تسلم ان الامكان في الجملة شرط المصيرين الحقيقة الى المجاز لان هذا الامكان في الجملة امر موهوم لا يثبت عليه هو  
الكم قيل ان الحكم المقصود بالذات لا يثبت على امر موهوم واذا كان المقصود فيه مختلف فيرتب عليه كما في مسألة من السماء المذكورة في  
المتن ١٢ له قوله وصار هذا نظير من السماء بان اذا حلف ليمين السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهباً فانه يجب الكفارة بحد من  
اليمينين وان كانت الكفارة لا تجب الاطلاق البرهنة موهوم تخيل عادة وكان ينبغي ان لا تجب الكفارة لانه لا تصور الاصل الخلف  
كما في اليمين الغموس فانه لا يعتقد سبباً للكفارة لعدم تصور البركن لما كان البرهنة من المكنات كرامة ولا يلاءم اشتغال الحالى والعاذى  
الى الكفارة لثاني الفصول ١٢

یوجب ثبوت معناه بآئی طریق کان من اخبار او نعت او نداء <sup>ای ان صریح رسول پلانا بل و درت ۱۲</sup> و معنی حکمہ ان یستغنی <sup>ای العبرۃ ۱۲</sup>  
 عن النیۃ <sup>ای استغنائی النیۃ ۱۲</sup> و علی هذا قلنا اذا قال لامرأتک انت طالق و طلقک <sup>مثال التحدث ۱۲</sup> او یطالق یقع الطلاق <sup>مثال الاشارة ۱۲</sup>

نوی بہ الطلاق اولہ ینو و کذا لو قال لبعده انت حر او حری ثک <sup>ای انزل ۱۲</sup> او یأجر <sup>مثال التحدث ۱۲</sup> و علی هذا قلنا <sup>ای بقوله انت طالق من غیره ۱۲</sup>  
 ان التیمم فییدا الطہارة لان قوله تعالیٰ <sup>مقال الاشارة ۱۲</sup> و لیکن یُرید لِیَطہَّرَکُمْ صِدْرٌ مِیْنِ حُصُولِ

الطہارة <sup>ای التیمم ۱۲</sup> بہ و للشافعی فیہ قولان <sup>ای القائلین ۱۲</sup> احدہما <sup>ای التیمم ۱۲</sup> انہ طہارة ضروریة <sup>ای التیمم ۱۲</sup> والاخر انہ لیس <sup>ای التیمم ۱۲</sup>  
 بطہارة بل هو سائر لحدث <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و علی هذا یخرج المسائل <sup>ای التیمم ۱۲</sup> علی مذہبین <sup>ای التیمم ۱۲</sup> من جوازہ <sup>ای التیمم ۱۲</sup> قبل <sup>ای التیمم ۱۲</sup>

الوقت <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و اداء الفرضین <sup>ای التیمم ۱۲</sup> بیتیما واحد و امامة المتیمم للمتوضئین <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و جوازہ <sup>ای التیمم ۱۲</sup> بدون <sup>ای التیمم ۱۲</sup>  
 خوف تلف النفس <sup>ای التیمم ۱۲</sup> او العضویا و وضوء <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و جوازہ <sup>ای التیمم ۱۲</sup> للبعد <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و الجنازة <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و جوازہ <sup>ای التیمم ۱۲</sup> بنیۃ الطہارة <sup>ای التیمم ۱۲</sup> و النیۃ <sup>ای التیمم ۱۲</sup>

لہ قوله من حکمہ ان یستغنی الخ لان عین لفظہ قائم مقام معناه فی ایجاب الحکم فلا حاجۃ الی النیۃ  
 ایا لو اراد ان یصرف الکلام عن موجبہ الی محتمل فلو ذکب فیما بینہ و بین اللہ تعالیٰ فاذا لوی ریح الفریقین الالفاظ الصریحہ فی التعلیق او  
 نوی الحرث من العمل من الالفاظ الصریحہ فی التجرید صدق دیانۃ لاقضاء کذا فی المدین ۱۲۔ لہ قوله عن النیۃ فیثبت بغیر قصد و غیر نیت  
 حتی لو قصد ان یقول الحمد لله فی جری علی لسانہ انت طالق یقع الطلاق بغیر قصدہ کذا فی التعلیق الحاسمی ۱۲۔ لہ قوله صریح لان  
 لفظا تطہیر المستفاد من قولہ تعالیٰ لیطہرکم موضوع لاذلالہ النہاست و ثبات الطہارة فیفیدہ النص بصریحہ ان یکون التیمم علی الاطلاق فان تلت  
 فعلی هذا کان ینحی ان لا تشترط النیۃ فی التیمم قیاسا علی الوضوء و هو خلاف المذہب قیل اشترط النیۃ مع التیمم لحصول التیمم و بعد ما حصل لا  
 یحتاج الی النیۃ لحصول الطہارة بالتیمم ۱۲۔ لہ قوله ضرورة ای مشروکہ بجملة الضرورة و لا یجوزہ لافترق لافترض الا بضرورية  
 ضروره اخرى و لا ضرورة قبل الوقت ایضا و السنن و التوائف تبیح للفرض و لنا الاطلاق قولہ تعالیٰ فلتجدوا ماء فیمسوا بالکة و لان خلف عن  
 الماء حکم الخلف حکم الاصل و وجود ادعای القول صلے اللہ علیہ وسلم الصید الطیب و وضوء المسلم ولو الی عشرين الی المجد الماء الحمد شرواہ ابن حبان  
 فی صحیحہ و اصحاب السنن و محمد الترمذی و الحاکم عن ابی ذرری فی روایتہ لابی داؤد و الترمذی طہور المسلم کذا فی الفصول ۱۲۔ لہ قوله بل  
 هو سائر لحدث لا رافع لہ و لہذا یعود حکم الحرث السابق اذا راعی الماء من ان رویہ الماء لیس بجزء خارج فلو کان التیمم طہارة مطلقہ و  
 رافعا لحدث السابق لما عا د برؤیۃ الماء لان الزوال لا یعود فعمل من الحدیث الاول باق لکن ايجبت الصلوۃ مع الحرث للضرورة و جعل الشارع  
 استعمالہ سائر لحدث و نحن نقول ان طہارة مطلقہ بصریح النص و هو قولہ تعالیٰ لیطہرکم فکان خلاف النص الصریح و هو یقبح و انما عاد  
 لحدث السابق برؤیۃ الماء لان عدم القدرة علی استعمال الماء شرط وجود اعتبار التیمم ابتداء و نفاہ عند القدرة علی استعمالہ یرفع التیمم  
 لعدم الشرط فیعود الحدیث السابق ۱۲۔ لہ قوله و اداء الفرضین لے الصلوۃ المنفردین قیدنا بل ان اداء مطلق الفرضین کالتکویع  
 و السجود جائز عنده ایضا ۱۴۔ لہ قوله جوازہ ای لصلوۃ بناء و ابتداء اذا خافت فتخاف فعدنا بل يجوز عنده للعدم الضرورية لانہ  
 لیس بفرض ۱۴۔ لہ قوله للبعد ۱۵۔ لہ رواہ ابن عدی فی کالمطابق الی شیخة فی مصنفہ و الطحاوی فی معانی الآثار عن ابن عباس مروعا اذا  
 جاء تک الجنازة و انت علی غیر وضوء فقیم صل تال ابن عدی الصواب و قرف و من ابن عمر انہ اتے بمجازة به و علی غیر وضوء فقیم و علی علیها اخرجہ الدرر  
 قطنی و شدۃ اقلہ للاثریفة العلم الفم الرابع ۱۲  
 عہ قولہ یوجب ثبوت معناه فان تلت هذا الحکم لوجودہ فی الحقیقة لیست بقیمہ لصریح فلا یتانی وجود حکمہا ۱۲۔

هي ما استترمعناه والمجاز قبل ان يصير متعارفاً بمنزلة الكناية وحكم الكناية ثبوت  
عنه راجع الى رتبة  
بشارة ١٣  
شما ١٣  
تستارة بالاجابة العرفية ٣

الحكم بها عند وجود النية ابدلالة الحال اذ لا بد له من دليل يزول به التردد  
اي الكناية ١٣  
مذكارة الطلاق اذ نية اخرى ٣  
التي هي التردد في الكناية

ويتبرح به بعض الوجوه ولهذا المعنى سمي لفظ البيونة والتحريم كناية في باب الطلاق  
اي الاستلزام ١٣  
اي بالليل ١٣  
على معنى ٣  
كانت ١٣  
كانت حراماً وحقها كانت بنته ١٣

لمعنى التردد واستتار المراد لانه يعمل عمل الطلاق ويتفرد منه حكم الكنايات في حق  
من اصحاب البره ١٣  
الما يذكر ان يجب بمره الا لفاطمة النكاح ١٣

عدم ولاية الرجعة ولو جود معنى التردد في الكناية لا يقام بها العقوبات حتى لو  
بان حال اذ مال فلان ١٣  
بوسع السرة ١٣  
اي الكناية ١٣

اقول على نفسه في باب الزنا والسرقه لا يقام عليه الحد ما لم يذكر اللفظ الصريح ولهذا المعنى  
بطريق الكناية ١٣  
بان حال ما جئت مال فلان ١٣  
المر على نفسه ١٣  
كرهت بها او مرتت مال فلان ١٣  
المراد ١٣

لا يقام الحد على الاخرس بالاشارة ولو قد ف رجلاً بالن فا فقال الاخر صدقت لا يجب  
وعطف على قولنا يقام اي وهذا المعنى وتوقف الخ ٣  
اي الثالث وهو غير المتوقف ١٣

الحد عليه لاحتمال التصديق له في غيره فصل في المتقابلات نعني بها الظاهر والنص  
اي تصديق الاخر وهو الثالث ١٣  
القائض ١٣  
اي القائض ١٣  
اي في اقسام الظهور والظهور ١٣  
اي المتقابلات ٣

والمفسر والمحكم مع ما يقابلها من الخفي والمشكل والمجمل والمتشابه فالظاهر اسم  
تفصيلها بعد البيان ١٣

لعله قوله عند وجود النية ابدلالة الحال بان علم السام ان المشكك نوى من كلامه احد معانيه بان قال نويت ادا بدت بكندا اوم علم بدلالة الحال  
كنايات الطلاق حال مذكارة الطلاق فان يقع بها الطلاق بمرارة الحال وان قال المشكك لا افرس به الطلاق بخلاف الصريح فان المشكك وان لم ينو معنى  
بلفظ الطلاق مثلاً ثبت معناه ويقع الطلاق فان لفظه قائم مقام معناه فلا حاجة الى النية بل النية موجودة لان التلفظ من الامور الاختيارية وهي كالحكا  
صادرة بالارادة ١٣ لعله قوله كناية اي ما كانت كناية في باب الطلاق مع انها ظاهرة المراد في نفسها لا اذ اقبلت انت بان ا حرام حصل فيه التردد  
الاستتار لان البيونة في حقها تختمل ان يكون من وصلته النكاح او من المعصية او من الخيرات او من اشغال الشرف والحسن والورع وكذا المرحة تختمل  
ان يكون حراماً على الزوج او على غيره من الرجال وان يكون ممنوعة عن العامى او من الخيرات او من الوالدين او من الخبز والبروز فاذا ثبت الاحتمال  
فيها من وجوه استبراه من قوله مثلاً انت بان ادخلت هذا اسمي كناية اي في باب الطلاق ١٣ لعله قوله لا بد لاجل عمل الطلاق اشارة الى جواب  
اشكال مقدر هو ان يقال لو كانت هذه الالفاظ كنايات عن الطلاق لكانت عاظمة على عمل الطلاق في وقوع الطلاق الرجمي كما قال الشافعي وهو مذموم  
عمرو عبد الله بن مسعود رضي الله عنهما والواقع جماعتكم البائن فاشكل الامر وهو ان كنايات من الطلاق تقرير الجواب ان هذه الالفاظ اطلاقاً  
من البيونة والمرتبة فعمل بوجوبها وتماز في كنايات لا تتمازها ووجوه كسائر الالفاظ المشتركة فاستمرادها كاستتارها في الكنايات لا انما كني بها  
عن صريح الطلاق كذا في العبدان ١٣

لعله قوله العقوبات كحل لان احد القنف لا تخا تدرجى بالشبهات بالحديث وفي الكنايات شبهة وقصور في ثبوت موجبه للاستتار المذكور ١٣  
لعله قوله اللفظ الصريح لان الكلام موضوع للافعال والصريح هو التام في هذا المقصود والكناية قاصرة في هذا المعنى لتوقف حصول المقصود  
فيها على النية فظهر من التفاهات فيما يدور بالشبهات وهي الحدود والكفارات فانها لا تثبت بالكناية كما اذا ادعى نفسه بانى جامعته فلانته  
جماعاً ما لا يجب عليه حد الزنا ١٣ لعله قوله لا يجب الحد عليه لان تصديق القائف فذم نكاحه كمن التصديق لما احتمل وجوهاً مختلفة فسلم  
يجب الحد فيحتمل اكثر صدقته قبل هذا فلم يذم لان اذ صدقت في غيره فلم يكن تصديق القائف ١٣ لعله قوله في المتقابلات اي المتضادات  
اشارة الى ان التضادات والمتقابلات عند اهل الاصول شئ واحد وهو عدم اجتماع الامرين في محل واحد وفي زمان واحد من جهة واحدة بخلاف  
اهل المعقول فان التقابل عندهم عبارة عن عدم اجتماع الامرين الوجوديين مع باقي القيود المذكورة في المعقول ١٣

عنه قول الكناية ما خوذ من قولهم كنيته او كونت كما قاله  
وانى لا يكونون قدور بنفيعها  
واعراب احيا نايها فاصارخ ١٣  
احسن اللوشي

لكل كلام ظهر المراد به للسامع بنفسه <sup>منه</sup> السَّماع من غير تأمُّل والنص ما سيق

الكلام لاجلّه ومثاله في قوله تعالى واحلّ الله البيع وحرم الزبوا فالاية <sup>اي قصد له ١٢</sup> <sup>اي التكرار من النص والظاهر ١٣</sup>

سبقت لبيان التفارقة بين البيع والربوا رد الماء ادعاء الكفار من الشنوية بينهما <sup>مفعول ١٢</sup> <sup>في قوله ١٣</sup>

حيث قالوا انما البيع مثل الربوا وقد علم حل البيع وحرمة الربوا بنفس السماء فصار <sup>اي انما ١٢</sup> <sup>في المادة ١٣</sup> <sup>النظر الى نفس العبارة ١٤</sup>

ذلك نصا في التفارقة ظاهر في حل البيع وحرمة الربوا وكذلك قوله تعالى فانكحوا ما طاب <sup>من البيع والربوا ١٤</sup>

لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع سيق الكلام لبيان العدد وقد علم الاطلاق والاجارة <sup>في قوله ١٥</sup> <sup>اي عدد الزوجات ١٦</sup> <sup>في اجازته في النكاح ١٧</sup>

بنفس السماء فصار ذلك ظاهرا في حق الاطلاق نصا في بيان العدد وكذلك قوله تعالى <sup>من قوله ١٥</sup> <sup>اي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا ١٦</sup> <sup>اي في اجازته في بيان النساء ١٧</sup>

لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما كنتم مسوهن او تفرضوا لهن فريضة نص في <sup>للعامة ١٨</sup> <sup>اي في اجازته ١٩</sup> <sup>اي النساء ٢٠</sup> <sup>اي في اجازته ٢١</sup>

٤- قوله بنفس السماء

اي بمجرد سماعه سواء كان مسوقا له اولاما ان المعنى في النص كونه مسوقا للمراد سواء احتل التخصيص او التاويل اولاد وفي المفرد مع احتمال التخصيص والتاويل سواء احتل النسخ اولاد في الحكم عدم احتمال شيء من ذلك فعلى هذه يمكن الاقسام متداخلة بحسب الوجود متميزة بحسب المفهوم متباينة بيثية هذا على رءى المتقدمين واما على رءى الناصر من المشهور بينهم انها اقسام متمايزة وان شرط في الظاهر عدم كونه مسوقا للمعنى الذي يجعل ظاهرا فيهما وفي النص السوق مع احتمال التاويل والتخصيص وفي المفرد مع وجود احتمال النسخ وفي الحكم عدمه ايضا كما في امرأة الاصول ١٢ **٤- قوله** لاجل اي لاجل موجب والسوق يعرف بقرينة تضم الى الكلام في زيادة الظهور لا لشرك الظاهر والنص في اصل الظهور بالقرينة زيادة الظهور في النص ..... والاصل ان النص ظاهر في نفسه وبالسوق زيادة الظهور على الظاهر ١٣-

**٤- قوله** لما ادعاه الكفار لان الكفار يبتغون حل الربوا ويبتغون بين البيع والربوا في الحل حتى شبهوا بالبيع فقالوا انما البيع مثل الربوا فرد الله تعالى عليهم وقال كيف يكون ذلك واصل الله البيع وحرم الربوا ١٤-

**٤- قوله** ما طاب لكم اي ما حل لكم من النساء لان من حرم كالاتي في آية التحريم وبهذه التفسير ادفع ما قيل بان كراهية النساء يمتنع من الرجال ومع ذلك لم يبيح نكاحهن كالاتي في آية التحريم فان المراد من الطيبة الطيبة الشرعية وهو الحل دون الطيبة حتى يتزوج ما قيل ثم اعلم ان من وادفع كل واحد منهما موضع الاخرى لقوله تعالى فمنهن من كسبت على نفسها ومنهن من كسبت على رجلين الآية ١٢. **٤- قوله** مثنى وثلاث ورباع اشين وثلاثة اربعة اربعة كما تقول اتمسوها هذه المال درهمين درهمين وثلاثة ثمنه ولو اذولم يكن لمنه صبيح لان الخطاب بلجاءت فصار المنه ليكنح جميعك اشين وثلاثة واربعة ولا معنى لذلك لان يوجب اشراك البيع في نكاح الاشين والثلاثة والاربعة وهو ممنوع في الدين ١٢.

**٤- قوله** وقد علم الاطلاق والاجارة اى اباحة نكاح ما ينطبق المرء من النساء لان من كان من اهل اللسان يفهم ذلك بمجرد السماع لان ادنى درجات الامر الاباحه كما في المدن ١٢ **٤- قوله** ظاهر فان لفظا نكحوا ظاهرا في حل النكاح اذ ليس الامر للوجوب حتى تكون الآية ظاهرا في وجوب النكاح لاني ١٢ **٤- قوله** او تفرضوا لهن اي الا ان تفرضوا لهن فريضة او حتى تفرضوا لهن كما في قوله تعالى ليس كمن الامم اي وتزوج عليهم اي الا ان يتزوج او حتى يتزوج ١٣ **٤- قوله** نص في حكم من اخذ اي نص في جواز التطبيق قبل الرمي وقيل تسمية المهرود تخيير الزوج واستعباده واستقلاله في لاد المقصود من ايراده وظاهر في جواز النكاح بدون تعيين المهرين قوله او تفرضوا اي تفرضوا فان الساق مقفوع على صحة النكاح فهذا الظاهر مقارن لاشارة النص واقع في ضمنه ان الظاهر ان مسوق لبيان المنفعة في الصور من فهو نص فيه وابطاحه وانحو من الطلاق ظاهر ١٤

حكم من لم يُسَمَّ لها المهر وظاهره في استناد الزوج بالطلاق وإشارة إلى ان  
 النكاح بدون ذكر المهر يصح وكذلك قوله عليه السلام من ملك ذارحم محرمة  
 منه عتق عليه نص في استحقاق العتق القريب وظاهره في ثبوت الملك له  
 وحكم الظاهر والنص وجوب العمل بهما عامين كانا وانحاصين مع احتمال  
 ارادة الغير وذلك بمنزلة المجازم مع الحقيقة وعلى هذا قلنا اذا اشتري قريبه حتى  
 عتق عليه يكون هو معتقاً ويكون الولاء له وانما يظهر التفاوت بينهما عند المقابلة  
 ولهذا الوقال لها طلقني نفسك فقالت ابنت نفسي يقع الطلاق رجعي لان هذا  
 نص في الطلاق ظاهره في البينونة فيترسخ العمل بالنص وقوله عليه  
 السلام في المهر والطلاق

١- قوله واشارة الخ وانما ذكر الاشارة بطريق الاستنطاق لان البحث في ذكر الظاهر والنص لان الاشارة الا ان النص  
 لما افاد هذا الحكم بطريق الاشارة فيه عليه ١٢- قوله عتق عليه بلا منعه من اى بجره وشراهه فانعتق يتعلق بكلا الوصفين اى يكونه قريباً ويكونه  
 محرماً ولو ملك بنت امه او بنت عمه المحرمة وكذا لو ملك اخراً من الرضاة لا تعتق لعدم القرابة ١٢ -  
 ٣- قوله وحكم الظاهر الخ اعلم ان المشايخ في حكم الظاهر والنص ذهبان فذهب بعضهم إلى الشيخ ابو منصور لما تريد ان حكم الظاهر وجوب العمل بما  
 وضعه اللفظ ظاهراً اي فناء القطعاً ووجوب الاستعداد بحقيقة ما اراد الله تعالى في ذلك وسبقه قال اصحاب الحديث وهذا مذهب مشايخ ديارنا وهو قول  
 بعض الحديثية وقال مشايخ العراق منهم الكرخي والجصاص والقاضي ابو زيد ان الظاهر من الكتاب والسنة التواتر بوجوب العلم والعمل قطعاً وبه حال عامة  
 المعتزلة وبما اختلفت بينى على ان كل حقيقة تحتل المجاز وكل عام تحتل الخصوص فمن اعتبر به الاحتمال لا يثبت بها القطع ومن لم يعتبر لبعده وعدم لشوه  
 عن دليل يثبت بها القطع على ما سبق اليه الاشارة في بحث الخاص كذا في الفصول ١٢ - ٤- قوله بمنزلة المجاز اى كمان الحقيقة تحتل المجاز فكذا  
 الظاهر والنص تحتلان الخصوص والمجاز غير ان هذا الاحتمال معتبر عند البعض وغير معتبر عند الجمهور ١٢ - ٥- قوله له اعلم ان اصحابنا اختلفوا في ان سبب  
 الولاية هو ثبوت العتق على ملك المالك سواء اعتقه باختياره ام لا والاعتاق فكثرهم على الثاني بدليل قوله عليه السلام الولاية لمن اعتقك وغيرهم على ان  
 سببه هو العتق على ملكه وهو الصحيح بدليل من ورث القريب عتق على ملكه ولهذا يضاف الولاية اليه يقال ولاء العتاقته ولا يقال ولاء الاعتاق كذا  
 في الفصول ١٢ - ٦- قوله عند المقابلة اى عند المعارضة وهو ان يشفى احداهما يثبت الآخر فيترسخ النص على الظاهر لان النص اقوى لان  
 المقصود بسوق الكلام لاجل جملات الظاهر لانه غير مقصود ١٢ - ٧- قوله وابنه اى لا لاجل ان التفادات وانفع ولم يتبادر عندنا لفظ قلنا لو  
 قال الرجل لامرأته طلق نفسك فقالت ابنت نفسي يقع الطلاق رجعي كذا في الفصول ... ٨- قوله نص في الطلاق لانه وقع جواباً لقوله  
 طلقك والرجاء يطابق السؤال وما في حكمه كالنكاح لان سوق قولها ابنت لانيان ما فوض اليه المفوض هو مخرج الطلاق فكان نصافيه ١٢  
 ٩- اى احتمال التاويل والتخصيص اذ كل حقيقة تحتل المجاز وكل عام تحتل التخصيص كذا في العدة ١٢ -

من ملك ذارحم الخ اخرجها النسائي نحوه وقال حديث منكرو واخرج اصحاب السنن الاربعة بلفظ فهو حر يدل عتق منه  
 اشريه الخ اخرجها الترمذي عن انس في حديث طويل ان اتاسا من عرينة قدموا المدينة فاجتوها فبعثهم رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم في ابل الصدقة وقال اشريه من ابانها وابلها.



السلام لاهل عربنة اشربوا من ابوالها والبا نھا نصّ في بيان سبب  
 الشفاء وظاهر في اجازة شرب البول وقوله عليه السلام استنزھوا من  
 البول فان عامّة عذاب القبر منه نصّ في وجوب الاحتراز عن البول فيتبرّح  
 النصّ على الظاهر فلا يجعل شرب البول اصلا وقوله عليه السلام ما سقتہ  
 السماء ففيه العشر نصّ في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضروات  
 صدقة مؤول في نفى العشر لان الصدقة تحتمل وجوها فيتبرّح الاول على الثاني  
 واما المفسر فهو ما ظهر المراد به من اللفظ بيّان من قبل المتكلم بحيث

تصغيره بفتح القاف والهمزة

له اهل الصدقة

والاجازة

له البول

على الاطلاق

بواجازة شرب البول

كذلك حين سئل بان العشر في اي شيء

الاولى

اي عشر الفارج

اي البول

اي النص

الاول على الثاني

اي المفسر

له قوله من ابوالها اي البول اهل الصدقات وقلت ما روى ان قوما من عربنة اشربوا من ابوالها  
 وانعتقت بطبوخهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يخرجوا الى اموال الصدقات ويشربوا من ابوالها والبا نھا فافعلوا واحموا كذا في المعن ۱۲  
 ۲ قوله على الظاهر وهو قول عليه الصلوة والسلام اشربوا من ابوالها ويجعل هذا منسوخا بذلك او يدل هذا على تخصيص اباحة في اهل عربنة كذا في  
 المعن ۱۲ ۳ قوله اصلا نصيب على النظر في اي يجمع الادقات لا للتداوى ولا للخير وهو مذموم اليه فيقتضيه الله والحدود حيث على الي  
 يوسف في اباحة شربه للتداوى وعلى محمد رحمه الله نعم في اباحة شربه وطهارته مطلقا كذا في المعن ۱۲ ۴ قوله ليس في الخضروات صدقة  
 روى الترمذي عن معاذ بن ابي عيسى بن طلحة مرفوعا ومرسل في الحسن ابن عمارة ضعيف وضعفه شعبة وغيره وتركه ابن المبارك قال ابن حجر متروك من السابقة  
 كذا في الفصول ۱۲ ۵ قوله تحتمل وجوها فانها كما تحتمل الزكوة والعشر تحتمل غيرها ايضا كالنطوخ فالزكاة العشر يكون بطريق التاويل والمؤول  
 غير قطعي والنص قطعي يترشح ۱۲ ۶ قوله على الثاني اعلم انهم اختلفوا في زكاة الزروع والثمار فقال ابو يعقوب كل ما فيه عادة ويقصد به  
 اشتغال الاراضي فنية العشر سواء كان مما يتبقى سنة كالخنطة والشعير والتمر والزبيب اوله يبقى كالبقول قليلا كان او كثيرا وقال ابو يوسف  
 ومحمد والشافعي رحمهم الله الا عشر الا فيما تترتب باقية فيما بلغ خمسة اوسق لهم في اشتراط البقاء قوله عليه السلام ليس في الخضروات صدقة فانه  
 مطلقة تحتمل الزكوة والعشر والزكوة غير منقضية لانها يجب اذا بلغت قيمتها نصا بانفتحين العشر وقوله عليه السلام ما سقت السماء فنية العشر وان  
 نى وجوب العشر في كل فارج باقيا كان او غير باق واما رواه يحتتمل بالعشر والزكوة وغيرها كالنطوخ واما اريد العشر بطريق التاويل كما ذكرنا  
 والاول غير قطع لما قررني عمله والنص قطعي يترشح عليه كذا في الفصول ۱۲ ۷ قوله واما المفسر فان قلت قد سبق ذكره في المشترك  
 فلم اعبه به هنا قلت السابق انما هو ذكر المفسر الخاص اي المفسر من المشترك والراوية به هنا المفسر الاعمش فله يلزم التكرار ۱۲-  
 ۸ قوله بيّان من قبل المتكلم بيان التاويل ليعومر البيان القاطع وغيره القاطع فالاول كبيان الصلوة والزكوة والثاني كبيان الربوا ولهذا  
 قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يبين لنا ابواب الربوا فنقول لا ليحتمل التاويل والتخصيص خرج عنه الثاني فانه ليس  
 بمفسر لانه لم يلقه بيان تاطع ولنه اوقع الاختلاف في بين العلماء المفعول ۱۲

استنزھوا الخ حديث معروف ولكن لم اجد ۵-

ما سقتہ السماء الخ اخرجہ البخاری عن عبد الله بن عمر نحوه -

ليس في الخضروات صدقة اخرجہ الدارقطني عن علي والترمذي عن معاذ وقال استاذ هذا الحديث ليس بصحيح.

لا يبقى معه احتمال التأويل والتخصيص مثاله في قوله تعالى فسجد  
 الملائكة كلهم أجمعون فاسم الملائكة ظاهر في العموم إلا ان  
 احتمال التخصيص قائم فأنسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال  
 التأويل في السجود فأنسد باب التأويل بقوله أجمعون وفي الشريعات إذا قال  
 تزوجت فلانة شهراً بكنا بقوله تزوجت ظاهر في النكاح إلا ان احتمال  
 المتعة قائم بقوله شهراً ففسر المراد به فلاناً ههنا متعة وليس بنكاح ولو قال  
 فلان علي الف من ثمن هذا العبد او من ثمن هذا المتاع فقول علي  
 الف نص في لزوم الف إلا ان احتمال التفسير باق بقوله من ثمن  
 هذا العبد او من ثمن هذا المتاع بين المراد به في تزوج المفسر على النص  
 حتى لا يلزمه المال الا عند قبض العبد او المتاع وقوله فلان علي الف  
 ظاهر في الاقرار نص في نقد البلد فاذا قال من نقد بلد كذا بترجم المفسر على  
 النص فلا يلزمه نقد البلد بل نقد بلد كذا وعلى هذا نظايرة واما المحكم فهو

له قوله فسجد الملائكة فان قوله تعالى فسجد ظاهر في سجود الملائكة نص في تعظيم آدم على نبينا وعليه السلام لكنه يحتمل التخصيص اي سجود بعض  
 الملائكة بان يكون الملائكة ما مخصوص البعض فانقطع احتمال التخصيص بقوله كلهم ويحتمل التأويل بان سجدا متفرقين او مجتمعين فأنسد باب  
 التأويل بقوله اجمعون نصاً ومفسراً بلا شبهة ١٢ -  
 له قوله قائم اي في قوله تزوجت قائم بطريق الجواز لان الزوج كما يراد به التاميد يراد به التوقيت على ان النكاح في الحقيقة ملك المتعة  
 بالمرأة كذا في المعدن ١٢ له قوله كلهم لان كل واحد لا يحاط به الشمول فيتأكد عموم الجمع فانقطع احتمال التخصيص في فان قيل كلمة كل من  
 الفاظ العام وكل ما يحتمل التخصيص فكيف يسد باب التخصيص من عموم وجود احتمال التخصيص في نفسه قلت كلمة كل اذا استعملت بعد  
 اسم العام انقطع احتمال التخصيص ولا يكون منافقاً لما هو المقصود منها وهو تأكيد الشمول وتقوية الحكم كما ان قولك جاري زيد مثل الجاني فاذا قلت جاني  
 زيد نفسه استتبع عند الجواز كذا في المعدن ١٢ له قوله اذا قال الخ فان قيل المفسر يحتمل النسخ وهذه المسألة لا يحتمل لما عرفت ان النسخ لا يجري في  
 كلام الناس فكان حكماً اجبت باذنه مفسر من وجوده وبقا لا يقال لاسلم الفرق بين المفسر والمحكم في كلام العباد ١٣ هه قوله هذا متعة قال  
 سوا على الفاري صورة نكاح المتعة ان يقول حفصة الشخصو تمتعت نفسك بكهنا وكذا وينكر عدة من الزمان وقدر ان المال وذلك لا يصح  
 لما روي سلم في صحيحه من اياس رضي الله تعالى عنه ان سئل عن الاكوع قال خص رسول الله صلى الله عليه وسلم عام او طاس في المتعة ثم هي منبا قال  
 البيهقي عام او طاس وعام الفتح واحد لانه بعده يسميه وقال القهوي انها اجبت مرتين . . . . . وحرمت مرتين فكانت حلالاً قبل حبر  
 حرمت يوم تحريم اجبت يوم فتح مكة ويوم اول طاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلثة ايام مؤبدا الى يوم القيامة ١٣ هه قوله وليس  
 بنكاح لان التاميد شرط النكاح والتوقيت يبطله وقد وقتته ١٤ له قوله المحكم من الاحكام بالسر يقال محكم اي مأمون من  
 الانقراض والا نهيدم وقيل من احكمت فلانا اى منغته فان المحكم متنع عن التخصيص والتاويل ومن ان يروى على النسخ والتبديل ١٤ -

ازداد قوة على المفسر بحيث لا يجوز خلافه اصلا مثاله في الكتاب ان الله بكل شئ

عليه وان الله لا يظلم الناس شيئا وفي الحكيمات ما قلنا في الاقرار انه

لفلان على الف من ثمن هذا العبد فان هذا اللفظ محكم في لزومه بد اعني

وعلى هذا نظائره وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل بهما لا محالة ثم لهذه الاربعة

اربعة اخرى تقابلها فصد الظاهر الخفي وصد النص المشكل وصد المفسر

المجمل وصد المحكم المشابه في الخفي ما خفي المراد بعارض الامن حيث الصيغة

له قول ان الله بكل شئ يعلم فان علم الله تعالى عملا لا يتخيل التبدل والزوال لان علمه تعالى من الواجبات لا زصفة كما لو ضده من

التناقض وكذا تنزه عن الظلم عملا لا يتخيل التبدل والفسخ كذا في الفصول ١٢ ٢ قوله حكم في لزومه الخ بحيث لم يكنه تبديل بان يغير من

الاقرار اى عدمه في وقت من الاوقات فلم يبق قابلا للزوال والفسخ والتغير وبهذا حال العقود المانزعة العارضة عن مواعيد اللزوم

كالمبيع بلا خيار والبراءة عن خيار العيب والرؤية كذا في الفصول ١٢ ٣ قوله بدلا عن لان قوله على الخ يحتمل الاسباب

المتخلفة فاذا قال من ثمن العبد صار حكما فان قيل اذا قال لفلان على الف فكما البضاع معنى ان لزوم جبهه بعد ذلك لا يصح فمما جبهه

تخصيص قوله من ثمن هذا العبد يكون حكما قيل قوله لفلان على الف ظاهره لزوم بغير عوض وهو يحتمل التاويل بان يكون من ثمن العبد فاذا احتل التاويل

لا يكون حكما بخلاف قوله من ثمن هذا العبد فان لا يحتمل التاويل وقيل ان يقول قد تقدم من قبل ان هذا مفسر والحكم بالام ازاد قوة على الفقرة المراد بغير

المراد بغيره فكيف يكون حكما على ان هذا يحتمل الرجوع والاسقاط بان التزمه بغير عوض من ثمن العبد واقام المقول بغيره على لزوم الالف مطلقا وبغير

المقصر ان اجابت الجبهة للعلم المفسر لان اياب ان الحكيمات عملا لا يوجد الفصل فيهما بين المفسر والحكم فلذا جعل لهما مثلا واحدا ويمكن ان يقال

انه ليس بحكم حقيقة بل هو بمنزلة الحكم في القطع عن احتمال الفسخ كذا في المعن ١٢ ٤ قوله ثم لهذه الاربعة اربعة اخرى تقابلها والتقابل على

اربعة اقسام الاول تقابل المتناقضين كالانسان والانسان والثاني تقابل الضدين وهما ان وجوديان يمنع اجتماعهما في محل واحدا كالسواد

والبياض والثالث تقابل المتضادين كالتقابل الاب والابن والرابع تقابل الملكة والعدم كالتقابل الحركة والسكون على رأى من جعل السكون ملكة

الحركة ١٢ ٥ قوله الخفي الخفي اسم لكل كلام لا يفهم منه المراد بعارض عرض للمحل بالنفس الصيغة بان يكون صيغة الكلام غايه المراد بالمتاويل وهو ما

الغرضي لكن صار خفيا بعارض بان يختص باسم آخر لا شتاها على زيادة مفهوما ونقصا عما لا متعريف في الطار والنباش ١٢ ٦ قوله المشكل

لما ان نفاهه يربط بينه لانه دخل في اشكاله وامثاله بعد ما خفي بنفسه كرجل اغترب عن وطئه فاخذت الحكال من الناس ٦ قوله الجمل لبلوغ

صحيح على السياسة لما روى عنه لا قطع على الخفي وهو النباش بلغة اهل المدينة كذا وجدته في المتار وحواسه ١٢ -

مثاله في قوله تع والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهم فانها ظاهري في حق السارق  
 اى قولنا والسارق الخ ١٢  
 خفي في حق الطار والنباش وكذلك قوله تعالى الزانية والزانية ظاهري في حق الزانية  
 نفس نفس ١٢ اى مثل قولنا والسارق الخ ١٢  
 خفي في حق اللوطي لوحلف لا ياكل ناكمة كان ظاهرا فيما يتفكده به خفيا في حق العيب  
 وهو من كل عمل قوم لوط ١٢  
 والشمان وحكم الخفي وجوب الطلب حتى يزدل عن الخفاء واقا الشكل فهو ما ازداد  
 ١٢  
 خفاء على الخفي كانه بعد ما خفي على السامع حقيقته دخل في اشكاله وامثاله حتى  
 لا ينال المراد الا بالطلب ثم بالتامل حتى يتميز عن امثاله ونظيره في الاحكام  
 المراد ١٢  
 حلف لا ياتدمر فان ظاهري في الخلد والدبس فانما هو مشكل في اللحم والبيض  
 لان اللدام لا يولد مع الخبز كما يولد هذه الصفة ١٢ وهو عيب الرطب ١٢ اى قوله لا ياتدمر ١٢  
 اى لا ياكل اراما ١٢  
 والجبن حتى يطب في معنى الا يتدمر ثم يتامل ان ذلك المعنى هل يوجد  
 نظر لسامع اول في غير ما انظر الارام جميعا ١٢ في استخراج العوم المراد منها ١٢  
 في اللحم والبيض والجبن ام لا ثم فوق المشكل المجهل وهو ما احتمال  
 ١٢ اى الجمل ١٢  
 وجوها فصاحبها لا يوقف على المراد الا ببيان من قبل المتكلم ونظيره في  
 بالطلب والتامل ١٢  
 الشرعية قوله تعالى حرم السر بوفان المفهوم من الربوا هو الزيادة المطلقة  
 اى الاحكام الشرعية ١٢ من الزيادة ١٢  
 وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية عن العوض في بيع المقدرات المتعاضدة  
 اى الكليات والمرتزقات ١٢  
 واللفظ لا دلالة له على هذا فلا ينال المراد بالتامل ثم فوق المجهل في الخفاء  
 اى المراد المذكور من الزيادة الخالية عن العوض ١٢ بنظر اللوح ١٢

له قوله وجوب الطلب اى طلب معنى اللفظ ومحملا لا يعلم ان اختلافه في بعض الافراد الزيادة المعنى فيه على الظاهر او نقصان نظيره  
 المراد حيثما ينكر في الاول دون الثاني ١٢ اى قوله ثم بالتامل حتى يتميز عن امثاله بخلاف الخفي فانه يكفى فيه الطلب لقلته خفاء كذا في  
 الفصول ١٢ اى قوله هل يوجد الخ خفي فانه يوجد وهو الظاهر من مذنب ابى يوسف لان الجنب لا يصيب فيها فتكون قاصرة في  
 معنى التبعية فلا يدخل تحت مطلق اسم الارام بل لا يمتد وقال محمد وهو روي عن ابى يوسف انه لو وجد فانه مشفق عن المراد منه وهي الموافقة فيايركل مع  
 الجربوا لانه وقال عليه السلام سيد ادم اهل الجنة اللحم ولكننا نقول ان تمام الموافقة بالاختلاط والاصطبلح والحرث لا يستهض حمة فكل ما في الدنيا  
 والحديث متعلق بالآخرة كذا في العن ١٢ اى قوله الجمل اى ازادوا اشتباها في المشكل كما هو ازادوا خفاء على الخفي ١٢ -  
 اى قوله الا ببيان من قبل المتكلم الخ بخلاف المشكل فانه يوقف عليه بالطلب والتامل فان قيل يدخل في حد الجمل المتشابه اذ هو  
 مما لا يوقف على مراده الا ببيان من قبل الحكم ايضا قلتم المراد في الجمل لا يوقف عليه الا ببيان من قبل المتكلم وينبغي لحوقه بدلالة نحو اى  
 الكلام والمتشابه ليس كذلك على ما تقدمه الا صليهن في الفرق بين الجمل والمتشابه بان الجمل يقبل لحوق البيان والمتشابه لا يقبل لحوقه بدلالة ما  
 ذكره في المتشابه من التوقف اذ الزيادة في الخفاء على مرتبة الجمل الا ذلك كيف لا يكون المتشابه كذلك واكره بمثال القطعات وفي  
 اوائل السور فانها لا تقبل لحوق البيان كذا في المعدل ١٢

المتشابه مثال المتشابه الحروف المقطعات في اوائل الشؤ وحكم المجرم المتشابه

اعتقاد حقيقة المراد بحتي ياتي البيان فصل فيما ترك به حقائق الالفاظ  
اي المتقاربان الابد الله تعالى يوم ١٢ اي في الوسا كما جعل في الآخرة في التشابه ١٢

وما يترك به حقيقة اللفظ خمسة انواع احدها دلالة العرف ذلك لان ثبوت  
عرف بالاستقرار ١٢ اي الازرع ١٢ اي العادة ١٢

الاحكام بالا لفاظ انما كان لدلالة اللفظ على المعنى المراد للمتكم فاذ كانت  
المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى المتعارف دليلا على انه هو

المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى المتعارف دليلا على انه هو  
يعيش يتبادر الى الفهم سماعا ١٢ بين الناس ١٢

المراد به: ظاهرا في ترتب عليه الحكم مثاله لو حلف لا يشتري راسا فهو على  
اي المعنى المتعارف فيما بينهم ١٢ اي اللفظ ١٢ اي المعنى المتعارف ١٢ اي ترك الحقيقة بدلالة العرف ١٢

ما تعارفه الناس فلا يحنث براس العصفور والحمامة وكذلك لو حلف لا يأكل  
راس ١٢ اي يقع ١٢ الحافظ ١٢ اي بقتر لوراس الخ ١٢ ووجهها بالبيضة ١٢ لانه غير متعارف للشراء ١٢

بيضا كان ذلك على المتعارف فلا يحنث بتناول بيض العصفور والحمامة  
اي حلف على عدم اكل البيض ١٢ الحافظ ١٢ باكل ١٢

وبهذا ظهر ان ترك الحقيقة لا يوجب المصير الى المجاز بل جاز ان  
اي ما ذكرنا من ترك الحقيقة في الساتين ١٢ اي الحقيقة القاصرة ١٢

له قوله المتشابه وهو ما انقطع رجاء معرفة المراد من في الدنيا بالنسبة الى  
الامة ولا يري بدة اصلا واما بالنسبة الى النبي عليه الصلوة والسلام فمعلوم وقت نزول القرآن بالافتقار اليه وبين سائر القران كايلازم السفر لان  
التخاطب بما لا يفهم المخاطب سفه في غاية الخفاء بمنزلة الحكم في غاية الظهور فصا كرجل مفقود ومن بعده وانقطع اذ هو واقضى حيلته ولو قرأه  
ثم المتشابه على نوعين نوع الالعلم مناه اصلا كالمقطعات مثل المرء والحرم وظهر فانها يتقطع كل حرف منها عن الآخر في الكلام ولا يعلم معناه لان المرء  
في العرب لمعنى تال الا لغرض التركيب ونوع يعلم معناه لانه لم تكن الالعلم مراد الله تعالى لان ظاهره يخالف الحكم مثل قوله تعالى يد الله ووجه الله  
والرحمن على العرش استوى وامثال ذلك مما دل عليه النص على ثبوت الله تعالى مع القطع ..... بامتناع معانيها الظاهرة على الله تعالى  
نترجمه عن الجسمية والهجته والمكان فبما كل من تبديل المتشابه بعنقده حقيقة لا يدرك كيفية كذا في الشرح ١٢ له قوله اعتقاد حقيقة  
المراد به اي بكل واحد منهما من الجمل والمتشابه حتى ياتي البيان اي اعتقاد ان المراد به حق وان لم يعلم قبل يوم القيامة واما بعد القيامة فيصير  
كشفا لكل احد ان شاء الله تعالى وهذا في حق الامة واما في حق النبي صلى الله عليه وسلم فكان معلوما والابطل فائدة التخاطب وليس التخاطب  
بالمعلم كالشك بالزنجي مع العربي وهذا عندنا وقال الشافعي وعامة المعتزلة ان العلماء الراسخين ايضا يعلمون تاويله ومنها الخلاف في قوله  
تعالى وما يعلم تاويل الا الله الاية فعندنا يجب الوقت على قوله الا الله وقوله والراسخون في العلم جملته بدة لان الله تعالى لا يجعل ابداع  
المتشابهات حفظ الراسخين فيكون حفظ الراسخين هو التسليم والالتقيا وعند الشافعي لا يوقف على قوله الا الله بل قوله والراسخون مطوف  
على الله والوقف غير لازم ويقولون حال من يتكلم المعنى الا الله والراسخون في العلم اقول وهذا نزاع لفظي لان من قال يعلم الراسخون تاويله يري  
يعلمون تاويله لفظي ومن قال لا يعلم الراسخون تاويله يريدون لا يعلمون الحق الذي يجب ان يعتقده عليه قال ابن السمعاني لم يربط الى الوقت  
على في العلم الا بضرورة تعليمه واما الاكثر من الصعاب والتابعين وهي بعد ثم فذهبوا الى الوقت على الله وهو اصح الروايتين من ابن عباس في الله  
تعالى هناك في بعض الجوامع ١٢ له قوله فيما يترك به الخ هذا شرع في بيان ترك حقائق الالفاظ لا يرم من ترك حقائق الالفاظ لانه لا يملكها الا الله تعالى  
القاصرة - له قوله دلالة الحرف والمراد بالحرف العرف في استعمال الالفاظ ولقهم المعاني منها العرف من حيث التعامل بما عرفت ان الحرف  
العلمي للاعتبار لبيكذ في المعدن ١٢ له قوله فعلى ما تارة الناس من الراس وهو ما يكسب في التناهي وبيع شيوا وهو راس البقر والغنم  
عندنا في حقيقة كذا في المعدن ١٢ له قوله وبهذا امر الخ هذا بيان قاعدة مستفادة من الساتين المنقولتين وهي ان اذا تركت  
الحقيقة لا ينجح المجاز مراد بل جاز ان يرد به الحقيقة القاصرة لانها واسطة بين الحقيقة الكاملة والمجاز ١٢

تثبت به الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالبعض وكذلك لو نذر  
 اي مشر قوله لا يشري لرساد لا ياكل بيضا ١٣  
 اي من قوله لا يشري لرساد لا ياكل بيضا ١٣  
 حجاً او مشياً الى بيت الله تعالى او ان يضرب بشوبه <sup>١٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٢٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٣٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٤٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٥٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٦٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٧٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٨٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٠</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩١</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٢</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٣</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٤</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٥</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٦</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٧</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٨</sup> <sub>نذر</sub> <sup>٩٩</sup> <sub>نذر</sub> <sup>١٠٠</sup> <sub>نذر</sub>

الكعبة يلزمه الحج بأفعال معلومة لوجود العرف والثاني قد نكر الحقيقة  
 من الاحرام والطواف والوقوف ١٢  
 بدلالة في نفس الكلام مثاله اذا قال كل مملوك لي فهو حر لم يفتق  
 اي نكر الحقيقة بدلالة في نفس الكلام ١٢  
 ملكا تبوه ولا منب اعتق بعضه الا اذا نوى دخولهم لان لفظ المملوك مطلق يتناول  
 له البدل الذي استحق الخ ١٣  
 المملوك من كل وجه والمكاتب ليس بمملوك من كل وجه ولهذا لم  
 ان يفتق ١٢  
 يجوز تصرفه فيه ولا يحل له وطى المكاتب ولو تزوج المكاتب بنت مولاة ثم  
 الولي ٣٣ ١٤ المكاتب ١٣  
 مات المولى وورثته البنت لم يفسد النكاح واذا الميراث مملوكا من  
 المكاتب ١٣

له قوله الحقيقة القاصرة الخ من اي براد به بعض افراد الحقيقة  
 كإرادة راس البقر والغنم من لفظ الارس وكذلك إرادة بعض الدجاج من لفظ البيض فان اللفظ يطلق على ما يريد به حقيقة لكنه لا مطلقا  
 اذ لا يطلق لكل في تناول مرجح فاذا ضرب الاطلاق كان قاصرا ١٢ ١٣ قوله بالبعض اع تعبير به ومن تقييد المطلق بالتعبير فالج وان  
 كان حقيقة في مطلق التلبية او الفصد لانه فهو في العرف الشرعي صار حقيقة كانه بحسب الشرع اذ اشارة بحسب اللغة في المقصد المخصوص  
 بافعال معلومة من الوقوف والطواف مع شرطية الاحرام وكذلك ضرب الحليم بشوبه وان كان حقيقة لانه مطلق ضرب شوبه كان فقد صار  
 في العرف العام معروفا متعارفا في فعل الحج وكذلك المشي الى بيت الله مطلق في مشي الصالح الى الكعبة ولو ارادة زيارتها والعمرة والتمتارة  
 وغيرها فهو في العرف جاز مستعمل في ارادة الحج ١٣ - ١٤ قوله لوجود العرف فان الناس يريدون به التشرع الحج وان كان معناه الغوى لا يقتضيه فهم الحج  
 فاللفظ العام لا يريد به الخاص فكان حقيقة قاصرة لا يجاز كذا في المعدن ١٣ ١٤ قوله لم يفتق الخ لان الحقيقة المتزوجة في المكاتب ومعتق البعض  
 كالجواز فلا يصير له اللفظ الا بالنية كذا في الفصول ١٢ ١٣ قوله الا الذي آه اي لما كانت الحقيقة وهي كل ما فيه ملك ولو بوجر بالقيام مبدء  
 الاستتقاق به مجرورة بل يريد بالقيام وصف الكمال من دلالة اطلاق الكلام بقيام المبدء التام به لا يراد الا المملوك الكمال ههنا الا اذا نوى دخول  
 النقص ايضا لا يخرج بجزءه الجواز والكتابة يحتاج فيه الى النية والقصد الى ادخال كل ما فيه ملك ولو بنحو ما وتعمير الكعبة بلا مخاطة خصوص الكمال  
 فيعتق المكاتب البضع لكن لا يبيع قضاء اخرج المبدء وام الولد لان لا دلالة لفظ عليه وفيه تحقير له ايضا وفي ادخال المكاتب تشبه به على  
 نفسه وفي اللفظ الضاد لانه فيجب قضاء ايضا كذا في الفصول ١٢ ١٣ قوله لم يخرج تصرفه في اي المكاتب في البيع والهبة ولو كان  
 مملوكا من كل وجه ليجز تصرفه ومعتق البعض كالمكاتب عند الامام الاعظم ١٣ ١٤ قوله ولو تزوج آه تنزل على السابق اي عدم كون المكاتب  
 مملوكا كما قال فانما تزوج بنت مولاة ثم مولاة وورثت زوجها المكاتب لا يباح ومكاتبه يحكم الارث لم يفسد نكاحها معه وان كان القياس يقتضيه  
 فساد لان الزوجية اذا ملكت زوجها بطل النكاح وكذا العكس لكنها لما لم تملكه ملكا تاما وهو الموجب للفساد لم يفسد نكاحها ١٣ ١٤ قوله وورثته  
 البنت الخ ولما كان يقول المكاتب لا يورث عندنا فكيف يصح قوله وورثته البنت اجيب بانه محمول على انها ورثت بدل كتابته لان معتق  
 الكتابة لا يفسخ بعد موت سيده بالاجماع وانما ولا يجهز الا انها لو ورثت نفس المكاتب بان عجز وورث الرق ثم مات المولى يفسد النكاح ١٢ -  
 ١٣ قوله لم يفسد النكاح ولو كان المكاتب مملوكا من كل وجه لفسد النكاح لان احد الزوجين اذا ملك الآخر فسد النكاح كذا في المعدن ١٣ -

كل وجه لا يدخل تحت لفظ المملوك المطلق وهذا خلاف المدبر وأمر  
 الولد فان الملك فيهما كامل ولذا حلت وظي المدبرة وأمر الولد وانما  
 النقصان في الرق من حيث انه يزول بالموت لا محالة وعلى هذا قلنا  
 اذا اعتق المكاتب عن كفارة يمينه او ظهارة جاز ولا يجوز فيها  
 اعتاق المدبر وأمر الولد لان الواجب هو التعديروها اثبات الحرية بأزالة  
 الرق فاذا كان الرق في المكاتب كاملا كان تحريرها تحريرا من  
 جميع الوجوه وفي المدبر وأمر الولد كما كان الرق ناقصا لا يكون  
 التحرير تحريرا ممن كل الوجوه والثالث قد شترك الحقيقة بدلالة  
 ساق الكلام قال في السير الكبير اذا قال المسلم للحري انزل  
 له قوله لا يدخل آه لان الثابت من وجه دون وجه لا يكون ثابتا على الاطلاق وكذا معتق البعض لانه المكاتب عدل حقيقة كذا في العدة  
 له قوله المطلق فان قيل قول الشياخ المطلق ينصرف الى الكمال يقتضيه عدم تناوله المكاتب ومعتق البعض قولهم المطلق يجري على الاطلاق  
 يقتضيه عكس ذلك فوجه التوفيق بين القاعدتين واجب بان المراد من قولهم المطلق يجري على الاطلاق في الصفات ومن قولهم ينصرف  
 الى الكمال في اللات دون الصفات فانهم ١٢ له قوله وانما النقصان الى جواب سوال مقدر تقريره لما كان للمكاتب كمال البيع التحري  
 بهما من الكفارة مع ان لا يصح بهما لان التبريد والاستيلاء والتصرفات لازمة لا تقبل الفسخ بحال فكان الرق فيها ناقصا فلا يصح ان يقع الكفارة  
 وقائل ان يقول الامر بالعكس وهو ان المكاتب في المدبر وام الولد فاصريه ان العبد اذا كتب لا يخرج عن ملك المولى  
 صرح به الفقهاء لقوله عليه الصلوة والسلام المكاتب عيب ما بقى عليه درهم ولله اذا عجز يكون مملوكا كما كان ولله اذا زال الملك بالكتابة لما  
 عاد بالجزء من ام الولد والمدبر وانما يخرج من يد المولى حقيقة المعنى الكتابية وتحصيل المقصود وهو اداء البذل ولله يملك بالتصرفات ولا  
 يملك المولى الكتابة واما المدبر وام الولد فتطرق الخلل في ملكيتهما ولله لا يقبلان العود الى الملك كما كان ولله لا يجوز البيع والتفليس الا ترى الى  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقوا ولدها فقول عليه السلام لمدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم التملك ويمكن ان يجاب عنه بان  
 الملك هو النسبة المطلقة للتصرفات ولما كان التصرفات للمولى في المكاتب وانتفاعه من الاستيلاء والطمي غير جائز كان الملك فيه ناقصا بخلاف  
 المدبر وام الولد كذا في الفتح ١٢ -

له قوله لا يدخل آه لان الثابت من وجه دون وجه لا يكون ثابتا على الاطلاق وكذا معتق البعض لانه المكاتب عدل حقيقة كذا في العدة  
 له قوله المطلق فان قيل قول الشياخ المطلق ينصرف الى الكمال يقتضيه عدم تناوله المكاتب ومعتق البعض قولهم المطلق يجري على الاطلاق  
 يقتضيه عكس ذلك فوجه التوفيق بين القاعدتين واجب بان المراد من قولهم المطلق يجري على الاطلاق في الصفات ومن قولهم ينصرف  
 الى الكمال في اللات دون الصفات فانهم ١٢ له قوله وانما النقصان الى جواب سوال مقدر تقريره لما كان للمكاتب كمال البيع التحري  
 بهما من الكفارة مع ان لا يصح بهما لان التبريد والاستيلاء والتصرفات لازمة لا تقبل الفسخ بحال فكان الرق فيها ناقصا فلا يصح ان يقع الكفارة  
 وقائل ان يقول الامر بالعكس وهو ان المكاتب في المدبر وام الولد فاصريه ان العبد اذا كتب لا يخرج عن ملك المولى  
 صرح به الفقهاء لقوله عليه الصلوة والسلام المكاتب عيب ما بقى عليه درهم ولله اذا عجز يكون مملوكا كما كان ولله اذا زال الملك بالكتابة لما  
 عاد بالجزء من ام الولد والمدبر وانما يخرج من يد المولى حقيقة المعنى الكتابية وتحصيل المقصود وهو اداء البذل ولله يملك بالتصرفات ولا  
 يملك المولى الكتابة واما المدبر وام الولد فتطرق الخلل في ملكيتهما ولله لا يقبلان العود الى الملك كما كان ولله لا يجوز البيع والتفليس الا ترى الى  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتقوا ولدها فقول عليه السلام لمدبر لا يباع ولا يوهب ولا يورث وهو حرم التملك ويمكن ان يجاب عنه بان  
 الملك هو النسبة المطلقة للتصرفات ولما كان التصرفات للمولى في المكاتب وانتفاعه من الاستيلاء والطمي غير جائز كان الملك فيه ناقصا بخلاف  
 المدبر وام الولد كذا في الفتح ١٢ -

له قوله وعلى هذا اى على ان الفرق المذكور بين المكاتب والمدبر وام الولد من ان النقصان فيها في الرق دون المكاتب ١٢ -  
 هو قوله بازالة الرق وهو في اللثة الضعيف ومترقة القلب ولرب رقيق وفي الشرع عجز حتى يمنع كونه اهلا لبعض الاحكام كالشهادة و  
 القضاء والولاية ثبتت في الكفار جزاء للكفر ١٢ له قوله لا يكون التبريد حاصلان التحري يعني على ازالة الرق فاذا كان الرق كاملا كان  
 التحري كاملا واذا كان الرق ناقصا كان التحري ناقصا والرق في المكاتب كامل فتحقق التحري الكمال فيتحقق التحري عن  
 الكفارة وفي المدبر وام الولد ناقص فلا يتحقق التحري الكمال فلا يقع تحريها عن الكفارة فاحفظ كذا في الشرع ١٢ له قوله من كل الوجوه  
 فلا يتناول التحري المذكور في النص لانه مطلق والتحري الثابت فيها تحري من وجه دون وجه فلا يكون تحريها مطلقا فلا يصح تحريها عن الكفارة  
 كذا في الشرع ١٢ -

كان أمنا ولو قال انزل ان كنت رجلا فنزل لا يكون أمنا ولو  
الحري ١٢ السلام موعود المصور ١١ الذين ذكروا في معاصير الحري ١٣ التي تتيمم بها المصنف ١٤

قال الحرب الايمان الامان فقال المسلم فقال الامان كان أمنا ولو  
اي اعطى في ادراير الامان ١٢ اي اعطيتكم اذقه ١٣ الحري ١٢

قال الامان ستعلم ما تلقى غدا ولا تعجل حتى ترى نزل لا يكون أمنا  
السلام في الجواب ١٢ اي ما يصيب ويخبره ١٣ الحري ١٢ الحري ١٢

ولو قال اشترى جارية لتخدمني فاشترى الممياء او الشلاء لا يحوز ولو قال  
ممن لرب ١٢ الجمارية ١٣ الجمارية ١٣ الجمارية ١٣ لانه لا يبرم على الموكل من الايجور شره ١٤

اشترى جارية حتى اطأها فاشترى اخنه من الرضاع لا يكون عن الموكل  
اي الجمارية ١٢ الركيل ١٣ لانه الموكل ١٤ لانه لا يقع شره ١٥

وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامقلوه  
اي كل الحقيقة به لا لراسيات الكلام ١٢

ثم انقلوه فان في احدي جناحيه داء وفي الاخرى دواء وانته ليقدم الداء  
اي اخبره من الطعام ١٢ اي الذباب ١٣ الذباب ١٤

على الداء دل سيات الكلام على ان المقل يدفع الاذى عن الا لامر  
لريش في دواء ١٢ مقولة من ١٣ لانه الامر بمقل الذباب ١٤ قوله لا يبرم ١٥

تعبدتي حقا للشرع فلا يكون للايجاب وقوله تعالى انما الصدقات للفقراء  
في ١٣ الامر بالمقل ١٤

له قوله ان كنت رجلا ه فهذا التعليق قرينة على ان لم يرد اجازة النزول والباحث من غيرنا ما ناذ ذلك لانه من الطاهر ان لم يرد تعليقه  
بنزوله لان كون رجلا ظاهرا فيه لا يرد كمال الرجولية في الجراة والسنور والتشجع والجمادة فيبرج الامر الى التوبخ والتفريح في العرف اي لو اهدى لجرأة  
فانزل واتى منى المراك تون ومصارعتي ومقابلتي ومن هذا الجنس قوله في جوابه الامان آه كذا في الفصول ١٢ له قوله سئل ما تلقى  
غدا الخ لانه معناه في الوقت سئل ما يصيبك من محاربتي ولا تعجل في الامر الذي انت فيه بل امبرته حتى ترى ان شجاعتى وتنت الى مكنا نصار  
الكلام للتوبيخ بما ذكره ان المعدن ١٢ له قوله لا يكون عن الموكل لان حقيقة الكلام وهي الاطلاق متروكة السياق لانه علم بقوله لريش حتى  
اقاها بان مراده شره جارية تفعل للخدمته وجارية تحمل له الوهي فصار المطلق مقيد به لا لسياق الكلام كذا في المعدن ١٢ له قوله اذا وقع الخ رده  
الجماري في الطب وبدء الخلق عن الهيرة رضى الله عن ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فليغمه كرم ثم  
ليطرحه فان في احد جناحيه شفاء وفي الاخرى داء والحديث ولا خلاف في هذه المسئلة اي طهارة ما وقع فيه لاحد من العلماء الاعداء اشافوا  
لنه احدى قوليه نجاسة ودرجته الرواياتي والمائل في القصة لكن الطهارة اصح عند جمهور اصحابه وقال النووي قوله الاخر ليس بشيء والصواب هو الطهارة  
وهو قول جمهور العلماء والفقهاء ١٢ له قوله فامقلوه فان حقيقة قوله فامقلوه هي وجوب المقل فقصته لانه لم يكن تركت حقيقة لسياق الكلام وهو  
قوله فان في احد جناحيه داء وفي الاخرى دواء ولا نزل على ان المقل يدفع الاذى عن الا لامر تعبدتي حقا للشرع فلا يكون للايجاب لانه لنا علينا لان  
المقصود من الامر انما هو الاستحسان وذلك لا يحصل في طلب ما في نية العباد وفيها اشكال لان كونه نفعا لا ينافي في الايجاب والالتزام بل انه  
جاز ان يكلف الله تعالى عبده بما يفيق العباد مصلحا مبدنه الا ترى الى قوله تعالى ولا تملقوا بايديكم الى التمسك ولدينا قلنا ان الاكل فوق التشبع  
حرام واما لكثرة كذا في الشرع ١٢ له قوله وان لم يقدم الخ الى ريشه فيه داء على ريش الداء قال العلماء معنى الداء في احد جناحيه اكله والترفع  
عن استباحته ما احره الشارع فان الشارع اباح الطعام بموت ما ليس لدم سائل والانسان اذا استبعد ذلك ترفعوا ورمى بكبره فقد  
اضاع نعم الله تعالى ثم اذا غمس كره النفس على استباحته ما اباحه الشارع فيكون تاهرا اي غالباً على هو اها اثم القهر ١٢ -  
له قوله فلا يكون للايجاب الذي هو حقيقة المقل وهو امر شغفته ورحمة لان منفعة ما نذنا لينا يكون نظرا في حقلنا في حق الشرع كذا في  
المعدن ١٢



عقيب قوله تعالى ومنهم من يلمزك في الصدقات يدن على ان ذكر

مقدار صدقاتي لرد على ما بان لا بأس بالمعنى

اي في قسمته ١٣

يبين ١٣

الاصناف لقطع طمعهم من الصدقات ببيان المصارف لها فلا يتوقف

اي التناقض ١٣

اي اتسام صرف الصدقات في الآية ١٣

الخروج عن العهدة على الاداء الى الكل والرابع قد تترك الحقيقة

النوع ١٣

اي جميع الاصناف ١٣

اي عن عمدة اداء الصدقة ١٣

بدلالة من قبل المتكلم مثاله قوله تعالى فمن شاء فليؤم من

اي ترك الحقيقة بدلالة من قبل الخ ١٣

ومن شاء فليكفر وذلك لان الله تعالى حكيم والكفر قبيح

اي كون ترك الحقيقة بدلالة من قبل التكلم بتأني في الآية ١٣

والحكيم لا يأمربه فيترك دلالة اللفظ على الامر بحكمة

عربي اللفظ ١٣

تعالى لئلا يقال لا بأس بالفشار الخ ١٣

اي حقيقة ١٣

الامر وعلى هذا قلنا اذا وكل بشراء اللحم فان كان مسافرا نزل

المؤكل ١٣

مفسر سافر ١٣

على الطريق فهو على المطبوخة او على المشوي وان كان صاحب منزل فهو

اي توكيد لئلا يذهب الخ ١٣

بمراد كونه شديدا ١٣

اي تامة ١٣

على التي ومن هذا النوع يمين الفور مثاله اذا قال تعالى تعدد معي فقال ولله لا

اي يمين الفور ١٣

اي ترك الحقيقة بدلالة من قبل التكلم ١٣

اي توكيد لئلا يذهب الخ ١٣

له قوله عقيب آه فالوقوع عقيبه ولعقيبه لفرجه قريبة على ان المراد ان المصارف هي هذه الاصناف اليمينية لان المتكلم الطامعون في الصدقات فالمراد بيان امننا بهم في صلوح المصروفة لا بيان الاستحقاق كما يقال الخلافة لقرشي السقاية لئني هاشم واستدله صاحب البداية بالاضافة من انها لبيان انهم مصارف لا للاستحقاق وهذا لما عرف ان الزكوة حق تعالى وليجاء الفقر صاروا مصارف فلا يزال باختلاف جماته الخ ١٣ على قوله يدل على ان الخ فانه وان كان حقيقة الآية وجوب صرف اليمين والى الثانية من كل صنف كما ذهب اليه الشافعي لاضافة الصدقة اليهم بلام الاستحقاق ودم مذكورون لاداء الجمع وكانت الصدقة لجميعهم لكنه تركت حقيقة بدلالة سياق الكلام وهو قوله تعالى ومنهم من يترك الصدقات فان اعلموا ما هي من الصدقات بتعنى بلانهم يمتنعون وان لم يعلموا اصلها لم يتبعون فان هذه الآية الى آخرها يدل على ذكر الاصناف لقطع طمعهم من الصدقات ببيان المصارف لنا فلم يكن الصرف الى جميعهم مقصودا بل تركناه لما لم يكن ذلك مقصودا بل يمكن الصرف واداء الى جميعهم بخلاف ان يقتصر على صنف واحد فانهم كذا في الفصول والمحلن ١٢ -

على قوله بدلالة من قبل التكلم وشأنه مطلقا اذ في حال الحكم مطلقا او مع معاهدة القرآن الحالية كما في يمين وكسأنة التذنيب وقوم الطب ادارة الخروج كذا في الفصول ١٢ على قوله فمن شاء الخ اعلم ان يظهر كس بعد التمتع والنظر في امثال هذا المثال ان هذه الاصناف والاداء لترك الحقيقة قد تتداخل وتجتمع لبعضها البعض في كثير من الاشياء كهدء المثال فانه يصح ان يقال ان تركت فيه الحقيقة اي الاباحة لكفر المفهومة من الامراء وجوبه اذ يدب بدلالة العرف والاستعمال ١٢ -

على قوله بجملة الامر على صيغة الفاعل ويجعل الامر على التوجيه لانه فلهذا ان الامر لاثان الماورية والتوجيه لاعداءه كذا في المعدن ١٢ على قوله ولعل لهذا على ان الحقيقة قد تترك بدلالة معنى يرجع الى الحكم كذا في المعدن ١٢ على قوله فهو على التي اي على غير المطبوخة فان حقيقة هذا التكيل شرارة ملحق في الصوتين لكن ترك الملاحة فيها بدلالة حاله وهو ان ادانزل على الطريق فماله يدل على انه يطلب العلم للتعدي بيصرف ذلك الى الحميا للاكل حتى ولا شري التي يكون مشتة بالنصف للكل واذا اقبل في منزل فماله يدل على انه يطلب العلم للبيح ويخذه لهما ما وذلك حاصل في التي كذا في المعدن ١٢ على قوله يمين الفور وانما سميت بهذا الاسم لان الفور هو مصدر من فارقت القدر اذا غلت لم استجرت للسرعة ثم سميت بالمال التي لالبيت فيها يقال جاء فلان في فوره اي من ساعته ويسمى القبقار مثل هذا اليمين يمين الفور لانها تقع على الحال والساعة فسميت بها وتقبل لانها تصد من فوران الغضب كذا في المعدن ١٢

اتقدي ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تعدي بعد ذلك في  
 قوله لا اتقدي ١٢ <sup>في يوم كذا</sup> <sup>الذي يفتقر</sup> <sup>فقط لا مطلقا</sup> <sup>الدعوة الخالف</sup> <sup>اي المدعو له</sup>  
 منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يحدث وكذا اذا قامت المرأة تريد  
 الراجي ١٢ <sup>الدعوة الخالف</sup>  
 الخروج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كأن الحكم مقصودا على  
 اي طاق ١٢ <sup>الرجع</sup>  
 المحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يحدث والخامس قد شترك الحقيقة  
 الراجي ١٢ <sup>الموافق</sup> <sup>الخالف</sup> <sup>فلا تنقل</sup> <sup>الزوج</sup> <sup>في اللفظ</sup>  
 بدلالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ ومثاله انعقاد  
 اي على وجه العاين يبتلع ١٢ <sup>الذي وقع الكلام فيه</sup>  
 نكاح الحرة بلفظ البيع والهمة والتبليك والصدقة وقوله لبعده وهو معرف  
 بان قامت ويصير بنفسه ١٢ <sup>كقولها انفسه في</sup> <sup>اي المولى</sup> <sup>حايبه</sup> <sup>العبد</sup>  
 النسب من غيره هذا ابني وكذا اذا قال لبعده وهو اكبر سنا من المولى  
 مقرر قوله ١٢ <sup>اي المولى</sup> <sup>اي العبد</sup>  
 هذا ابني كان مجازا عن العتق عند ابني حنيفة رضي الله عنه خلافا لهما  
 قوله بل ابني ١٢ <sup>مغناه بذا منقطع</sup> <sup>اي العتق والنفقة</sup>  
 بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عنده وفي  
 اي العتق والنفقة ١٢ <sup>مخوفا</sup>

له قوله لا اتقدي الخ فان تملت المصدر الذي دل عليه  
 قوله لا اتقدي كره في سياق النفي فيكون المعنى لا اتقدي لخذ يا فيقتضي ان يحدث بكل تعدي من حيث يحل على الخصوص وكيف  
 يصير معناه لا اتقدي الغداء الذي هو حق اليه فتلما سلما ان الكثرة في سياق النفي يقتضي العموم لكن العام محتمل الخصوص عند قيام قرينة  
 الخصوص وبهنا كلام الداعي خريته على ان المراد منه الغداء المخصوص فكانه قال لا اتقدي الغداء الذي هو حق اليه كره في العبدن ١٢ -  
 في قوله الدعوا اليه الخ فان قيل يتقضى هذا بما اذا قال الدعوا والتد لا اتقدي اليوم فانه يقع على كل تعدي حصل في ذلك اليوم  
 تملنا للظلمة بهنا من قبل التمسك على ترك الحقيقة لانه لو كان مراده الاختناع عن الغداء المدعو اليه لا تقتصر على قدر الجواب فلما زاد على الجواب  
 وهو اليوم دل على ان اراد به الجواب فقط على انه ابتداء في الكلام كذا في الفصول ١٢ <sup>٣</sup> قوله كان الحكم مقصودا على المحال لان الباش  
 على النسخ من الخروج غضب آثاره فيه ما ارادت من الخروج بين يديه فقيد قوله ان خرجت الخ بذلك الخروج كذا في الفصول ١٢ -  
 في قوله بدلالة محل الكلام اي بدلالة ما وقع فيه الكلام وما يتعلق به بان لا يكون صالحا للمعنى الحقيقي اما لزوم الكذب فيمن هو موصوف عنه اول وجه  
 اخر فان قيل العمل المعنى الحقيقي فبما رالى المجاز لا محالة لقول عليه السلام والتخمة انما الاعمال بالنيات فان معناها الحقيقي ان لا توجها عمل الخوارج  
 الاباليتية وهو كذب لان اكثر ما يقع العمل من نيات وتنت غلوا الذين عن النية فلا بد ان يعمل على الجواز في ثواب الاعمال او حكم الاعمال بالنيات  
 فان قدر الثواب فلما هران لا يدل على ان جواز الاعمال في الدنيا موقوف على النية وان قدر الحكم فهو نوعان ويتبوي كاصية واخرى كالثواب  
 والعقاب والاخرى مراد بالايجاع بيننا وبين الشافعي فلهذا يجوز ان يراد بالتبوي ايضا اما عنده فلانه يلزم عموم الجواز فلا بد ان يكون مشترك  
 فلا يدل على ان جواز العمل موقوف على النية فلا يكون النية فرضا في الموضوع فتذكر ١٢ <sup>٥</sup> قوله مثله اى اذا قال الحرة لبنت نفسي منك  
 صار مجازا عن النكاح لان حقيقة الكلام اعني تمليك الرقة فلا يتحمل الحرة فتكر الى المجاز وكذلك قوله لبعده العود النسب عن غيره اول اكبر  
 سنا منه بذا بى لان العبد الثابت النسب من زيد لا يتحمل ان يكون من عمره ومثلا وكذا الاكبر سنا لا يتحمل ان يكون انا لا صغر سنا فتكر حقيقة  
 اللفظ كذا في الشرح ١٢ <sup>٤</sup> قوله لبعده وهو معروف النسب الخ انما اورد هذا ليفهم ان المراد بعدد القابلية في المحل بحقيقة الكلام ثم من ان  
 يكون عقليا او شرعيا ١٢

حق الحكم عندهما فصل في متعلقات النصوص نعني بها عبارة النص  
عطف ١٣  
أي العاشر ١٢  
يؤيد وجهاً في التجوز ١٣

واشكرته ودلالته واقتضاه فإما عبارة النص فهو ما يتيق الكلام  
النص ١٣  
أي الحكم الثابت بها ١٢

لاجله وأريد به قصداً وأما إشارة النص فهي ما ثبت بنظم النص من غير  
أي الحكم ١٣  
أي الحكم ثابت بإشارة النص ١٢

زيادة وهو غير ظاهر من كل وجه ولا سبق الكلام لاجله مثاله  
من التلويق ١٣  
أي الإشارة بالنص ١٢  
أخرجه عن عبارة النص ١٣

في قوله تعالى للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم الآية فانه  
سبق لبيان استحقاق الغنمة فصار نصاً في ذلك وقد نكت فقرهم  
أي قولهم للفقراء ١٣  
سواء في ١٢

بنظم النص فكان إشارة الى ان استيلاء الكافر على مال المسلم سبب  
لثبوت الملك للكافر اذ لو كانت الاموال باقية على ملكهم لا يثبت  
أي قولهم لفقراء ١٣  
أي غلبته ١٢

لثبوت الملك للكافر اذ لو كانت الاموال باقية على ملكهم لا يثبت

له قوله متعلقات النصوص اي ما يتعلق به النصوص من العاني الصريحة المطابقة او التضحية والعاني الغير الصريحة  
الغنمة والالتزامية والجملة هذه انما مفاهيم النص ودوجها وكما في انحاء ودوجه بحسب الدلالة والفهم مراعاةً وضمننا ادلواً وكان كما في انحاء الوقوف  
على المراد وجوه التمسك والاستدلال قوة وضعفاً لكن لها نظمية وانما الترتيب فيما بينها باطنياً ووضوحاً في بعض قوة وضعفاً كما في الظاهر والنص  
والمفسر والحكم طبعية ومترتبة متميزة علوية فخلا فقوله متعلقات بجوز الفتح والكل مراد ما يتعلق بالنصوص على طرق الوقوف عليها وجوه مراحتها  
واشارتها كما سبقنا في حصول التواشي ١٢ له قوله فلما عبارة النص فان قيل عبارة النص هو الكلام المسوق المراد لا ما سبق الكلام  
لاجله فلا يصح تعريفه كونه تعريفاً بالمباشرة اذ يجب بانه تعريف الحكم الثابت بعبارة النص وليفهم منه تعريف عبارة النص بطريق التزام عبارة  
النص نظر ثبتت حكم سبق لاد الكلام ولم يكس الامران ثبوت الحكم مقصود به هنا ١٣ له قوله سبق الكلام لاجل نظر الى جانب اللفظ  
وقوله اريد به قصد انظر الى جانب المعنى للتأكيد فلما استدلنا ذلك ١٣

له قوله واريد به قصداً عطف تفسيري لقوله سبق الكلام لاجله اي اريد ذلك الحكم بذلك الكلام من حيث القصد فخرج به  
الاشارة ١٢ له قوله فهي ما ثبت بنظم النص اء حكم ثبت بنظم النص اء حكم ثبت بنظم النص عن الثابت بملازمة النص فانه  
ما ثبت بمعنى النص ١٢ له قوله من غير زيادة احتراز عن الثابت باقتضاء والنص فانه ثابت بزيادة التقدير في اللفظ كذا في المعدن ١٣-  
بمع قوله غير ظاهري من كل وجه فيما عدا ذلك والى وجه التسمية اي انما هي إشارة لانه ليس بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح لتعريف وان لم  
يكن محتاجاً الى اليعني انما هو من وجوده وحكمه اذ اراد الانسان انما انما بقصد نظره ومع ذلك يرى من كان عينه منه وشمله بموجع يمينه غير  
التفات وقصد فالاول بمنزلة العبارة والثاني بمنزلة الاشارة كذا في كتب الاصول ١٢ له قوله وقد ثبت فقرم بنظم النص وهو قوله تعالى للفقراء  
المهاجرين الآية لا يقال بانها جزان يكون الملاق الفقراء عليهم باعتبار عدم الاصل بان لم يكن لهم اموال لانه قد كانت لهم اموال

بمكة دليل قوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم ١٢ له قوله فكان إشارة الى ان الخ فان قلت قد ثبتت اذ اشارة الى زوال اموالهم وانما ان  
استيلاء الكفار على مال المسلمين سبب ثبوت ملكهم كما ذكر في المتن علبس بنطوق به فكيف يكون النص اشارة اليه قلت لما ثبتت زوال اموالهم باشارته  
ومن لوازم ثبوت الملك للذابين استقوا لاطيعها لانه لا دواء له الاضياح في الاسلام كان ما ثبتت من لوازم الاشارة لمحا بها لان الشيء اذا ثبتت  
ثبتت لوازمه كذا في الفصول ١٢ له قوله لا يثبت فقرهم لان الفقيه حقيقة يكون بزوال الملك لا سيد اليه عن المال مع قيام الملك لان ضده الغناء  
وهو ملك المال لا قرب اليمينه واذا كان الفقيه عديم الملك تسميتهم فقره وليل على زوال حكمه لان الكفار لان مطلق الكلام محمول على حقيقةه والشافعي  
لم يعل بين الاشارة تالاً بان الله تعالى سماهم فقره مجازاً لكاننا نقول صرف الكلام الى البحر ومع امکان العمل بالمعنى خلاف الاصل فلا يصح الايراد من غير ضرورة  
ودليل يعرف اليه كذا في المعدن ١٣

فقره<sup>١٢</sup>م<sup>١٣</sup> ويخرج منه الحكم في مسألة الاستيلاء وحكم ثبوت الملك للتاجر<sup>١٢</sup> الزاهيرين<sup>١٣</sup> اي يثبت<sup>١٤</sup>

بالشراء منهم وتصرفاته من البيع والهبة والاعتاق وحكم ثبوت الاستغنام<sup>١٤</sup> كذا في<sup>١٥</sup> كذا في<sup>١٦</sup>

وثبوت الملك للغازي وعجز المالك عن انتزاعه من يده<sup>١٥</sup> اي عن المال المستولى عليه<sup>١٦</sup>

تفرغائه وكذلك قوله تعالى احل لكم ليلَةَ الصيام الساقية الى قوله<sup>١٦</sup> اي مثل قوله تعالى ليقضوا<sup>١٧</sup>

تعالى ثم اتمو الصيام الى الليل فالامساك في اذل الصبح يتحقق مع<sup>١٧</sup> اي لا يثبت<sup>١٨</sup> اي لا يثبت<sup>١٩</sup>

الجنابة لان من ضرورة حل المباشرة الى الصبح ان يكون الجزء<sup>١٨</sup> اي يصح تقديراً الجنابة بشارة الصبح<sup>١٩</sup>

الاول من النهار مع وجود الجنابة والامساك في ذلك الجزء صوم<sup>١٩</sup> اي يجمع<sup>٢٠</sup> اي لا يجمع<sup>٢١</sup>

امر العبد باتمامه فكان هذا الشارة الى ان الجنابة لاتنا في الصوم<sup>٢٠</sup> اي قوله تعالى فان<sup>٢١</sup> اي قوله تعالى فان<sup>٢٢</sup>

ولزم من ذلك ان المضمضة والاستنشاق لا ينافيان بقاء الصوم ويتفرد<sup>٢١</sup> اي كل واحد منهما<sup>٢٢</sup>

على قوله ويخرج منه الحكم فان قيل الحكم في مسألة الاستيلاء سبق ثبوته بالاشارة فما معنى التفرغ عليه ثانيا  
 قلنا الثابت بالاشارة كونه سببا لبقاء الحكم اي الملك وثبوت الحكم وكذا باقي المسائل المتفرغة فانها غير ثابتة بالاشارة ولكن الثابت بالاشارة  
 سبب لها هذا يخص كتب الاصول ١٢ قوله في مسألة الاستيلاء يعني ان الكافر اذا استولى على مال المسلمين فاحزه بدار الحرب بعد ملكه  
 عنده اطلاقا فالشارع في بعض النسخ الاستيلاء ومعناه ان الكافر اذا استولى على مال المسلمين فاحزه بدار الحرب بعد ملكه  
 هو لسياسة الاستيلاء ١٣ قوله وكم ثبوت الملك الاضائة ببيان اي حكم هو ثبوت الملك للتاجر بالشراء منهم اي من الكفار عطفاً لقبول  
 لقول الحكم في مسألة الاستيلاء يعني ان التاجر اذا اشترى من الكفار بعد استيلائهم على اموالنا ثبت له الملك كذا في المعدن ١٤ قوله و  
 تفريعاً به بالرفع عطف على الحكم واراها مغل حل الوطى وجواز الاعتاق وعدم الضمان عند الاتلاف وغير ذلك ١٥ قوله مع وجود  
 الجنابة الخ لكان كل جزء من اجزاء الليل وقت اباحة الرث وحل الجماع والغسل لا يمكن الا بعد الفراغ عنه والآن الملاحظ يقربنا لا يمكن فيه  
 الغسل ايضا لادامه تدريج زمني لا ياتي بل بل مقدمات تتقدم من تعيها سببه فذلك لان من الصبح ومن زمان الصوم يكون فيه جنبا لا محالة فينبه  
 الضرورة ثبت عدم منافاة الجنابة للصوم دليل قولنا ما رواه الترمذي وصححه عن عائشة وام سلمة مرفوعا كان يدرك الفجر وهو جنب من اهله لم يتقسط فيصوم  
 قال ولا حمل في هذا عندك ارباب العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم وهو قول سفيان والشافعي واهلنا وسننهم في علم الالاية نفس في  
 اباحة المباشرة والاكل والشرب الخ لظهور الغبار والنجس وهو اهل جزء الصوم ومن ضرورة تحقق الصوم من اوله مع وجود الجنابة لا لا واسداسه اصله من آخر  
 جزء من وقت الاباحة وبين اهل جزء وقت الصوم يمكن فيما من الانفصال كذا في الفصول ١٦ قوله بتمامه حاصل المقام ان الامر باتمام  
 الشئ مقتضى لسابقته وجوده لا يستدعي في ذلك الشئ فيكون الامر بتمام الصيام مقتضيا لسبق ابتداء الصوم علما ان الامر لوجب الاتمام فيهم  
 منه وجود نفس الصوم اذ لا يصح الامر بتمامه المعلوم الاصل كذا في بعض المحاشي ١٧ قوله اشارة فانه موجبة لحصول اليقين وان كانت  
 غامضة يجب الفهم حيث لا يقينا ولا يلبه بالما بعد منه مجرد سماع الآية ١٨ قوله لاتنا في الصوم لانها لو كانت منافية للصوم  
 لا يحصل الصوم في اول النهار وقد حصل فلا تكون منافية لان الشئ لا يحصل مع وجود النافي كذا في المعدن ١٩ قوله لاتنا في بقاء  
 الصوم ان الجنابة لا تتحقق مع الصوم ولا بد من رفعها (اي الجنابة) للصلاة وغيرها كسجدة السجدة وعلوة الجنابة ودخول المسجد وحسب الاترفع بطن  
 المضمضة والاستنشاق الذين من ارکان الغسل علم انها لا ينافيان الصوم كغسل سائر الاعضاء كذا في بعض المحو اشى ٢٢

منه ان من ذاق شيئاً بفمه لم يفسد صومه فانه لو كان الماء مالاً يجيد  
اي من عدم ساقا المضمضة والاستنشاق الصوم ١٢ ولم يجاوز حلقه ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

طعمه عند المضمضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام والاحتجام  
١٢ ما مال ١٢  
١٢ ما مال ١٢  
١٢ ما مال ١٢

والادهايات لان الكتاب لما سمي الامساك للزفر بواسطة الانتهاه عن  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبح صوماً علم ان ركن  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

الصوم يتم بالانتهاه عن الاشياء الثلاثة وعلى هذا يخرج الحكم  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

في مسألة التبييت فان قصد الاتيان بالماء به انما يلزمه عند  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

توجه الامر والامر انما يتوجه بعد الجزء الاول لقوله تعالى شمة  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

اتموا الصيام الى الكيل وما دلالة النص فهي ما علمه الله للحكم  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

المنصوص عليه لغة لا اجتهاداً ولا استنباطاً مثاله في قوله تعالى ولا تقبل لهما  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

انف ولا تنهراهما فالعالم باوضاع اللغة يفهم باول السماع ان تحريم  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢  
١٢ من ذاق ١٢

له قولهم من ذاق اما الاحتلام فلا يفسد الصوم لانك قد عرفت ان الجنابة من الادل هي اختيارية لم تناف الصوم فالجنابة بالاحتلام  
بالطريق الاولي بل فيه الضرورة اخذ بسبب النوم وما روى عنه صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم والمحجم فتاويلها انها قريبا بالانظار المحجم بسبب  
خروج الدم المورث للضعف والحاجم بسبب ان لا يأمن من دخول شيء في جوفه كذلك في المضمضة ١٢ له قوله عن الاشياء الثلاثة الخ فلان  
يقبل فيهم من كلام المنصف ان الصوم هو الانتهاه عن الاشياء الثلاثة والامر ليس كذلك لانه لا يرد فيمن البنية والايمة ايضا يجب نعم الامر  
كذلك كما لم يتعوض اليه لاشتمار وكثيرا ما متكررات المقومات الموقوفة عليها للظهور ١٢ له قوله في مسألة التبييت وهي ان صوم  
رمضان بل تشترط فيه التبييت اي البنية من الليل لا لغيره الشافعي يشترط لقوله عليه الصلوة والسلام للصيام لم ينزل الصيام من الليل  
وعند اصحابنا لا يشترط بل يتاوى فبنيته قبل الزوال وهذا لان البنية هي القصد فنقولنا انه لا يجوز من الليل كما قال الشافعي لا ذاق في نسخ الكتاب  
بغير الواحد فنعلمنا بجواز فيها علما بالكتاب والسنة جميعا ١٢ له قوله لقوله تعالى ثم اتوا الصيام كتح ومحمول ان البنية لغة هي القصد  
وقصد اتيان المأمور به لا يكون الا اذا وجد الطلب والخطاب لاتيان المأمور به والخطاب انما يتوجه في الصوم بعد الجرح والاول فلا يلزم تقدم  
البنية عليه من الليل كما ذهب اليه الشافعي ١٢ له قوله الى الليل فان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل امر لتمام الصيام والاقام لا يكون الا  
بعد الشروع ويرد عليه ان قوله ثم اتوا الصيام الى الليل امر بتمام الصوم بعد الشروع ولا خلاف في ان الامر بالاقام انما يتوجه بعد الجزء الاول بقصد  
الاتيان انما يلزم عند الامر بالشروع لانه لا يتم الا بتمامه من غير البنية من الليل ويمكن ان يجاب عنه بان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى  
الليل وان كان الامر بالاقام صورة لكن في الواقع الامر بالشروع لانه لو كان الامر بالاقام والحال ان الشروع غير الاقمام فلا يرد من الامر بالشروع  
والشروع مقدم على الاقمام فلو تحقق الامر على الشروع لزم منه وقوع الصوم في الليل واللازم باطل فاللزم كذلك فانهم ١٢

له قوله لغة تميز عن النسبية في قولهم اي علم ذلك من حيث اللغة اي يعرف المعنى المؤثر من جوعارف بلغة العرب سواء كان فقها او غير  
فقيه ويخرج به الانتفاء والمزوف لانها ثابتان شرعا او عقلا وقوله لا اجتهادا تأكيد لقوله لغة وفيدرو على من زعم ان دلالة النص هو القياس لكنه  
نفي والدلالة على كونه كونه هذا والقياس على الالجبته والدلالة على تطبيقه لغيره فكل من كان من اهل اللسان والايضا كانت هي  
مشروعة قبل شتم القياس ولا يكرها مكر ١٢ له قوله مثاله في قوله تعالى فلا تقبل لهما ان يعنى معناه الموضوع للنسب عن التكميل بان فقط  
وهو ثابت بعبارة النسب ومعناه اللازم الذي هو الايام دلالة النص وما ثبتت منه الاحتمة الضرب واشتمت والامثلة الشرعية التي ذكرها القوم  
مذكورة في المطولات لا يسبحها هذا المختصر ١٢

التأنيف لدفع الاذى عنهما وحكم هذا النوع عموم الحكم المنصوص عليه  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

لعموم علت و لهذا المعنى قلنا بتحريم الضرب والشتم والاستخدام عن  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

الاب بسبب الاجارة والحبس بسبب الدين او القتل قصاصا ثم  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

دلالة النص بمنزلة النص حتى صرح اثبات العقوبة بدلالة النص  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

قال اصحابنا وجبت الكفارة بالوقاع بالنص بالاكل والشرب بدلالة  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يدار الحكم على تلك  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

العلة قال الامام القاضى ابو زيد لو ان قوما يعدون التأنيف كرامة  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

لا يحرم عليهم تأنيف الابوين وكذلك قلنا فى قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

أُمُّوٓا۟ إِذَا تَوَدَّى الْاٰيَةَ وَلَوْ فَرَضْنَا بِعَالِمٍ لَيُنْعَ الْعَاقِدِيْنَ عَنِ السَّعْيِ اِلَى الْجَمْعَةِ  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

بان كانا فى سفينة تجرى الى الجامع لا يكره البيع وعلى هذا قلنا  
١٢ الف ١٢٠١ ف ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام ١٢ اى الام

له قوله لدفع الاذى عنهما لان سوق الكلام لبيان احترامهما والاحسان اليهما ثم تعدى بحكم  
التأنيف وهو الحرمة الى القرب والشتم لعلة الاذى فكان حرمة القرب والشتم مثبتا بدلالة النص ١٢  
ان يحكم النص وهو التحريم مثلا فى نص التأنيف ليعم عموم علة يعنى فى كل شىء يوجد العلة وصى الاذى مثلا لوجود الحكم وهو التحريم ١٢ -  
١٢ قوله او القتل قصاصا يعنى اذا قتل الابن لا يقتلن قصاصا واما قلنا بتحريم هذه الاشياء لوجود الاذى فى جميع هذه العنوين ثبت  
الحكم فى غير النص على الدلالة فى المعدن ١٢ قوله حتى صرح الخ توضيح ان الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص فى ايجاب  
الحكم به فيصح اثبات العقوبات بدلالة النص وشال ما روى ان ما عزا فى ذم محسن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجمه فجمعت بالنص  
ورجم ما سواه اذا زنى ذم محسن ثابت بدلالة النص لا يعرف بالبداهة انه زنى فى حالة احصائه وهذه العلة ليعم غيره فيرجم كل من زنى فى حالة احصائه  
بافتضاء دلالة النص هذا مخصص الكتب ١٢ قوله بالنص هو حديث الامم ابى قال ما رسول الله هلكت واهلكت قال ماذا صنعت  
قال واقعت امرأتى فى نهار رمضان فتعدا انتقال اعتم رقبتة قال لا املك الا رقبتى هذه قال فحسم شهرين متتابعين قال وهل جاء فى ما جاءنى  
الامن الصدم قال اطم ستين سكينا فقال لا جد فامر عليه السلام ان يؤتى برقى من تمر وروى بقرنى فيه خمسة عشر صاعا فقال فرقىها على السككين  
فقال والله ليس يمين لآبى المدينة اخرج منى وذن عيال فقال كل انت وعيالك يجزئك ولا يجزى احدك وحدث مشهور رواه  
الائمة السنن والرجل هو سلمة بن صحرا البياضى ذكره ابن ابي شيبة فى سننه عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس فى الكتب الستة لفظه اهلكت  
كذاتى الحصول ١٢ - له قوله على تلك العلة اى يدار الحكم على تلك العلة وجودا وعدمها ليعنى يوجد حكم النص عند وجوده وينعدم منه عند ان  
كان صورة النص يخالفها لكون المعنى قطعا ١٢ له قوله لا يجرم عليهم الخ لان تغاير معنى الاذى ح ان ظاهر النص يجرم التأنيف على العموم والاطلاق  
مع كونه قطعا لكن لما كان الاصل هو العلة رتب الحكم عليها ولا يعتمها بوجوبها عليها اعنى ظاهر النص ١٢ له قوله لا يكره البيع اى لا يجرم  
لائقنا علة الحرمة دى الاخلال بالبيع الى الجمعة واذا عرفت هذا ان المقصود الاصل بالذات من قولنا تعالى وذرنا البيع ليس هو فليس ترك البيع  
بل عدم الخرج فى السعة ودفع ما يندفع ما يدفعه قلنا بان المانع فى الاصل عن السعى هو المنوع عنه فلو كان البيع مانعا منعه وان لم يكن مانعا كما فى  
صورة السفينة والركب الاخر او تابيا ما شئنا فى الطريق من غير تاخير فى السعى لم نمنعه ولو كان مهننا مانع اخر كالتقود او كالحبسة والوهيبة والاعارة  
واشغال اخرضناها نظر الى اصل التقود ١٢

إذا حَلَفَ لا يضرب امرأته فبَدَّ شعرها أو عَصَمَهَا أو حَقَّقَهَا لِيَحْنُثَ إذا كان حالف ١٢

بوجه الأيلام ولو وجد صورة الضرب ومدَّ الشعر عند الملاعبة دون من بده الأفعال ١٢ لأن الضرب لم يفعل بمراد ١٢

الأيلام لا يحنث ومن حَلَفَ لا يضرب فلاناً فضره بعد موته لا يحنث لعدم التعديل المقوده بمراد الأيلام لا يبرأ ١٢

لأنه مدعى معنى الضرب وهو الأيلام وكذا الوحلف لا يتكلم فلاناً فكله بعد موتة لا يحنث لعدم الأفعال ١٢

لأنه مدعى معنى الضرب وهو الأيلام وباعتبار هذا المعنى يقال إذا حلف لا يأكل لحمًا فكل لحم السمك أو الجراد لا يحنث ولو أكل لحم الخنزير أو الإنسان

يحنث لأن العالم بأول السماع يعلم أن الحامل على هذا اليمين إنما هو لأن العلم حقيقة يتولد من العلم وفيها العلم بالأمر في قول السكت الجراد ١٢

الاحتراز عما ينشأ من الدم فيكون الاحتراز عن تنأول الدموات فيدار الحكم على ذلك دائماً المقتضى فهو زيادة على النص لا يتحقق

لأنه كون العلم ناشياً من الدم وجوداً وعدماً ١٢

لأنه كون العلم ناشياً من الدم وجوداً وعدماً ١٢

لأنه قوله يحنث لأن المعنى المؤثر في ترك فعلها ترك الأيها يحنث بالأيلام فإن لم يوجد الضرب ولا يحنث بغير الأيها وإن وجدت صورة الضرب كذا في المعدن ١٢ على قوله لعدم الأفعال المقصود من قوله لا يتكلم وذلك لأن معنى الأيلام على المتعارف والتعارف عند العامة أن الميت لا يؤلم ولا يفهم وإن كان الشرع قد أشبهت كونه مؤلماً بالعذاب أو لهذا شرع عند برئق بالشدة وخشونة وكونه فاهماً وسامعاً بكلمات يتلفظ بها العباد بين يديه ولذا ورد في الحديث أنه يجمع حنثاً على ما لم يكن بهنث أشبهت المحققون سماع الموتى والله أعلم بحقيقته الحال ١٢

على قوله فكل لحم السمك وفي بعض النسخ فكل السمك والجراد أي قوله فيدار الحكم على ذلك أي على أكل لحم نشأ من الدم وجوداً وعدماً والحمل الخنزير والأدمي نشأ من الدم يحنث باكلهما لحم السمك والجراد لم نشأ من الدم لعدم خاصية الدم فيها وهي أنه إذا شمس أسود ودم السمك إذا شمس أبيض فلا يحنث باكلهما فإن قيل لحم السمك لحم على الحقيقة ولهذا لا يصح تغيره عند ذمها والشرع إنما يفتيحه أن يتبادر لفظ اللحم عند الإطلاق كما قال مالك فيل سئل أن لحم السمك لحم على الحقيقة لكن المطلق يعرف إلى الكائن ولحم السمك فيه تصور في كونه لحم لعدم الشدة فيه لأنه ليس بدموي والحم هو الذي يتولد من الدم وينبث عن الشدة كذا في المعدن ١٢ على قوله فيدار الحكم على ذلك أي كون العلم ناشياً من الدم وجوداً وعدماً فإن قلت الدم هو الجوهري السائل الأحمر يتولد من النزاء في الحيوانات وهذا موجود في السمك فلا بد للقول بعدم الدم في لحم السمك بما بان الرطوبة التي في لحم السمك ليست بدم لعدم خاصية الدم فيها وإنه إذا شمس أسود ودم السمك إذا شمس أبيض ولا يقال بان الله تعالى في سمي السمك في كلامه المجيد لحما في قوله تعالى لحما طريا فينبغي أن يحنث به لأن ذلك بطريق المجاز نظر إلى الصورة فلا ينافي المعنى الذي اعتبرناه ١٢ على قوله وأما العتضي والأبدي بنهنا من معرفة ثلثة أمور المقدور المحذوف والمقتضى فبده الشئ من تبيل غير المنطوق لكن الأول لا يثبت الثابت لتبيل الكلام لغة أو شعراً أو عقلاً والثاني محقق بالغة والثالث بالحق والشرع ١٢ على قوله لا يتحقق الخ فصل لا يخرج الدلالة لأن ثبوت الدلالة ليست لغمة المنصوص عليه فانه صحيح بدون الدلالة إذ لا يفتقر إلى وجوده كقولنا لا يتحقق الخ فتحرير رقبة قد فيه ملكه فهذا زيادة على المنصوص لأن تحرير الرقبة لا يتحقق إلا بعد الملك ولقائل أن يقول يدخل في هذا الحد المحذوف فانه زيد على المنصوص ولا يتحقق معنى المنصوص إلا به كالأهل في قولنا تلى وأسل القرية أجيب بأن المحذوف عند عامة الأصوليين من أصحابنا وأصحاب الشافعي وغيرهم من باب المقتضى لا فرق بينهما فكل المصنف اختار هذا المذهب وهو الظاهر حيث أطلق في تعريف المقتضى فتفكر في المقام ١٢

معنى النص الاب كان النص اقتضاه ليصح في نفسه معناه

مثاله في الشرعيات قوله انت طالق فان هذا نعت المرأة <sup>العقد المعتبر</sup> <sup>اي الزوج للمرأة</sup> <sup>اي قوله فان</sup> <sup>اي وصف بمعمل بها</sup>

الات نعت يقتضى المصدر فكأن المصدر موجود بطريق الاقتضاء <sup>لان افعلة</sup>

وإذا قال اعنتك عبدك عني بالف درهم فقال اعنتت يقع العنت عن <sup>بمعنى</sup> <sup>اي عنتت العبد</sup> <sup>بمعنى</sup> <sup>بمعنى</sup> <sup>بمعنى</sup>

الامر فيجب عليه الالف ولو كان الامر نوى به الكفاية يقع عما نوى <sup>اي الامر بالاعتاق</sup> <sup>بمعنى</sup> <sup>اي عنتت العبد</sup>

وذلك لان قوله اعنته عني بالف درهم يقتضى معنى قوله به <sup>اي قوله اعنته عني</sup> <sup>اي قوله بالف درهم</sup>

عني بالف ثم كان وكيل بالاعتاق فاعنته عني فيثبت البيع بطريق <sup>اي عنتت العبد</sup>

الاقتضاء فيثبت القبول كذلك لان ركن في باب البيع ولهذا قال <sup>اي عنتت العبد</sup>

ابو يوسف اذا قال اعنتك عبدك عني بغير شيء فقال اعنتت يقع <sup>اي عنتت العبد</sup>

اي قوله

ليصح في نفسه معناه اي ليصح معناه بالنظر الى نفسه فلا جرم يكون ذلك الذي مقتضى النص ففي هذا الكلام بيان وبه تسمية المقتضى بهذا الاسم كذا في المعدن ١٢ - <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup>

الابن الملك لقوله عليه الصلوة والسلام لا تمتق فيما لا يملك ابن آدم ١٢ - <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup>

اي قوله الا ان النعت يقتضى المصدر لان اسما الصفات كاسماء الفعل والمفعول والصفة المشبهة بها دلالة على المصدر كالفعل نصار كما ن قال انت طالق طلاقا اعلم ان عامته الامور ليعين من اصحابنا المتقدمين واصحاب السلفين لم يفرقوا بين الواج المقدر والشيء فخر الاسلام و عامته المتأخرين سوى القاضي ابى زيد فقرأوا فقالوا ما هو ثابت لتصح الكلام لنعته فهو المحذوف وما ثبت لتصح الكلام شرعا فهو المقتضى فجعلوا انت طالق وطلعتك من قبيل المقتضى وطلق من قبيل المحذوف فعلى مذهبه يصعب الفرق بين انت طالق وبين طلقتي والصلح اطلق في تعريفه ولم يقيد الزيادة شرعا او عقلا حيث قال فهو زيادة على النص لا يتحقق معنى النص الا به ولم يفرق بينهما ولهذا عرفه بما عرف به القاضي فعلى مذهبه لا يحتاج الى الفرق بينهما كذا في الفصل ١٢ <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup> <sup>اي قوله</sup>

لا يهر او اضطررا من غير اختيارا فان اختلفت صحتها هذا القول على وجود البيع اقتضاء لان زيارته الى قوله لان الاعتاق عن جانب غير المالك لا ليصح شرعا والمالك لا يثبت الا بالبيع لان صرح بالمحاذرة بالف فاقضى هذا الكلام في صحة وجود البيع مفذرا الى بصرى بالف ثم كره وعيسى بالاعتاق ناعتق من جانبى بالتوكيل فعلى هذا نظر ان التوكيل مقتضى كالمبيع لان الاعتاق بعد المالك لا ليصح ايضا من جانب المالك بل التوكيل اذ لا مقتضى حقيقة المالك ادنا بغيره ولا مرسل للملك وهو حق المالك ..... اذن ملك الازالة فاحفظه ١٢

هـ قوله وذلك لان قوله وهذا لان الامر بالاعتاق يقتضى ثبوت الملك الامر لان الاعتاق لا ليصح بدون الملك لقوله عليه السلام لا عنت فيما لا يملك ابن آدم والمالك يقتضى سبياء وذكر العوض يدل على البيع فاعتبر البيع اقتضاء واذا ثبت البيع اقتضاء ثبت القبول كذلك لترتفع الاعتاق من الامر على القبول ايضا لان ركن في باب البيع وكذا قول الامور عنتت يقتضى معنى قوله لبعته منك بالف ثم صرت وكذا فاعتقت وهذا لان قول الامر لبعته معنى بالف درهم امر بالبيع وليس بايجاب ولا يثبت بهذا المقتضى بيع واكثره لان مجرما وانما ثبت البيع



العقْبُ عَنِ الْأَمْرِ وَيَكُونُ هَذَا مُقْتَضِيًا لِلْهَبَةِ وَالْتَوْكِيلِ وَلَا يَحْتَاجُ  
إِي مَسْنُوعٍ ١٢ إى قول الحق بغير مسنى ١٢ ما يتكلم بغير الموصوف ٢٢ بالاعتناء بعداً ١٢

فِيهِ إِلَى الْقَبْضِ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْقَبُولِ فِي بَابِ الْبَيْعِ وَلَكِنَّا نَقُولُ الْقَبُولُ رَكْنٌ  
فِي الْفَرْقِ بَيْنَ الْقَبُولِ فِي الْبَيْعِ وَالْقَبْضِ فِي الْبَيْعِ ١٢

فِي بَابِ الْبَيْعِ فَإِذَا اشْتَبَهَا الْبَيْعُ اقْتِضَاءً اشْتَبَهَا الْقَبُولُ ضَرْمًا بِخِلَافِ  
فِي قَوْلِ الْمُتَقَضِّي بِالْفَتْحِ ١٢

الْقَبْضِ فِي بَابِ الْهَبَةِ فَإِنَّ لَيْسَ بِرَكْنٍ فِي الْهَبَةِ لِيَكُونَ الْحُكْمُ  
بِالْهَبَةِ بِطَرِيقِ الْاِقْتِضَاءِ حُكْمًا بِالْقَبْضِ وَحُكْمُ الْمَقْتَضَى أَنَّهُ يَثْبُتُ  
إِي مَسْنُوعٍ ١٢ إى مقتضى ١٢

بِطَرِيقِ الضَّرُورَةِ نَبْقَدَّرُ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ وَلِهَذَا قُلْنَا إِذَا قَالَ أَنْتَ طَالِقٌ  
مُرَدَّةً مَوْكَلَامًا ١٢ فَكَلِمَةُ الْمَنْصُوعِ بِيَدِ الْبِتَّاجِ وَرَأَى ١٢ فَصَحَّ الْكَلَامُ ١٢ أَيْ تَبَيَّنَ الْقَبْضُ بِطَرِيقِ الْفَرُوقِ ١٢ الزَّوْجُ لِزَوْجِهَا ١٢

وَنَوَى بِهِ الثَّلَاثَ لَا يَصِحُّ لِأَنَّ الطَّلَاقَ يَقْدَرُ مَذْكَورًا بِطَرِيقِ  
الزَّوْجِ ١٢ فَالْفَرْقُ ١٢ أَيْ الْفَرَاقَاتُ ١٢

الْاِقْتِضَاءَ فَيَقْدَرُ نَقْدًا مِنَ الضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفِعُ بِالْوَاحِدِ  
فِي قَوْلِ الْمُتَقَضِّي بِأَنَّ الْقَبْضَ ١٢ فَضَّرُورَةُ مَوْكَلَامًا قَوْلًا طَالِقًا ١٢

فَيَقْدَرُ مَذْكَورًا فِي حَقِّ الْوَاحِدِ وَعَلَيْهِ هَذَا يَخْرُجُ الْحُكْمُ فِي قَوْلِهِ أَنْ  
الطَّلَاقُ ١٢

إِي الْمَقْتَضَى عِنْدَ بَطْرِيقِ الْفَرُوقِ ١٢

يقول المأمور معتقت فكان قال بعنت ثم مرت وكيفا فاعتقت وبعمد الكلام حصل الايجاب كذا في المعدن ١٢ له قوله والتكليف اى كى  
الأمر المأمور لان البينة تمليك بغير عوض نصار كان قال عصب عصبك هذا لى وكفى فى الاعتان فقال المأمور وبسنت وصرت وليك

فاعتقت كذا فى المعدن ١٢ له قوله ولا يحتاج فيه الخ اى فى البينة الثابتة اقتضاء لان ما يثبت البينة اقتضاء والبهنة لا تنجم الا بالقبض  
ثبت القبض اقتضاء كذا فى المعدن ١٢

١٣ له قوله ولكن الخ جواب ابى خليفة وعمد عن قول ابى يوسف ومحصل ان القبول انما يثبت فى ثبوت  
البيع لانه ركن والشئ لا يوجد بدون ركنه بخلاف القبض فى البينة فانه ليس بركن فى البينة بل هو شرط والشئ خارج عن الشئ وليس يدخل فى

وجوده فلا يثبت القبض فى ضمن ثبوت البينة وفيه نظر لان الشئ كما لا يتم وجوده بدون الركن فكذلك يتوقف وجوده على الشرط لان المؤثر فى  
ثبوت المقتضى انما هو توقف المنصوع والمنصوع كما يتوقف على الركن كذلك يتوقف على الشرط واجيب عنه بان المقتضى بصيغة الفاعل

اصل ..... والمقتضى بالفعل ومع فيلزم ان يكون الثانى من جنس الاول ومع فلا يثبت القبض الذى هو فعل حى بطريق  
الاقتضاء فى ضمن القول وهو البينة لان الفعل الحى لا يبيع تبعاً للمقول فلا يمكن اشارة بطريق الاقتضاء كذا فى المعدن ١٢

١٤ له قوله وحكم المقتضى الخ اعلم  
ان قد يشترط الفرق على البعض بين المقتضى والمزوف والمقدر في نظم الكلام فالا حسن فيه ما يقال ان دلالة النظم على المقتضى دلالة التزامية واختار

صدر الشريعة انه دلالة على اللازم المقدم على اللازم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يبيع بدون فيمتوقف صمته عليه وقد يتعلق به قصد التكلم  
وقد لا يلتفت اليه فلا يخطر بباله الشئ والتوقف توقف واقعي لا توقف على الخاطى كما ان توقف وجود زيد على ابيه فى الواقع لا فى تصور وادراكه و

لما طر نامقتضى ليس بلفظ بل معنى قد لا يلاحظ والمزوف مقدر فى نظم الكلام يدل على معناه ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على  
تقديره ولا على معناه النظم الموجود كما يدل على المقتضى الذى هو معنى من المعانى وانما يدل على تقديره المزوف القرينة اذ يدل على ذلك المقدر التقيد

فذلك المقدر كما ملفوظا فجزى عليه جميع احكام اللفظ كما التقيد والاطلاق والعموم والتخصيص والاشراك والتاميل والامراة والكناية والتحقيقة  
والمجاز بخلاف المقتضى فانه مدلول التزامى لزوماً اعلم لا ذهبيا فاحفظ كذا فى المحصول ١٢

١٥ له قوله وعلى هذا غبوت المقتضى بطريق  
الضرورة فائدة اعلم انه قد يشترط الفرق على البعض بين المقتضى والمزوف والمقدر فى نظم الكلام فالاحسن فيه ما يقال ان دلالة النظم على المقتضى

دلالة التزامية واختار صدر الشريعة انه دلالة على اللازم المقدم على اللازم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يبيع بدون فيمتوقف صمته وقد  
يتعلق به قصد التكلم وقد لا يلتفت اليه فلا يخطر بباله الشئ والتوقف توقف واقعي لا توقف على الخاطى كما ان توقف وجود زيد على ابيه فى الواقع لا فى

تصوره وادراكه ولما طر نامقتضى ليس بلفظ بل معنى قد لا يلاحظ ومن التكلم وقد لا يلاحظ والمزوف لفظ مقدر فى نظم الكلام يدل على معناه  
ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على تقديره ولا على معناه النظم الموجود كما يدل على المقتضى الذى هو معنى من المعانى وانما يدل على تقديره المزوف القرينة

أَكَلَتْ وَنَوَى بِهِ طَعَامًا دُونَ طَعَامٍ لِأَنَّ الْأَكْلَ يَقْتَضِي طَعَامًا فَكَانَ  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

ذَلِكَ ثَابِتًا بِطَرِيقِ الْأَقْتِضَاءِ فَيَقْدَرُ بِالضَّرُورَةِ وَالضَّرُورَةُ تَرْتَفِعُ  
طعام طعام

بِالْفَرَادِ الْمَطْلُوقِ وَلَا تَخْصِيصِ فِي الْفَرَادِ الْمَطْلُوقِ لِأَنَّ التَّخْصِيصَ يُعْتَمَدُ  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

الْعَوْمُ وَلَوْ قَالَ بَعْدَ الدَّخُولِ اعْتَدَى وَنَوَى بِهِ الطَّلَاقَ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

اِقْتِضَاءً لِأَنَّ الْاِعْتِدَادَ يَقْتَضِي وُجُودَ الطَّلَاقِ فَيَقْدَرُ الطَّلَاقُ مَوْجُودًا  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

ضَّرُورَةً وَلِهَذَا كَانَتْ الْوَاقِعُ بِهِ رَجْعِيًّا لِأَنَّ صِفَةَ الْبَيِّنُونَةِ زَائِدَةٌ  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

عَلَى قَدَرِ الضَّرُورَةِ فَلَا يَثْبُتُ بِطَرِيقِ الْأَقْتِضَاءِ وَلَا يَقَعُ إِلَّا وَاحِدًا لَمَّا ذَكَرْنَا  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

فَصَلَّ فِي الْأَمْرِ فِي اللَّغَةِ قَوْلُ الْقَائِلِ لَخِيْرَةٌ أَفْعَلُ وَفِي الشَّرْعِ  
فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين فإن كان لا يفتقر إلى كل واحد من الطرفين

ايدى على ذلك المقدار التقدير فذلك المقدار للمفوض فيرى على جميع احكام اللفظ كالتعقيد والاطلاق والعموم والخصوص والاشراك والتأويل  
والمرحاة والكنائية والحقيقة والجازية والخيالات المقترنة فانه مدلول التزمى لزوما وعملا لا ذهنيًا فاحفظه كذا في الحصول ١٣ له قوله يقتضى هذه  
المسألة خلافية بيننا وبين الشافعي فمؤخره يجوز تخصيصه بالنية ديانة لا قضاء بناء على ان الاكل فعل متعد لا بد له من مفعول مفعول او متعده  
فيقدر منها شئ او طعام وهو عام ويجوز تخصيصه بالنية ولا يصدق القاضى التحقيف وعندنا صوابنا يجوز اصلا بناء على ان ليس مقدر اكل مقترن  
لان الاكل اعتبر لازما وان كان متعده كما نى قوله تعالى ان لا تشتموا عمليون وقوله لا يعلمون وهم لا يشعرون وغير ذلك كثير وله باب واسع في المعاني  
فيقدر كذا قال لا يقع منى الاكل فتوقف الفعل المتعدي على وجود المفعول باعتبار الواقع سلم كمنه باعتبار التصور والفهم والارادة غير مسلم  
في المنزل منزلة اللازم كما يتوقف على ظرف الزمان والحال وفيها وجود الالحاظا فاذا لم يكن الطعام مقصودا ومراد من اللفظ ولا مفهوما منه  
لزوما بل ما يتوقف عليه وجوده لم يكن من قبيل عام مقدر حتى يجوز تخصيصه فانهم كذا في الحصول ١٢ له قوله يعتمد العموم الخ فان قيل  
سلنا انه ليس ليعلم فلا يصح التخصيص كذا مطلق فاجاز ان يقيد بعام دون طعام قلنا تبيين بعض انواع الطعام وبعض اذده تخصيص  
ليس من التقييد في شئ الا ترى انه اذا اريد بالرجال قوم باعيانهم من فريش او تميم كان تخصيصا لا تقييدا وانما كان تقييدا لاذ اريد الرجل  
بصفة العلم مثلا فان قيل فليس هو الطعام الموصوف بصفتنا قلنا هذا اثبات وصف زائد على المطلق وهو زيادة على قدر الحاجة فلا ثبت  
بطريق الاقتضاء وفيه ما فيه كذا في الفصول ١٣ له قوله اقتضاء لان قوله اعترى محتمل في نفسه يجوز ان يراد به اعترى نعم انه عليك  
اعترى نعمي عليك اذ اعترى الدليم اذ اعترى الاقره فاذا نوى الاقره زال الابهام بالنية ثبت بهذا اللفظ المطلق بل الدخول بطريق  
الاقتضاء كذا في المعدن ١٢ له قوله ضرورة اي ضرورة صحة الامر بالا اعتداد فكانه قال لطلقت فاعترى والضرورة ترتفع بالادنى وهو  
اصل الطلاق فلا ثبتت الا على وهو البيئونة لعدم الاحتياج كذا في المعدن ١٢ -

له قوله قول القائل لغيره الخ اى من الخاص الامر لجنى مسمى الامر اللفظ لا يصدق عليه انه لفظ وضع لمعنى معلوم وهو الطلب  
على الوجوب والقول مصدر يراد به المقول لان الامر من اقسام الالفاظ وهو جنس يشتمل كل لفظ ولحق فيه النقص فخرج بقوله افضل على

عه قوله في الامر آه قدم الامر على النقص لان المطلوب به وجودى وبالنبى عدمى والادل اشرف لانها اول مرتبة لست لخلق الكلام للازل  
اذ الموجودات كلها وجدت بخلاف كون على ما هو المختار فيكون متقدما على سائر المراتب حتى كشف الشارع علم ان مسائل الامر خمسة الواجبات لانه  
امان يكون في بيان نفس الامر وموجبه اذنى بيان المأمور به بالفعل اذنى بيان المأمور فيه وهو الزمان اذنى بيان المأمور وهو المكلف او فى  
بيان الامر وهذا اقيم ضرورى لان الامر لا بد ان يصدر عن احد وهو الامر ولا بد من ان يصدر بايجاب شئ وهو المأمور به ولا بد من مكلف  
ليجب عليه وهو المأمور اذ بالامر لا يجب شئ على الامر بل على المأمور وهذا الامر لوجوب فعل على العبد وفعله لا بد ان يقع في زمان وهو المأمور به ١٣

تصرف الزام الفعل على الغير وذكر بعض الامة ان المراد بالامر  
 يختص بهذه الصيغة واستحال ان يكون معناه ان حقيقة الامر يختص  
 بهذه الصيغة فان الله تعالى متكلم في الازل عندنا وكلامه امر و  
 نهى واخباراً واستخباراً واستحال وجود هذه الصيغة في الازل  
 واستحال ايضاً ان يكون معناه ان المراد بالامر للامر يختص  
 بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب الفعل  
 على العبد وهو معنى الابتلاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون  
 هذه الصيغة اليس انه وجب الايمان على من لم تبلغه  
 الدعوة بدون ورود السمع قال ابو حنيفة رضي الله عنه  
 رسولاً لوجب على العقلاء معرفته بقوله فحمل ذلك على ان المراد

الامر بالامر

الامر بالامر... على سبيل الاستعلاء... اي ذكره بعض الامة... هو الوجوب

اختصاص... استحال ان يكون معناه... حقيقة الامر يختص... اي الفعل

هذه الصيغة فان الله تعالى متكلم في الازل عندنا وكلامه امر و... نهي واخباراً واستخباراً... تفصيل الاستحالة

استحال ايضاً ان يكون معناه ان المراد بالامر للامر يختص... اي الفعل

بهذه الصيغة فان المراد للشارع بالامر وجوب الفعل... اي قولهم

على العبد وهو معنى الابتلاء عندنا وقد ثبت الوجوب بدون... اي الوجوب

هذه الصيغة اليس انه وجب الايمان على من لم تبلغه... اي قولهم

الدعوة بدون ورود السمع قال ابو حنيفة رضي الله عنه... اي قولهم

رسولاً لوجب على العقلاء معرفته بقوله فحمل ذلك على ان المراد... اي قول بعض

الامر بالامر... اي قول بعض

الامر بالامر... اي قول بعض

صيغة طلب الفعل مشهورة ومعروفة قديماً بجريز بل يفعله فان لا يقال له امر بل يقيد بل يقال له امر الغائب بقية الاضافة واحتمر بقوله  
 القائل عن فعل النبي عليه السلام فان لا يسمى امر عندنا ويقول غيره عن الامر لنفسه نحو قوله تعالى ونحمل خطاياكم ويقول افضل عن النبي  
 وعن قول من يهتم بتعرض الطاعة واجبت عليك ان تفعل كذا فانه ليس بامر بل هو اخبار عن الايجاب خلافا لبعض اصحاب الشافعي  
 فانهم يقولون ان فعل النبي عليه السلام ايضاً موجب اما لا امر وكل امر للوجوب والامر لا يشترك في حكم الوجوب كذا في المحصول ١٢ -  
 على قوله وهو المعنى المتبادر عننا هذه الجملة معتزلة في وجوب الفعل وهو المراد بالابتلاء عندنا ليعنى ان الله تعالى استعمل  
 العبد لوجوب الفعل عليه ان فعل ٢ ثابت وان ترك عاقب كذا في المعدن ١١ - على قوله بدون ورود السمع بل تبعه الوجوب  
 في الغرض الشرعية الموقوفة على الشرع ايضاً بذلك هذه الصيغة كما في قوله تعالى كتبت عليكم القتال والصلوة والاعمال الصالحة  
 والسلام اليها وما من قول الشارع وجوب او فرض عليكم ولو اذ قلت هذه الالفاظ في الامر على الله والقطع فيه ايضاً كما في قول  
 فقد سقط ما دل المصنف ١٣ على قوله قال ابو حنيفة ان كان قيل قول ابي حنيفة لولم يبعث الخ مخالف للنص وهو قول تلميذ وكان ما في  
 تبعث رسولاً قيل في جواب النعم محمول على الشارع النبي فيفرض على المكلف بعد الايمان بالله تعالى وان كان الايجاب من الله تعالى في الازل لا  
 يتوقف على صيغة الامر ١٤ على قوله معرفة بتعليم المراد بالمعرفة الايمان بالله تعالى كمن ذكر الاعتقاد لانه سبب الايمان حتى لولم يعرفه ولم  
 يستعمل ذلك ليعلم اليقين ولم يتيقن بما لا يدرك العقل كمن جحد ان الله قد خلق من مادة التربة من غير ان يكون له علم في خلقه بل كان  
 مستعمل ذلك ليعلم اليقين ولم يتيقن بما لا يدرك العقل كمن جحد ان الله قد خلق من مادة التربة من غير ان يكون له علم في خلقه بل كان

بأمر يختص بهذه الصيغة في حق العبد في الشرعيات حتى لا يكون  
دون الشارع ١٢ أه في النوع الفقهي لا القائل ١٣  
 فعل الرسول عليه السلام ١٣ بمنزلة قوله أفعلوا ولا يلزم اعتقاد الوجوب به والمتابعة  
 في أفعاله عليه السلام إنما تجب عند المواظبة وانتفاء  
أه في النوع ١٣ أه في التذلل عليها أيا كان على الترك ١٣  
 دليل الاختصاص فصل اختلف الناس في الأمر المطلق أي  
أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣  
 مجرد عن القرينة الدالة على للزوم وعدم الزوم نحو قوله  
 تعالى **وَأَذِقْنَا قُرَيْشَ الْقُرْآنَ فَاسْمِعُوا لَهُ وَانصُتُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ**  
أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣  
 وقوله **تَعْبُدُوا اللَّهَ مَا شَاءَ عِبَادَتُهُ وَانصُرُوا دِينَهُ وَالصَّالِحِينَ**  
أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣  
 المذهب أن موجب الوجوب إذا قام الدليل على خلافه لأن  
أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣  
 ترك الأمر معصية كما أن الإتيان رطاعة قال الحاشي  
أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣ أه في النوع ١٣

أه قوله في الشرعيات الخ يعني أن الوجوب عليتنا في التكليفات التي وجبت بالشرع فقط غير التي وجبت بالعقل كالإيمان بالله تعالى  
 وصغائر النظر إلى الصيغة الأمر وإن كان الإيجاب من الله تعالى في الأزل لا يتوقف على صيغة الأمر وحتى الاختصاص يظهر في فعل الرسول  
 صلى الله عليه وآله ولم لا يكون موجبا عندنا خلافا لبعض أصحاب الشاشي وبأنك لما روي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال صلوا كما رأيتموني أصلي  
 وهذا تصريح بالتأني في فعله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما أنه عليه السلام عليه في الصلاة ففعل الناس ففعلهم فقال منكم عليهم ما كنتم تعلمون فقالوا  
 رأيك خلعت فقال أتاني جبرئيل عليه السلام أنفا وأخبرني أن في تحريك ما ذى الحديث فلو كان التأني في فعله عليه السلام مما عليه لم يكن تأني  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم كما رأيتموني أصلي فالسنة في فعله لا يفتقر إلى الفعل كذا في الغصون ١٢ أه قوله حتى لا يكون الخ قوله فيمن بعده  
 الصيغة یعنی فإثرة الاختصاص وجوب الأمر في حق العبد يظهر في فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم كما يكون موجبا ١٣ أه قوله عند المواظبة جواب  
 عما يقال إن فعل الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن موجبا لما وجبت التأني في أفعاله عليه السلام أصلا وجواب أن التأني في فعله  
 صلى الله عليه وآله وسلم إنما تجب عند المواظبة وانتفاء دليل الاختصاص أي التأني في فعله ولو لم يكن تأني في فعله صلى الله عليه وآله وسلم  
 كما في نسخ وجوب التيمم والغرض ثم المراد بالمواظبة غير تركه إلا في المواظبة الملتزمة دليل على السنة أما المواظبة من غير ترك دليل على الوجوب  
 بصيغته وجوب استدلال بطريق أنه لو لم يكن واجبا للترك مرة لعلمها بالواجب ولللم يترك قطعي حجية علم أنه كان واجبا مرة بعينه الوجوب كذا  
 في المعدن ١٣ أه قوله اختلف الناس الخ فذهب ابن الشرح من أصحاب الشاشي إلى أن موجبه التوقف لأنه يستعمل في معان كثيرة  
 بعضها حقيقة التفاتا فنحن الإطلاق يكون محتملا لمعان كثيرة والاحتمال يوجب التوقف إلى النبيين المراد في الذنب كقول تعالى فكأنما يتوسم  
 والتوجه كقول تعالى أعلوا ما شئتم كقول تعالى فأتوا بسورة من مثله والارشاد كقول تعالى واستشهدوا بالامتنان في قوله تعالى فأتوا بسورة من مثله  
 والأحكام نحو أظهروا السلام والتلاويح نحو كل مما يليك والتسبيح نحو كونه قادره والأصلية نحو ذنوبك أنت العزيز الكريم والعداء نحو رونا المحل في و  
 الاحتقار نحو ألقوا ما هم مطعون وغير ذلك ثم أهم التوقف عنده في تعيين المراد عن استعماله لأن تعيين الموضوع للادعاء مؤخر بالاختصاص  
 اللفظ للوجوب والذنب والابتناء والتسبيح وذهب الخنزالي وجماعة من المحققين إلى التوقف في تعيين الموضوع لأنه لا يوجب التأني في فعله  
 بينهما لفظا وطائفة العلماء على أنه خاص للمعنى المحض فيقال لبعضهم إن للذنب لاد موضوع لطلب الفعل وادلى ما يتخرج به جانب الوجوب وهو  
 الذنب والصحيح من القول أنه للوجوب كما هو المذكور في المتن هذا لبعض كتب الأصول ١٣

اطَّعْتَ لِأَمْرِيكَ بِصِرْمٍ حَبْلِي  
فَهَمُّرَانٌ طَاوَعُوكَ فِطْرًا وَعَيْمًا  
١٢ أي قطع ١٣ أي عمل محبته  
١٢ بصيرم جعل اجتهتهم ١٣ أي أمروك ١٢

مُهْرَبِمٌ فِي اجْتِهَتِهِمْ بِذَاكَ  
وَأَنْ عَابُوكَ فَمَا عَصَيْتُ مَنْ عَصَاكَ  
١٢ أي أمرت بهم جعل ١٣ أي لا تقبل عمل فعله ١٢  
١٢ أي لا تقبل عمل فعله ١٣ أي لا تقبل عمل فعله ١٢

وَالْعَصِيانَ فِيمَا يَرْجِعُ إِلَى حَقِّ الشَّرْعِ سَبَبٌ لِلْعِقَابِ وَتَحْقِيقُهُ أَنْ لَزُومَ الْإِيتِمَارِ  
أَنْمَا يَكُونُ بِقُدْرِ الْإِمْرِ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَلِهَذَا إِذَا وَجَّهْتَ صِيغَةَ الْإِمْرِ  
١٢ أي كون قول الأمر صيغة ١٣  
١٢ أي لا يزلومه طاعتك أصلاً لا يكون ذلك موجباً للإيتمار وإذا وجهتها ١٣  
١٢ أي لا يزلومه طاعتك من العيب لئلا يلهي ذلك من الإيتمار ولا يحالة حتى لو تركه اختياراً ١٣

إِلَى مَنْ لَا يَلْزِمُهُ طَاعَتُكَ أَصْلًا لَا يَكُونُ ذَلِكَ مُوجِبًا لِلْإِيتِمَارِ وَإِذَا وَجَّهْتَهَا  
إِلَى مَنْ يَلْزِمُهُ طَاعَتُكَ مِنَ الْعَيْبِ لَزِمَهُ الْإِيتِمَارُ لِإِحَالَةِ حَتَّى لَوْ تَرَكَهُ اخْتِيَارًا  
١٢ أي لا يزلومه طاعتك من العيب لئلا يلهي ذلك من الإيتمار ولا يحالة حتى لو تركه اختياراً ١٣  
١٢ أي لا يزلومه طاعتك من العيب لئلا يلهي ذلك من الإيتمار ولا يحالة حتى لو تركه اختياراً ١٣  
١٢ أي لا يزلومه طاعتك من العيب لئلا يلهي ذلك من الإيتمار ولا يحالة حتى لو تركه اختياراً ١٣

يَسْتَحِقُّ الْعِقَابَ عَرَفًا وَشَرْعًا فَعَلَى هَذَا عَرَفْنَا أَنَّ لَزُومَ الْإِيتِمَارِ بِقُدْرِ وَرِايَةِ  
الْإِمْرِ إِذَا ثَبَتَ هَذَا فَنَقُولُ أَنَّ لِلَّهِ تَعَالَى مَلَكًا كَامِلًا فِي كُلِّ جِزَاءٍ مِنْ  
أَجْزَاءِ الْعَالَمِ وَلَهُ التَّصَرُّفُ كَيْفَ مَاشَاءَ وَإِذَا ثَبَتَ أَنَّ مِنْ  
١٢ أي لزم الإيتمار بقدر ولاية الأمر ١٣  
١٢ أي لزم الإيتمار بقدر ولاية الأمر ١٣  
١٢ أي لزم الإيتمار بقدر ولاية الأمر ١٣

لَهُ الْمَلِكُ الْقَاصِرُ فِي الْعَبْدِ كَانَ تَرْكُ الْإِيتِمَارِ سَبَبًا لِلْعِقَابِ فَمَا  
ظَنُّكَ فِي تَرْكِ أَمْرٍ مِنْ أَوْجِدِكَ مِنَ الْعَدَمِ وَإِذْرَ عَلَيْكَ شَائِبُ النِّعَمِ  
١٢ أي ترك العبد قبول الأمر ١٣  
١٢ أي ترك العبد قبول الأمر ١٣  
١٢ أي ترك العبد قبول الأمر ١٣

الإيتمار طاعة أي ان طاعوك في قطع محبتهم عن اجتهتكم فطاعوهم أي ايتمروا أمرىكم في صرمة حبلى ١٢ ٤ قوله طاعوك أي ايتمروا وكذا  
ويسمى ترك الأمر معصية ١٣ ٥ قوله وتحقق الخ أي تحقيق ان تحققه مطلق الامر مع عزل الخوض عن مقتضيات خصوص القوانين الصارفة  
وخصوصيات الموا وهو الوجوب وان مخالفة الامر لما سميت في العرف معصية كان مقتضى الامر وجود الوجوب لان معصية الله تعالى سبب  
موجب لاستحقاق العاصي العذاب واذا كان ضده موجبا للعقاب كان الجانب الموافق واجبا لان امتناع احد الجانبين مستلزم  
لوجوب الآخر وكذا وجب احدهما لا تنافح الآخر وحاصل التحقيق ان لزوم انتقال الامر الى المأمور على المخاطب يكون على قدر اختيار الأمر  
على المأمور وعلوه وقدرته عليه وعلى قدر هذه الولاية يكون قدر استحقاق العقوبة في مخالفة فاذا كان مخالفة امر الهوى موجبة لاستحقاق  
عقوبة عظيمة في حق عبده مع ان لم يخلق ولم يوجد بذنه ونفسه وعضائه والنعم السابقة واللاحقة وانما ملكه تقيده ملكا ناقصا غير حقيقه ومع  
ذلك هو قابل الزوال والغناء كان مخالفة امر الله تعالى (وهو مالك فولات العالم وقائلها وملكها ملكا تاما حقيقيا) موجبة لاستحقاق العقوبة  
بالطريق الاولى فيكون موجبا له هو الوجوب لان معنى الوجوب بيننا اعم من الفرض والوجوب وللعقاب الا في تركها فتركه كذا في بعض  
الجواشي ١٢ ٥ قوله بقدر ولاية الامر يعني اذا كان الامر عاليا كان لايتمار واجبا واذا كان مساويا يكون مندوبا واذا كان سافلا  
لا يكون واجبا ولا مندوبا بل مباحا كذا في غاية التحقيق ١٢ ٥ قوله اوجدك أي انشاك وخلقك واخرحك من ظلمه العدم ولتقابل  
ان يقول ان الايجاد من العدم لا يتصور اما ان يكون حاله الوجود او حاله العدم على التقدير الاول بل لا يوجد الوجود محال على التقدير الثاني يلزم الجمع  
بين الضدين ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الايجاد حاله الوجود والحال ايجاد الموجود بوجوده حاصل قبل الايجاد وهو غير لازم غاية الامر ان  
ايجادها يقابل الموجود في الزمان وهذا لا ينافي الايجاد منتفعا على الوجود في الذات كذا قيل ١٢ ٥ قوله شائب جمع شؤوب وهو  
اول المطر اي اول النعم وشرها كذا في المعدن ١٢ -

فصل الامر بالفعل لا يقتضى التكرار ولهذا قلنا لو قال طلق امرأتى

فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكل ليس للوكيل ان يطلقها بالامر  
١٤٠ امرأته ١١٠ اي الامرة المطلقة ١١٠ اي التكرار

الاول ثانيا ولو قال زوجي امرأة لا يتناول هذا تزويجا مرة  
لان الاشارة الاولى تم اقتضاه ١١٠ رجل لاخر ١١٠ فزوج الوكيل الموكل ١١٠  
١١٠ اي الامر للوكيل بقوله زوجني ١١٠

بعد اخرى ولو قال لعبداء تزويج لا يتناول ذلك الامرة  
١١٠ المرءى ١١٠ امرة واحدة ١١٠

واحدة لا يتناول الفعل طلب تحقيق الفعل على سبيل  
١١٠ اي ايجاده وفعله حقيقة ١١٠ للغير ١١٠

الاختصاص فان قوله اضرب مختص من قوله انقل  
والاختصاص في المرة الواحدة ١١٠ كما ان قوله... اضرب مختص من فعل فعل الفرب في الزمان الماضي ١١٠

فعل الضرب والمختصر من الكلام والمطول سواء في الحكم ثم الامر  
١١٠ في اثبات الحكم واذا ١١٠

بالضرب امر مختص بمعلوم وحكمه اسم الجنس ان يتناول  
لان المصدر اسم الجنس ١١٠ بهما الفرب ١١٠ الراجح على التعليل والكثير ١١٠

له قوله لا يقتضى التكرار اي لا يوجب الاثبات بالمرور مرة بعد اخرى والامر  
على الايمان الى الموت ليس يتكرر من قبيل اثبات التكرار الاقل فلا يرد شيء فان قيل الركوع والسجود يتكرران في كل ركعة ولولم يقتض التكرار  
لوجب الركوع في ركعة واحدة التي كل ركعة ولوجب سجدة واحدة في ركعة واحدة لاسم تان في كل ركعة اصيب بان نفس الركوع والسجود كان جلا فبينه  
النبى صلى الله عليه وسلم بالركوع في كل ركعة والسجودتين في كل ركعة ١١٠ له قوله التكرار اعلم ان القائمين يكون موجب الامر بهما الوجوب اختلفوا  
في اثباته التكرار وحتى التكرار ان يفعل فلما لم يجد فراه عنه بعبود اليه فقال بعضهم ان موجب التكرار التسرع بجميع الامر اذا قام دليل يمنع  
من وجوب هذا من الذي هو اختياره الى السبق الاسبق الشافعي وعبد القاهر البغدادي من انهم الحديث وغيرهم فقال بعض اصحاب الشافعي  
ان لا يوجب التكرار ولكن يتحمل ويرى هذا عن الشافعي والفرق بين الوجوب والتحمل ان الوجوب ثبت من غير قرينة والتحمل لا يثبت بدونهما فقال  
بعض مشايخنا الامر المطلق لا يوجب التكرار ولا يتحمل لكن المعلق بشرط قوله تعالى وان كنتم جنبا فاطمروا والمقيد بوصف قوله تعالى الزانية والاراني فاجلوا  
يكرر يتكرره وهو قول بعض اصحاب الشافعي عن نال ان لا يوجب التكرار ولكن يتحمل والمزيرب الصحيح المتعار عندها ان لا يوجب التكرار ولا يتحمل  
سواء كان مطلقا ومعلقا بشرط او مخصوصا بوصف الا ان الامر بالفعل يقع على اقل جنسه وهو ادنى ما يعده متمثلا ويتحمل كل الجنس بدليل  
وهو القرينة وفي هذا المقام بحث طويل لا يسع هذا المختصر وودناها في التعليم العام على الحاشي ١١٠ له قوله بعد اخرى يعني لوزوج الوكيل  
امرأة للموكل ليس لان تزوج ثانيا بالامر الاول ١١٠ له قوله لا يتناول ذلك له الامر بالتزويج امرأة واحدة كالضرب لا يدل على الجنس  
ضربا او عرضا فان ذلك بل دلالة على مطلق الفرب الذي هو معنى واحد فقال بعض الناس الامر بالفعل يوجب التكرار  
حقيقة لا بدليل وهو محكي عن الرزني فقال الشافعي ان لا يوجب التكرار حقيقة ولكن يتحمل مجازا عند قيام قرينة او الصريح ان لا يوجب التكرار  
حقيقة ولا يتحمل كذا في العدة ١١٠ له قوله مختصران قيل ما ذكرتم ان اللفظ المصدر مختص بغيره اسئل ان ضرب مختص من فعل فعل العرب وافضل يظهر يقتضى  
ان يكون مختصا من افعال ان تسلسل وهو ما قيل تسلسل اما يبطل في سلسلة التوقف واما في سلسلة الامور الاعتبارية كتصنيف الاعاء فلا ١١٠  
له قوله فعل الضرب كما ان ضرب مختص من فعل الفرب في الماضي ويضرب مختص من يفعل فعل الفرب في الزمان الا ان ١١٠ له قوله  
سواء في الحكم اي في اثبات الحكم او في اعادة المعنى لان فائدة الاختصاص لتفصيل اللفظ لا تغير المعنى ١١٠ له قوله تجنس تعرف الخ اضرقت  
بين الجنس واسم الجنس ان اطلاق اسم الجنس على الفرد بطريق الحقيقة ولا يطلق على الكثير بل على فردا بطريق البدلية كالرجل والفرس  
الجنس على التعليل واكثر على السواء كالأب يطلق على القطرة والجرع على هذا يكون كل جنس اسم جنس بدون العكس فكان بينهما عموما و  
خصوصا مطلقا ١١٠

الادنى عند الاطلاق ويحتمل كل الجنس وعلى هذا قلنا اذا حلف<sup>١٢</sup> لا  
اي الواحد<sup>١٢</sup> اي مجموع افرادها او مجموعا في بعضها<sup>١٣</sup> اي تناوُل اسم الجنس الذي لا يلاطوق واحدا من اركان الجنس<sup>١٤</sup>

يشرب الماء يحدث بشرب ادنى قطرة منه ولو نوى به جميع مياه العالم صحت  
اي تناوُل الماء متصرفا<sup>١٢</sup> الخالف<sup>١٣</sup> اي من حيث<sup>١٤</sup>

نيتها ولهذا قلنا اذا قال لها طلقي نفسك فقالت طلقت يقع الواحدة  
اي تناوُل الزوجة<sup>١٢</sup> الزوج<sup>١٣</sup> المرأة<sup>١٤</sup> نفس<sup>١٥</sup> راجع<sup>١٦</sup> اي<sup>١٧</sup> الطلقة<sup>١٨</sup>

ولو نوى الثلث صحت نيتها وكذلك لو قال اخضر طلقها يتناول  
الزوج<sup>١٢</sup> بتناول الزوجة<sup>١٣</sup> اي مثل الحلف بتناول الزوجة<sup>١٤</sup>

الواحدة عند الاطلاق ولو نوى الثلث صحت نيتها ولو نوى  
الطلاق<sup>١٢</sup> بتناولها<sup>١٣</sup> اي الطلقات<sup>١٤</sup> اي<sup>١٥</sup> الزوج<sup>١٦</sup>

الثلثين لا يصح الا اذا كانت المنكوحة امة فان نية الثلثين  
الثلثين<sup>١٢</sup> لانه عدل محض وليس كل الجنس<sup>١٣</sup> لغير تزوجها وليس تحت حرة<sup>١٤</sup>

في حقها نية بكل الجنس ولو قال لعبده تزوج يقمع على تزوج امرأة  
اي<sup>١٢</sup> الا انه المنكوحة<sup>١٣</sup> اي<sup>١٤</sup> جنس اطلاقا<sup>١٥</sup> المولى<sup>١٦</sup>

واحدة ولو نوى الثلثين صحت نيتها لان ذلك كمثل الجنس في حق العبد  
المولى<sup>١٢</sup> تزوج الامراتين<sup>١٣</sup> اي المولى<sup>١٤</sup> اي مجموعها<sup>١٥</sup> اي نفس المتزوجات<sup>١٦</sup>

ولا يثاب على هذا فصل تكرار العبادات فان ذلك لم يثبت بالامر بل بتكرار  
اي<sup>١٢</sup> بتكرارها<sup>١٣</sup> كالمعصية والصيام والزكاة<sup>١٤</sup> اي التعدد والتكرار فيها<sup>١٥</sup> ثبت بتكرارها<sup>١٦</sup>

لقوله ويحتمل كل الجنس اي عند النية وذلك لان اسم الجنس اسم فرد ليس بصيغة جمع ولا عددا واسم الفرد  
لا يحتمل العدد والتكرار ما بين الفرد والعدد متنافاة اذا الفرد ليس فيه تركيب والعدد بالعكس وبهذا تنافى في اربعة الابهة في ضمن الفرد لكن الفرد  
قد يكون حقيقيا كالواحد من الجنس فانه فرد حقيقي وقد يكون كيميا كالجنس بنهاره فانه فرد حكما وان كان عددا حقيقيا فيجعل الجنس بمنزلة شيء  
واحد فقلنا اذا لم يوشى بصرف الى الواحد لانه فرد حقيقي وحكما اذا نوى الكل لانه نوى الفرد الحكي فاذا نوى الاكثر من الفرد الحقيقي واقل من  
الفرد الحكي (وهو الفرد المتخالف بين اللادني والكل) لا يصح نية لانه عدد محض ليس فيه معنى الفردية بل هو فلا تقع عليه صيغة الفرد كقولنا لعبد<sup>١٢</sup>  
١٤ قوله وعلى هذا اي على ان اسم الجنس يتناول الادنى عند الاطلاق ويحتمل كل الجنس<sup>١٣</sup> ١٥ قوله ولهذا الخ لانه الامر لا يتقبل  
التكرار ولا يحتمل لثباتي قول الرجل طلقي نفسك ما يقع على الواحدة ان لم يوشى بانوى واحدة او ثنتين وان نوى لثباتي قول الرجل طلقي  
فرد حقيقي متيقن والثلث فرجحي محتمل ولا يقع نية الثنتين لانه عدد محض ليس بفرد حقيقي ولا حكي وليس مطلقا ولا محتملا ولا اذا  
كانت تلك المرأة ابنة لان الثنتين في جمعها كالثنية في حق المرأة فهو واحد حكي كالثلث في حقها<sup>١٤</sup> ١٦ قوله لا يصح  
الفرق ان المصدر الذي دل عليه الفعل فزوج كونه جنسا والفرد يصح كل ازاوا الجنس لان الفرب الذي دل عليه قولها ضرب مثلا لجميع افراد  
جنس واحد من الفربا سب وكذا الاطلاق في قوله طلق واما الثني فعدد محض وليس بفرد حقيقي ولا حكي فلا يحتمل اللفظ والنية انما يحتمل فيها  
احتمال اللفظ ان اذا كانت المنكوحة امة التي تزوجها ليست تحت حرة فيصح نية الثلثين لان كل افراد الجنس طلقها اثنتان كذا في الفصول  
١٢ قوله كل الجنس الخ ثم اكل على ثلثه معان كل كل وكل مجموع وكل ازاوي لاولا بله ابا بهية نحو كل انسان نوع والثاني بله مجموع  
نحو كل انسان لا يصح العباد الثالث بله الفرد نحو كل انسان يشبه هذا الخريف<sup>١٣</sup> ١٤ قوله ولا يتناول الخ جواب سوال يرد على  
المذهب الصحيح وهو ان الا وانه بالصلوات والنس والصيام والزكاة موجبة لها على سبيل التكرار ولهذا تكرر وجوب العبادات وتكرر الجواب  
بناء على مفردة وهي ان المختار عند مشائخنا ان نفس الوجوب يفارق وجوب الابدان بنفس الوجود بحيث بالسبب ووجوب الابدان بالخطاب  
اي الامر بالتزويج بعد تحقق السبب وهذا كوجوب الثمن على المشتري يثبت بنفس البيع واما اداؤه فانما يجب عند مطالبة البائع فقولنا ان العبادات  
تجب ياسابها على الاداات في الصلوات وسجود رمضان في الصوم والنسب في الزكاة ثم يتوجه الامر بطلب اداها لوجوب في الزكاة بالسبب سابها  
كذا في الفصول<sup>١٤</sup>

اسبابها التي يثبت بها الوجوب والامر لطلب اداء ما وجب في الذمة  
اي العبادات ١٢ الاسباب ١٢ اي وجوب العبادات ١٢ نفسه لا وجوب اداءه ١٢

بسبب سابق لا اشياء اصل الوجوب وهذا بمنزلة قول الرجل اد  
اي ليس الامر ١٢ اتانبت بالاسباب ١٢

ثمن المبيع واذا نفقه الزوجة فاذا وجبت العباداة بسببها فتوجه  
ما تانبت باصل يديره الكفاح والمبيح ١٢ وهي امرات ١٢

الامر لاداء ما وجب منها عليه ثم الامر بما كان يتناول الجنس  
بمنزه ١٢ اي العباداة ١٢ المعلق ١٢ شرح في بيان منعه في نفسه لا بخلافه ١٢ اي جنس ذلك الفعل المأمور به ١٢

يتناول مجنس ما وجب عليه ومثاله ما يقال ان الواجب في وقت  
دور جميع صلوات الامر وما زاد وقت ١٢ اي ان الامر لطلب اداء ما وجب ١٢

الظهر هو الظهر فتوجه الامر لاداء ذلك الواجب ثم اذا تناول  
لوقت وقت ١٢ بعد دخول الوقت ١٢ اي تناول المطلق ١٢

الوقت تكرر الواجب فتناول الامر ذلك الواجب الاخص ضرورة  
اي وقت الظهر ١٢ تكرار سبب لا تكرار للازمنة ولا بتفصله التكرار ١٢ بالنظر الى شرطه في جنس الواجب كالمواضع وهو وجه العباداة

تناوله كل الجنس الواجب عليه صوماً كان او صلوة فكان  
اي من الواجبات المتعلقة باسياسها ١٢ اي الكلف ١٢ الواجب ١٢

تكرار العباداة المتكررة بهذا الطريق لا بطريق ان الامر يقتضي التكرار  
اي ليس يتكرر العباداة المتكررة ١٢

فصل المأمور به نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به وحكم المطلق  
اي من قيد في الازمنة ١٢ ايها ١٢ اي من قيد في الوقت ١٢ بوقت ١٢

لانه قوله والامر الخ جواب سؤال وهو ان الوجوب كما ثبت بالاسباب فالمفاد انه قد ورد الامر فاجاب بقوله والامر الخ  
لانه قوله لطلب اداء ما وجب وهذا بناء على ان الخبر عند شائنا ان نفس الوجوب منفصل عن وجوب الاداء فنفس الوجوب ثبت  
بالسبب السابق وجوبه واذا كان له في نفسه اي فالمر المتصور بعد تحقق السبب لانه قوله اذا ثبت المبيح الخ فانه طلب الاداء الثمن والتفكته  
الواجبتين بسببها السابق وهو المبيح واليكفاح لان يكونا سببين للوجوب في الذمة بخلاف الشايع فغنى عنه سبب وجوب الصلوة والصوم  
الغلاب وهو المؤثر في وجوب الحكم وسبق الكلام ليقين اسباب الشرط انشاء الله تعالى ١٢ لانه قوله ثم الامر الخ جواب سؤال وهو ان السبب  
يتكرر بنفس وجوب الاداء والكلام يثبت في تكرار وجوب العباداة لعل لان البحث في الامر فاجاب بقوله الخ ١٢ لانه قوله جنس ما وجب عليه  
هو جميع صلوات العبادات وما زاد بطلان تكرار لها بها وذلك لان الاقل في جملة الاداء فانه لا يرد في الامر فتناول الامر في جميع الجنس  
احتمالاً لانه قال ان جميع الصلوات التي وجبت عليك في جميع العزقت ولو كان الشمس كذا في المعدن ١٢  
لانه قوله كل الجنس الواجب عليه وما كان او صلوة غيره التي هي فرد محلي لان صلوة عم الكلف كل جنس الصلوة بالنسبة اليه وقد تناول الامر  
جنس الصلوة الذي هو فرد محلي فكلمه طوبى باء كل ظهر يجب عليه في مدة عمره دفعة واحدة وعلى هذا فنفس سائر العبادات كذا في المعدن ١٢  
لانه قوله يقتضي التكرار نظراً الى الصلوة من هذا الدليل اي من قوله فان ذلك لم يثبت بالامر الخ هو قوله ثم تناول الامر فتناول الامر في جميع  
الامر ونفسه عن تكرار فضل العبادات وما كرهه فلا فهو توجبه لما ذكرنا في الاشارة الى الخلافه بين نفس الوجوب انتابت بالسبب وبين  
وجوب العبادات بالاعتبار بالنظر في الظاهر من قوله الخ ١٢ لانه قوله هو حقيق عن الوقت وهو القدر من يتحقق به المأمور به وقت الحمد  
وجوبه من غير ان يكون حكمه بالظاهر وصحة النظر في هذا الموضع والغير المطلق ونحوها وان كان واجب من جهة الصلوة في وجه  
لمحمدت بطريق كراهة اي كراهة اداء كل ما كان الفعلي في مستحقه فوجب بعض اصحابنا كما يوضح على ان المسمى في الشك في كل من جعله  
والذي جاهد الغزالي انه يجب على الفور استيعاب الامر بالعبادة من ان يات به ثمانه وعندنا ان يات بالاولي آخر الامراء من هذا وان علمت الحكم  
فيه الى لان فانهم تذا في المعدن ١٢ لانه قوله وحكم المطلق الخ جواب سؤال وهو ان كل المأمور به يؤدي في وقت وكيف يكون  
المأمور به منتقياً الى المطلق عن الوقت والى المقيد وما ملل الجواب ان المراد بالمطلق عدم التعيين بالوقت بالمقيد ليعينه ١٢



ان يكون الاداء واجباً على التراخي بشرط ان لا يفوت في العموم  
على هذا قال محمد في الجامع لو نذر ان يعتكف شهره ان يعتكف  
اي حرم المطلق الوجوب على التراخي ١١  
من يزوج على الفور بما تأخير ١٢  
تفردت بالرهو ١٣  
الانما  
الانما  
الانما  
الانما  
الانما  
الانما

اي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهره ان يصوم اي شهر شاء وفي  
فان هذا التعريف ليس تعييناً لكونه ١٢  
اي جاز لتأخره ١٣  
اي المكلف ١٤

الزكوة صدقة الفطر والعشر المذهب المعلوم انه لا يصير بالتأخير  
مُقرطاً فانتهى لوهلك النصاب سقط الواجب والحائث اذا ذهب ماله  
اي الحائث ١٣  
لعل على عمرك ودفنك ١٤  
لا بد من فقره في تأخيره ١٥  
اي المكلف ١٦

وصار فقيراً كقصر الصوم وعلى هذا لا يجوز قضاء الصلوة  
في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقاً وجب كاملاً فلا يخرج  
فوجبت كاملاً ١٣  
اي حسن وستره ١٤  
القضاء ١٥  
تفريع على قوله لما وجب مطلقاً ١٦  
اي الامر المطلق بفتح الهمزة ١٧  
لانه مطلق عن الوقت ١٨

عن العهدة باداء الناقص فيجوز العصر عند الاحمرار اداءً ولا  
يجوز قضاءً وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق الوجوب  
على الفور والخلاف معه في الوجوب ولا خلاف في ان  
اي حسن وستره ١٤  
القضاء ١٥  
تفريع على قوله لما وجب مطلقاً ١٦  
اي الامر ١٧  
على الفور ١٨

له قوله وايجاباً  
على التراخي اي جاز تأخيره في اي وقت ياتي المأمور بذلك المأمور به المطلق وهذا مذهب جمهور اصحابنا وهو الصحيح روى الكرخي من اصحابنا  
ان على الفور وهو قول عامة اهل الحديث وبعض المعتزلة وذكره بعض الزجائي انه عند ابني يوسف على الفور وعند محمد والشافعي على التراخي وروى  
عن ابني حنيفة انه على الفور كذا قيل والصحيح ما قلنا لان الامر بطلب النصاب المصدر في المستقبل وخصوص الوقت انما هو بخصوص المادة  
كما في اشتراط البناء على ان لا ضرر يؤول اليه اليوم وطلب اي قاع فعل مطلق فيجعل الامثال به بابتعا في اي جزء كان في المستقبل ولولا ان  
الفور كان مقيداً بالوقت ولم يبق مطلقاً وهو خلاف المفروض ولان اطلاق الامر عن قيد الوقت للتيسر والتسهيل فقول على الفور لعمدة موقوف  
بالنقص لا على هذا يكون عسراً وصعباً من المقيد ايضاً فيقول اليسر الى اشد العسر والمخرج ولانه لو كان محمولاً على الفور ويراد بالفور ان كان  
الفعل المأمور به بعد الفور غير مأمور به بل مثلاً لانه ليس على وقت الامر فيجوز ان يكون قضاء لاداءه وهو خلاف الاجماع كذا في الحصول ١٢  
بشرط ان لا يفوت الخ جواب سؤال وهو ان المرء لا يعلم عن نفسه فيكون تعليق جواز التأخير بشرط عدم الغوات في التعليل بما بشرط لا يمكن الوقوف  
عليه وهو باطل وحاصل الجواب ان ذلك يعلم باعتبار غلبة الظن بان يؤخره الى زمان لم يفتب على ظن قرائته وغلبته فيعلم بالمرتب مقابلة تارة  
لا يصلح لابتداء الاحكام عليه ١٣ - ١٤ قوله لا يصير الخ لاطلاق الامر بالزكوة وهو قول تعالي واداء الزكوة وبصحة الفطر وهو قول عليه السلام ادوا  
عن كل فرد وعبيد والبشر وهو قول عليه الصلوة والسلام ما سقته السماء فقيه العشر وكل واحد منها مطلق عن الوقت فلهذا لا يصير بالتأخير مفراً اي مقصراً  
كذا في الفصول ١٣ - ١٤ قوله فانه لو هلكت الخ دليل على ان المكلف لا يصير مفراً بالتأخير فانه اي الشان لو هلكت النصاب بعد تمام المولود  
قبل اداء الزكوة سقط الواجب عن الذمة ولم ياتم ولو كان مفراً في تأخير اداء الزكوة يتحقق الواجب في الذمة وياتم بالتأخير كذا في المعدن ١٣ -  
١٤ قوله اذا ذهب ماله ليعني ان الحائث في اليقين مأموراً بالكفارة المالية اذ لا عند جردان المال والصوم عند فقده قوله تعالي فكلف اذ  
اطعام عشرة مساكين من اوسط ما طعمون اهليلك اوكسوسم او تجرد رتبة فمن لم يجد فصيام ثلثة ايام والامر بالكفارة المالية مطلق فاذا اصرح وجردان  
المال لا يكون مفراً فاذا ذهب ماله صار فقيراً كقصر الصوم ولا يؤخذ بالكفارة المالية لان غير مفراً بالتأخير ولو كان الامر المطلق على الفور كان ان  
يؤخذ بالكفارة المالية ويجزي عن كفارة الصوم وكان مفراً في تأخير كذا في بعض الحواشي ١٢ - ١٣ قوله على الغزالي على الحال دون التراخي و  
تفسير الغزالي ان يجب تعجيل الاداء بعد توبه الامر في اول اوقات اسكان الاداء فيما تم بالتأخير عن اول اوقات اسكان كنهه ياتم انما هو مقابله لاداءه  
حتى لو ادى بعده يرفع ذلك الامر لاني المعدن ١٢

السكارة الى الابدان مندوب اليها واما الموقت فنوعان نوع يكون  
بما ذكره في زمان وجمال كرون ١٢ اي السائفة ١٣ اي المأمورة ١٤

الوقت ظرفا للفعل حتى لا يشترط استعاب كل الوقت بالفعل كالصلوة  
لا يعاريا ١٣ اي لا دا المأمور ١٤ لان الظرف ما هو في مثل عن المظروف ١٣

ومن حكمه هذا النوع ان وجوب الفعل فيه لا يتأ في وجوب فعل اخر فيه  
اي من جملة احكامه ١٣

من جنسه حتى لو نذر ان يصل الى كذا او كذا ركعة في وقت الظهر لزمه من  
بوجه الذي هو المأمور به في وقت الصلاة في وقت الظهر لزمه من  
الانواع التي هي في وقت الصلاة في وقت الظهر لزمه من

حكمه ان وجوب الصلوة فيه لا يتأ في صحة اخرى فيه حتى  
اي المأمور بالوقت الذي جعل الوقت تقرا ١٣ اي الوقت ١٤

لوشغل جميع وقت الظهر لغير الظهر يجوز ومن حكمه انه لا يتأدى المأموره  
غير الظرف لان أم يتحرك الظهر ١٣ اي هذا النوع الذي جعل الوقت تقرا ١٣

الا بيته معينة لان غيره لما كان مشروعا في الوقت لا يتعين هو بالفعل  
بالتيعين في النوى ١٣ اي المأمور ١٤ جواب لما ١٤

وان ضاق الوقت لان اعتبار النية باعتبار المناجم وقد بقيت المزامنة  
دليل لا يتعين في النوى ١٣ اي مزامنة غيره وبه صفة غير الوقت ١٣

عند ضيق الوقت والنوع الثاني ما يكون الوقت متعيارا له وذلك مثل  
من الوقت ١٣ اي المأمور به الوقت الذي يكون الخ ١٤

الصوم فانه يتقدّر بالوقت وهو اليوم ومن حكمه ان الشرع اذا عين  
بوجه بطول الظرف ويقصر بآخره ١٣ اي الوقت ١٤

له وقتا لا يجب غيره في ذلك الوقت ولا يجوز اداء غيره فيه حتى  
اي الصوم ١٣ اي الصوم ١٤

له قوله ظرفا للفعل اي لا دا المأمور به في الظرف في اللغة اسم عام يشتمل ظرف الذي يفضل  
من المظروف والمظرف الذي لا يفعل الا في ذلك المصالح اي لا يصلح الا في ذلك المصالح اي لا يفضل عن المظروف الذي لا يفضل  
المظروف عند يسمى معيارا لوقت الصوم كذا في العمدن ١٤

له قوله حتى الخ والدليل على ظرفية انه لا يشترط استعاب كل الوقت  
بالصلوة وتفسير ظرفية الوقت ههنا ان يكون الواقع مع امكان ان يفضل عن اداء الفعل ١٢

له قوله لا يتأ في صحة صلوة اخرى فان  
قيل هذا الحكم مستغنى عنه بالحكم الاول لان وجوب الشيء يستلزم صحة تليل جازان يزام الاجاب واجبا آخر ولا يصح معه التطوع وقوله صحة  
صلوة اخرى مطلق يتناول التطوع والواجب ثم ما يبيده اي تاييد المص بقوله حتى لوشغل جميع وقت الظهر لا يطابق هذا الحكم لان الحاصل  
من تقويت الظاهر باشتغال الوقت بغيره والمزيد اجتماع الغير اداء الظرف والفائدة لا يناسب التؤدة والناسية شرط بين التأييد والتؤدة ولكننا  
نقول في الجواب ان كلمة حتى ههنا ليست للتأييد بل هي بالمباغضة فان الغاية تقرب المبالغة في الفصل امتدادا واشتد ذلك اتقرب للمفرك حتى  
لا تقتلنا ١٣

له قوله الا نية معينة تعيين المأمور تعيينا شخصيا او نوعيا بحيث لا ينطبق المنوى الاعلى هذا المأمور ولا يجب  
تعيين عدد الركعات وملاحظة معنى الاداء والاقامة والسفر وامثالها وانما وجب التعيين في النية لان الظرفية وسعت الاعيار والتعيين  
في النية تدفع المزاحم الممكن المصولة مشتمية وهذا باق الى آخر الوقت وان تخصيص وصار معيارا للوقت لان قبل انشره فصحة  
وجود المزاحم اي غير المأمور به باقية اذ لو سلم غير بصحة الصلوة فوجب التعيين ايضا ١٣

له قوله وقد بقيت الخ اي مزامنة غيره  
وبه صفة غير الوقت مع لانه غير متعين للمأمور به وان سقط خيار العبد لضيق الوقت ١٣

له قوله معيارا لاي الفعل معيارا لاي  
يقدر به ذلك الشيء وبالراد ههنا الوقت الذي يستغرق الفعل ولا يفضل عنه ويتقدّر فيطول بطول الوقت ويقصر بقصره كذا في العمدن ١٣

له قوله لا يجب غيره في ذلك الوقت حتى لو نذر في رمضان بصوم لا يجب فياداره ولهذا لا يجوز فيه لانه لم يسع الوقت لصومين  
وليس اليتبدل الشرع فنعين بما وجب شرعا ولا يجب غيره كذا في العمدن ١٣

ان الصحيح المقيم لو وقع امساكه في رمضان عن واجب اخذ يقع عن  
من الغفلات الثلث مع النيّة ١٢

رمضان لا عما نوى واذا اندفع المزاحم في الوقت سقط اشتراط التعيين  
وهو صوم غير رمضان بالان يجوز ١٣

فان ذلك لقطع المزاحمة ولا يسقط اصل النيّة لان الامساك لا يصير  
من الغيرة ١٢

صوماً الا بالنيّة فان الصوم شرعاً هو الامساك عن الاكل والشرب  
استحبابه من الصوم لغيره ١٢

والجماع منفراً مع النيّة وان لم يبين الشرع له وقتاً فانه لا يتعين الوقت  
تكون النيّة داخلية في باب الصوم ١٣

له بتعيين العبد حتى لو عين العبد اياماً لقضاء رمضان لا تتعين  
لان الواجب الشرعي تعيينه بعد الشارع ١٣

هي للقضاء ويجوز فيها صوم الكفارة والنفل ويجوز قضاء رمضان  
اي الصوم ١٢

له قوله لا عما نوى لان الشرع لما عين المعاصم بصوما  
بصفة فاذا اراد المكلف تغيير صفة لم يقدر عليه وهذا يمكن ان يفسر في وقت معين للمحافظة على طهر ثم قصد التبرع في ذلك الوقت لم يكن  
تبرعاً بل يكون اجازة وانما قيد بالصوم المقدم احتراز عن السافر والمريض على قول ابي حنيفة فانه عنده ان النوى المرضي ان السافر في رمضان  
عن واجب اخذ يقع عما نوى لان ما ثبتت لهما الشخص لمصالح البدن وهو الفطر فلان ثبتت لمصالح الدين وهي قضاء ما عليه من الدين  
اولى كذا في الفصول ١٢ له قوله واذا اندفع المزاحم وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت وضرر لعدم الجواز لئلا يتوهم ان المراد بقوله  
واذا اندفع المزاحم في الاولوية ١٢ له قوله سقط الخ وعند الشافعي يشترط التعيين لانه وجد من الشارع فلا بد من ان يتعين من  
جهة العبد ليكون مختاراً في ذلك لا مجبوراً قلنا اطلاق العبد في مثل هذا التعيين لانه في اصل الصوم مختار فهو مطالب في هذا اليوم  
بالصوم لا بالتعيين لانه قد حصل من الشارع فلا حاجة الى تعيين العبد في مثل هذا التعيين لانه في اصل الصوم مختار فهو مطالب في هذا اليوم  
يضاف الصوم الى رمضان بان يقول المكلف نويت صوم رمضان ١٢ له قوله ولا يسقط الخ جواب سؤال وهو انه لما عين  
الوقت لصوم رمضان فينبغي ان يسقط اصل النيّة وتبادى بلا نيّة من الصحيح المقيم ١٣ له قوله هو الامساك عن الاكل والشرب  
والجماع حقيقة او حكماً عما من طلوع الفجر الى غروب الشمس لئلا يرد اكل النسي وشربه وجماعه واكل السمسم وما في الانسان اقل من الحصص  
وامثالها عكساً والاستمساك باليد والتقييد وامثالها والامساك من طلوع الشمس الى قبل طرد الانه عن غا من طلوعها الى غروبها والما تحوز في الردود  
العاني العرفية المتبادلة الا ان يقال المعترف في الصناعات الشرعية المعاني الشرعية والنهار الشرعي من طلوع الفجر الا ان نهاره ليس نهاراً فان  
دقت الفجر لما بعد من النهار في حق الصوم خاصة دون الصلوة حتى لم يكن صلوة تجمادى بل جهرية وقد ورد صلوة النهار كما ذكرنا في الفصول ١٢  
له قوله مع النيّة لانه عبادة ولا عبادة بدون النيّة ليمتاز عن العادة لان العبادة لا بد فيها من الاخلاص قال الله تعالى وما امرنا  
الا ليعبدهم الله فمعيّن له الدين الآتية والاخلاص لا يكون الا بالنيّة كذا في المعدن ١٢ له قوله وان لم يبين الشرع له وقتاً  
المهزايان القسم الثاني من نوى العباد انما لم يبين الشرع لوقتها فقضاء رمضان فان لم يبين وقت معين لاطلاق الايام في قولهم قد صمت من ايام  
آخر فان لم يتعين الوقت بتعيين العبد لانه تغيير حكم الشرع من الاطلاق الى التقيد وليس ذلك للعبد ويشترط في تعيين اي يشترط في  
هذا القسم من الوقت نيّة التعيين بان يقبل ثوبت للقضاء او النذر ولا يتبادى بملحق النيّة ولا بنية النفل او واجب آخر فانهم ١٣ له قوله  
لا يتعين الخ لانه تغيير حكم الشرع من الاطلاق الى التقيد وليس ذلك للعبد ١٢

له قوله سقط اشتراط التعيين اه اي ما كان اشتراط التعيين لقطع المزاحم في الوقت فلا اندفع المزاحم سقط اشتراط  
التعيين لانه لما تعين في رمضان اصبحت يطلق الاسم وبالخطأ في الوصف كالتعيين في مكان بينا بالجماع والجنس والنوع كما زال باسم  
العلم فان زيد النوى ينال انسان او يارجل وهو منفرد في الدار كان كما قيل يا زيد ينال بالخطأ في الوصف كما لو نوى الرجل الابيض  
وهو منفرد في اللذبيها الرجل الاسود وبنال بهذا لان الاسود يطل فحقى اسم الجنس الذي يصلح اسماً كذا قيل ١٣ احن الجواشي-

فيها وغيرها ومن حكم هذا النوع انه يشترط تعين النية لو وجد  
اي ايام العينة ١٢ اي المار به الوقت الذي لم يعين الشرع له وقتا ١٢  
اي نية الصوم ١٢

المزاج ثم للعبد ان يوجب شيئا على نفسه موقتا او غير موقت وليس  
بان نذر الا يوما او ما ١٢

له تغيير حكم الشرع مثالة اذا نذر ان يصوم يوما بعينه لزمه ذلك  
اي ان تعين العبد الا بقرني حق الشرع ولكن بشرط ان يفسر ١٢  
بغير المطلق ١٢ كصوم الجمعة مثلا ١٢ اي ان نذر ١٢

ولو صامه عن قضاء رمضان او عن كفارة يمينه جاز لان الشرع جعل  
اي يوم المعين ١٢ اي المطلق ١٢

القضاء مطلقا فلا يتمكن العبد من تغييره بالتقييد بغير ذلك اليوم  
اي قضاء رمضان ١٢ اي قضاء ١٢ اي على ١٢ اي المطلق ١٢ اي بتفسيره اطلاق ١٢

ولا يلزم على هذا ما اذا صامه عن نفل حيث يقع عن المنذور  
الصوم ١٢

لا عما نوى لان النفل حق العبد اذ هو يستبد بنفسه من تركه وتحقيقه  
اي النفل ١٢ اي العبد ١٢ اي العبد ١٢

فجاز ان يؤثر فعلة فيما هو حقه لانها موققة بالشرع وعلى اعتبار هذا  
كما يجاز بالتعيين ١٢ وهو المنذور ١٢ وهو القضاء والكفارة ١٢

المعنى قال مشايخنا اذا شرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى سقطت  
تعرفت العبد بشرط ان يحق له حق الشرع ١٢ اي الزوجان ١٢

النفقة دون السكنى حتى لا يتمكن الزوج من اخراجها عنه  
اي وجوبها للاصلها ١٢ اي الزوج ١٢ اي على ١٢

له قوله تعين النية بان نوى قضاء رمضان مثلا ولا تكفي نية مطلق صوم الفرض او مطلق القضاء ١٢ في قوله لو وجد

المرام بعدم تعين الوقت لشرعا وبشرعية كل صوم من الواجب والنفل في كل يوم من الايام غير الايام المنوعه والمريض والنفاس ١٢

له قوله ثم للعبد ان هذا اعتراف ومحمول ان للعبد ان يوجب على نفسه شيئا لم يكن واجبا فكيف لا يكون له ان يعين على نفسه  
بعض الواجبات بوقت مع ان التعيين ودلن الايجاب لان اثبات الوصف ادنى من اثبات الاصل فاجاب المصنف بان يعين

بعض الاوقات في حكم الشرع وليس للعبد ذلك وان كان له ايجاب شئ على نفسه والاقرب ان يجعل قوله ثم للعبد كالشرع على الاول  
وتقديره اذا تحققت التلاعيين الوقت ..... بتعيين العبد فاعلم بعد ذلك ان للعبد ان يوجب شيئا على نفسه واذا تعلق

بما اوجب عليه الشرع ليس لتغييره كذا في الفصول ١٢ له قوله مطلقا اي غير مقيد بوقت لقوله تعالى فدية من ايام اخر وكذا  
صوم الكفارة لقوله تعالى فيصيام شهر من متتابعين وصيام ثلثة ايام كذا في المعدن ١٢ له قوله بغير ذلك اليوم يعني لو نفلنا بعد جواز صوم

القضاء والكفارة في اليوم الذي عين للصوم المنذور لكان يؤدي الى تغيير حكم الشرع وهو اطلاق وقت القضاء والكفارة ولا يتمكن العبد منه فلا  
عمرة بتعيينه القضاء والكفارة بغير ذلك اليوم ..... فاذا صام ذلك اليوم عن قضاء رمضان او عن كفارة عليه يقع عما

نوى لان المنذور كذا في المعدن ١٢ له قوله لا عما نوى الى هذا جواب نقض يراد على التعليل المذكور وهو ان الشرع جعل صوم النفل  
مطلقا اي غير مقيد بوقت كصوم القضاء والكفارة فيصام بغير وقت صوم من المنذور ودون النفل وجعل صوم النفل مطلقا اي غير مقيد بوقت كصوم القضاء

والكفارة فيصام بغير وقت صوم من المنذور ودون النفل وهو تغيير المطلق بالتقييد بغير ذلك اليوم فاجاب بان النفل حق العبد كذا في الفصول ١٢  
له قوله فجاز ان يؤثر فعلة في حلالها بقدر النفل وشرط ان ذلك الوقت بان يجب عليه صرف النفل الى المنذور فان النفل في سائر

الايام شرع حقا للعبد لينفتح عليه بفتح الكتاب واليات ودليل السعادات من غير ان يقدّر صرف الترك كذا في المعدن ١٢ -  
له قوله لا فيما الخ فان قيل التعيين فيما حصل بفعل الناذر كذا باذن الشارع اياه حيث جعله ولا ولاية الا للترام فينبغي ان لا يتعدى

الى حق صاحب الشرع ايضا كقولنا بنفسه قيل ان الشرع اقتصر على ما هو حق العباد دون غيره فلا يتعدى الى حق ١٢ له قوله حتى  
لا يتمكن الخ لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من جهكم وكقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن ١٢ له قوله عن بيت العدة الى من بيت  
تحتد في يده بيت الزوج كما يقال انها بيت الحمد والصلوة اي بيت يحد ويصل فيه ربيت الضيافة اي بيت يضاف الناس فيه ١٢

بيت العدة لان السكنى في بيت العدة حق الشرع فلا يتمكن العبد

من اسقاطه بخلاف النفقة فصل الامر بالشئ يدل على حسن  
اي حق الشرع ١٢ لانها تايدها حقا وانما السكنى تهبو للعدة حتى الشرع ١٣

المأمور به اذا كان الامر حكيما لان الامر لبيان ان المأمور به مما ينبغي  
اي الفعل المطلوب ١٣

ان يوجد فانتضى ذلك حسنه ثم المأمور به في حق الحسن نوعان  
والخير لا يطلب وجوبه والقبول لا يتخالف الكثرة ١٣ اي المأمور به ١٢

حسن بنفسه وحسن لغيره فالحسن بنفسه مثل الايمان بالله تعالى وشكر  
الاول ١٣ الثاني ١٣

المنعم والصدق والعدل والصلوة ونحوها من العبادات الخالصة فحكم  
اي المأمور الحسن بنفسه ١٣ اي المذكورات بآياتها ١٣ اي الحسن بنفسه ١٣

هذا النوع انه اذا وجب على العباد اذ لا يستقط الا بالاداء وهذا  
الاستسقاء بهم ١٤

له قوله حق الشرع لبقوله تعالى ولا تخزوهن من يوتهن ولا يخرجن الا ان ياتين بفاحشة مبينة الآية فما حق الاخراج  
ونها من عن الخروج فلم ان لزم الميت حق الشرع بخلاف النفقة فانها تجب بمقابلة تسليم نفسها اياه وجزاها احتسابا له عن تفصيل  
معاشها كذا في المعدن - - - - - ١٢ - - - - - قوله حكما اي صاحب حكمته لا يامر الناس الا بالخير ولا يامر بالسفاهة فهو الشارع الله ورسوله  
مجتهد وامرتوا ولو الامر من الامة والملوك العدل وعلما النخلة بخلاف الظلمة والسفاهة وانما يقتضي حسن الفعل المأمور به لان الامر مساهم  
الطلب والحكم لا يطلب من الافعال الا ما يضيئه وصلوته وهو الحسن ويطلق الحسن والقبول على خلفه ما ان الاول خلفه الكمال والنقص كالمعلم والجهل  
والعدل والظلم والشجاعة والجبن والثاني ملائمة الفرض الديني وما فرته وهذا ان العنسان كلاهما عقليان لا شرعيان اتفاقا والثالث استحقاق  
المدح والاجر والشواب والذم والعقوبة والعذاب وفيه النزاع فعند الاشعري هو شرعي قالوا ان الافعال كلها كالإيمان بالله والكفر والصلوة  
والزنا واستلها قبل ورود الشرع سوا سيرة ليس في فعل استحقاق توبه الثواب ولا استحقاق توبه العقاب وانشرع جعل بعضها مستحقا لترتب الثواب فامر  
ببعضها مستحقا لترتب العقاب فنهي عنه فامر به الشارع فهو حسن وما هي عنه فهو قبيح ولو انعكس الامر انعكس المستحق في نفس ذات  
الفعل حسن وقبح بهذا المعنى في الواقع وعندنا اي العاشر الما تردده وعند المعتزلة هو عقلي اي انتهى لا يتوقف على الشرع اي للفعل ١٢ او قبح في  
الواقع بلا اعتبار المعنى وحكم الحاكم فيما به حسن امر به الشارع وهو قبيح نهي عنه الشارع لان الامر بحكمه هو لا يامر بالفتن والفساد والشرع ككشف  
عن الحسن والقبح الثابتين للافعال في نفس الامر كما ان الطب ككشف عن النفع والضرر الثابتين للمادوية في نفس الامر وبالعقل فاما  
تهدى الى الحسن والقبح الواجبين بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وربما لا يتهدى اليهما كحسن صوم آتور رمضان وقبح صوم اهل  
شمال فانه لا يسئل اليه للعقل لكن الشارع ككشف عن الحسن والقبح الواجبين للفرق بين مذهبنا ومذهب المعتزلة ان حسن الافعال وقبحها عندنا  
لا يستلزم كما ان الله تعالى بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الله تعالى الذي لا يرفع المبرجوع وعند المعتزلة يوجب الحسن والقبح الحكم ولا الشارع  
وكانت الافعال فاعلوها لوجبت الاحكام فانفعل الصالح لا باخذ كان مباحا البته وقس على هذا هذا ما افاده المحققون واولد الفرق  
بسوطة في المطولات ١٢ **١٤** قوله فانتضى ذلك حسنه اختلفوا في ان الحسن للمأمور به شرعي واقطعي والصحيح ان شرعي لانه ثبت حسنة  
ضرورة حكمت الامر كما بينه المنص وقال بعضهم اعطى اي يعرف حسنة بالعقل وهو فاسد لان العقل لا يدل له في ايجاب الشئ اذا الواجب ما  
يناب المراد بفعله وديانته بتركه والعقل لا يدرك ان هذا الشئ مما يثاب بفعله ويعاقب بتركه لان هذا حكم شرعي لا يقع فلا يكون العقل موجبا  
ولانه يجوز ورود النسخ عن حسن المأمور به ولو كان حسنها بعقل لا يجاز ذلك لان حسن العقل لا يرد عليه النسخ كحسن شكر الله والعدل الاصل  
كذا في المعدن **١٥** قوله في حق الحسن اي في ذات الحسن واما في كيفية الحسن فاربعة اذ ان الحسن بنفسه نوعان حسن لا يتصل  
السقوط وحسن يتصل وكذا الحسن لغيره فومان ما يحصل ذلك بفعل المأمور به وما يحصل بفعل مقصور كذا في المعدن **١٣** **١٦** قوله والصلوة اي الصلوة  
حسن في نفسها لانها من افعالها آخرها اعظيم لرب تعالى عز وجل بالاقلال والافعال وثنائها عليه وخشوع له وقيام بين يديه وجلسه لمخضوره وان  
كانت الكميات وتعدوا والركعات والادوات والشرائط لا يستقل بعزتها العقل فكما يحتاجها الى الشرعية الغراء **١٣**

فيما لا يحتمل السقوط مثل الائمة بالله تعالى واما ما يحتمل السقوط  
اي في حال ١٢ عن المكلف ١٢

فهو يسقط بالاداء او باسقاط الامر وعلى هذا قلنا اذا وجبت الصلوة  
بغير يقين ١٢ والتمسك باسقاط الامر ١٢

في اول الوقت سقط الواجب بالاداء او باعتراض الجنون والحيمض والنفاس  
سقط ١٢ والاعمال التي استحلوات بخلاف النوم ولو بقدرت ١٢

في اخر الوقت باعتبار ان الشرع اسقطها عنه عند هذه العوارض ولا يسقط  
اي الصلوة ١٢ اي المكلف ١٢

بضييق الوقت وعدم الماء واللباس ونحوه النوع الثاني ما يكون حسنا  
سحق بحسب التقدير اذا فات ١٢ حتى يجب على التيمم ١٢

بواسطة الغير وذلك مثل السعي الى الجمعة والوضوء للصلوة فان  
ما حرمه يقول تعالى فاسألوا الله ان يسهل عليكم ١٢

السعي حسن بواسطة كونه مفضيا الى اداء الجمعة والوضوء حسن بواسطة  
ليس بحسن في ذاته بل ١٢ صلوة ١٢ ليس بحسن في ذاته بل ١٢

كونه مفتاحا للصلوة وحكم هذا النوع انه يسقط بسقوط تلك الوساطة  
اي النية ١٢ اي يكون حسنا بواسطة ١٢

حتى ان السعي لا يجب على من لا الجمعة عليه ولا يجب الوضوء  
كالمريض والمساوي ١٢

على من لا صلوة عليه ولو سعي الى الجمعة فحمل مكرها الى موضع اخر  
كالنائس والنساء مثلا ١٢ من طاعة الجمعة ١٢ غير الجائز ١٢

قبل اقامة الجمعة يجب عليه السعي ثانيا ولو كان معتكفا في الجامع  
لتم حصول القصور وهو الصلوة ١٢ وكذا القصور بعد نكته ١٢

يكون السعي ساتطا عنه وكذلك لو توفيا فحدث قبل اداء الصلوة  
اي على السعي ١٢

يجب عليه الوضوء ثانيا ولو كان متوقفا عند وجوب الصلوة لا يجب  
لتم حصول القصور وهو الصلوة ١٢ من اراد الصلوة ١٢

عليه تجديد الوضوء والقربى من هذا النوع الحدود والقصاص  
لمحصل القصور وهو الصلوة ١٢

له قوله مثل الائمة انهم التعمير فان ركن اصل لا يحتمل السقوط بحال بخلاف الاقرار فان ركن اما زاد او شرط اجراء الاحكام  
في الوضوء على حسب الاختلاف بين العلماء فانما يسقط بقدر الاكراه كذا في المعدن ١٢ -

له قوله في ادل الوقت فيه اشارة الى ان نفس الوجوب يثبت باول جزء من الوقت وجوبا موسعا عند المص كما هو المنزيب الصحيح ١٢ -  
له قوله ولا يسقط بصحيح الوقت بتفريط فيتم او بغير تفريط فلا يتم وعلى كل تقدير يجب القضاء في عدم الماء تجب التيمم اي للصلوة

به في عدم اللباس تجب عرايا ولا تسقط في حين من الاحيان فعمل ان مطلق العوارض غير مسقط للوجوب بل بعضها الذي اعتبره الشارع  
في باب الحج والفرقة البالغة الى حد معتبر عند الشارع مسقط للوجوب فافهم كذا في المعدن ١٢ له قوله واللباس حتى خيرتين

ان يصلي فانما تيمم الركوع والسجود وبين ان يصلي فاعدا ولو فيها بالايام ١٢ له قوله والوضوء الخ فان الوضوء تبره وتزكيتا للعضلة  
واضافة الماء وذلك ليس بحسن في ذاته وليس فيه معنى العبادة انما حسن لاجل اداء الصلوة ١٢ - له قوله والقربى وفيه كلام وهو

ان قرب الشيء يلزم ان يكون غيره فيلزم ان يكون الحد وهو غيرها حسنا لعينه اذ لا واسطة بين الحسن لغيره وبين الحسن لعينه فاذا كان قريبا  
لما يحسن لغيره يلزم ان يكون غيره وغيره ليس الا الحسن لعينه بناء على انتفاء الواسطة وكذا الحدود واثابها من الحسن لعينه بدعي البطلان

كذا في بعض المواضع ١٢ له قوله من هذا النوع لان القسم الاول اي السعي والوضوء كمال في كونه حسنا لغيره لان الغير لا يحصل بفعل  
الامر بخلاف هذا القسم اي الحدود والقصاص والجماد فان الغير يحصل بفعل الامر به ١٢

والجهاد فات الحد حسن<sup>١٢</sup> بواسطة الزجر عن الجنابة والجهاد  
حسن<sup>١٣</sup> بواسطة دفع شر الكفرة واعلاء كلمة الحق ولو فرضنا  
عدم الوساطة لا يبقى ذلك مأمورا به فانه لولا الجنابة لا يجب الحد لولا  
الكفر المفضي الى الحرب<sup>١٤</sup> لا يجب عليه الجهاد<sup>١٥</sup> فصل الواجب بحكم الهمد  
نوعان آداء<sup>١٦</sup> وقضاء فالآداء عبارة عن تسليم عين الواجب الى  
مستحقه والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب الى مستحقه ثم  
الآداء نوعان كامل وقاصر فالكامل مثل آداء الصلوة في وقتها  
الآداء<sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

له قوله بواسطة الزجر الخ باعتبار ذاته  
فان الحد مغوبة وتذيب الجوار وليس ذلك حسن بنفسه وانما حسن بواسطة الزجر اى منع التمر عن الجنابة كان زاد شرب الخمر والقصاص  
مثل الحد وانما حسن بواسطة زجر الظلمة عن القتل فانهم ١٢ له قوله بواسطة دفع شر الكفرة لا باعتبار نفسه فان الجهاد فيه تحريب البلاد  
وتذيب الناس وليس ذلك حسنا بنفسه قال عليه الصلوة والسلام الاذى ببيان الرب ملعون من هدم بيان الرب وانما حسن بواسطة كفر  
الكافر فان الكفرة اعداء الله تعالى والمسلمين فلذلك حسن لدفع شرهم واعلاء كلمة الحق ١٣ له قوله الى الحرب انما قال الى الحرب ولم يقل  
الى شر الكفرة فيما على ان الراد بشر الكفرة والحرب وانما قال لوفضنا لانه خلاف الخ وهو قوله عليه الصلوة والسلام الجهاد ماض الى يوم القيمة  
وانما قال والقريب من هذا النوع عن ابن الحسن في هذه الثلث ايضا بواسطة للفرق بين هذه الثلث وبين السعي والوضوء فان حسن  
السعي والوضوء بواسطة المحنة والصلوة وهما لا يتبادران بالسعي والوضوء بل بانفعال مقصودة واقوال مطهرة بخلاف الحدود والقصاص  
والجهاد فان حسن هذه الثلث بواسطة الزجر عن الجنابة وقتل النفس المحصونة واعلاء كلمة الله وهذه الوسائط تبادى بنفس الحد  
والقصاص والحد بل ان نفس الحد والقصاص يحصل الزجر ونفس الجهاد يحصل الاعلاء ويقال انما قال والقريب من هذا النوع لان القسم الاول له السعي والوضوء  
كما ط في كونهما الخيرة لان الخير لا يحصل بفعل المأمور به بخلاف هذا القسم اى الحدود والقصاص والجهاد فان الخير يحصل بفعل المأمور به  
على ما بين آفكا لاني العمدن ١٤ له قوله نوعان الخ يعني ان الامر تدرى بطلب الاتباع فعل وجب في ذمته بوجود سببه ابتداء عن غير  
سبق فانه كالاسر باقائه الصلوة ونظيره لا يتابع ما سبق فترتقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها حتى لا يقع الاول آداء والثاني قضاء  
له قوله عبارة عن تسليم عين الواجب الخ تسليم عين الواجب والمثل في الافعال والاعراض واجادها والاثبات بها فان العبادة حتى  
الله تعالى فالعبادة فيها يسلم اليه ولا يتم التقيد بالوقت ليعلم آداء الركوة والامانات والندورات والكفارات والمرد والواجب بهما ما يعلم  
الفرض ايضا ١٥ له قوله الاستحسانا وهذا اللفظ مع انه متزك في عبارة كثير من الشايع لانه من تمام حقيقة الحد وهذا التسليم لابد  
من تمامه وقام بوجود المسلم اليه وكيف وانما المأمور به اذا سلم درهم دين الى غير رب الدين لا يكون ذلك التسليم آداء كما في بعض الجواشي ١٦ -  
له قوله والقضاء الخ اى القضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب لا يبيد اى تسليم ذلك الواجب الذي وجب اطلاقه في غير ذلك الوقت كان ينبغي  
ان يقبده بقلوبه من عنده ليخرج آداء النظر اى ظهر اليوم من ظهر امسه لانه ليس من عنده بل كلاهما لله تعالى وانما لم يقبده لشبهة امره وكونه مدلولاً عليه  
بالالتزام كذا في نور الانوار ١٧ له قوله فالكل الخ هو آداء المأمور به على وجه شرع عليه مع العيار جميع حقوقه ولو استوفى البعض حقوقه ودون  
بعض فهو كامل من ذلك الوجه كما من هذا الوجه كآداء الصلوة بالجماعة اذا اديت في وقت كرمه واياماته الفاسق وبتركه واجب اوسنة  
من داخلها واخراجها فالكل المطلق بالابتزك فيمن من حقوق الآداء وغيره من النقصانات كلها واكمال الاضافى ١٨ في بعضنا دون  
بعض وهو يحتاج القاصر ١٨ له قوله آداء الصلوة الراد بها الصلوة المكتوبة لان الجماعة فيها عارضا صفة تصور بمنزلة الاصح الرائدة فلواريد بها  
مطلق الصلوة فلم يربط بالنال بالمثل كما لا يخفى ١٩

بالجماعة أو الطواف متوضياً وتسليم المبيع سليماً كما اقتضاه العقد الى

المشتري وتسليم الغائب العين المخصوصة كما غصبها وحكم هذا النوع ان  
اي اداءه وتفريغها ١١  
مستعمل لتسليم اي تسليمه بشل الصفه الموجوده وقت الغصب ١٢  
اي اداءه الكامل ١٣

يُحْكَم بِالْخُرُوجِ عَنِ الْعَهْدَةِ بِهِ وَعَلَى هَذَا قَلْنَا الْغَائِبُ إِذَا بَاعَ الْمَغْضُوبَ  
اي يخرج المأمور ١١  
اي ان الحكم في اداء الكامل والقروح عن العهدة ١٢

مِنَ الْمَالِكِ أَوْ رَهْنَهُ عِنْدَهُ أَوْ هَبَّهُ لَهُ وَسَلَّمَهُ إِلَيْهِ يَخْرُجُ عَنِ  
بمعنى على ١٢  
الغائب المغضوب ١٢  
المالك ١٣  
الغائب ١٤  
المالك ١٥

العهدة ويكون ذلك أداءً لحقه ولو بلغ ما صرح به من  
المركزين الاغارة والارمن والاجارة والبيع واليه ١٢  
لا يدخل اليه شئ بالمر ١٣

البيع والهبة ولو غصب طعاماً فاطعمه ما لكة وهو لا يدري انه  
لان الغائب ليس بمالك يبيع منه به اشترتات ١٢  
الغائب ١٣  
الغائب ١٤  
الغائب ١٥

طعامه او غصب ثوباً فلبسه ما لكة وهو لا يدري انه ثوبه يكون  
الغائب ١٣  
الغائب ١٤  
الغائب ١٥  
الغائب ١٦  
الغائب ١٧  
الغائب ١٨  
الغائب ١٩  
الغائب ٢٠  
الغائب ٢١  
الغائب ٢٢  
الغائب ٢٣  
الغائب ٢٤  
الغائب ٢٥  
الغائب ٢٦  
الغائب ٢٧  
الغائب ٢٨  
الغائب ٢٩  
الغائب ٣٠

ذلك أداءً لحقه والمشتري في البيع الفاسد لو اعان المبيع من البائع  
المركزين الاغارة والارمن والاجارة والبيع والهبة ١٢  
وهو واجب في البيع الفاسد ١٣  
اي اعطاه ما به ١٤

او هبته عنده او احرأه منه او باعه منه او هبته له وسلمته يكون  
المشتري ١١  
المشتري ١٢  
المشتري ١٣  
المشتري ١٤  
المشتري ١٥  
المشتري ١٦  
المشتري ١٧  
المشتري ١٨  
المشتري ١٩  
المشتري ٢٠  
المشتري ٢١  
المشتري ٢٢  
المشتري ٢٣  
المشتري ٢٤  
المشتري ٢٥  
المشتري ٢٦  
المشتري ٢٧  
المشتري ٢٨  
المشتري ٢٩  
المشتري ٣٠

ذلك أداءً لحقه فيلغو ما صرح به من البيع والهبة وما الاداء  
المركزين الاغارة والارمن والاجارة والبيع والهبة ١٢  
المشتري ١٣

القاصر فهو تسليم عين الواجب مع التقصان في صفته نحو الصلوة  
الوجه ١٣  
الوجه ١٤  
الوجه ١٥  
الوجه ١٦  
الوجه ١٧  
الوجه ١٨  
الوجه ١٩  
الوجه ٢٠  
الوجه ٢١  
الوجه ٢٢  
الوجه ٢٣  
الوجه ٢٤  
الوجه ٢٥  
الوجه ٢٦  
الوجه ٢٧  
الوجه ٢٨  
الوجه ٢٩  
الوجه ٣٠

بدين تعديل الامكان او الطواف محدثاً ومثلاً المبيع مشغولاً بالدين  
الوجه ١٣  
الوجه ١٤  
الوجه ١٥  
الوجه ١٦  
الوجه ١٧  
الوجه ١٨  
الوجه ١٩  
الوجه ٢٠  
الوجه ٢١  
الوجه ٢٢  
الوجه ٢٣  
الوجه ٢٤  
الوجه ٢٥  
الوجه ٢٦  
الوجه ٢٧  
الوجه ٢٨  
الوجه ٢٩  
الوجه ٣٠

في قوله او الطواف الخ لقوله على السلام الطواف بالبيت

صلوة والصلوة بدون الطهارة لا تجزئ لكنه يجزي بدون الطهارة ايضاً لاطلاق النص وهو قوله تعالى ولبطونوا بالبيت الحقيق ١٢ في قوله  
اداء لحقه هذا اذا لم يحدث فيه ما يقطع حق المالك فاما اذا حدث فيه ما يقطع حقه بان كان دقيقاً فحينه فانه هو والمخاضه ثم العمل لا يميز  
عن الضمان بالاتفاق لانه ملك هذه الصفات كذا في العدة ١٢ في قوله في البيع الفاسد اعلم ان البيع الفاسد لا يبيع بالخروج  
الخروج والبيع بشرط لا يقتضيه العقد وفيه منفعة لاحد العاقدين او المعقود عليه ومن اجل الاستسقاء كما اذا باع عبداً بشرط ان يفتقه المشتري  
او يبره او يكاتبه او اعطى على ان يستولدها المشتري فاذا قبض البيع المشتري في البيع الفاسد يكون المبيع مضموناً في يده ولكل واحد من المتعاقدين  
نصيته ودفعاً للضمان ويجب على المشتري في البيع الفاسد ان يبيع من البائع او يبره المشتري عند البائع او اعطى المشتري المبيع البائع  
بالاجرة او يهب المشتري المبيع للبائع وقبض البائع يكون ذلك اداء لحقه دون تسليم عين الواجب هذا المخلص الكتبت ١٢ -  
في قوله تسليم عين الواجب فان قيل ان التسليم انما يكون في الاعيان الباقية دون الاعمال التي هي الاعراض المتمتعة بها وجب بان معنى  
التسليم هو اخراجها عن العدم الوجودي والالتزام بها اي تسليم كل شئ ما يناسبه فاعلم ان التسليم في البيع الفاسد لا يكون اداء الدين  
ايضاً اداءه وبينهما تماثل انهما يقتضي ما شاعرا لبايعها انما هو بالبيعة الى الواجب في الزمته كذا في بعض الشرح ١٢ في قوله بين تعديل  
الخ تعديل الامكان هو المطلب في الكوع والسجود والجلوس بين السجدين في ظاهر الرواية وهو التسليم  
واجب عندنا في صفة محمد فاذا تركه جازت الصلوة مع التقصان بقوات الوصف وعندنا في يوسف والشانقي فرض ولبطون في  
الفرع ١٢ في قوله مشغولاً بالدين نظيره لاداء القاصر اي رد الشئ حال كونه مشغولاً بالدين بان غصب عبدان فاتفق لحقه الدين في الغائب  
فرد له المالك فبذلك اي تسليم مشغولاً بالدين اداء تامر فان صدك المصنوب والبيع في يد المالك والمشتري بانه سامة برعت ذمة الغائب  
والبايع كونه اداء ١٢



او بالجناية ومطد المغضوب مباح الدم بالقتل او مشغولا بالدين او <sup>١٢</sup> بان تكل انسان عند الغاصب

الجناية بسبب عند الغاصب واداء الزيف مكان الجياد اذا <sup>١٢</sup> بان تلف لون انسان عند الغاصب فاستحق بها طرفة مائة <sup>١٢</sup> بان يرد بيت المال لا التجار <sup>١٢</sup> التي وجبت دين عليه <sup>١٢</sup>

لم يعلم الدائن ذلك وحكم هذا النوع انه ان اش امكن جبر <sup>١٢</sup> الزيف <sup>١٢</sup> النقصان بالمثل ينجر به والاي سقط حكم النقصان <sup>١٢</sup> الالف <sup>١٢</sup> انه وان لم يكن جبره بالمثل <sup>١٢</sup> وهو جبره <sup>١٢</sup>

الاثر وعلى هذا اذا ترك تعديل الاسكان في باب الصلوة لا يمكن <sup>١٢</sup> فانه ياتم وان لم يجب عليه <sup>١٢</sup> استوفاه حكم النقصان اذا لم يكن جبره بالمثل <sup>١٢</sup>

تداركه بالمثل اذا لمثل له عند العبد مسقط ولو ترك الصلوة في ايام <sup>١٢</sup> اي تعديل الاركان <sup>١٢</sup> عقله ولا شرعا <sup>١٢</sup> الشارعة فلا يضمن الشيء سوى الائم <sup>١٢</sup>

التشريق فقضاها في غير ايام التشريق لا يكبر لانه ليس له <sup>١٢</sup> اي الى الثالث عشر من ذي الحجة <sup>١٢</sup>

التكبير بالجهر شرعا وقتلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت <sup>١٢</sup> والتكبير في ايام التشريق انا والماترون خليل الله فيها وقد مضت فسقط <sup>١٢</sup> في الوتر <sup>١٢</sup>

له قوله واداء الزيف هو الذي يرد بيت المال ويروج فيما بين التجار كذلك في العمدن <sup>١٢</sup> له قوله اذا لم يعلم الدائن ذلك الخ اي الزيادة فانه اداء قاص وقيد به لان اداء علم الدائن واستوفاه مع ذلك ولم يرد بيت المال كاسما لسقوط حق صاحب الحق عن وصف الجودة لتجزئه بالزيف كذا قيل وفيه نظر لان الاداء الكمال يستند لبقاء الوصف الذي وجب معه ولا نزاع في فواته وان تجوز به صاحب الحق فنبت ان عدم العلم ليس بشرط كونه اداء قاص ولا يقرب ان يقال ان اداء علم صاحب الحق فالظاهر انه لا يجوز به فلا يتحقق الاداء القاص فكان ذكر هذا الفيد للبيان موضع تحقق الاداء القاص كما هو اداب المجتهدين في وضع المسائل بان يذكرها ويؤيد بها متحقق المسائل في الظاهر غالباً وان كانت تتحقق بدونها كذا في الملتقط <sup>١٢</sup> له قوله ان امكن الخ اء لما كان هذا اذا من وجردون وهو كان له حجتان ايضاً من اعتبار الوجود وعدم اعتباره فان كان له مثل يجبره اداء نقصان يجبر به وبجبر المؤدى على تسليم مثل النقصان سواء كان المثل معقولا صورة ومعنى او معقول وغير معقول لكنه اعتبره الشارع جابراً كسجدة السهو والدماء في جنائيات الحج ولولم يكن له جابراً سقط حصره في الاداء ويعتبر الامتنال والاداء موجودا كذا في الحصول <sup>١٢</sup> له قوله اذا لاشل الخ لانه لا مان ليقضى الوصف ودمه وهو باطل لانه لا يفتل لشل ولا يوجد صل له اذ مع الاصل بان يقضى الصلوة معدلة الاركان او يقضى نفس الركن بصفة الاعتدال وهو ايضا باطل لما فيه البطل الاصل بواسطة بطلان الوصف وهو تقصص الاصول وقلب المعقول <sup>١٢</sup> له قوله فسقط لان ايجاب المثل اما العقل بان يترك بالعقل لشل ليتبين الايجاب بالسبب الموجب للاداء واما بالسبب بان جعل الشرع لشلنا فاذ لم يوجد واحد منهما سقطت والا اعتدال في الاركان وصف ليس لمفردا عن الاصل مثل لا عقلا ولا شرعا فلا يضمن لشيء سوى الائم كذا في الفصول <sup>١٢</sup> - له قوله في غير ايام الحج فقيهه لانه اذا قضاه في هذه الايام من هذه السنة بجماعة فانه يكبر لان وقت التكبير تام وهو ايام التشريق وقال الشافعي في اصل المسألة تضاً باع التكبير ليكون على حسب الفوات ومن يقول بالجهر بالتكبير بدعة التي في زمان مخصوص كذا قيل <sup>١٢</sup> له قوله فذلنا الخ هذا ايضا تفرع على الاصل المذكور وهو ان امكن جبر النقصان بالمثل يجبر به والاي سقط لكن المسائل المتقدمة متفرعة على الشرط الثاني اي وان لم يكن جبره وسقط هذه المسائل على الشرط الاول اي ان امكن جبر النقصان بالمثل ففي الواجبات جعل الشرع سجدة السهو لتجبره النقصان اللازم بترك الواجب من واجبات الصلوة كذا في الفصول <sup>١٢</sup> - له قوله الفاظ علم ان اقسام القرآن ثمانية الائم والنهض والوعس والوعس والغصص والاشمال والناشخ والمنشوخ وهذه السورة مشتملة على ذلك فان قوله الحمد يشترط الائم بحمده والنهض عن ضده وقوله رب العالمين قصص عن ايام الخلائق اجمعين وقوله مالك يوم الدين فيه وعد ويعد وقوله الضراط المستقيم امتثال وانعمت عليهم هذه شريعتهم ناسخه وقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين اي اليهود والنصارى من شرعتهم منسوخة <sup>١٢</sup> -

والتشرد وتكبرات العبدین انه یجب بأسه ولو طاف طواف الغرض  
قیل التقرة فی الاوّلی وبعدها فی الثانية ١١ اع انقصان ١٢ اع السجود ١٣ الحرم ١٤

محدثا یجب ذلك بالدم وهو مثل له شرعا وعلى هذا لو ادى زیتفا  
انقصان ١٢ ای دم البقرة لانه انقصان ١٣ فی الحج ١٤ مثلا ان الشرح جوهري الا الا ان یسوان المديون ١٥

مكان جید فملك عند القابض لاشیء له على المديون عند  
الزیتفا ١٢ اع الا ان ١٣

ابی حنیفة لانه لامثل لصفة الجودة منفردة حتى یمكن جبرها  
عنا قالها ١٢ لا وصف لا یکن فضل عن موصوفه ١٣

بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم تجنایة عند الغاصب او عند البائع بعد  
ای البائع الناصر العبد یؤثر ١٢ بلا ان الاو القتل او الورقة ١٣ الدول العبدیة ١٤ تحققت ١٥

البيع فان هلك عند المالك او المشتري قبل الدفع لزمه الشمن  
العبد یؤثر ١٢ وهو التصوب منه ١٣ اع المشتري ١٤ ای ثمن العبد ١٥

وبرئ الغاصب باعتبار اصل الاداء وان قتل بتلك الجنایة استند  
اع غفر باعتبار وجوده ١٢ العبد المانی ١٣

الهلاك الى اول سبه فصار كأنه لم یوجد الاداء عند الج  
بما انما ١٢ ای المالك منه ١٣

حنیفة والمضویبة اذا ردت حاملا بفعل عند الغاصب فماتت بالولادة  
الامتنان ١٢ ال مالك التصوب منه ١٣

عند المالك لا یؤثر الغاصب عن الفمان عند ابی حنیفة ثم  
التصوب منه ١٢

الوصول فك هذا الباب هو الاداء كاملا كان او ناقصا وانما یصار

له قوله فكسلك انما تیره لانه اذا كان قائما فی یدرب الدین ولم یکن عالما  
بزیافته حاله القبض كان للان یفسخ الاداء وبطال بالبیاد اوحیا لمحققر فی الوصف ١٢ له قوله عند ابی حنیفة انما قال هذا لانه  
هو العادل القیاس وقد قرئ باطن هذه القیاس فیکون رعا علی الاستحسان ما الی یوسف فعل بالاستحسان وهو ان یضمن من ما یقض اجازة فی البوذة لان حققر مراعی  
فی الوصف كما فی القدر فیرد دخل المقبوض ویستوی الجیاد ١٢ له قوله منفردة لا صورته ولا معنی اما صورة فلا یحضر بسخیل قیامها  
بذاتها فلا یکن فصل العرض عن العین واما معنی فلان الجودة لا یقیمتها فی الاموال الربوثة لقوله علیه السلام جیدها وردیها سواء الی ین ١١  
له قوله بجناية ابراد به المسألة وما بعد فی هذا المقام شکل لانه عطف ظاهر علی المسائل المتفرقة علی الاصل المذكور وهو انه  
ان امکن جبر النقصان بالمشن غیره والایلیقظ وليس فی هذه المسائل جبر النقصان بالمثل والاسقط بل یهنا اسرثالث وهو وجوب  
الفمان بالمثل کذاتی الفصول ١٢ له قوله الى اول سببه الخ صفة السبب قدم علیه بالمتع الى سبب اول من تسلم العبد مباح  
الدم المالك وهو الجنایة کذا قیل ١٢ له قوله لانه لم یوجد الاداء من باب وضع المظهر موضع المضمرد یمتثل ان الضمیمه لسان کذاتی  
المعدن ١٢ له قوله عند ابی حنیفة فییرجع لقیمة علی الغاصب ویمیح الثمن علی البائع لان الاداء كان ناقصا وعندها هذا التسليم کامل لان  
العیب لا یمنع تمام التسليم وهو عیب عند ما فیخرج بالنقصان والخللاف فی صورة البیع ودون النقص کذا فی المعدن ١٢ -

له قوله عند الغاصب سواء كان المعلق من زناء الغاصب او زناه رجل آخر انما ازلنا الفعل بزنا لان الحمل اذا كان من زوج لها  
او من الوالی فلا یضمن علی الغاصب فی شیء من ذلك کذا قیل ١٢ له قوله فماتت بالولادة فیدعیها لانها اذا ماتت بسبب  
آخر غیر الحمل كما اذا قتلت الجارية رجلا عند غدا عند الغاصب فردها الى المالك ثم قتلت عند المالك قصاصا فطع الغاصب قیمتها اتفاقا  
کذا قیل ١٢ له قوله لا یمیر الغاصب الخ وانا یضمن عند الامام الاعظم لان سبب الولادة وهو العلق حصل عند الغاصب كما ان  
علت الهلاك فیکون حاصل بسبب العلق وهو لا یجعلون العلق سببا للهلاك بل انما سبه الولادة التي حصلت عند المالك فلا یضمن فی سبب  
کذا قیل ١٢ له قوله فی هذا الباب الخ ای الاصل المکن فی احکام الاداء والقضاء ان الاصل مقدم علی القضاء ولا یصار الی الا عند  
تقدر الاداء لان القضاء علف عن الاداء ولا یصار الی الخلف الا عند تغذر العمل بالاصل ١٢

١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ

الم القضاء عند تعذر الاداء ولهذا يتعين المال في الوديعة  
لاز تحلف من ذلك الحلف لا يعتبر الا عند تعذر الاصل ١٢  
اي لعنه المصير البعده عن التعذر ١١

ولو وكالة والغصب ولو اراد المودع والوكيل والغاصب ان  
يملك العين ويُدفع ما يماثله ليس له ذلك ولو باع شيئاً وسلمه  
١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ  
١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ  
١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ

فظهر به عيب كان المشتري بالخيار بين الاخذ والترك فيه و  
لان الاداء لم يتغير بتسليمه اليه في العقد عليه ١٢  
بالاتفاق ..... ميتا وبعينه ١١

باعتبار ان الاصل هو الاداء يقول الشافعي الواجب على الغاصب  
رد العين المغصوبة وان تغيرت في يد الغاصب تغيراً فاحشاً  
لان الاداء ولو توافر انفق على القضاء ورجع فقويت ١٢

ويجب الارجاس بسبب النقصان وعلى هذا لو غصب فطحها  
اي ضمان النقصان ١٢  
بفضلها وبفعل غيره ١١

او ساجه فبني عليها داراً او شاة فذبحها وسواها او عنبا فصرها او حنطة  
اي ضمان النقصان ١٢  
نوع من خنيط ١٢  
١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ

فزرعها ونبت الشرم كان ذلك ملكاً للمالك عنده وقتلنا  
اي الضمة ١٢  
١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ

المغصوب المتغير ١٢  
للا غاصب ١١  
١١٢٥ هـ ١١٢٦ هـ ١١٢٧ هـ ١١٢٨ هـ ١١٢٩ هـ

الوديعة الخ بان ادوع رجل دراهم او كل من يبيع بهذه الدرهم او يشتري بها وغصبها رجل فان الدرهم فيها متعينة حتى لا يكون  
للموالة ان يستلوا بها ودرهم آخرى لانه يكون تضاماً اعلم ان الدرهم والدنانير لا يتعنيان في العقود والفسوخ عند تاخا لا الشاشي  
في الوديعة والوكالة والغصب يتعين اجماعاً كذا في المعدن ١٢ له قوله بالخيار بين الاخذ والترك اي اخذ البيع وتركه لان  
هذا الاداء تاصرفاً للنظر الى المقصود ثبتت ولاية الرد والنظر الى الاصل الاداء بقيت له ولاية الاخذ وليس له ان يملك البيع وماخذ  
النقصان فان قيل الخيار باعتبار ظهور العيب ..... لا باعتبار ان الاصل في الباب هو الاداء فكيف يصح التفرغ اي  
تفريع هذه المسئلة على هذا الاصل وهو قوله ثم الاصل في هذا الباب قلت لما كان مقتضى العقد ان يكون العقود عليه سالماً كان  
القياس فيما اذا وجد البيع ميبها ان يطالب المشتري بمثل البيع المؤدء سالماً ويرد البيع الى البائع ولكن لما كان الاصل في الباب هو  
الاداء كما لا كان اداناً فقد وجد قلنا لا يصار الى مطالبة تسليم الشئ الذي هو قضاء فيكون المشتري بالخيار كذا في المعدن ١٢ -

له قوله تغيراً فاحشاً وعدنا اذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب تغيراً فاحشاً بان زال اسمها واعظم منها فما زال ملك  
المغصوب منه عنها وملكها الغاصب وضمنها ولا يجمل له الانتفاع حتى يؤدي بدلها كذا في المعدن ١٢ له قوله ويجب الارشش يريد به  
فضل ما بين التعتين يعني ليقوم المغصوب سلباً ومعيباً فينتفضن الغاصب بازا على قيمة العيب ١٢ له قوله وعلى هذا اي  
على ما ذكرنا من مذهب الشافعي وهو ان الواجب رد العين المغصوبة وان تغيرت تغيراً فاحشاً ١٢ له قوله او ساجه الخ بالجم خشيته  
صلية توبة تجلب من الهبة ليقال لها في الهبة تساهو وسال) تعمل منها الابواب وقيل منحوتة بجهامة للاساس قال الكشي والبهندواني  
وانما لا يتنقض اذا بنى في حوالى الساجه اما اذا بنى على نفس الساجه ينقض لانه متغير فيه والاصح اطلاق كمان في الهبة والذرة والموال وغصب  
ارضا فخرس بها او بنى في اقلع البناء والغرس ورودها. تجديت ليس لعرق ظالم حق، رواه ابو داود والترمذي والنسائي في كتبهم كذا في  
المعقول ١٢ له قوله وقتلنا جميعاً للغاصب اي جميع الاشياء المذكورة للغاصب لانه احدث صنعة متقومه مهيمة حق المالك كما كان  
وجاى من حيث الصورة الاترى انه يعمل الامم دفات اعظم المقاصد والنشئ انما يقوم بصورته ودمناه وحقه الصنعة قائم من كل وجه  
فيترج على الاصل الذي هو ناسئ من وجلا يجعل فطسبها للملك من حيث انه محطور بل من حيث انه احدث الصنعة لا ليقال بان الغصب  
محظور وملكه تومة فكيف يجعل الغصب سبباً للملك وما صل الجواب ان لهذا الفعل جثمان هبة تفويت هذا الملك عن المحل وهو  
محظور وجمعة احدثت صنعة متقومه من الغصب سبب للملك من هذا الوجه لا بالجمعة لادنى قائم كذا في المعدن ١٢

جميعها للغاصب ويحب عليه رد القيمة ولو غصب نضه فغصبها  
أما المذكورات ١٢ لا يترتب من الغصب ويهدل الحكم ببدل الوصف ١٢

دراهم أو تيرا فاتخذها دنيرا وشاة فذمها لا ينقطع حق المالك  
لا يترتب من الغصب ١٢ لا يترتب من الغصب ١٢ لا يترتب من الغصب ١٢

في ظاهري الرواية وكذلك لو غصب قطبا فغزله أو غزلا  
الحكم في غنار الملك ٣ على غيره ٣ على غيره ٣ على غيره ٣

ففسجها لا ينقطع حق المالك في ظاهري الرواية ويتفرغ من هذا  
بانت ٣ أي الغزل ٣ بطنان العودان والماء ٣

مسألة المضمونات ولذا قال لو ظهر العبد المغصوب بعدما أخذ  
الاستنارة ١٢ الاستنارة ١٢ الاستنارة ١٢

المالك ضمانه من الغاصب كان العبد ملكا للمالك والواجب على  
من الغاصب ١٢ ومنه العود كالمالك للغاصب لا يرد له بعد الفسار ١٢ الغصوب منه ١٢

المالك رد ما أخذ من قيمة العبد وأما القضاء فنوعات كامل  
الغصوب منه ١٢ الغصوب ١٢

وقاصر فالكمال منه تسليم مثل الواجب صورة ومعنى كمن غصب  
القضاء ١٢ الاستحقة ١٢

تفويض حنطة فاستهلكها ضمن تفويض حنطة ويكون المودى  
من غصب ٣ من غصب ٣ من غصب ٣

مثلا للاول صورة ومعنى وكذلك الحكم في جميع المثليات وأما  
من غصب ٣ من غصب ٣ من غصب ٣

القاصر فهو لا يماثل الواجب صورة ويماثل معنى كمن غصب  
في القضاء ١٢ في القضاء ١٢

شاة فهلكت ضمن قيمتها والقيمة مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث  
من غصب ٣ من غصب ٣ من غصب ٣

له قوله ولو غصب فغصت الخ هذه عدة مسائل تخالف سائر أسئلة  
التعصب في الحكم ناعما لا ينقطع عنها حق المالك بعد تلك التعيرات أيضا بخلاف سائر المسائل أما في التعريب والغضبة فغصت إلى حقيقة ٢ وأما  
في الشاة فبالافتقار وجه الأوليين عند أبي حنيفة من العين باق بينهما من كل وجه صورة ومعنى أما صورة فليطاق الاسم لأن الدرهم طردنا نسير  
يسمى ذهباً وفضة وأما معنى فلان المعنى الأصلي وهو التخيذة وكونها موزونين باق جرى فيه الروا باعتبار الوزن فيها ووجه الثالث عند الكل  
أن اسمها بعد الترخيق باق يقال شاة مذبوحة كما يقال شاة حية وعلى هذا القياس إذا غصب قطنا فغزله أو غزلا فغصبه فان معظم مقاصدها  
وهو الغزل والنسيج وقد حصل وبمحصل المقصود لا بعد تغير كذا في المعدن ١٢ له قوله لا ينقطع الخ والحاصل أن الموزن في القطع  
حق المالك طئنة الأمور الأولى أن يتغير العين المغصوبة بفعل الغاصب فيردل اسمها وأغضب منا فصحها والثاني أن يتخلل ملك الغاصب بحيث  
يسمح التغير كخلط الذهب بالفضة والثالث أن يختلط بحيث يمكن التغير لكن يخرج كما إذا غصب البنا فغصت عليها وهذه الأمور الموزونة لم توجد  
في تلك المسائل لا ينقطع عنها حق المالك كذا في المعدن ١٢ له قوله ويتفرغ من هذا مسألة المضمونات فان المغصوب إذا تفرغ من  
فاحتاج إلى الغاصب قيمته عندنا وثمان الغصوب عنده ١٢ له قوله في جميع المثليات وهي الكلمات كالحنطة والشعير وغيرهما والموزونة  
كالذهب والفضة ونحوها والعدديات المتعارفة كالجزر والببيض لقلة التفاوت بين أحدها وأما غير المثليات فمثل الحيوانات والسيارات فان  
توبال يماثل ثوبا من جميع الوجوه ولها ثيابا وتان قيمة لا تماثل وكذلك الحيوان فلذا وجبت القيمة عند هلاك العين في غير المثليات لاعتدالها  
بالمثلية صورة ومعنى للتفاوت الفاحش بين أختابها وأما القيمة فهو مثل معنى لا تفاوت فيها أصلا فكانت أولى كذا في المعدن ١٢ له قوله  
ضمن قيمتها أي قيمة الشاة لأن حق المستحق في الصورة والجنس جميعا إلا أن حضن في الصورة قد تانت للمجرم من القضاء فبقى حقه من المعنى وصى  
القيمة ١٢ له قوله والقيمة الخ لأنها تعادل الشاة في المالية ونقوم مقامها ولذا سميت قيمة ١٢

الصورة والاصل في القضاء الكامل وعلى هذا قال ابو حنيفة اذا

غضب مثليا فذلك في يده وانقطع ذلك عن ايدي الناس ضمن  
١٣ ميثاقا ١٢ اى الشئ الغصوب ١٣ اى الناس صب ١٢ اى الشئ الخليل ١٣ فى اسرارهم ١٣ الغائب ١٣

قيمته يوم الخصومة لان العجز عن تسليم المثل الكامل انما يظهر  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

عند الخصومة فاما قبل الخصومة فلا لتصور حصول المثل من كل  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

وجه فاما ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

فيه بالمثل وللمذا المعنى قلنا ان المنافع لا تضمن بالاطلاف لان  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

ايحاب الضمان بالمثل متعذر وايجاب به بالعين كذلك لان العين  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

لا تماثل المنفعة لا صورة ولا معنى كما اذا غضب عبدا فاستخدمه  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

شهرا او ذمرا فسكن فيها شهرا ثم ردد المغصوب الى المالك لا يجب  
١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣ اى الشئ الخليل ١٣

له قوله الكمال اى الاداء بالمثل صورة

ومعنى فان فيه رعاية بين المستحق صورة ومعنى ١٢ له قوله قال ابو حنيفة الخ وقال البروسق يضمن قيمة يوم الغصب لان هو الموجب  
للضمان للخصومة فان غلبت قيمة الضمون وقت تحقق الضمان اولى من اعتباره وقت الخصومة وقال محمد يضمن قيمة يوم الانقطاع عن ايدي  
الناس لان الواجب هو المثل وانما ابصار الى القيمة للجزع عنه والجزع انما يتحقق عند الانقطاع عن ايدي الناس كذا فى المعدل ١٢ -

له قوله لا يمكن ايجاب القضاء فيه بالمثل لانه لا يمكن ايجاب القضاء فيه بالمثل لان المثل لا يتصور حصوله الا  
بالاثر لانه لا مثل له لا صورة ولا معنى الا ان يرد الشرع بالمثل له صورة كما ذكره هذه المسائل كذا فى الفصول ١٢ له قوله وليندر المعنى  
اى لا اجل ان ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء فيه كذا فى الفصول ١٢ له قوله لا تضمن بالاطلاف وصورة اطلاق

المنافع ان يستعمل الاعيان الغصوبية بان يستخدم العبد او يركب الدابة الغصوبية او يسكن البيت فانه لا يجب ضمانها على التلف بل ضمانها  
ولا يقبضها لان ايجاب الضمان ينبت من المنافع متعذر لان المنافع يتفاوتت تفاوتا كبيرا على حسب تفاوت اعيانها فان منفعة عبد مثلا  
لا تماثل منفعة عبدا آخر للتفاوت بين المفتحين كذا فى بعض شروح المنافع ١٢ له قوله متعذر لان المنافع تتفاوتت تفاوتا كبيرا على

حسب تفاوت اعيانها فان منفعة عبد مثلا لا تماثل منفعة عبد آخر للتفاوت بين المفتحين كذا فى المعدل ١٢ له قوله لان  
العين لا تماثل المنفعة اى لا صورة فظاهرها ومعنى فلان النافع اعراضه لا يتبع زمانين فلا يمكن احرزها وما لا يمكن احرزها لا يمكن تقويمها  
وما لا يقوّم لا يمكن فيه ايجاب الضمان بالقيمة والمثل المعنوي هو القيمة كذا قالوا وفيما استنبأه وهو ان الاجارة انما شرعت فى الشرع على تقويم

المنافع فقيمتها تصير معلومة بتقديرها بالا زمنه وبانفصامها ايضا عند التجارة فكيف يصح ان يقال ان العين لا تماثل المنفعة كذا فى الفصول  
واجب عند ان القياس يمنع الاجارة لاستحالة احرز المنافع حقيقة لعدم بقاءها الا ان جوزناها استحسانا بناء على قيام العين مقام

منفعة بطريق الخلافة دفعا للضرورة وقضاء للملح فان من احتاج الى السكنى الدرر وخدمته الجسد وركوب الدابة ولا يمكن ان يشترى فلا بد من  
الاستيجار والناسب بالضرورة لا يتبدى عن حملها كذا فى المعدل ١٢

عليه ضمان المنافع خلافًا للشافعي فبقي الاثوم حكامه وانتقل  
فان قيل ضمان النافع قياسا على حقوقه في الامارة <sup>١٢</sup> أي الغصب اطلاقا <sup>١٣</sup>

جزاؤه الى دار الاخرة ولهذا المعنى قلنا لا تضمن منافع البضع  
الملكية للزوج اذا انفك بالشهادة <sup>١٤</sup>

بالتشهاد الباطلة على الطلاق <sup>١٥</sup> ولا يقتل منكوحة الغير ولا بالوطي  
الزوجي <sup>١٦</sup> ولا بالوطي <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup>

حتى لو وطئ زوجة انسان لا يضمن للزوج شيئا الا اذا وصا <sup>٢١</sup> الشرع  
بما اذن من العبد فورا خذ به في الاخرة <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup>

بالمثل مع انه لا يباح شلّه صورة ولا معنى فيكون مثلاله شرعا فيجب  
لا لا مثل لا الصورة ولا معنى <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

تضارّه بالمثل الشرعي وظنيرة ما قلنا ان القديّة في حق الشيخ الفاني  
الاصح <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup>

مثل الصوم والديّة ف القتل خطأ مثل النفس مع انه لا مشابهة بينهما  
١٢١ <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup>

فصل في النهي النهي نوعات نهي عن الأفعال المحسنة كالسناو  
والصوم <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup>

له قوله خلافا للشافعي فان عنده يجب عليه ضمان المنافع لانها متعلقة  
شركا في الاجارة ولنا وجوه الاول انها عراض فلا تبقي فحصلت ملك الغاصب لحدوثها في امكانه فيملكها اذ لم تحدث في يد المالك  
الثاني سبب الضمان هو الغصب والنافع لا يتصلح ان يكون مضمونا ومتعلقة بالفعال لبقاءها والنافع لا يتصور غصبه واتلافه اذ مورد ضمانه  
البقاء فلا تضمن والثالث ان الضمان مشروط بالمائة وهي لا تتماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان فلا تتماثل المنافع لانها لا تافسح  
في المنفعة والمنفعة به وانما تقوّمها بالجد الامارة فللزوجة فلا يعدوها فاحفظ <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup>

بانه يطلق امرأتين بعد الرجل فحكم القاضي عليه بقاء المهر والتفرقة ثم ربح الشاهدان بعد القضاء بالقرعة لم يضمن شيئا عندنا خلافا للشافعي <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup>

على قوله حتى لو وطئ آه دفع لنفوسهم وهران وجوب العقر في هذه الصورة للزوجة يدل على تقوم منافع البضع فدفع بقوله حتى وبما انه ان وجوب  
العقر لا يدل على تقوم منفعة البضع اذ لو كان العقر فية لنافع البضع لكان للزوج لان منافع البضع ملكة لهما كان العقر للزوجة طر ان وجوب العقر لا  
يدل على تقوم منفعة البضع لان العقر وجب لاجل ان الطي في غير الملك لا يخلو عن وجوب حد زنا وعقرها براء لا يخلو من كونه كتب الاصول <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup>

له قوله الا اذا دروا الشرع هذا استثناء من قوله فالماثل للصورة ولا يستلزم ان يوجب القضاة كذا في المعدن <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup>

الفدية في حق الشيخ الفاني اخرج هذا نظيره للقضاء بمثل غير مقبول فان الفدية بمقابل الصوم لا يدرك عقل اذ لا مماثلة بينهما لا صورة لانه الصوم  
عرض والفدية عين ولا معنى لان الصوم يجوز لغير النفس والغديّة اشتباه فلم يكن الفدية مثلا قياسا وكذا عين النفس المقتول والدية للجان  
ملكوك معتدل والادى مالك ميمثل فلان ايمان اذ المالكية سمة للقدرة والملكوية سمة للعجز في طرفي القيقض هذا توضيح المعدن وقال في الاسلام في شرح  
التقويم واذا اقام الشرع الفدية مقام الصوم ثبتت المماثلة شرعا بين الصوم والفدية وهذه الفدية لكل يوم صوم نصف صاع من برديقة او سويق  
او زبيب او شعاع من تمر او شيرة الشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم لقول تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين الا ان ياتوا بطهون على ان يكون  
كله لا منفعة او تكون البعزة فيه للسلب اي يسلبون العاقبة ليدل على الشيخ الفاني انتهى <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup>

اهل الاصول هو استدعاء ترك الفعل بالقول ممن هو دونه وقيل وهو قول القائل لغيره لا تفعل على سبيل الاستعلاء واختلفوا في موجب على حسب  
اختلافهم في موجب الامر لاستعلاء في معان كثيرة كالتمويه والكله وبيان العاقبة والدعاء والشفقة والارشاد والتفكير والياس لكن صيغة  
خارج في غير التحريم والكله في الاتقان والختم ان موجب التحريم كذا في الفصول <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup>

تمتع بالشرع الا لا يشرب لانه ما لا يحلون منه قبل ورود الشرع وبما قبضت على ما عدا لا يتغير بالشرع <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup>

الخارج فانها افعال حسية يعني يتحقق حسا عند من يعلم الشرع ومن لا يعلم ولا يتوقف وجودها على الشرع ولقائل ان يقول لا فرق بين الافعال  
الحسية والشرعية لانك اذا اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الوجود فلا تتك انك لا يتوقف وجود الزنا وشرب الخمر على وجود الشرع بل يمكن  
وجودها قبل وجود الشرع فكذلك لا يتوقف وجود الصوم والبص على وجود الشرع وان اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الحكم فلا تتك انك لا يتوقف  
حكم البص وهو ايجاب الملك على وجود الشرع وكذا لا يتوقف معرفة حكم الزنا وشرب الخمر وجودا له وحده ووجوب الحد على وجود الشرع ايضا

شرب الخمر والكذب والظلم ونهى عن التصرفات الشرعية كالنهي

الموجودة باعتبار الشرع ١٢

عن الصوم في يوم النحر والصلوة في الاوقات المكروهة وبيع

اي اذونات الغروب والاستبراء ١٣

بقوله عليه السلام الا لا تقصروا في هذه الايام ١٢

الدرهم بالدريهمين وحكم النوع الاقل ان يكون المنهي عنه هو عين

بقوله عليه السلام لا تصنعوا الدرهم بالدريهمين ١٣

اي النهي عن الاقل الحية ١٢

ما ورد عليه النهي فيكون عينه قبيحا فلا يكون مشروعاً اصلاً وحكم

عين النهي عنه ١٣

اي النهي عنه ١٣

النوع الثاني ان يكون المنهي عنه غير ما اضيف اليه النهي فيكون هو

اي النهي عن الافعال الشرعية ١٣

اي النهي عن الافعال الشرعية ١٣

حسناً بنفسه قبيحاً لغيره ويكون المباشر تركها للحرام لغيره لا لنفسه

وعلى هذا قال اصحابنا النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها

اي على ان النهي عن التصرفات الشرعية يكون حسناً بنفسه قبيحاً لغيره ١٣

ويراد بذلك ان التصرف بعد النهي يبقى مشروعاً كما كان لانه لو

مشروعاً ١٢

اي قولهم ان النهي عن التصرفات الشرعية ١٣

لم يبق مشروعاً كان العبد عاجزاً عن تحصيل المشروع وحينئذ

لان وجوده بوجوده اعتبار الشرع فنقصه استعمال وجوده الذي صار به منتهياً عنه ١٣

بعد النهي ١٣

فلا يستقيم تقسيم النهي الى النهي عن الافعال الحسية والى النهي عن الافعال الشرعية اجيب بان الفرق بينهما باعتبار الوجود فان الافعال الحسية لا يتوقف وجودها على الشرع وان توقف حكمها عليه بخلاف الافعال الشرعية حيث يتوقف وجودها على الشرع لانها كانت جملة عزت ببيان المشرع ولا يمكن وجود المجل الشرع الا ببيان الشرع فانهم كذا في المعدن ١٢ له قوله كالنهي عن الصوم فان الصوم لغز المساك ثم زيد عليه الوقت والنية والطهارة من الحيض والنفاس شرعاً والصلوة لغز الدعاء وزيد عليها في الشرع اشياء هي الاركان كالقيام والقراءة والركوع والسجود وشروط كالطهارة عن الحدث والنجس وسر العورة والاستقبال والنية وكذا زيد في البيع والاجارة على المعنى اللغوي اشياء شرعية يرجع بعضها الى الاحل وبعضها الى المجل فكانت هذه الاشياء امراً شرعية لانها توقفت على الشرع كذا في المعدن ١٢ له قوله اصلاً اي لا ذاتاً ولا مضافاً وهذا الاخلاف فيما مر لان النهي يدل على النهي عن الشيء فبغيره زال الكمال وهو باق لعينه الا اذا تمام الدليل على خلافه فحقيقته يوجب النهي عن الشيء في حالة الحيض وعن اتخاذ الدواب كراسيا والشئ في نعل واحد وغير ذلك من المناهي التي وردت عن الافعال الحسية فان الدليل قد دل على النهي عنها فيجوز الاذى والشققة لالبعين هذه الاشياء ١٢ له قوله غير ما اضيف اليه النهي كالصوم في يوم الترمذي عنه فقوله عليه السلام الا لا تصوموا في نوره الايام فالنهي عنه هو الاعراض عن ضيافة الله تعالى فان الاعراض منه لقوله عليه السلام من لم يجيب الدعوة فقد عصانا ١٣ له قوله وبكى هذا على ان النهي عن التصرفات الشرعية يكون حسناً بنفسه قبيحاً لغيره قال اصحابنا ان النهي عن الافعال الشرعية كالصلوة والصوم والبيع وسائر العبادات والمعاملات يقع على القسم الاخير وهو الذي يكون القبح فيه لغيره مستصلاً ووصفا حتى يبقى النهي عنه مشروعاً باصلاً عندنا . . . . . وان لم يكن مشروعاً بوصف فانهم ١٢ - له قول عا جزال لان التصرف الشرعي بعد النهي لو لم يبق مشروعاً لم يكن منصوراً لان منصور الفعل المشرع انما يكون من حيث الشرع وهو انما يكون اذا كان مشروعاً اذ لم يكن منصوراً لوجه يكون مقدراً للعبد فيكون النهي عنه نهيها للعاجز ونهي العاجز يوجب هبوس الشارع حال لا بد من نعت قول القائل للاعشى لا تبصره ولا يلى لا تقرأ فهو قبيح فكذا هذا بخلاف المحس لان تصور له لا يجتمه الشرعية ١٣ احسن الحواشي

كان ذلك نهياً للعاجز وذلك من الشارح محال وبه فارق الافعال  
 الحسية لانه لو كان عينها قبيحاً لا يؤدي ذلك الى نهى العاجز لانه  
 بهذا الوصف لا يعجز العبد عن الفعل الحسى ويتقصر عن هذا  
 حكم البيع الفاسد والجارمة الفاسدة والندر بصوم يوم النحر وجميع  
 صور التصرفات الشرعية مع ورود النهى عنها فقلنا البيع الفاسد  
 يفيد الملك عند القبض باعتبار انه بيع ويجب نقضه باعتبار كونه  
 حراماً لفعله وهذا بخلاف نكاح المشركات ومنكحة الاب ومعتدة  
 الغير ومنكحته ونكاح المحارم والنكاح بغير شهود لان موجب النكاح

دنى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

اشى العاجز قبيح ١٢  
اشى العاجز ١٢

له قوله لا يعجز العبد عن الفعل لان تصويره لا يعتمد  
 المشروعية لانه يمكن تحقق هذه الافعال مع صفته القبح لا تخفى او مجردا فلا يمتنع وجودها بسبب القبح والاراد بالافعال الحسية بالعرف حسا  
 ولا يتوقف تحققها على الشرع وقيل ما يكون معانيها المعلومه قبل الشرع باقية على حالها بعد ورود الشرع لم يتغير به اصلا كالزنا والقفل وشرب الخمر  
 وغير ذلك كذا في المدن ١٢ له قوله حكم البيع الفاسد بان باع عبد الشيطان بجمد البائع شهرا وهو منى عند ما روى لزم عليه الصلوة والسلام  
 نهي عن بيع بشرط وغير ذلك فان النهى فيه ورد لبعضه في غير البيع وهو الفضل الخالي عن العوض والشروط الفاسدة فلا يمتنع من باع المشروع  
 لانه لا يجاب وقبول من امله في عمله ١٢ له قوله والندر بصوم يوم النحر والقائل ان يقول بصوم النحر لان الكلام حينئذ في نهار النحر  
 المعنى وردت على التصرفات الشرعية التي هي مشروعة باصلها غير مشروعة بوصفها وصوم يوم النحر وهو المشروع باصله بوجود ذلك بخار مع البنية  
 انما الفساد في الوصف وهو الاعراض عن صفاته تعالى واما النذر فهو صحيح عندنا من كل وجه ولا يبع عند الشافعي فلا يبع نظير العلم الا ان  
 يقال النذر بصوم يوم النحر حكم الصوم فيصالح نظير على طريق التسامح لان صحتهم على صحة الصوم على الاختلاف ١٢ له قوله لا يفيد  
 الملك الخ لانه لا يجاب وقبول صدر من اهل في عمله ولا يمتنع من ذلك بشرط فاسد فكان امر اراء اهل على العقد وكان البيع الفاسد  
 عقدا شرعيا باصله لانه كان حراما شرعا كان واجب النقص حقا للشرع ١٢ له قوله وهذا بخلاف نكاح  
 الخ هذا جواب اشكال يرد على تفرع حكم البيع الفاسد او واجب نقض يرد على الكلي المذكور اعني ان النهى عن الافعال الشرعية  
 يقتضيه بقاء المشروعية وذلك لان نكاح المشركات نهى عنه بقوله تعالى ولا تتكهن المشركات ونكاح منكحة الاب منهي عنه بقوله  
 تعالى ولا تتكهن ما يتكهن آباءكم والنكاح فعل شرعي مع انه لم يمتنع مشروعا اصلا وكذلك قوله تعالى حرمت عليكم انتم اكنتم له قوله المصنف  
 من النساء في معنى النهى عن نكاح المحارم وغيره لان التحريم والنهي كل منهما يمتنع المنع ومعتدة الفير في معنى منكحة الغير والنكاح بغير  
 شهود ومنهي عنه لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود لان النهى يمتنع النهى ولا يلزم لان لا يقع النكاح بغير شهود وقد يقع فيلزم الخلف في كلام  
 الشارع وهو منقطع في كلامه بالاتفاق فاجاب بان القول ببقاء المشروعية انما هو فيما يمكن اثبات المشروعية شرعية موجبة وبهنا لم يكن  
 لان موجب النكاح عمل التعريف وموجب النهى حرمة التعريف وهما متناهيان فاستعمال الجمع بينهما فيعمل النهى المذكور على النهى والتمنع  
 لا يقتضيه بقاء المشروعية لان بقاءها انما يلزم في النسخ ضرورة انقضاء تصور الفعل ليكون العبد مبتلى بين ان ياتي باختيار او يتك باختياره  
 ولا يتلزم في النهى فانهم كذا في الفصول ١٢ له قوله والنكاح بغير شهود اى اصل الحكم الاعتراض من جهة نكاح بغير شهود لانه  
 منفي بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهود ورواه الدارقطني وكان نسخا لا نصيا وكان كذا ساقى النهى دون النهى والنسخ فيكون ذلك اخبارا عن عدمه  
 كتقولك لا جلال في الدار وذلك لا يوجب بقاء المشروعية بل يوجب انقضاءها ضرورة صدق الخبر ١٢



حل التصرف وموجب النهي حرمة التصرف فاستحال الجمع بينهما فيعمل  
١١ الاستئذان بالبيع ١٢ عن الشئ ١٣ وما متنا نيان ١٤ على العمل والحرمة ١٥

النهي على النفي فأما موجب البيع ثبوت الملك وموجب النهي حرمة  
١٦ خروجها عن الحرمة ١٧

التصرف وقد أمكن الجمع بينهما بأن يثبت الملك ويحرم التصرف ليس  
١٨ في النهي عنه ١٩ أي ثبوت الملك وحرم التصرف ٢٠ في البيع الفاسد ٢١

أنه لو تختم الصبر في ملك المسلم بقي ملكه فيها ويحرم التصرف وعلى  
٢٢ أي النهي ٢٣ أي النهي ٢٤

هذا قال اصحابنا إذا نذر لصوم يوم النحر وأيام التشريق يصح نذره  
٢٥ أي النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي تحريره ٢٦ وهو ما شرى يومه ويوميه ٢٧

لأنه نذر بصوم مشروع وكذلك لو نذر بالصلوة في الاوقات  
٢٨ أي يومه ٢٩ أي يومه ٣٠ أي يومه ٣١ أي يومه ٣٢ أي يومه ٣٣ أي يومه ٣٤ أي يومه ٣٥ أي يومه ٣٦ أي يومه ٣٧ أي يومه ٣٨ أي يومه ٣٩ أي يومه ٤٠ أي يومه ٤١ أي يومه ٤٢ أي يومه ٤٣ أي يومه ٤٤ أي يومه ٤٥ أي يومه ٤٦ أي يومه ٤٧ أي يومه ٤٨ أي يومه ٤٩ أي يومه ٥٠ أي يومه ٥١ أي يومه ٥٢ أي يومه ٥٣ أي يومه ٥٤ أي يومه ٥٥ أي يومه ٥٦ أي يومه ٥٧ أي يومه ٥٨ أي يومه ٥٩ أي يومه ٦٠ أي يومه ٦١ أي يومه ٦٢ أي يومه ٦٣ أي يومه ٦٤ أي يومه ٦٥ أي يومه ٦٦ أي يومه ٦٧ أي يومه ٦٨ أي يومه ٦٩ أي يومه ٧٠ أي يومه ٧١ أي يومه ٧٢ أي يومه ٧٣ أي يومه ٧٤ أي يومه ٧٥ أي يومه ٧٦ أي يومه ٧٧ أي يومه ٧٨ أي يومه ٧٩ أي يومه ٨٠ أي يومه ٨١ أي يومه ٨٢ أي يومه ٨٣ أي يومه ٨٤ أي يومه ٨٥ أي يومه ٨٦ أي يومه ٨٧ أي يومه ٨٨ أي يومه ٨٩ أي يومه ٩٠ أي يومه ٩١ أي يومه ٩٢ أي يومه ٩٣ أي يومه ٩٤ أي يومه ٩٥ أي يومه ٩٦ أي يومه ٩٧ أي يومه ٩٨ أي يومه ٩٩ أي يومه ١٠٠

المكروهة يصح لانه نذر بعبادة مشروعة لما ذكرنا ان النهي يوجب  
١١ الطهر والغروب الاستواء ١٢

بقاء التصرف مشروعاً ولهذا قلنا لو شرع في النفل في هذه الاوقات  
١٣ لان النهي يوجب بقا التصرف مشروعاً ١٤

لزمه بالشروع وأرتكاب الحرام ليس بلازم للزوم الاتمام فانه  
١٥ الشرع في النفل فيها ١٦

لو صرح حتى حلت الصلوة بأرتقاء الشمس وغروبها ودلوها امكنه  
١٧ أي حازت بالآراء ١٨ بيان على الصلوة ١٩

الاتمام بدون الكراهة وبه فارق صوم يوم العيد فانه لو شرع فيه لا يلزمه  
٢٠ أي بعد لزوم ارتكاب الحرام لانها ٢١

له قوله وقد امكن الخ أي بين موجب البيع (وهو ثبوت الملك) وبين موجب النهي (وهو حرمة التصرف) يعني ان النكاح بخلاف البيع حيث يمكن فيه القول ببقاء

المشروعية والعمل بحقيقة النهي لان البيع انما شرع للملك العين والتحرير لا يضافه والتحرير انما يضافه للحمل لا الملك والحمل في البيع يثبت

بتعاقله ايضا والتحرير كذلك في شرح النار ١٢-١٣ قوله لانه نذر بصوم مشروع ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروع لم يصح النذره

كما هو لسائر المعاصي ونال زفرها نافي لا يصح النذره ولا يلزمه شئ لان النهي معصية وقال عليه السلام لا نذر في معصية الله تعالى قلنا قد

تقرر ان النهي عن الأفعال الشرعية يقتضي ان يكون النهي عن مشروعها باصله فيجب ان النذره نذرا بما هو مشروع باصله واما وصف المعصية

فانما يتصل بفعله ولهذا يقتضي ان يفطر في هذه الايام ويقضي في ايام اخرى ليحصل الخلو عن المعصية ولو صام في هذه الايام خرج عن الجهد

لان ادائه كما التزم كذلك المعدن ١٢-٣ قوله لانه نذر بعبادة الخ أي يصح النذر بالصلوة في الاوقات المكروهة كما يصح النذر

بصوم في يوم النحر أي صحيح باصله لانها ليسا وسائر الاوقات في كونها ظاهرا صائحا للعبادة فاسد بوصفده هو ان الوقت منسوب الى الشيطان

كما جازت به السنة لان النبي صلى الله عليه وسلم شى عن الصلوة عند طلوع الشمس ودلوها أي زوالها وغروبها وقال صل النبي عليه السلام لا تجزى

احكم فيصل عند طلوع الشمس ولا عند غروبها في رواية قال اطلع الشمس غروبها الصلوة حتى يبروز اذا غاب حاجب الشمس فذبح الصلوة

حتى تيب ولا تجزى الصلوة حتى طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني الشيطان ١٣-٤ قوله وارتكاب الحرام الخ جواب سوال

مقدوره هو ان يقال كيف يصح القول بلزوم الاتمام بالشرع وفيه التزام ارتكاب حرام كذلك في الفصول ١٢-١٣ قوله وبه فارق الخ أي بما ذكرنا ان يمكن الاتمام في الصلوة بدون الكراهة بنية فارق الشرع في الصلوة في هذه الاوقات من الشرع في صوم يوم النحر

فانه اذا شرع في الصوم في يوم النحر لا يلزمه الاتمام واذا افطره لا يلزمه القضاء في ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يلزمه القضاء والاتمام في الصوم كما في الصلوة وجاز الفرق ان الصوم مقداره اليوم فلا يمكنه الاتمام بدون النوازل من الأكل والشرب في ذلك اليوم وهو مكروه فلا يمكنه الاتمام بدون الكراهة بخلاف الصلوة فانها لا يوجد بالوقت لا نظيفا والنظف لا تأثير له في ايجاب والنظف بل الصلوة تجزى بافعال معلومة والوقت مجازيها فلا يمكن فساد الوقت مؤثرا في فسادها فتدبرك في المعدن ١٣

عند ابى حنيفة ومحمد لان الاتمام لا ينفك عن ارتكاب الحرام ومن

١٤٠ اتا م صوم يوم النحر

هذا النوع وطى الحائض فان النسي عن قربانها باعتبارها الاذى لقوله

١٤١ القدر ١٣

١٤٢ اى الحائض ١٣

وان كان من الاعمال الخبيثة ١٣

١٤٣ ان كان من الاعمال الخبيثة ١٣

تعد يسئوك عن المحيض قل هو اذى فاعتزلوا النساء في المحيض

١٤٤ حاله ١٣

١٤٥ فاعزلوا ١٣

١٤٦ فاعزلوا ١٣

١٤٧ المحيض ١٣

١٤٨ فاعزلوا ١٣

١٤٩ فاعزلوا ١٣

ولا تقربوهن حتى يظفرن ولما ابترت الاحكام على هذا الوطى

١٥٠ وفي الحائض ١٣

١٥١ وفي الحائض ١٣

١٥٢ ان يكون وطى الحائض منبها بمعنى الاذى للعينة ١٣

١٥٣ ان يكون وطى الحائض منبها بمعنى الاذى للعينة ١٣

١٥٤ ان يكون وطى الحائض منبها بمعنى الاذى للعينة ١٣

١٥٥ ان يكون وطى الحائض منبها بمعنى الاذى للعينة ١٣

١٥٦ ان يكون وطى الحائض منبها بمعنى الاذى للعينة ١٣

١٥٧ ان يكون وطى الحائض منبها بمعنى الاذى للعينة ١٣

فتبى به احضان الواطى وتحل المرأة للزوج الاول ويثبت به حكم

١٥٨ وفي الحائض ١٣

١٥٩ وفي الحائض ١٣

١٦٠ وفي الحائض ١٣

١٦١ وفي الحائض ١٣

١٦٢ وفي الحائض ١٣

١٦٣ وفي الحائض ١٣

١٦٤ وفي الحائض ١٣

١٦٥ وفي الحائض ١٣

المهر والعدة والنفقة ولو امتنعت عن التمكن اجل الصداق كانت

١٦٦ وفي الحائض ١٣

١٦٧ وفي الحائض ١٣

١٦٨ وفي الحائض ١٣

١٦٩ وفي الحائض ١٣

١٧٠ وفي الحائض ١٣

١٧١ وفي الحائض ١٣

١٧٢ وفي الحائض ١٣

١٧٣ وفي الحائض ١٣

ناشئة عندهما فلا تستحق النفقة وحرمة الفعل لاتا في ترتب

١٧٤ وفي الحائض ١٣

١٧٥ وفي الحائض ١٣

١٧٦ وفي الحائض ١٣

١٧٧ وفي الحائض ١٣

١٧٨ وفي الحائض ١٣

١٧٩ وفي الحائض ١٣

١٨٠ وفي الحائض ١٣

١٨١ وفي الحائض ١٣

الاحكام كطلاق الحائض والوضوء بالمياه المنصوبة والاصطياد بقوس

١٨٢ وفي الحائض ١٣

١٨٣ وفي الحائض ١٣

١٨٤ وفي الحائض ١٣

١٨٥ وفي الحائض ١٣

١٨٦ وفي الحائض ١٣

١٨٧ وفي الحائض ١٣

١٨٨ وفي الحائض ١٣

١٨٩ وفي الحائض ١٣

مغصوبة والذابح بسكين مغصوبة والصلوة في الارض المغصوبة

١٩٠ وفي الحائض ١٣

١٩١ وفي الحائض ١٣

١٩٢ وفي الحائض ١٣

١٩٣ وفي الحائض ١٣

١٩٤ وفي الحائض ١٣

١٩٥ وفي الحائض ١٣

١٩٦ وفي الحائض ١٣

١٩٧ وفي الحائض ١٣

له قوله ومن هذا النوع الخ هذا جواب

اشكال يرد عليه ان النسي عن الافعال المحيية يقتضي تحملا لعينه فلا يكون مشروعا اصلا اى لا يصلح ولا بوصف وهو ان الوطى فعل حسي مع ابيته

مشروعا بعد النسي ولهذا ثبتت الاحكام الشرعية به فاجاب بان الوطى حالة الحيض وان كان فلاحيا لكنه منبها لمعنى الاذى للمعنى

في عينه حتى لو ذنب الاذى جاز الوطى فلا يكون حراما لعينه فكان هذا بمنزلة الاستغناء من حكم النوع الاول كذا في الفصول ١٢ -

١٤٤ قوله واعتزلوا النساء ١٤٥ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٤٦ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٤٧ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

١٤٨ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٤٩ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٠ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

١٥١ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٢ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٣ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

١٥٤ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٥ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٦ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

١٥٧ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٨ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٥٩ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

١٦٠ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٦١ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٦٢ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

١٦٣ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٦٤ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض ١٦٥ ما يتنبهون حتى ولا تقربوهن في الحيض

والبيع في وقت النداء فإن يترتب الحكم على هذه التصرفات مع  
 فانه حرام لغيره لكنه يترتب عليه احكام من الملك وهو التصرف في غيره ١٢  
 اشتمالها على الحرمة وباعتبار هذا الاصل قلنا في قوله تع ولا تقبلوا  
 اي التصرفات ١٢ وهو ان النهي لا يفي بالوجوب في الدعوى ١٢  
 لهم شهادة ابدًا ات الفاسق من اهل الشهادة فينعقد النكاح بشهادته  
 اي المحرمين بالقرن ١٢ فتقرر قلنا ١٢ انه صالح بان نفسه ١٢  
 الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال وانما لم تقبل  
 اي جلسهم الاثنيون ١٢  
 شهادتهم لفساد في الاداء لالعدم الشهادة اصلا وعلى هذا لا يجب  
 اي الفاسق والمؤمنون ١٢ لان عدم قبول شهادتهم من اعتبار الاداء ١٢  
 عليهم اللعائ لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق  
 اي يوجس شهادت فاستمها العفو والغضب ١٢  
 فصل في تعريف طريق المراد بالنصوص اعلم ان معرفة المراد بالنصوص طريقا  
 اي الاصل والاداء ١٢ مشددة ١٢

له قوله والبيع الخ فان البيع في هذا الوقت وان كان  
 مضميا عند كنفه لغيره الملك وغيره من احكام البيع ثم المحرمة في الامور المذكورة لاشتمالها على شغل ملك الغير واستعماله بدون الاذن  
 فانهم ولا تزل كذلك اقبل ١٢ له قوله وانما راي ان حرمة الفعل لا تتلف بثبوت الاحكام او باعتبار ان النهي عن التصرفات  
 الشرعية يقتضيه لبقاء المشروعية كذلك في المعدن ١٢ له قوله ان الفاسق من اهل الشهادة اور وعليه ان تعزير هذه المسئلة  
 على ان النهي يقتضيه لبقاء المشروعية بشكل فان النهي من قبول الشهادة فكذا الاصل يقتضي ان يكون قبول شهادتهم شرعا باطلا في مشروع  
 بوضف نيته ان ينعقد قبولها لثبوت حق الغير لاما ان يكون قبولها باطلا من كل ولا يكون لشهادة باصلا وليس من مقتضيات هذا  
 الاصل واجيب عنه بان قبول الشهادة وعدمه يتلزم اهلية الشهادة فكان النهي عن قبول الشهادة فيها عن اهليتها وهو يقتضيه  
 تقرير اهلية للشهادة فيكون هذه المسئلة من مقتضيات هذا الاصل بهذا المظهر كذا في الملقط ١٢ له قوله بشهادة  
 الضاق حتى لا تزوج رجل امرأة بحضور شاهدين فاسقين ليقر ذلك النكاح شرعا حتى لو ايق العاقلان عند القاضي وانرا بالنكاح  
 بنها وتما وجب على القاضي ان يقرر ذلك النكاح لانها من اهل الشهادة بمقتضى النهي عن الافعال الشرعية يقتضيه بقاء المشروعية لان  
 النهي عن قبول الشهادة بدون الشهادة محال لان قبول المشي وعدمه انما يتصور بعد وجود ذلك الشيء فثبت انه من اهل الشهادة ١٢ -  
 له قوله بدون الشهادة مجال لان لو لم يكن شهادتهم شهادة لا يتصور النهي عن قبولها ثم يرد عليه ان الضاق لما كانوا من اهل  
 الشهادة فيلحق ان تقبل شهادتهم فاجاب بقوله وانما لم تقبل الخ كذا في المعدن ١٢ له قوله اللعان بانه اذا قذف الرجل  
 امرأته بالزنا وهما من اهل الشهادة والمرأة من يحد قاذفها بان كانت عفيفة من الزنا فالتوبة يوجب القذف فعليه اللعان وهو في اللغة  
 الطرد والبعد في الشرع هي شهادت مؤكداست بالايمان مقررة باللعن وفي الغضب قائمة مقام حد القذف في حقه ومقام حد الزنا  
 في حقه ومقتضى اللعان ان يبتدء القاضي بالزوج فيشهد اربع شهادات ويقول في كل مرة اشهد بانك لمن الصادقين فيما رويتها  
 برن الزنا الشير العياني جميع ذلك ويقول في الخامسة لنته الله عليه ان كان من الكاذبين ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة  
 اشهد بانك لمن الكاذبين فيما راي من الزنا وتقول في الخامسة غيب الله عليهما ان من الصادقين فيما راي من الزنا كذلك  
 عه من اهل الشهادة اه ولقائل ان يقول ان الشهادة هو اخبار عن علم وذلك متصور من الفاسق ولا يلزم من ذلك  
 اهلية الشهادة حتى يكون الفاسق من الاهداء الا لازم ان يكون العصب والجد من اهله لانها لا يقدرون الفصل على الاخبار عن علمها واجيب  
 بان هذا سلم الا ان اهلية الشهادة في الشاهد شرط اجماع لان الشهادة نفاذ القول على الغير وهو غير متصور الا من له الولاية وبالاهلية  
 وليست في العصب والجد بخلاف الفاسق فانها موجودة ولها بالنكيف في الجزية وقد تحققت في الفاسق ١٢ -

منها أن اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ويجاز الأخر فالحقيقة أولى مثاله ما قال

علماء أن البنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على الزاني نكاحها وقال الشافعي

يحل والصحيح ما قلنا لانها بنته حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت

عليكم أمهاتكم وبناتكم ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من حل الوطئ

ودجوب المهر ولو لم يظن النفقة وتجريان النوازل وولاية المنع عن الخروج

والبروز ومنها ان احد المحملين اذا وجب تخصيصا في النص دون الآخر

فالمحل على ما يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى أولا مستم

النساء فاللماسة لو حملت على الوتاع كان النص معمولاً به في جميع صور

وجوده ولو حملت على الكس باليد كان النص مخصوصاً به في كثير من

الصور فان من المحارم والطفلة الصغيرة جداً غير ناقص للوضوء في

اصح قول الشافعي ويتفرع منه الاحكام على المذهبين من اباحة

الصلوة وطمس المصحف ودخول المسجد وصحة الامامة والمسلم التمام

له قوله اولى لانه لا يتلو اما ان يكون المباح مرتبة مانعة عن ارادة المعنى الموضوع له اولاً فان لم يمكن فلا يجوز الحمل على المباح ويجب  
الحمل على الحقيقة وان كانت فالحكم على العكس فلا معنى لقوله فالحقيقة اولى واجيب بان لم يذكره المص اعتماداً على ما ذكره سابقاً اللهم  
الا ان يقال ان الاولى بمعنى يجب فانه يقع التشكك هذا اذا كان في الكلام محمولاً بين المباحين فاما اذا كان جوازاً استعمالاً فيحذف على ما سبق لذي النجاشي  
له قوله وقال الشافعي يحل لا تحل لا تدخل تحت قوله تعالى وبناتكم وذلك لان المراد بالبنات النسبيات التي تخص في مخاطب  
الناس ولا يريته ان المخلوقة من ماء الزاني لا تنسب اليه عرفاً وعادة ولنا ان اللفظ اذا كان حقيقة لمعنى ويجاز الأخر فالحقيقة اولى على ما  
سبق ١٢ له قوله بنته حقيقة فهذا اللفظ يحتمل ان يراد به الحقيقة الشرعية او اللغوية تحمل الشافعي على الشرعية ونحن حملنا على  
اللغوية لان الشرعية كالجواز بالنسبة الى اللغوية ١٢ له قوله من حل الوطئ وهذا ظاهر لانه لا يباح للزاني نكاح بنته هذه ترتب احكام  
النكاح عنده ومع ذلك كونه في الكتاب ولم يترتب عنده عدم صحة النكاح ١٢ له قوله على الوتاع اعلم ان اللماسة يتمثل  
المعنيين الوتاع والمس فالشافعي اراد المس باليد ونحن رجحنا معنى الوتاع لانه اذا اراد به الوتاع كان النص معمولاً به في جميع الصلوات  
في كل صورة وهذا الوتاع كان ناقصاً للهارتين الصغرى والكبرى موجبا للتييم عند نقد الماء ولو حمل المس باليد يلزم تخصيص النص في  
الصورة المذكورة في المتن ١٢ له قوله ويتفرع منه الاحكام اي يتفرع من الاختلاف بيننا وبين الشافعي الاحكام عند  
مس النساء فاننا اذا مس رجل متوضئ امرأة تتباح الصلوة ومس المصحف ودخول المسجد وتقع الامامة وهذا عندنا ويلزم التيمم عند عدم  
الماء وعندنا نكح المس في اثناء الصلوة اذا لم يجد الماء وهذا عنده فانهم ١٢ له قوله ويلزم التيمم اي واذا مس رجل متوضئ امرأة  
يلزم التيمم عند عدم الماء وعندنا نكح المس في اثناء الصلوة اذا لم يجد الماء عنده اي الشافعي واما عندهم فلا يلزم التيمم بل جاز الصلوة بالوضوء  
السابقين في الصورتين كما قال البعض ١٢



الحائض حتى تغتسل لان كمال الطهارة يثبت بالاغتسال ولو انقطع  
لان مكان العود قبل تمام الغسل فيجوز بالانقطاع ١٢  
 دُمها عشرة ايام جاز وطئها قبل الغسل لان مطلق الطهارة تثبت بانقطاع  
الدم منها ١٢  
 الدم ولهذا قلنا اذا انقطع دم الحيض لعشرة ايام في اخر وقت الصلاة  
١١ من وقتها الثاني ١٢  
 تغزها فريضة الوقت وان لم يبق من الوقت مقدار ما تغتسل فيه  
لان وقت الغسل غير محسوب من الحيض فهو وقت الوجوب ١٢  
 ولو انقطع دمها لاقل من عشرة ايام في اخر وقت الصلاة ان بقي من  
الوقت ١٢  
 الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرّم للصلاة كتمها الفريضة والا فلا ثم  
اي في ذلك الوقت ١٢  
 نذ كطرتا من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تذييها على موضع الخلل  
القاسية عندنا والمجربة عند غيرنا ١٢ اي في الصلاة ١٢  
 في هذا النوع منها ان التمسك بما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم  
كما استعمله النبي صلى الله عليه وسلم في الغنى للوضوء ١٢

له قوله ما نطقها الخ فان قيل ان قراءة التشديد يقتضي حرمة القربان قبل الاغتسال بالعبارة لان  
 ما قبل الغاية من قبيل العبارة وقراءة التحفيف يقتضي اباحة القربان بعد غسل الاشارة لان مفهوم الغاية عندنا من قبيل الاشارة  
 ولا معارضة بين العبارة والاشارة فلا يحتاج الى حمل كل قراءة على عمل آخر لتعيين العمل بالعبارة فلا يخل القربان مع الابدان انفسال  
 مطلقا سواء كان الانقطاع لكثرة مدة الحيض او اقل وقال زفر الشافعي اذا انقطع دمها لعشرة ايام لم يقربها الزوج ما لم تغتسل عملا  
 بقراءة التشديد كما تقول هذا عمل بظاهر قراءة التشديد وفيه تعطيل لقراءة التحفيف مع امکان العمل بالقربان وهو لا يجوز لان  
 الاصل هو الاعمال بقدر الجمال دون الالهام كذا في المدرك ١٢ له قوله لان مطلق الخ لان قراءة التشديد تناسب القطع دون  
 العشرة لانها دالة على كمال التطهر وهو بال غسل وما يجري مجراه وعند الاقل يمكن العود فكذا القطع بال غسل وقراءة التحفيف تلائم  
 القطع على العشرة لانها مجربة عن مطلق الطهارة وهو حاصل بمجرد الطهارة اذ خرجت عن الحيض وعند العشرة لا يمكن العود لانه لا يزيد عليها  
 اذ هي افضى مدته على ما ثبت بالحديث فانهم كذا في الحصول ١٢ له قوله بانقطاع الدم لان الطهر عبارة عن انقطاع دم الحيض  
 يقال طهرت المرأة اذا خرجت من جفصها ١٢ له قوله ولهذا اي ولاجل ان مطلق الطهارة ثبت بانقطاع الدم ١٢-  
 له قوله تلائمها الخ لان لزوم الفريضة انما يسقط عنها التحفيف لما لم يبق من الحيض ليعود اللزوم كما كان وقد زال الحيض  
 بقراءة على انقطاع الدم بشرة فتزومها الفريضة ١٢-  
 له قوله ان يبق من الوقت انما شرطان يبق من الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرّم لان الواجب على المكلف لا بد له من القدرة على  
 اداؤه وان كانت متوجهة وقد وجدت ههنا اي في اخر وقت الصلاة لان الوقت يحتمل الاستداد كما كان لسليمان على نبينا وعليه السلام  
 ترتف الشمس حين عرض عليه الخيل الصانعات الجياد وقاتته صلوة العصر او الورد الذي كان له في ذلك الوقت لاشتغاله بها واهلك  
 ملك الخيل بالحقوقرب الاعناق كما قال الله تعالى في كتابه الجبهد فطفق مسما بالسوق والا عنناق حيث شغله عن ذكر ربه وعبادته فغفر النفس  
 بنعما عن مخلوقها فجازاه الله تعالى بان اكرم ربه الشمس الى موضعها من وقت الصلاة ليتدارك ما فاتته من الصلوة او الورد فخر الروح  
 بدلان الخيل تجزي بامر رضاء حيث اصاب ولا يقال في هذا المقام بان في اعتبار القدرة الموهوب لزوم تكليف بالاطفاق لعدم تصور الورد  
 في هذا الوقت المبروم وما صل الجواب انما اعتبرت لوجوب الاداء لا لاداء في هذا الوقت فاقم ١٢ له قوله لانها الفريضة لان وقت  
 الغسل ههنا من وقت الحيض لانها لا تعتبر قبل طهارة عملا بالتشديد ووقت التحريم لا شبات القدرة لها على الفعل كذا قيل ١٢ له قوله  
 والا اي وان لم يبق من الوقت الذي انقطع دمها فيقدر الغتسل فيه وتحرّم للصلاة ١٢

الله تاء فلم يتوضأ لاثبات ان القئ غير ناقص ضعيف لان الأثر يدل  
 على ان القئ لا يوجب الوضوء في الحال ولا خلاف فيه وانما الخلاف  
 في كونه ناقصاً وكذلك التمسك بقوله تعالى حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ الميِّتة لاثبات  
 فساد الماء بموت الذباب ضعيف لان النص يثبت حرمة الميتة ولا  
 خلاف فيه وانما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام  
 حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ اقْرَأْ عَلَيْهِ ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ لاثبات ان الخلل لا يزيل النجس  
 ضعيف لان الخبر يقتضي وجوب غسل الدم بالماء فيتقيد بحال وجود الدم  
 على المحل ولا خلاف فيه وانما الخلاف في طهارة المحل بعد نزول

له قوله انه تاء الخ هذا مما لم يثبت عند  
 اهل الحديث بل ثبت خلافه في الاحاديث الصحيح منها ما اخرجوه الثلثة وصححه الترمذي والمالك عن ابي الدرداء عن ابي هريرة فتوضأ ومنه ما اخرج  
 مالك بن حديث ابن عمر موقفاً اذ اذرع رجع فتوضأ ومنها ما اخرج الشافعي وغيره من موطأ براء بن عازب اذ قئ في العرف فتوضأ  
 وغيرهما من الاحاديث المتعددة تركنا بالخوف الاطمان وليس للشافعي حجة الا ما اخرج الدرر قطن بن ثوبان مرفوعاً تاء فدعا في وضوء  
 فتوضأ قلت يا رسول الله الفرق بينه وضوء من القئ قال لو كان فريضة لوجهته في القران واسناده واه جدا وليس من الصحيح الاقصة  
 الانصاري في نزع الدم كذا في المحصول ١٢ له قوله ضعيف الخ كما استدلل به الشافعي ومن تبعه وجه التمسك بما  
 روى ان الوضوء لو كان واجبا عليه لتوضأ كيلا يكون تاركاً للمواجب الذي كان عليه كذا في المعبر ١٢ له قوله لا يوجب  
 الوضوء في الحال اي معتقلاً بالقي الخ لان الفاء للوصل مع التعقيب ولا كلام فيه وانما الكلام في ان القئ ناقص للوضوء يجب الوضوء عند  
 القيام الى الصلوة لاني الحال ١٢ - ١٣ له قوله وكذلك التمسك الخ وجه التمسك ان النص يثبت حرمة الميتة والذباب  
 ونحوه اذا مات لتناوله اسم الميتة فنكون حراماً والحرم لا يطرق الكرامة اية النجاسة فقد ثبت فساد الماء بموت الذباب فيه لانه  
 نجس قلنا لا نسلم به على الاطلاق وسنده ان النجس في الميتات هو احتمال الدم وما لا دم له ليس بنجس تكليف يقال بفساد الله  
 بموت الذباب فيه ١٢ له قوله لا خلاف فيه كقولنا الميتة لا كرامة اية النجاسة الا ان فيه قيوداً وايضاً كما حققنا ١٢ له قوله  
 في فساد الماء علاه ليشمل السمك ايضا وهو لا نجس عنده الخ ان الراجح ما به الحياة بالدم السائل ١٢ له قوله لا يزيل النجس الخ  
 لان الامر يقتضي وجوب غسل الماء فلوما زعمنا بغير الماء لم نترك الاتيارد وهو غير جائز لان فيه تنبيه صاعلي ان الزالة النجاسة بالماء  
 لا غير والتنصيص بالشئ يدل على نفى ما عداه عنده اي عند الشافعي له قوله وانما الخلاف في طهارة المحل الخ ونحن نقول بطهارة  
 لزوال الرحتا وعنده لا يطهر والنص ساكت عنه فلا يصح التمسك به ولهم ان يقول لما امر الشارع بانه الدم بالماء لم تكن ازالته بالخل مجزئاً  
 شرعاً وان تحققت ازالته حساً واجيب بان استعمال عين الماء غير واجب بالاجماع بل الواجب ازالته النجاسة كيف ما كان ولهدأ  
 لوقوع الثوب من محل النجاسة واقفي الثوب سقط عنه استعمال الماء لو كان استعمال الماء واجبا ليعينه لا يسقط ١٢ له قوله وانما الخلاف  
 في سقوط الواجب فعند الشافعي لا يسقط وعندنا اذا ادى قيمة الشاة مكانها جازي عن الزكوة لان الخ يقتضي وجوب الشاة لان قول  
 النبي عليه الصلوة والسلام وان كان خيراً لكتبت لكم من الامر في الوجوب ولا خلاف في وجوب الفلانة وانما الخلاف في سقوط الواجب باء القيمة  
 والنص ساكت عنه فلا يصح التمسك به لان النص لا يترجم لعدم سقوط الواجب باء القيمة ولخصم ان يقول اذا وصيت الشاة  
 زكوة لا يخرج عن عبدة ووجوب الزكوة الا باءها الا ترى ان اذا وصيت اربع ركعات في الظهر لا يخرج عن عهدتها اذا عبد الله

حتى تَمُوتَ ثُمَّ اقْرَأْ عَلَيْهِ ثُمَّ اغْسِلِيهِ بِالْمَاءِ ثُمَّ تَصَلِي -

الدم بالخجل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في اربعين شاة شاة<sup>١٢</sup>  
 لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف<sup>١٢</sup> لانه يقتضى وجوب الشاة ولا<sup>١٢</sup>  
 خلاف فيه وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة وكذلك<sup>١٢</sup>  
 التمسك بقوله تعالى واتموا الحج والعمرة لله لانه لا ثبات وجوب العمرة ابتداءً<sup>١٢</sup>  
 ضعيف لان النص يقتضيه وجوب الاتمام وذلك انما يكون بعد الشروع<sup>١٢</sup>  
 ولا خلاف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداءً وكذلك التمسك بقوله<sup>١٢</sup>  
 عليه السلام لا تتبعوا الدسهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين لا ثبات<sup>١٢</sup>  
 ان البيع الفاسد لا يقيد الملك ضعيف لان النص يقتضى تحريم البيع<sup>١٢</sup>  
 الفاسد ولا خلاف فيه وانما الخلاف في ثبوت الملك وعدمه وكذلك<sup>١٢</sup>  
 التمسك بقوله عليه السلام الا لا تصوموا في هذه الايام فانها ايام اكمل<sup>١٢</sup>

نعم على حياة اخرى ووجب عنده ان اعداد الركعات في الصلوة غير مقبول المعنى لما ثبت ان القياس لا يجري في اعداد الركعات<sup>١٢</sup>  
 والعقوبات فلهذا لا يخرج عن مهابة بعبارة اخرى بخلاف وجوب الشاة فان علمه دفع حاشية الفقير وهي موجودة في القيمة كذا في<sup>١٢</sup>  
 الملتقط ١٢ - له قوله يقتضى آخ وانما واجبة عنده غير واجبة عندنا والنص ساكت عن ذلك في المعدن ١٢ له قوله ابتداء<sup>١٢</sup>  
 فان قيل ذكر في الهداية ان قولكم واتموا الحج والعمرة ثم معناه ان يحرم بهما من دويرة اهلهم ثم قال هكذا روى عن علي بن مسعود فيكون ما<sup>١٢</sup>  
 ذكر في الهداية مقيد بالوجوب الحج والعمرة ابتداءً قلنا زيف هذا الوجه على هذا الطريق وهو ان ابتداءه لا تمام ظاهر وكيف وهو حقيقة<sup>١٢</sup>  
 الا تمام فلما علم ما ذكره صاحب الهداية فليحجب عنه بطريق آخر بان يقال ان صاحب الهداية لم يتفقه هذا المعنى من الآية بل من<sup>١٢</sup>  
 الجاهل وهو ان الناس كانوا يخرجون من هاهنا ودويرة اهلهم فقلنا بذه الآية للتقرير لبيان الفضيحة فاداء هذا المعنى بمصلا مقب<sup>١٢</sup>  
 والظاهر والافحقيقة الكلام هو الا تمام والاقتمام انما يكون بعد الشروع ونحن نقول به لا الوجوب ابتداء لان القرآن في النظم لا الوجوب<sup>١٢</sup>  
 في الحكم عندنا ١٢ - له قوله لا يقيد الملك كما قال الشاشي<sup>١٢</sup> ولعله ان البيع الفاسد<sup>١٢</sup>  
 حرام للنهي عندنا ولما كان المعنى عندنا لا يبطل ان يكون سببا لما هو لغته وكرامته وهو الملك كما لمسته مثلاً فانما لا توجد ملك السابق في<sup>١٢</sup>  
 المسدوق قلنا اضعيف بما عهدنا من قبيل من ان النبي من الافعال الشرعية يقتضيه تقريرها اعلم ان البيع الفاسد يفيد الملك عندنا<sup>١٢</sup>  
 بعد القبض وعند الشاشي لا يقيد وان نعلم بالقبض لانه حرام والحرام لا يبطل سببا للملك الذي هو لغته كما نقول النص المذكور<sup>١٢</sup>  
 يقتضى تحريم البيع الفاسد ولا خلاف فيه وانما الكلام في ثبوت الملك ..... وعدمه والنص ساكت عن ذلك فيكون ضعيفاً كما<sup>١٢</sup>  
 في الفصول ١٢ له قوله الا لا تصوموا آخ روى عن ابن عباس واخره الطبراني في مجمعهم فرعا الا لا تصوموا في هذه الايام فانها<sup>١٢</sup>  
 ايام اكل وشرب وبعال وبعال وقاس النساء وفيه ابراهيم بن مجمع وعن ابى هريرة رفعه ايام سنى ايام اكل وشرب واخره الطبراني وفي<sup>١٢</sup>  
 سبعة من سلام متروك كذا به ابن نمير وقال البخاري يذكر موضع الحديث قلت مختلف فيه والاصح توثيقه وبمثل هذه الآثار<sup>١٢</sup>  
 لا يثبت الا ترتب الاثم وهو لا يثبت في الصلوة في نفسه كما في الصلوة المكروهة ونظيره ما سيذكره المصنف كما في المحصول ١٢

في اربعين الزوايا الطبراني في معجمه الاوسط ورواه ابو داود عن ابن عمر بزيادة كلمة "كل" بعد "في"  
 لا تتبعوا الدسهم الخ الا لا تصوموا الزوايا الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً.



وَشْرَبَ وَبَعَلَ لَا ثَبَاتَ أَتَّ النَّذْرَ بِصَوْمٍ يَوْمَ النَّحْرِ لَا يَصِحُّ ضَعِيفٌ  
 لَاتِ النَّصَّ يَقْتَضِي حُرْمَةَ الْفِعْلِ وَالْخِلَافُ فِي كَوْنِهِ حَرَامًا وَإِنَّمَا الْخِلَافُ  
 فِي إِفَادَةِ الْأَحْكَامِ مَعَ كَوْنِهِ حَرَامًا وَحُرْمَةُ الْفِعْلِ لِاتِّفَاقِهِ تَرْتِيبِ الْأَحْكَامِ  
 فَانِ الْإِبْ كَوَاسْتَوْلَدَ جَارِيَةٌ ابْنُهُ يَكُونُ حَرَامًا وَيَثْبُتُ بِهِ الْمَلِكُ لِلْأَبِ  
 وَلَوْ ذَبَحَ شَاةً بِسَقِيَيْنِ مَغْضُوبَةٍ يَكُونُ حَرَامًا وَيَحِلُّ الْمَذْبُوحُ وَلَوْ غَسَلَ  
 الشُّوبَ النَّجَسَ بِمَاءٍ مَغْضُوبٍ يَكُونُ حَرَامًا وَيُطَهِّرُهُ الشُّوبُ وَلَوْ وَطِئَ  
 امْرَأَةً فِي حَالَةِ الْحَيْضِ يَكُونُ حَرَامًا وَيَثْبُتُ بِهِ احْتِصَانُ الْوَالِي وَيَثْبُتُ  
 الْحَلُّ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ فَصَلِّ فِي تَقْرِيرِ حُرُوفِ الْمَعَانِي التَّوَالِي لِلْجَمْعِ

ليصح اي عند الشافعي لان هذا نذر بالعصية لو ورد النهي عن صوم هذه الايام والنذر بالعصية غير صحيح لقوله عليه السلام  
 والتحية لان نذر في محصية الله ولنا ان هذا النذر بصوم مشروع لان الدليل الدال على مشروعيته وهو كف النفس  
 التي هي عدا الله تعالى عن شهواتها لا يفضل بين يوم ويوم وكان مشروعاً والنذر بما هو مشروع جائز وما ذكر من النهي فانما هو لغيره  
 وهو ترك اجابة الله نعم لان الناس اضياف الله تعالى في هذه الايام واذا كان لغيره لا يبين صحته من حيث ذاته ١١ -  
 له قوله افادة الخ انما المصدر (المفعول) له في افادة الفعل الحرام الاحكام الشرعية فنحننا الفعل الحرام بقية الحكم الشرعي  
 كالوطي في حالة الحيض وعنده لا يقيد على ما بيننا من قبل ١٢ له قوله وحرمته الفعل الخ جواب سؤال وهو ان ثبوت الحكم الشرعي مع كون  
 الفعل حراماً شرعاً لا يتصور لوجود المناقاة بينهما فاجاب بان حرمته الفعل لاتفاق ترتب الاحكام عليه عندنا كذا في البدن ١٣ -  
 له قوله استولد جارية الخ اذا وطئ جارية ابنه ودلست عنه فيكون هذا الوطئ حراماً مع هذا ثبت للملك في الجارية ١٤ -  
 هه قوله ويثبت به الملك لمحيث انت وما لك لا يبيك رواه ابن ماجة عن جابر مرفوعاً ورجال ثقات واخره ابن حبان  
 في صحيحه عن عائشة نحوه ورداه البراء وابن عدى في ترجمة سعيد بن بشير عن عمر بن الخطاب والطبراني وابن عدى عن ابن مسعود  
 بالجملة لا امراء في صحته فمن الحديث ١٥ له قوله حروف المعاني اي حروف لها معان وانما سميت حروف المعاني لانها تحمل  
 معاني الافعال الى الاءاء المبتدئين من والى في قولك خرجت من البصرة الى الكوفة لم يفهم ابتداءً وخرجك وانتهاه وهذا  
 يتنازع حروف النهي وهي الحروف النحوية العاملة وغير العاملة فان في اذا كانت بمعنى الظرفية تكون حقيقة وان كانت بمعنى على تكون  
 مجازاً وعلى هذه القياس واحترزها عن حروف المساني اعني حروف الهيا الموضوعة لغرض التركيب لا للمعنى كذا في نور الانوار ١٦ -  
 له قوله الواو الخ اي الواو العاطفة للجمع المطلق فانها تأتي جارة وللاستيناف وزائدة وغير ذلك من مساوئها المذكورة في  
 موقعها وانما تقدم حروف العطف على البارة لاننا اكثر وقوعاً لدخولها على الاءاء والافعال بخلاف حروف الجر فانها تختص بالاءاء وانما تقدم  
 الواو على سائر حروف العطف لانها تدل على مطلق الجمع عند المحققين بأسواها من الفاء وهم تدل على الجمع مع التعقيب فكانت  
 كالتركيب والواو كالنقد والمقدو اصل التركيب وسابن عليه فانهم كذا في بعض شروح النوار ١٧ له قوله للجمع اي لا شريك المعطوف  
 والمعطوف عليه في الحكم المتعلق بالادل فتقولك جاهدني زيد وعمر ولا شريكهما في الجهاد كذا في القصول ١٨

المطلق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب وعلى هذا اوجب الترتيب  
من غير ترتيب والملك وغيرهما  
اي حرف الواو ١٢  
اي انشأ غيره

في باب الموضوع قال علماء ناه اذا قال لامرأته ان كلمت زيد او عمرا  
في الافعال لا يربطه ١٣

فانت طالق فكلمت عمرا ثم زيدا طلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب  
الامرأة ١٣  
كلمته ١٣  
اي لا يشترط فيه غيره ١٣

والمقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فان طالق  
له الاجتماع في زمان واحد ١٣  
اي لامرأة ١٣

فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى طلقت قال محمد اذا قال ان  
الاولى ١٣  
الاولى ١٣  
الواو في التكرار ١٣

دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال ولو اقتضى ذلك ترتيبا لترتيب  
لا تعلم حرف التعقيب كما في ١٣  
اي قول ان دخلت الدار ١٣  
والامر بالتحقق ١٣

الطلاق به على الدخول ويكون ذلك تعليقا لا تنجزا وقد يكون الواو  
بترتيب الواو ١٣  
في الدار ١٣  
اي قول ان دخلت الدار ١٣

للحال فتجمع بين الحال وذى الحال ويجئ تقييد معنى الشرط مثاله ما قال  
اي كون الواو لعمال عمرا ١٣  
الواو ١٣

في الماذون اذا قال لعبدك اذ اتى الفاء وانت حر يكون الاداء شرطا  
اي حال كونك حرا ١٣

له قوله المطلق ومعنى الاطلاق كون الجمع ان يكون مع الترتيب والمقارنة او يدونها فنقولك جاري زيد وعمري يتحمل انما  
جاء استقارئين او تقدم جمع عمرو على زيد او تارة خردا في جمعهما من الاخر بساعة او يوم او نحو ذلك وبالجملة هو لا يتعرض للمقارنة كما نعلم  
بعض اصحابنا والرتب كما قال بعض اصحابنا في الجمع في الجمع في الترتيب ما في الجنتين نحو ضرب زيد واكرم عمرو فلا يصدق جمعا في الشبوت كما  
قال حصل ضرب زيد واكرم عمرو فلغائل ان يقول ان ذلك حاصل بدون الواو فانما فائدة الواو ايجاب بان الجملة الثانية بدون الواو يتحمل  
كوتها بدلا وكون الواو غير مقصودة او غلطا فالواو تقييد الواو الترتيب على كونها مقصودين وليست الثانية بسبيل او غلطا فان الواو لو لم تذكر وهم  
ان الكلام الاسم والفاعل الاول وقع عن سحوا وغلط وان مطع الشك قصد احدهما اذ كثيرا ما يورد الكلام بغير واو مع القصد الى معناه وقال الشيخ  
عبد القاهر رام زيد او قد عمرو بدون الواو يتحمل الاضرب والرجوع ١٣ - ٤ قوله جعله للترتيب لان النبي عليه السلام قال ابدوا ما بين يديكم  
برعين سأل الصاحبين السعي بين الصفا والمروة بينهما تبدأ فنزل قوله تعالى ان الصفا والمروة من شعائر الله وهذا نص على الترتيب في قولها  
عليهما انهما للجمع او للترتيب ثبتت تخصيصه عليه الصلوة والسلام انهما للترتيب ولئان الواو للجمع المطلق ثبتت بالنقل عن ائمة اللغة  
والنحو ولذلك يقول العرب جاري زيد وعمري فبما جاء امتقار بين او متعاقبين بصفة الوصل ..... او بصفة التراخي على الاطلاق  
كما نص عليه ائمة اللغة واما قوله تعالى ان الصفا والمروة الخ فلا يوجب الترتيب لان المروة بالاية اثبات انهما من شعائر الله ولا يفتقر  
فيها الترتيب اذ لا معنى لتقديم احد على الآخر في ذلك واما اوجب النبي عليه السلام الترتيب بينهما لان السعي لا يتفك على  
الترتيب والتقديم في الذكر يدل على تونه المقدم ظاهر وهذا الصلح للترتيب فيخرج به فانهم هذا لم يخص كتب الاصول ١٢ قوله  
وانت طالق الخ وقائل ان يقول هذا الترتيب وهو قول ان دخلت الدار وانت طالق غير صحيح لعدم الجراء وعدم المعطوف عليه  
ولا يصح ان يكون هذا الواو للحال لان الحال لا يفيد معنى الشرط فيقتضى ان يكون الطلاق شرطا لدخول الدار فليكن ان تحقق صحيح هذا  
التركيب كذات المعدن ١٣ ٤ لاتبينه كما لو ذكر بالفاء وهذه المسألة تدل على انتفاء الترتيب وذلك لا لو احتل الواو  
الترتيب وان كان مجازا ليعصار اليه هذا عن الغاء كلام العاقل السالغ كذا في المعدن ١٢ - ٥ قوله للحال مجاز الاتصال بينهما  
لان الحال نتجها مع الحال لا بصفتي الحقيقة فيكون مجازا فينباسب معنى الواو لانه مطلق الجمع فاشترط في وصف الجمع اطلاق الواو  
لما كان لطلق العطف احتمال ان يكون بطريق الاجتماع لانه نوعا كارتية تجازان يراو بالواو والحال المقضية للجمع عند الالة كذات في  
المعدن ١٣

للحرية وقال محمد بن في السير الكبير اذا قال الامام للكفار افتحوا الباب وانتم امنون  
بمركه قرآن اريد الى الفافات ۱۲

لا يامنون بدون الفتح ولو قال للحربي انزل وانت امن لا يامن بدون  
الامام ۱۲ من العصف ۱۲ ذلك فوجي ۱۲

النزل وانما تحتمل الواو على الحال بطريق المجاز فلا بد من احتمال اللفظ  
بان يحتمل الحال متقاربا الى الحال ۱۲

ذلك وقيام الدلالة على ثبوته كما في قول المولى لعبده اذ اتي الفاء وانت  
القرينة ۱۲ وتعد حقيقة الواو مع العطف ۱۲

حس فان الحرية يتحقق حال الاداء وقامت الدلالة على ذلك فان  
اسه على تعيين الحال ۱۲

المولى لا يستوجب على عبده مالا مع قيام الرق فيه وقد صرح التعليق  
لان كل ما يده عبدا راه ۱۲ لان لا يملك المال ۱۲ اي المولى ۱۲  
حتى لو اختلف من ملائمة لا يصح ۱۲ اشاء العبد ۱۲

به فحمل عليه ولو قال انت طابق وانت مريضة او مصيبة تطلق  
اسه التعليق ۱۲ انت ۱۲ لغة المصيبة مع العطف ۱۲

له قوله افتحوا الباب الى قوله انزل وانت امن لا يامن بدون النزل لانهم حال فتح الباب فيكون  
الفتح والنزل شرطا للمال وانما حمل الواو في هذه المسائل على الحال لتعذر عطف قوله وانت حر على قوله اذ الى الفاء لا يكون  
هذا الكلام لا يجاب الالف على العبد ابتداء وليس ذلك للمولى مع قيام الرق فيه لان العبد وما في يده ملك المولى فكيف  
يستوجب مالا فوجب حمل على الحال وكذا عطف قوله وانت امن على قوله انزل لان الامان انما يرد به اعلاء الدين وبالنزول على  
امان ربما يبرهن فيحصل المقصود وبالوقوف على محاسن الاسلام ومشاهدة اعلام الدين فكان الظاهر في الحال يصح حملها بالنزول البينا  
كذا في المعدن ۱۲ له قوله انما تحمل الواو الخ ذكر هذا ليعتاد ما يصح للمال عما يصلح لمن المسائل وبما ان الواو للمال مجاز كل مجاز  
لا بد له من امرين صلاحية العمل للمجاز وقيام الدليل على تعيين المجاز وتعدر الحقيقة فلذلك اذا جعل الواو للمال لا بد من احتمال  
الكلام معنى الحال بان يكون مقارنا لذى الحال ولا بد من قيام الدليل على تعدر العطف وتعيين الحال وذلك شاجت لان الواو في  
قوله اذ الى الفاء وانت حر لو كان للعطف كان ذلك اجاب المال على العبد وليس للمولى ذلك مع قيام الرق فيه فتعذر العطف  
وتعيين الحال فانهم كذا في الفصول ۱۲ له قوله مع قيام الرق في اي في العبد يعني لو كان الواو للعطف كان هذا الكلام  
لا يجاب الالف على العبد ابتداء وليس للمولى ذلك مع قيام الرق فيه لان الواو لا يستوجب دينا على عبده لان العبد  
ما في يده ملك المولى فيكون اجاب المال عليه كما يجاب على نفسه والايجاب على نفسه لا يمكن فكذا لا يجاب على عبده ولا  
يصلح ان يجعل ذلك ضريبة لان الضريبة لم يجز هذا القدر عرفا فتعذر العطف كذا في المعدن ۱۲

له قوله تطلق في الحال الخ لان الفاء الدليل على ثبوت الحال وتعدر العطف لان ظاهر حال الزوج يشهد بان لا يملكها في  
حال مرضها لان المرض سبب التعطف والترحم فانما العمل بحقيقة العطف فحمل عليه فتطلق في الحال فلا يكون الطلاق محلفا  
بالمريض والصلوة ومعرض بان الزوج لا يستمتع بها في مرضها فربما يطلقها في هذه الحالة تنعمر او لو حشا عنها فيبقى ان يكون الواو للمال  
على ان حمل الواو على العطف يستلزم الفاء قوله وانت مريضة فوجب ان يحمل على الحال تجزأ عن الالف لان كلام الاعاقل البالغ  
يحمل على الصحة بقدر الامكان والواجب عن الادل ظاهر وكذا عن الثاني لان الالف يلزم بافتيائه فلا يجاب الخ كذا في المعدن ۱۲

في الحال ولو نوى التعليق صحّت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان

اللفظ وان كان يحتمل معنى الحال الا ان الظاهر خلافه واذا تأتد <sup>اي تعليق الطلاق ١٢</sup> <sup>اي معنى الحال ١١</sup>

ذلك بقصد اشدك ولو قال خذ هذه الالف مضاربة واعمل بها <sup>اي خلق الظاهر ١٢</sup> <sup>خلاف الظاهر وهو التعليق ١٣</sup>

في البز لا يتقيد العمل في البز ويكون المضاربة عامة لان العمل في البز <sup>اي العمل الذي يعمل به الزمان من مبادئة الزمان ١٢</sup> <sup>اي مطلق عن غيره البز ١٣</sup>

لا يصلح حال لاخذ الالف مضاربة فلا يتقيد صدر الكلام به وعلى <sup>اي مطلق عن غيره الالف ١٢</sup> <sup>اي العمل في البز ١٣</sup>

هذا قال ابو حنيفة اذا قالت لزوجها طلقني ذلك الف فطلقها لا يجب <sup>اي على عدم الخيانة فيما لا يصلح ١٢</sup> <sup>الزوجه امرأه ١٣</sup>

له عليها شيء لان قولها ولك الف لا يفيد حال وجوب الالف عليها و <sup>اي الزوجه ١٢</sup> <sup>اي الزوجه ١٣</sup>

قولها طلقني مفيد بنفسه فلا يترك العمل به بدون الدليل بخلاف قوله <sup>اي الزوجه ١٢</sup> <sup>لان الالف يقع الفعل مطلقا ١٣</sup> <sup>اشارة الى الفرق بين الطلاق والامارة ١٣</sup>

له قوله ولو نوى قال صاحب المعنى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر الاول العاطفة والثاني والثالث اوان يرتفع ما بعدها واد الاستيناف والرابع والخامس واد ان ينصب بالبعدها واد النبل والواو والداخله على المضارع المنسوب لعظمه على اسم صريح ادا مل واد الحق ان هذه واد العطف والسادس والسابع واد ان يجز بابعدها وهما والقمم وواو رب والصبح انها واد العطف وان الخبر برب محذوفه والثامن الواو الزائدة والتاسع واد التمانية والعاشر الواو الداخله على الجملة الموصوف بها التاكيد لصدقتها بصورتها واد اذ ان انضاف بها امر ثابت وهذه الواو شبهة المحشوشة وحمل على ذلك مواضع الواو فيها الحال والحادي عشر واد ضمير الذكر نحو الرجال قالوا ١٢ - ١٣ قوله صحته ميتة لان الكلام يحتمل معنى الحال فكأن نوى يحتمل كلامه فيصدق ديانته اي فيما بينه وبين الله تعالى ولا يصدق قضاءه لان الجاز خلاف الظاهر ففي كل صورة يدعى المنكلم خلاف الظاهر كان متبها بادعاء خلاف الظاهر فيصدق ديانته لا قضاء لمكان التهمة اي القاصي لا يصدق في هذه التهمة بخلاف الساكنة التي وهي قوله خذ هذه الالف واعمل بها في البز فان العمل لا يصلح لحوال لان العمل في البز متناخر من اخذ الالف والحال يجامع ذا الحال ويقارنه فلا يكون اخذ الالف مقديرا له فعمل على الاطلاق والعموم كما هو الاصل في المضاربة وذلك لان الغرض منها حصول الربح وهذا انما يحصل بالعموم والاطلاق كذا في الفصول ١٢ - ١٣ قوله الا ان الظاهر خلافه اى خلاف احتمال اللفظ لا مكان العمل بحقيقته الواو وكان ارادة الحال خلاف الظاهر كذا في الفصول ١٢ - ١٣ قوله ثبت اى خلاف الظاهر وحمل الواو على الحال وليصدق ذلك ديانته لا قضاء لمكان التهمة لا يدعى خلاف الظاهر كذا في المعدن ١٣ - ١٤ قوله في البز ان قيل انما لا يصلح على البز حاله عن اخذ الالف لانه متناخر عن اخذه والحال واجبة الجماعه والمقارنه للعامل قلنت لي مهنا نظرن وجهه اوا لا فلان الواجب الحاليه هو القرآن ابتداء اوقضاء الاخذ يقارنه العمل واما ثانيا فلا تروى يصلح ان يقترن حاله مقدرة كما قلنت في المثال السابق وهو قوله ادالي الفاد انت حروا واما ثالثا فلان قوله واعمل بها في البز جملة انشائية لا تصلح حاله الا الحسن ان يقال انه لا يصلح حاله عن من حيث ان ليس بخبر ومن حيث ان الشرط الحاليه تعدد العطف وهو غير متقدرين الاشياء فيكون معطوفا على الاول فيكون العقد من قبل رب المال مطلقا فانهم كذا في المحصول ١٢ - ١٣ قوله وعلى هذا عمل ان لا يصلح الا يجعل الواو فيه الحال قال ابو حنيفة اذا قالت لزوجها طلقني وك الف درهم فطلقها لا يجب شيء لان الزوج عليها لان قولها ذلك الف معطوف على ما سبق وليس للحال حتى يكون شرط لان اصل الطلاق ان يكون بلا مال لان ذلك المال سمي فلعا ويصير سبيها من جانبها وليس ايضا من صفة العدة والنذر حتى يزم عليها وفاؤه فكان لغوا عند هذا هذه الواو ليست للعطف كما كانت عنده بل الحال والحال في معنى الشرط للحال فيصير كما قلنت طلقني والحال انك الفاعل فلما قال الزوج طلقنت اذ فعلت كان تقديره طلقنت بذلك الشرط فكان المال شرطه وبدلا لطلاق فكان معاوضته في معنى الخلع

احمل هذا المتاع وذك درهم لان دلالة الاجارة يمنعه العمل بحقيقة اللفظ

فصل الفاء للتعقيب مع الوصل ولهذا تستعمل في الاجزية بما انها

تتعقب الشرط قال اصحابنا اذا قال بعت منك هذا العبد بالف قال تعقبا ذاتيا لا زائرا

الاخر فهو حرجي يكون ذلك قبولا للبيع اقتضاء ويثبت العتق منه

عقيب البيع بخلاف ما لو قال دهو حرجي او هو حرجي فانه يكون ساد للبيع

واذا قال للخياط انظر الي هذا الثوب اي كفييني قبيصا فنظر فقال نعم

فقال صاحب الثوب فاقطعه فاقطعه فاذا هو لا يفييه كانت الخياط

ضامنا لانه انما امره بالقطع عقيب الكفاية بخلاف ما لو قال اقطعه

او واقطعه فاقطعه فانه لا يكون الخياط ضامنا ولو قال بعت منك

هذا الثوب بعشرة فاقطعه فاقطعه لم يقل شيئا كان البيع تاما ولو قال ان

دخلت هذه الدار فهدت الدار فانت طالق فالتشرط دخول الثانية

عقيب دخول الاولى متصلا به حتى لو دخلت الثانية اولاد او اخرها

يغيب الالف ويكون الطلاق بائنا كما في احمل هذا المتاع وذك درهم حيث كان الدرهم بدلا فانهم

له قوله بحقيقة اللفظ وحى العطف لان المعاوضة في الاجارة اصلية لم تشرع الا بالبلد كما في المبيوع وجاز ان تخاص امر

اصليا آخر فاعلم على اللفظ على الجواز باعتبار معنى المعاوضة كذا في المعدن قوله الفاء للتعقيب اي مع الوصل يعني

موجبه وجود الثاني بعد الاول بغير محتملة حتى لو قال ضربت زيدا فعروا كان المعنى ان ضرب عمرو وقع عقيب ضرب زيد ولم تطاوت

المدة بينهما ولفظ التعقيب يشير الى انه ليس للمقارن ولفظ الوصل يشير الى انه ليس للتشترط كذا في الفصول قوله مع الوصل

الا اذا دل الدليل كما في قولهم نكحت فولدت وكل حي يولد فيموت وقول الراوي زني ما عرفتم قوله لما انما تتعقب عند

وجود الشرط فلا فصل كما في قول ان دخلت الدار فانت طالق ان الطلاق يقع عند وجود الدخول من غير فصل وتزوج كذا في الفصول

قوله عقيب البيع اي يجعل الاخر قابلا للبيع ثم معتق لان الفاء في قوله فهو للتعقيب فالتشري اثبت الوجه عقيب البيع

الصادر من البائع وذلك لا يكون الا بقبول العقد فيكون قوله فهو حرجي مقنيا بقبول العقد بطريق الاقتضاء وصار كأنه قال قبلت

فهو كذا في المعدن قوله كان الخياط ضامنا لان لم يجر قطع الامتعا على وجود الكفاية لا مطلقا لان الفاء في

قوله فاقطع للتعقيب نكحنا قال ان كفاي قبيصا فانقطع فاذ لم كيف كان القطع حاصل بدون الاذن فكان موجب الضمان كذا في المعدن

له قوله فانه لا يكون الخ لان قوله اقطع اذن مطلق فلا يكون القطع بعده موجب الضمان لعدم الاجارة بلما تعقيب قيده فان قيل

ان الخياط قد مر صاحب الثوب بقوله فكيف فينبغي ان يجيب الضمان على الخياط قلنا الغرور بمجرد الخ اذا لم يكن في عقد المعاوضة لا

يوجب الضمان على الضمان كما لو قال الرجل بذا طرفي امن فسلك فيه فاخذ المصوم متاعه للضمين كذا في المبسوط بخلاف ما تقدم فالامر

بالقطع بشرط الكفاية فيضمن عند عدم الشرط كذا في المعدن

لكنه بعد مدة لا يقع الطلاق وقد يكون الفاء <sup>لعدم وقوع الشرط</sup> لبيان العلة  
 الاستدراك من قوله آخر  
 مثله إذا قال لعده إذا المت الفانث حرركات العبد حرًا في الحال  
 أي كون الفاء لبيان العلة  
 وان لم يؤد شيئًا ولو قال للحربي انزل فانت آمنٌ كان آمنًا وإن  
 لم ينزل وفي الجامع ما إذا قال امرأتك بيدك فطلقها فطلقها في المجلس  
 لأن العبد انزل من حيث أنك آمن  
 طلقت تطليقةً بآئنة ولا يكون الثاني توكيلا بطلاق غير الاقل  
 نصاركاته قال طلقها بسبب ان امرها بيدك ولو قال طلقها  
 فكان ما قبلها علة للعبد بالانكسار

له قوله لا يقع الطلاق لعدم وجود الشرط ويوزع الثانية عقيب  
 ودخل الاوولى متصلا به لان موجب الفاء الوصل مع التعقيب فيقتضى ان يكون الشرط دخول الثانية بعد دخول الاولى فاذا دخلت  
 الثانية واللام يوجد الاتصال كذا في المعدن ١٢ ٢ قوله لبيان العلة اى للخبر ان المذكور في بعدها او قبلها علة وبراغم من  
 ان يكون داخل على الحكم او العلة وكلاهما يوجدان في كلام العرب فالاول قولهم اطعمته فاشبعته او سقيته فارويته اى شبعته لسبب  
 هذا الطعام وارويته لسبب هذا السقي والى الثاني كما يقال لايسر اى من هو فى قيد انظامه او مجلس السلطان او ضيق او مشقة اذا ظهر  
 آثار الفرح والخصاى البشر فقد اناك العوث فعدت فخرجت فالفاء دخلت على العلة فى هذا المثال لان لحوق العوث علة البشره  
 ويسمى هذا الفاء فاء التعليل كذا فى المعدن لانها بمعنى لام التعليل كذا فى المعدن . . . . . قال الامام فخر الاسلام انما دخل  
 الفاء على العلة اذا كانت مما تدم فنكون موجودة بعد الحكم كما كانت موجودة قبل الحكم فحصل التعقيب الذى كما نرى لول الفاء  
 وان لم يشترط الدوام فى العلة لايسن دخول الفاء عليها لانها تتقدم الحكم فكيف يكون محل الفاء وهذا كما يقال البشر فقد اناك  
 العوث فان اتيان العوث وان كان اتيانك ذاته واثمة تبقى الى مدة فيكون سابقا على البشره لاحقا عنها فيحقق معنى التعقيب التذييل  
 الفاء وقال صاحب التوضيح وغيره انها لما تدخل على العلة اذا كانت علة غاية ليكون وجودها مؤخر عن العلة فيحقق معنى التعقيب ١٢ -  
 ٣ قوله كان العبد حرًا فى الحال فالحرية واثمة الوجود حيث كانت موجودة قبل الاداء وتبقى بعده الى مدة فلا يتوقف اداه الالف بل يكون  
 حرا ويصير الالف دينا على العبد الذى صار حرا فان قيل لم لا يجوز ان يكون تقديره ان ادريت فانت حرفيه جوابا للامر وتوقف الحرية على  
 الاداء ليتحقق معنى التعقيب لا تكلف اجيب بان الامر انما يستحق الجواب بتقديره كنه ان انما يجعل الماضى والحلته الاحتمالية بمعنى المستقبل  
 اذا كانت ظاهرة اما اذا كانت مقدرة فلا جعلها بمعنى المستقبل فلا يقال اقمى كرتك او انت مكرم كذا فى نور الانوار ١٢ ٣ قوله كانت  
 العبد حرًا لان الفاء دخلت على العلة لان الحرية دائمة فيصير حرا خيا من الاداء نظرا الى البقاء فان شئ التراجيحى فى الابداء فيصح دخول الفاء  
 عليه فصار معناه اذالى الفالانك حر فلا يتعلق العتق بالاداء ويتجزئ العتق لانه لا دلالة فى الكلام على التعقيب وانما حملت الفاء على العلة  
 لتعذر حقيقتها وهو العطف لما سبق ان عطف الجزية على الطليبية غير جائز وكذلك المسئلة الثانية كذا فى المعدن ١٣  
 ٤ قوله وفى الجامع آه ما سبق من الاشتهار من نظائر قوله على العلة وبه السائل من نظائر دخول الفاء على حكم العلة ولها يقع الطلاق  
 الواحد اذا طلقها لان الفاء لبيان حكم العلة فكان قوله فطلقها امر مباشره فاوض اليه من الامر باليد كذا فى المعدن ١٣ -  
 ٥ قوله بانته لان المفوض بالامر باليد هو البان لان كناية ولا يقع بالكناية الا الواحد اى بان كذا فى المعدن ١٣ -  
 ٦ قوله لطلبها الخ وقال ان يقول ان اكل معنى هذا الكلام بسبب الخ فاذا طلقها فينبغى ان يكون الواقع رجحان لان قوله لطلبها صريح  
 واجيب بان العبرة بكلام الملفوظ دون المقدر وقوله لطلبها فى الكلام الملفوظ وقع حكما وايضا قول الشارع وانما كانت بآئنة جواب عن هذا الاشكال ١٣ -  
 ٧ قوله بسبب ان امرها بيدك فكان الثانى وهو قوله فطلقها هو الطلاق المفوض ولا يكون توكيلا بالطلاق غير الاوولى فلا تقع الا واحدة  
 ولو كان اللطف تقع تطليقتان ١٣ -

فجعلت امرها بيدك فطلقها في المجلس <sup>لانه تفويض امره في الطلاق وهو زوجي والامر باليد بيان له ١٢</sup> طَلَّقْتَ تَطْلِيقَةً رَجْعِيَّةً وَلَوْ قَالَ  
 طَلَّقَهَا وَجَعَلْتُ امْرَأَهَا بِيَدِكَ وَطَلَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ طَلَّقْتَ تَطْلِيقَتَيْنِ <sup>أى زوجيتين ١٣</sup>  
 وَكَذَلِكَ لَوْ قَالَ طَلَّقَهَا وَإِبْنُهَا وَطَلَّقَهَا فَوَطَّقَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَقَعَتْ  
 تَطْلِيقَتَانِ وَعَلَى هَذَا قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا أُعْتِقَتِ الْأُمَّةُ الْمَنْكُوحَةُ ثَبَتَ  
 لَهَا الْخِيَارُ سَوَاءً كَانَ زَوْجُهَا عَبْدًا أَوْ حُرًّا لِأَنَّ قَوْلَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِبُرَيْدَةَ <sup>أى الاممة المنكوحة المقتضية ١٤</sup>  
 حِينَ أَحْتَقِقْتَ مَدَكَتِ بِيَضْعِكَ فَاخْتَارِي اثْبَتَ الْخِيَارَ لَهَا بِسَبَبِ مَلِكِهَا بَضْعَهَا <sup>أى الاممة المنكوحة ١٢</sup>  
 بِالْعَتَقِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَفَاوُتُ بَيْنَ كَوْنِ الزَّوْجِ عَبْدًا أَوْ حُرًّا وَيَتَفَرَّقُ  
 مِنْهُ مَسْأَلَةُ اعْتِبَارِ الطَّلَاقِ بِالنِّسَاءِ فَانْ بَضْعَ الْأُمَّةِ الْمَنْكُوحَةِ مَلِكِ  
 الزَّوْجِ وَلَمْ يَزَلْ عَنْ مَلِكِهِ بَعْتِهَا فَدَعَتْ الضَّرُورَةَ إِلَى الْقَوْلِ بِازْدِيَادِ  
 بَعْضِهَا ١٣ <sup>أى الاممة المنكوحة ١٤</sup>

له قوله طلقت الخ اى يقع في هذه الصورة الطلاق الواحد الزوجي لانه تفويض لصريح  
 الطلاق وهو زوجي والامر باليد بيان له ١٢ - له قوله تطليقتين لان قوله طلقها بتوكيل لصريح الطلاق وقوله جعلت امرها بيدك  
 تفويض الطلاق اليه لكنه ليس بحكم الاصل لان الواو لا يجتمع ذلك فكان الثاني غير الاول فصار الامر وكلا بتطليقتين احد منهما بائن  
 وهو الامر باليد كناية والاخرى زوجي لانه صريح فاذا قال في المجلس طلقها فقد اتى بما وكل به وهو الطلقتان فوقعنا لكنه يكون كلاهما  
 بائنين لان الزوجي يصير بائنا مع البائنين لانه اذا وقع البائنين فلا رجعة بعده ترجعوا المحرم كذا في المعدن ١٢ -  
 له قوله وعلى هذا الخ اى على ما قلنا ان الفاء لترتيب ما بعدها على ما قبلها وما قبلها على ما بعدها لا على ما قبلها فربما يكون  
 لبيان العلة كما توهمنا المسألة غير متفرقة عليه لان العلة بهنا هو ملك البضع للاختيار لا بالعكس كذا في الحصول ١٢ -  
 له قوله سواء كان الخ لان علة ثبوت الخيار ملك البضع وعدم الكفالة وهما لا يربدان فها اذا زوجهما حراما ثبت لها  
 الخيار وفي التيميم اشارة الى الرد على الشاشي حيث لا يقول بالتيميم بل يخصص الحكم لو كان زوجها عبدا كذا في المعدن ١٣ -  
 له قوله ويتفرق من اى من معنى الفاء المذكور في الحديث لبيان العلة او من ثبوت الخيار بالعتق اعلم ان الطلاق يقص بالزوج حتى  
 كان مع الحية <sup>عندنا</sup> وبعثنا الرق شنتان وهدا بالاتفاق ولكن الخلاف في ان الاعتبار بحال الرجل او بحال المرأة فعند اصحابنا بحال المرأة وعند  
 الشاشي بحال الرجل حتى اذا كان الحر محتجامة بملك عليها فشتين عندنا ومنه شتة عندنا وان كان العبد محتجامة بملك عليها مثلنا عندنا  
 وعندنا فشتين وندبنا يتفرق على هذا الحديث ١٢ - له قوله مسأله الخ فعندنا العبرة بالنساء سواء كان الزوج حرا او عبدا وهو قول  
 على وابن سبويه وغيرهما وعند الشاشي العبرة بالرجال والعدة بالنساء وهدى قال مالك في المطاوعة ١٤ - له قوله فان بضع الاممة المنكوحة الخ اى بيانه  
 ان بضع الاممة المنكوحة ملك الزوج ولم يزل عن ملكه بعتقا ومع ذلك ثبت لها الملك بالعتق فعمل ان بالعتق يزاد الملك في المحل حتى  
 يثبت للملك في الزيادة ويكون ذلك اى ازدياد الملك سببا لثبوت خيار المرأة لثبوتها المرأة بزيادة الملك في المحل واذا زاد الملك  
 يحتاج الى زيادة المنزل وهو الطلقات الثلث ولما كان ازدياد الملك بعتقا كان ازدياد المنزل ايضا بعتقا لا بالعتق فهو المسبب  
 على وفان السبب ١٣

ملكك بضعك الخ اخرجها الدار قطفي عن عائشة وابن سعد في الطلقات عن عامر الشعبي نحوه -

الملك بعقها حتى يثبت له الملك في الزيادة ويكون ذلك سبباً  
 في العمل للزوج ١٢ هو الام ملك مجموع البضع لانها تنجز في ملك ١٣ اي زوال الملك ١٤

لثبوت الخيار لها وان دياذ ملك البضع بعقها معنى مسألة اعتبار  
 ثلثا بغير الزيادة بزيادة ملك الزوج لا يدل في العمل وهو البضع ١٢

الطلاق بالنساء فيدار حكم ما كليت الثلاث على عتق الزوجة دون  
 الزوجه للطلاق الثالث ١٢

عتق الزوج كما هو مذهب الشافعي فصل ثم للتراخي لكت عند ابى  
 فان عنده حكم بالكت اشقت اما يوارى على منق الزوج دون الزوجه ١٢

حيفة يفيد التراخي في اللفظ والحكم وعندهما يفيد التراخي في الحكم  
 جميعا ١٣ ان النكاحين ١٤

ويجانبه فيما اذا قل لغير المدخول بجان حكلت الدار فان طالق ثم طالق  
 اي غير الموطوءة ١٢ استلزامه ١٣

ثم طالق فعنده يتعلق الاولى بالدخول وتقع الثانية في الحال و  
 لا تستعمل بالشرط الا عطف فلا يقع به الا ١٢ لا تنجز الا بالعتق ١٣

لغت الثالثة وعندهما يتعلق الكل بالدخول ثم عند الدخول يظهر  
 بالعطف ١٣ في الزيادة ١٤

له قوله في الزيادة اي زيادة الحل

لان قبل العتق كان للزوج حل قليل حتى تحرم بالتطليقتين والعتق يزول والمحل للزوج حتى لا يزول بالتطليقتين بل بالثالث ١٢ -  
 له قوله كما هو مذهب الشافعي فان عنده حكم ما كليت الثلاث انما يدل على عتق الزوج ودون الزوجه لقره عليه الصلوة والسلام الطلاق  
 بالرجال والعدة بالنساء وجه الاستدلال انه عليه السلام قابل الطلاق بالعدة على وجه يخص كل واحد منهما بنفس على عدمه ثم اعتبر العدة بالنساء من  
 حيث القدر فاعتبار الطلاق بالرجال من حيث القدر تحقيقا للمقابلة وناقوله عليه الصلوة والسلام طلاق الامرتان وعدتها حضانة وجه  
 الاستدلال انه عليه السلام ذكر الامرتين بلام التعريف لم يكن ثم مهود وكان الامم للمجنس وهو يقتضي ان يكون لهما بالجنس اثنتين فلو كان اعتبار  
 الطلاق بالرجال لما كان لهما اثنتان ولم يتحقق الامم للمجنس والجواب عن استدلال الشافعي بان الصمانية تكلموا في هذه المسألة بالرأى  
 واعضوا عن الاحتجاج بهذا الحديث من ان لويبة وهو زيد بن ثابت كانت موجودة انهم قبل ذلك على انه غير ثابت او فسوخ ولين ثبت  
 فهو مؤول بان القاع الطلاق بالرجال فان قيل هذا معلوم من قبل فلا يحتاج الى ذكره اوجب بل كان الى ذكره حاجة لان المرأة في العجالية  
 اذكرت الزوج تركت البيت فكان طلاقا منها فرغ هذا القول عليه السلام والتخية الطلاق بالرجال ١٢ - له قوله ثم للتراخي وهو ان  
 يكون بين العطوف والعطوف عليه ملة في الفعل المتعلق بهما فاذا قلت جاءني زيد ثم عروا وقلت ضربت زيدا عروا كان مجيئي وهو ضرب  
 مترخيا عن مجي زيد وضربه كما في التقييق ١٢ - له قوله يفيد التراخي في اللفظ والحكم جميعا لان هذه الكلمة لما وقعت للتراخي  
 والاصل في كل شيء كماله فكالم التراخي ان يكون في اللفظ والحكم جميعا اذ لو كان التراخي في الحكم دون الشكل كما قال صاحبان كان التراخي  
 موجودا من وجه دون وجه كما في المعدن ١٢ له قوله عندهما يفيد التراخي في الحكم اي في وجود الفعل المتعلق بالمعطوف  
 والمعطوف عليه مع الوصل في التكلم رعاية لعنى العطف فيه لان العطف لا يصح مع الانفصال وهذا لان الكلام متضمن حقيقة وحسا فلا  
 معنى للانفصال لكن انقل صحة العطف مبنية على الاتصال صورة وذا موجود كما في المعدن ١٢ -

له قوله وبانه الخ بيان الاختلاف بين ابى حنيفة وصاحبه في هذه المسئلة على اربعة اوجه وجه المحصر في الاربعة لانه اما ان علق  
 الطلاق بكلمة ثم في غير الدخول بهما او المدخول بهما وفي كل وجه امكن اخر الشرط او قدره تفصيل هذه الاوجه مع الاشياء المذكورة في المتن كذا قيل  
 به قوله وتقع الثانية الخ لان الثانية والثالثة المذكورتان بكلمة ثم فصار كما نكت عن الاول ثم استأنف فيما تلا يتعلقان  
 بالشرط وتقع الثانية في الحال لوجود المحل ولغت الثالثة لانها لا تستعمل للمحل لانها غير مدخول بها فتبين بالاشية فقط ١٣ -  
 له قوله يتعلق الكل بالدخول اي يتعلق الكل بالشرط لان الوصل في التكلم متحقق عندهما فلا فصل في العبارة فيتعلق الكل بالشرط سواء  
 قدم الشرط اداخره ولكن في وقت الوقوع ينزلن على الترتيب فان كانت مدخولا بها يقع الثالث وان لم تكن مدخولا بها يقع الاول  
 وبانت به بل يقع الثاني والثالث لعدم المحل ١٢ -



الترتيب فلا يقع الا واحدة ولو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق <sup>في الوقوع عملاً بالترتيب ١١</sup> <sup>تعليق ١٢</sup> <sup>وتعريف الثانية والثالثة لانها بانث بالاولى ١٣</sup>

ان دخلت الدار فعند ابي حنيفة وقعت الاولى <sup>في الحال</sup> ولغت الثانية والثالثة <sup>وعندهما يقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا وان كانت</sup>

المراة مدخولا بها فان قدم الشرط <sup>تعلقت</sup> الاولى بالدخول ويقع <sup>ثنتان في الحال عند ابي حنيفة ١٢</sup> <sup>وان اخّر الشرط وقع ثنتان في الحال ١٣</sup>

وتعلقت الثالثة بالدخول <sup>وعندهما يتعلق الكل بالدخول في الفصلين</sup>

فصل بل لتدائمك الغلط باقامة الثاني مقام الاول فاذا قال لغير <sup>المدخول بها انك</sup> <sup>المدخول بها انك</sup> <sup>المدخول بها انك</sup>

المدخول بها انت طالق واحدة <sup>بل ثنتين وقعت واحدة لان قوله</sup>

لا بل ثنتين رجوع عن الاول باقامة الثاني مقام الاول ولم يصح <sup>له قوله ولو قال الخ بما هو الوجه الثاني وهو انه اذا اخّر الشرط وهو انه لو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند ابي حنيفة يقع الاول</sup>

وله قوله ولو قال الخ بما هو الوجه الثاني وهو انه اذا اخّر الشرط وهو انه لو قال انت طالق ثم طالق ثم طالق ان دخلت الدار فعند ابي حنيفة يقع الاول ويبلغوا بعده ولان الترتيب لما كان في النكاح كما قال انت طالق وسكت على هذا القدر فوقع هذا الطلاق فلما بانث بالاولى ولم يتيمن تحلوا لبعده لانها غير موطوءة ليعفو الثاني والثالث وعندنا يقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا آنفا <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup>

له قوله ولم يصح الخ لان الكلام انشاء لا يمكنه البطلان بعد التكلم بدون جعله في حكم المسكوت عنه لان قد وجد مصدر منه بالامر ولا يمكنه اعداؤه اي بقاؤه على عدمه الاصل لان شيلع عن اصله بالوجود فلا يسعد ان بعده كان لم يكن واما العدم اللازم فلا يصح الوجود لان الوجود يتحقق في زمانه واذا تحقق وجب ترتيب حكمه عليه وهو وقوعه الطلاق لاقتناع تخلف الحكم عن سببه لانه موجب لكل زمان وجوده عين زمان وجوده كذا في كتب الاصول <sup>١٢</sup>

رجوعه فيقع الاول فلا يبقى المحل عند قوله ثنتين ولو كانت  
 لعدم الرجوع فيها <sup>۱۲</sup> ..... لطلاق <sup>۱۳</sup> فيلغو <sup>۱۴</sup> <sup>الرأ۱۲</sup>  
 مدخولاً بهما يقع <sup>۱۱</sup> الثلاث وهذا بخلاف ما لو قال لفلان علي الف  
 لعدم العودة الى التصحيح بتدخل الاول في الثنتين <sup>۱۳</sup>  
 لابل الفات حيث لا يجب ثلاثة الالف عندنا وقال زفر يجب ثلاثة  
 اقرار بالترقي الى مس الف مجرد بعد الف <sup>۱۳</sup>  
 الالف لان حقيقة اللفظ لتد امارك الغلط باثبات <sup>۱۱</sup> الثاني مقام الاول ولم  
 يمنع <sup>۱۲</sup> دليل لغزنا لا <sup>۱۳</sup> <sup>المعروف بها</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>اي المعلوم عليه بها</sup>  
 يصح عنه ابطال الاول فيجب تصحيح الثاني مع بقاء الاول وذلك بطريق  
<sup>۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>  
 زيادة الالف على الالف الاول بخلاف قوله انت طالق واحدة  
 لابل ثنتين لان هذا النشاء وذلك اخبار والغلط انما يكون  
 في الاخبار دون الانشاء فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط في  
 الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار بان  
 قال كنت طلقك امس واحدة لابل ثنتين يقع ثنتان لما ذكرنا  
<sup>۱۱</sup> <sup>۱۲</sup> <sup>۱۳</sup> <sup>۱۴</sup> <sup>۱۵</sup> <sup>۱۶</sup> <sup>۱۷</sup> <sup>۱۸</sup> <sup>۱۹</sup> <sup>۲۰</sup> <sup>۲۱</sup> <sup>۲۲</sup> <sup>۲۳</sup> <sup>۲۴</sup> <sup>۲۵</sup> <sup>۲۶</sup> <sup>۲۷</sup> <sup>۲۸</sup> <sup>۲۹</sup> <sup>۳۰</sup> <sup>۳۱</sup> <sup>۳۲</sup> <sup>۳۳</sup> <sup>۳۴</sup> <sup>۳۵</sup> <sup>۳۶</sup> <sup>۳۷</sup> <sup>۳۸</sup> <sup>۳۹</sup> <sup>۴۰</sup> <sup>۴۱</sup> <sup>۴۲</sup> <sup>۴۳</sup> <sup>۴۴</sup> <sup>۴۵</sup> <sup>۴۶</sup> <sup>۴۷</sup> <sup>۴۸</sup> <sup>۴۹</sup> <sup>۵۰</sup> <sup>۵۱</sup> <sup>۵۲</sup> <sup>۵۳</sup> <sup>۵۴</sup> <sup>۵۵</sup> <sup>۵۶</sup> <sup>۵۷</sup> <sup>۵۸</sup> <sup>۵۹</sup> <sup>۶۰</sup> <sup>۶۱</sup> <sup>۶۲</sup> <sup>۶۳</sup> <sup>۶۴</sup> <sup>۶۵</sup> <sup>۶۶</sup> <sup>۶۷</sup> <sup>۶۸</sup> <sup>۶۹</sup> <sup>۷۰</sup> <sup>۷۱</sup> <sup>۷۲</sup> <sup>۷۳</sup> <sup>۷۴</sup> <sup>۷۵</sup> <sup>۷۶</sup> <sup>۷۷</sup> <sup>۷۸</sup> <sup>۷۹</sup> <sup>۸۰</sup> <sup>۸۱</sup> <sup>۸۲</sup> <sup>۸۳</sup> <sup>۸۴</sup> <sup>۸۵</sup> <sup>۸۶</sup> <sup>۸۷</sup> <sup>۸۸</sup> <sup>۸۹</sup> <sup>۹۰</sup> <sup>۹۱</sup> <sup>۹۲</sup> <sup>۹۳</sup> <sup>۹۴</sup> <sup>۹۵</sup> <sup>۹۶</sup> <sup>۹۷</sup> <sup>۹۸</sup> <sup>۹۹</sup> <sup>۱۰۰</sup>

له قوله يقع الثلاث لانه لا يمكن الرجوع فيقع الاول والاخيران مع بخلاف ما اذا كانت المرأة غير مدخول  
 بها حيث تقع واحدة لانه لا يقع الرجوع عنها وقعت واحدة وتبين بهما ولا يبقى محلا عند قوله ثنتين فلا يقعان كذلك في الفصول ۱۲ -  
 قوله ولم يصح عشر الخ لطلان الكار بعد الاقرار لما قال عليه السلام المرأ يوفد باقراره لكن اقراره بالفين على وجه قاسمتها مقام  
 الاول صحيح لاقتضاء حكمه من ۱۲ - ۳ قوله فيجب الخ اي فيلزم الالف مع الالف الاول كما لو قال علي الف درهم بل الف دينار فيلزم  
 الماء لان الاختلاف الجنس ۱۳ - ۴ قوله بخلاف قوله انت طالق الخ اذا قال لغير المدخول بهما انت طالق واحدة لابل ثنتين تقع  
 الواحدة لانه اذا قال انت طالق واحدة وقعت واحدة ولا يمكن الاعتراض عند ذلك كانت هي غير طهورة لا عدة لها فلم يبق المحل فيلغو ما بعده لان الطلاق انشاء والغلط انما يكون  
 في الاخبار دون الانشاء لانه ايجاد امر لم يكن ولعبا وجدي لا يمكن تداركه بان يحول بانها على عهدها فالخبر يحتمل الصدق والكذب فيمكن تداركه  
 بالصدق ونفي الكذب فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط في الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع ثنتان لما قلنا ان  
 تدارك الغلط في الاخبار ممكن كذلك في المدن -  
 ۵ قوله والغلط الخ فان قيل الغلط كما يتصور في الاخبار بعدم المطابقة لنفس الامر كذلك يتصور في الانشاء لعدم  
 موافقة السان مع القلب قلنا ذلك لا يعبر في الطلاق لانه صريح وحكم الصريح متعلق بنفس الكلام بدون العسرية ۱۲ -

فصل لکن للاستدراک بعد النفی فیکون موجبہ اثبات مابعدہ فاما نفی  
باعتقاف عاقلہ و بالتشہیر مستحبہ بالفعل ۱۲

ما قبلہ ثابت بدلیلہ و العطف بهذه الکلمة انما یتحقق عند اتساق  
لے کن ۱۱ و ہر قول حرف لا علیہ ۱۲

الکلام فان کان الکلام متسقا یتعلق النفی بالاثبات الذی بعدہ والا فهو  
مستأنف مثالہ ما ذکرہ محمد فی الجامع اذا قال لفلان علی الف  
ای الاتساق ۱۲

قراض فقال فلان لاولکنہ غصبک لکنہ المال لکن الکلام متسق  
بذل الف اوصیة و احوال ۱۲ لے نلیس لے بلیک الف لاجل القرض ۱۲ لے المقرضون الف علیہ قرض ۱۲

فظهر ان النفی کان فی السبب دون نفس المال و كذلك لو قال لفلان  
اللی اقترض القرض هو القرض ۱۲

علی الف من ثمن هذه الحاریة فقال فلان لا الحاریة جاریتک و لکن  
لے نلیس لے بلیک الف من ثمن الحاریة ۱۲

لے قوله للاستدراک الخ ہذا اصطلاح الخلیل ای طلب درک السامع بدفع مابسی ان یتوهم من الکلام السابق فلا بد لمن مفہوم متخالفین  
فلو عطف بہا مفرد علی مفرد و وجب وقوعہا بعد النفی كما اشار الیرنی المتن کما فی ما جاء فی زید کن عمرو ای جاء فی عمر و لو عطف بہا جملة علی اخرى  
جازا لامر ان فیہا وقوعہا بعد النفی و بعد الاثبات و التخالف اعلم ان ینکون بالایجاب و السلب او ماجری بحرا من التالف بین  
الشیوئین کما زوجیة و الفردیة و الانسانیة و الفرسیة و ہی ان کان متخففة فی عاقلہ وان کان متشددة فی عجزیة مشارکة للعاطفة فی  
الاستدراک فان تبیل الکلام بہناتی بیان حروف العاطفة و کلمتہ لکن انما ینکون عاقلہ اذا کان متخففة و اما اذا کان متشددة فہی الحروف  
الشبهتہ بالفعل و قد ذکر المص و سائر ائمہ الاصول المتفقہ فی نظائر العطف قلت لعم کمن العاطفة لا ینکون الا تخففة الا ان الشان تسامحا  
فی ذلک و ذکر المتفقہ فی نظائر العطف لان کلہما للاستدراک کذا فی المعدن ۱۲۔ ۱۳ قوله بعد النفی الخ و شہد در المصنف  
حیث اشار بہذا الکلام الی امرن احدہما محل استعمالہ و ثانیہما بیان موجبہ فاشار الی الاول بقوله بعد النفی والی الثاني بقوله فیکون موجبہ  
اثبات مابعدہ و عرض المصنف من ہذہ الاشارة بیان الفرق بین کن و بل و ہوا کن لا یتدرک بہا بالایجاب و بل ینفع  
بعد الایجاب و النفی و الثاني ان موجب لکن اثبات مابعدہ و اما نفی ما قبلہ فتثبت بدلیلہ لا ینکون لکن کما مر بخلاف بل فانہ یوجب نفی الاول  
اثبات الثاني یوضہ و ہذا ای الاستدراک بلکن بعد النفی فی عطف المفرد علی المفرد وان کان فی الکلام جملتان مختلفتان نضبا و اثباتا جاز  
الاستدراک بلکن فی الایجاب ایضا کما جاز فی بل کذا قبیل ۱۲۔ ۱۳ قوله عند اتساق الکلام ای انتظام من وسق الشان انا جمہ  
و ذلک لشیئین احدہما ان ینکون الکلام متصلا و مرتبطا بعضہ ببعض غیر منفصل یتحقق العطف و الثاني ان ینکون محل الاثبات غیر محل  
النفی لکن الجمع بینہما ولا یناقض اخر الکلام اولہ کما فی توکک جاء فی زید لکن عمرو و ما ہا کذا فی جمع الحراش ۱۲۔ ۱۳ قوله یتعلق  
النفی الخ ای یرتبط النفی بالاثبات و لا ینکون بینہما بعد لکن فی ذلک الکلام تناف و تناقض ۱۲۔ ۱۳ قوله والا ان  
لم یوجد الاتساق بان قامت احد الشیئین المذكورین فی الاتساق ۱۲۔

۱۴ قوله لزمہ المال فانفی فی مسألتہ الجامع و ہوا ما قال فلان لا و الاثبات ہو قوله لکنہ غصب فہنہا تعلق النفی بمل الاثبات  
لان محل الاثبات ہو السبب ای القرض لا اصل المال و ہوا لزم الف درہم فیکون النفی و ہوا قوله لا متعلقا بالسبب ای بالقرض لا اصل  
الافراز و ہوا لزم الف درہم ۱۲۔ ۱۳ قوله لان الکلام الخ ای کلام المقر و کلام المقرض متوافقان لا متناقضان لانہما اوراقان فی اصل المال  
وان اختلفا فی السبب لان المقر لکن النفی سببا و ہوا القرض و تمیت سببا اخر و ہوا الغصب و لا یتعرض کلامہ اصل المال کذا فی  
المعدن ۱۲۔ ۱۳ قوله دون نفس المال نکان الکلام متسقا و المقصود من الاسباب احکامہا عند اتحادہا ہو المقصود لا بیالی باختلاف  
الاسباب علی ان التوزین فی التصحیح ایضا ینکون لان من الجائز انہ اخذ الف من مال المقر عند غصبہ لمیت القرض بناء علی ما بینہما من  
الایساطال المقرضہ غصبا بناء علی عدم الاذن و الاجازة بالاخذ کذا فی المعدن ۱۲۔ ۱۳ قوله و كذلك ای مثل المذكور نے  
اتساق الکلام و فی لعی السبب و دن اصل المال کذا فی الحصول ۱۲۔

لي عليك الف يلمزه الميال فظهما ان النفي كان في السبب لان في اصل الميال  
 ولو كان في يده عبدك فقال هذا الغلان فقال فلان ما كان لي قط ولو كنت  
 لفلان انا فانت واصل الكلام كان العبد للمقتر له الثاني لان النفي يتعلق  
 بالاشياء وان فصل كان العبد للمقتر الاول فيكون قول المقتر له سدا  
 للاقرار ولو ان امه تزوجت نفسها بغير اذن مولاه بمائة درهم  
 فقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين  
 بطل العقد لان الكلام غير متسق فان نفي الاجازة واشباتها بعينها لا يتحقق  
 فكأن قوله لكن اجيزه اشارة بعد سدا العقد وكذلك لو قال لا اجيزه  
 ولكن اجيزه ان زدتنى خمسين على المائة يكون فسحا للنكاح لعدم احتمال

له قوله ولكنه لا يمكن نفي علمه عن نفسه لقوله ما كان في يدي يتصل  
 ان يكون نفيا عن نفسه مع التحويل الى المقتر الثاني ويحتمل ان يكون نفيا عن نفسه بدون التحويل فاذا وصل قوله لفلان كان بيان نفى الملك عن نفسه  
 كان مع التحويل الى الثاني باثبات الملك بنبو العبد للمقتر الثاني ١٢ - له قوله فان وصل الخ يكون الكلام مستقلا مدار الاتساق على  
 ما يتل جمع الميرين الاتصال بالسابق في التكلم وعدم تعلق النفي والاشبات بشئ بعينه حتى لا يبقى التناقض والتدريج ولو سبب الفها بفظ  
 فعند نقول احد الامرين لا يتحقق الاتساق بل يبعد كلاما متناقضا فتدبر ١٢ - له قوله للمقتر الاول وهو من يده العبد لان المقتر الاول  
 اذ فصل وقطع كلامه كان نفيا للملك مطلقا اي نفيا عن نفسه اصلا لان نفيا الى احد خلاف ما اذا وصل فانه وان كان شهادة الف ولكنه كما اقر  
 بالملك للغير متصلا بالنفي عن نفسه صارا لكل بمنزلة كلام واحد فيكون تقديم الاقرار وتأخيره سواء فيعمل كما قدم الاقرار بالملك لفلان صيانة  
 لكلام العائل عن اللغاة كذا في المعدن ١٢ - له قوله قول المقتر الاول ما كان لي قط في صورة الفصل رد الاقرار وتكذيب المقتر جملا  
 للكلام على الظاهر ويكون قوله لفلان بعد ذلك شهادة بمالك الثالث على ذي اليد وشهادة الف لا يثبت الملك لسيما  
 اذا كان بلا دعوى الملك بنفي العبد كما كذا في المعدن ١٢ - له قوله لا اجيز العقد يعني ان الامه اذا تزوجت بغير اذن مولاه  
 بمائة درهم فقال المولى لا اجيز النكاح بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين لقوله لا اجيزه نفى العقد فسخ للنكاح وقوله ولكن اجيزه  
 اشبات العقد والاشبات والنفي في محل واحد محال فجعل لكن حيث بدأ لان هذا النفي فعل واشباته بعينه توضيحه ما قال المولى ولا  
 اجيز العقد فقد قلح النكاح عن اصله ولم يبق له وجهه ثم لما قال بعده ولكن اجيزه بمائة وخمسين يلازم ان يكون اثبات ذلك افضل للنفي بعينه لان  
 الرئي النكاح تابع الاثبات والقياس في اول الكلام تأخره فلناه على ابتداء النكاح بهما فترسخ النكاح الاول الذي عقده فيكون كجمله لكن حج الاستينات للعطف  
 ولو قال المولى في جوابها لا اجيز النكاح بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون به العبد مثال الاتساق في أصل النكاح ويكون النفي راجعا الى  
 قيد المائة ولا اثبات الى قيد المائة والخمسين فلا يكون في صورة الوصل نفى فعل واشباته بعينه فذريعة لقبول له قوله بطل العقد  
 لان الكلام غير متسقي اي غير مرتبط بما قبله من حيث المعنى وان كان منضما بصورة ١٢ - له قوله اشبات الخ فيه  
 اشكال وهو اننا لا نسلم ذلك لانه رد النكاح المقيد بمائة واجاز النكاح المقيد بمائة وخمسين فلا يكون نفى الاجازة اشباتا بعينها في شئ واحد قلنا  
 بان المعنى في باب النكاح من الزوائد ولابد الصبح النكاح بدون ذكره ومع نفيه فكان النفي من اصل النكاح فكان قوله لكن اجيزه الخ اشباته بعينه  
 بعد نفيه فلا يصح لان لكاح الامه كان موقوف على اجارة المولى وقد انفسخ بالرد والمنسوخ لا تلحق بالاجارة فيكون لكن للاستينات لا  
 للعطف كذا في بعض المواضع ١٢ .



لو كتم الاول وحده بحيث ولو كتم احد الاخرين

بمقتضى جرح الاخرين على الاول ١٣

لا يحنب مالم يكتمهما ولو قال بغير هذا العبد او هذا كان له ان يبيع

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

٢٨

احدهما انهما شاء ولو دخل اوفى المهربان تزوجها على هذا او على

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

هذا يحكم مهر المثل عند اى حنيفة لان اللفظ يتناول احدهما والموجب

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

الاصل مرم مثل فيترجح ما يشاهد به وعلى هذا قلنا التشهيد ليس بركن

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

في الصلوة لانه قوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

صلواتك علق الاتمام باحدهما فلا يشترط كل واحد منهما وقد شرطت

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

القعدة بالاتفاق فلا يشترط قرائة التشهيد ثم هذه الكلمة في مقام

١٢

١٣

١٤

١٥

١٦

١٧

١٨

١٩

٢٠

٢١

٢٢

٢٣

٢٤

٢٥

٢٦

٢٧

له قوله لا يحنب الم يكلمها لان الثابت با واحد غير معين فيع في موضع التعميم الا اذا وكون كل فرد منفيا عن قاعدة فصيحة تقدير الكلام لا اكلمها  
ولا هذا لما قال وبلا ولا يجمع فقد جحد الى الثاني بقى فتشركه فصارت كالاول لا اكلم هذا ولا بد من قولك لا اكلم الاول ولا يحنب لو كتم احد  
الاخرين الم يكلمها والقياس على مسألة الطلاق غير مستقيم لان الثابت با واحد غير معين في موضع الثابت فيقتضى وكانت المطلقة اى  
امدى الاليمين غير معين لان اودخلت بينهما فلما قال ويدر مطوفا على المطلقة منهما وهى غير معينة فصارت كالاول احدا كما طاق ويدر فلوقال  
بكذا انطلق الثالث في تزوج الزوج بين الاليمين فكذا استهنا كما في بعض الحواشي ١٢ له قوله ان يبيع احد ما حاله لان كلمة اوفى في موضع الانشاء  
للتخيير لان قولك اضرب زيد او اذرع فلما قال ويدر غير معين والامر للاختيار ولا يتصور الا بتأرياق الفعل في غير عين فثبتت التخيير  
ضرورة يتمكن من الاختيار ١٢ له قوله ولو دخل ..... الاصل فيه ان الاصل في المهر هو مهر المثل وانما يخرج المستثنى عليه  
ببإرض التسمية فاذا كان المسمى غير معين بل مبهما مير الى مهر المثل الذى هو الاصل عند اى حنيفة ١٣ له قوله يحكم الخ ليعني لو  
دخل لفظ اوفى المهربان قال تزوجك على هذا الف ودرهم او على هذا ما ودينار مثلا يحكم مهر المثل عند اى حنيفة لان الموجب الاصلى في باب  
النكاح مهر المثل كالقيمة في باب البيع وانما العدول عند اذا كانت التسمية محصورة قطعا ولم توجد لان دخول كلمة او يبيح كون المسمى  
معلوما قطعا فوجب المصير اليه ذوالا لانها يوجب التخيير وللزوج ان يعطى احد المهرين ايها شاء لكننا نقول ان كلمة او وضع لنتناول احد  
الامرني وهو مجبول غير معين فاذا فسدت التسمية بجهالة يصار الى موجب الاصلى واما التخيير فانما ثبتت ضرورة يتمكن من الاختيار في الطلب  
كالامر في هذه المسئلة لم يوجد الامر فلا ثبتت التخيير فتدبر كذا في الشرح ١٣ له قوله في الصلوة اى في القعدة الاخرية على  
طريق ذكر النكاح واردة البعض كما في قوله تعالى يحيلون اصابعهم في اذانهم الآية ١٣ له قوله اذا قلت هذا اى قرأت التشهد واثبت  
قاعدة لان قراءة التشهد لم تشرع الا في حالة القعود ١٢ له قوله باجدهما اى علق الاتمام باجدهما لان الاتساع امر المذكورين وهو  
القعدة اذ قراءة التشهد فيكون احد ما فرضا ١٤ له قوله فلا يشترط الخ وعند الشافعي فرض وعند اصحابنا واجب حتى يجب  
سجدة السواذ اسبى عنه لكن الصلوة تتم بدونه لو جوار كانها لما ذكرنا من التمسك بكلمة اوفى في الحديث فان قيل لفظ الاتمام يدل على  
ان لم يبق فرضا بعده كما في قوله عليه الصلوة والسلام اذا وقف بعرفات فقد تم حج فان لم يبق عليه طواف الزيارة بالاجماع قلنا حقيقة الاتمام  
في شئ ان لم يبق بعده جز من اجزائه (فلم يبق التشهد فرضا لغرضه القعدة بالاتفاق) فانما ان يرايه الاشراف وهى القرب فهو مجاز كما  
روى عن عبد الرحمن بن عباس قال عليه السلام اذا رخصت راسك من آخر السجدة فقد تمت صلواتك واردة المجاز (وهو القرب منها)  
في بعض الصور يدل على ترك الحقيقة في اللفظ والايصار الى المجاز الاعند لغز النعل بالحقيقة وصحبت التشهد غير متدبر على كذا في شرح المنار -

اذ حملت هذا الخ اخرجه ابوداؤد في سننه واحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه عن ابن مسعود نحوه - فصب الولاية

التقى يوجب نفى كل واحد من المذكورين حتى لو قال لا اكلهم هذا وهذا  
التساطين ۱۲ المخالف ۱۳ بالتزويد بين المرين ۱۱  
يحدث اذا كلم احدهما وفي الاثبات يتناول احدهما مع صفة التغيير  
المخالف ۱۲ لا يرضى الكلام ۱۲ مقارن ۱۲ اي او ۱۲ اي المذكورين ۱۲ في التغييرين ۱۲  
كقولهم خذ هذا وذلك ومن ضرورية التغيير عموم الاباحة قال الله تعالى  
نار تجوز في تعيين الماخوذ ولا يشترط فيها ۱۲ ما يباح لكل دون غيره في المباح ۱۲  
فكفارتة اطعام عشرة مساكين من اذ سط ما تطعمون اهليكم  
او كسوتهم او تحريز رقبة وقد يكون او بمعنى حتى  
اي لا يشترط امره ۱۲  
قال الله تعالى ليس لك من الامر شي او يتوب عليهم قبل معناه  
اي من امر دعاء الاستيعمال على ما قيل ۱۲ حتى ۱۲ الاشارة الى ۱۲ اي الكفاية ۱۲ في الاما ۱۲  
حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا ادخل هذه الدار او ادخل  
اي الى ان يقبل الشراعى او يترجمهم ۱۲ المخالف ۱۲ اي حتى ۱۲  
هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو دخل الاولى او لا حدث ولو دخل  
تاثيره على او معنى حتى ۱۲ الدار ۱۲ لوجه شرط الحث ۱۲ المخالف ۱۲  
الثانية او لا يتر في بيته وبمثله لو قال لا افارق او تقضى ديني يكون  
لعدم وجود الشرط ۱۲ الدار ۱۲

له قوله يحدث لما سبق انها يتناول احد المذكورين وهو كونه في سياق التقى فيم على وجه الانفرد ۱۲ -  
على قوله احدهما اي لا يثبت له التغيير في تعيين احدهما لان الكل صار منفيا ولو نفى او على حقيقة لوجب التغيير لانه يكون احدهما  
منفيا فيكون له ولاية التعيين في احدهما كما لو كان في الاثبات بان قال هذا حرذ هذا في المعدن ۱۲ على قوله مع صفة التغيير الخ هذا في  
مقام الانشاء والطلب يدل عليه قوله كقولهم خذ هذا وذلك والا اي وان لم يرد بمقام الاثبات مقام الانشاء بل كان مطلقا سواء  
كان انشاء واخيارا لا يستقيم على الاطلاق كذا في المعدن ۱۲ - على قوله من ضرورة التغيير عموم الاباحة اي اباحة  
كل واحد من المذكورين الا ترى انه اذا يقال جالس العقبة او الحمد ممن كان معناه عندهم جالس احدهما او كليهما ان شئت ۱۲ -  
على قوله قال الله تعالى تاييد لعموم الاباحة او بيان له فان قلت كيف يكون قوله تعالى فكفارة اطعام الانية تاييدا لانه اخباره وكلامنا  
في الانشاء قلنا انه بمعنى الامراى فليكن احد هذه الامور فيكون الشاء ۱۲ على قوله من اوسط الخ اي اطعم العشرة لا اعل اطعمته  
ولا اخبارنا من اطعمته المتوسط من اطعمته للثلاثة التي تطعمها بل يمكن عليه العام وانفاذ امو العشرة واعظم الياس الوسط او حرذ وارقية واحدة فهذا الترتيب يدعي  
خصال الكفارة اريد به منع الحمولات الخ للجمع حتى لو جمع بهما جاز المجموع عن احدهما اي الواجب عندهما احدا للاشياء الثلاثة مع اباحته  
كل نوع منها على الانفرد حتى لو نزل النكس جاز لكن الواجب صار مؤديا باحد الانواع كذا في الشرع ۱۲ على قوله وقد يكون او  
الخ يعني ان الاصل في اوان تكون للعطف فاذا لم يستقيم العطف بان يختلف الكلامان يشوش العطف بمنه فممكن ان يكون او بمعنى حتى ۱۲ -  
على قوله حث لان المحلوف عليه دخول الاولى قبل الثانية فاذا دخل الاولى او لا قبل الثانية حثت لوجود الشرط ودخل الاولى  
بعد الثانية لا يثبت لغوات الشرط ۱۲ على قوله برني بيته ان كان المحلوف عليه دخل الاولى قبل الثانية يثبت لوجود الشرط ولو دخل  
الاولى قبل الثانية حثت لوجود الشرط ولو دخل الاولى بعد الثانية لا يثبت لعدم الشرط انما جعلت بمعنى حتى لتعذر العطف لاختلاف الكلامين  
في نفى واثبات والغاية صالحة لان اول الكلام في خطر وتحريم فلذلك وجب العمل بما يترجمه البرودي والحسامي ۱۲ -

على اي قبل دخوله الدار الاولى ۱۲ -

بمعى حتى تَقْضَى دىنى فِصْلٌ حَتَّى لِلْغَايَةِ كَالِى فَاذَا كَانَ مَا قَبْلَهَا قَابِلًا  
 لِلاَمْتِدَادِ وَمَا بَعْدُهَا يَصِلُ غَايَةً لَهُ كَانَتْ الْكَلِمَةُ عَامِلَةً بِمَحَقَّتْهَا  
 مِثَالُهُ مَا قَالَ مُحَمَّدٌ إِذَا قَالَ عَبْدِي عِدَّةٌ حَتَّى لَمْ أَضِرُّكَ حَتَّى يَشْفَعُ  
 فَلَانَ أَوْ حَتَّى تَصِيحَ أَوْ حَتَّى تَشْتَجِيَ بَيْنَ يَدَيْكَ أَوْ حَتَّى يَدْخُلَ  
 اللَّيْلُ كَانَتْ الْكَلِمَةُ عَامِلَةً بِمَحَقَّتْهَا لِأَنَّ الضَّرْبَ بِالتَّكْرَارِ يَحْتَمِلُ  
 الْاِمْتِدَادَ وَشَفَاعَةَ فَلَانَ وَمِثَالُهَا تَصَلُّمٌ غَايَةً لِلضَّرْبِ فَلَا وَاصْتِنَاعٌ عَنِ  
 الضَّرْبِ قَبْلَ الْغَايَةِ حُنْثٌ وَلَوْ حَلَفَ لَا يَفَارِقُ غَرِيمَهُ حَتَّى تَقْضِيَهُ دَيْنَهُ  
 نَفَارِقَهُ قَبْلَ قِضَاءِ الدِّينِ حُنْثٌ فَاذَا تَعَدَّرَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ لَمَانَعِ  
 كَالْعَرَفِ كَمَا لَوْ حَلَفَ أَنْ يُضْرِبَهُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ حَتَّى يَقْتُلَهُ حِمْلٌ عَلَى

لَهُ قَوْلُهُ حَتَّى لِلْغَايَةِ كَالِى الْعَمَلِ أَنْ حَتَّى وَإِنْ عَدَّتْ مَهْنَتِي فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ لَكِنْ الْأَصْلُ فِيهَا مَعْنَى الْغَايَةِ كَالِى بَانَ كَيْفَ مَا بَعْدَهَا جَزْأً  
 قَبْلَهَا كَمَا فِي كَلِمَةِ السَّمَكَةِ حَتَّى رَأْسُهَا وَغَيْرِ جِزْمَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ أَوْ مَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 تَعَالَى حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ ١٢ - ١٣ قَوْلُهُ لِلْغَايَةِ الْغَايَةِ بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 الْيَسَاءِ شَيْءٌ وَلَا يَتْبَعُ ذَلِكَ إِلَّا بَانَ بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا إِلَّا بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَلَا يَدْخُلُ فِيهَا إِلَّا بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ  
 ١٤ قَوْلُهُ تَصَلُّمٌ غَايَةً لِلضَّرْبِ لِأَنَّ الضَّرْبَ عَادَةٌ بِالشَّفَاعَةِ وَأَمْثَالُهَا تَمْ لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْأَسْمَاءِ تَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ  
 الْيَسَاءِ فَتَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ بِمَا كُنَّ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 ١٥ قَوْلُهُ حُنْثٌ لَمَانَعِ بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 الشَّفَاعَةِ أَوْ الْاِبْتِذَانِ أَوْ الْاِبْتِذَانِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 الْيَسَاءِ يَفْعُ عَلَى أَوَّلِ الْوَجْهِ لِأَنَّ الْمَالَ عَلَى الْعَيْنِ غَيْرُ مَطْلُوعٍ مِنَ الْحَالِ بِهَا هُوَ الْعَادَةُ فَيَنْتَقِضُ بِهَا الْيَسَاءُ ١٢ - ١٣

١٤ قَوْلُهُ حُنْثٌ لَمَانَعِ بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 قَبْلَ قِضَاءِ الدِّينِ الَّذِي هُوَ غَايَةٌ لَهُ حُنْثٌ لَوْ جُودَ الشَّرْطُ لَكَانَ فِي الْفُضُولِ وَغَايَةَ التَّحْقِيقِ ١٢ - ١٣ قَوْلُهُ فَاذَا تَعَدَّرَ الْجَوَابُ اشْتِكَالَ هُوَ  
 أَنْ يُقَالَ لَمْ يَحْلُفْ أَنْ يُضْرِبَهُ حَتَّى يَمُوتَ فَالضَّرْبُ يَحْتَمِلُ الْاِمْتِدَادَ وَالْوَتَّ يَصِلُ مَعْنَى الْفِعْلِ وَجَدَّ ذَلِكَ لَمْ يَجْعَلْ حَتَّى لِلْغَايَةِ وَهَذَا وَاصْتِنَاعٌ  
 عَنِ الضَّرْبِ قَبْلَ الْوَتِّ لَمْ يَحْتِجْ فَاجَابَ بِأَنَّهَا مَاتَرُكَ الْعَمَلُ بِالْحَقِيقَةِ مَهْنَةً بِالْعَرَفِ لِأَنَّ الْحَقِيقَةَ قَدْ تَشَرَّكَ بِالْعَرَفِ كَمَا قِيلَ ١٢ - ١٣  
 ١٥ قَوْلُهُ لَمَانَعِ الْعَمَلُ بِمَعْنَى الْاِبْتِذَانِ وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا وَغَيْرِهَا  
 ارَادَةَ مَعْنَى الْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ حَقِيقَةً لَا ارَادَةَ مَعْنَى الْغَايَةِ مِنْ حَتَّى يَشِيرَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ حَمْلٌ (أَيِ الْمَوْتِ وَالْقَتْلِ) عَلَى الضَّرْبِ الشَّدِيدِ لِأَنَّ الْيَسَاءَ مَقْضَى  
 حَقِيقَةً هُوَ الْغَايَةُ مَلَا الصَّدْرَ إِلَى مَدْحُوبِهَا وَوُجُودَهُ مُتَمَصِّلًا لِيَتَمَصَّلَ الْغَايَةَ بِالْمَنْبِيَا وَيَعْتَبَرُ نَظْرًا لَا مُفَصَّلًا مِنْهَا بِأَنَّ يَنْقَطِعُ وَوُجُودَهُ قَبْلَ الْغَايَةِ بِزَيَانِ  
 وَلَوْ لَيْسَ فَعُو الْقَطْعُ وَارِيدَ الضَّرْبُ إِلَى مَدْحُوبِهَا مِنَ الْاِتِّصَالِ وَالْاِمْتِدَادِ الْمُتَبَرِّينَ فِي مَفْهُومِ حَقِيقَةِ الْغَايَةِ كَانَ الْمَوْضِعُ لِلْغَايَةِ جَائِزًا فِي هَذَا الْمَعْنَى فَالْمَوْضِعُ  
 وَالْقَتْلُ عَلَى حَقِيقَتِهِمَا لَكِنْ الْمُرَادُ مِنَ الْاِبْتِذَانِ إِلَيْهَا قَرَبَ الضَّرْبِ مِنْهَا وَلَا اِمْتِدَادَ إِلَيْهَا وَأَنْصَلَ لَهَا سَهْمًا بِوَدُونِ مَعْنَى الضَّرْبِ إِلَيْهَا أَلِ الضَّرْبِ الشَّدِيدِ  
 كَمَا فِي كِتَابِ الْأَصُولِ ١٣ - ١٤ عَمَلٌ أَيْ لِيَبَانَ أَنْ مَدْحُوبَهَا نَهَائِيَةٌ لَمَانَعِ ١٢ - ١٣



الضرب الشديد باعتبار العرف <sup>١٢</sup> وأنت لم يكن الأول قابلاً للامتداد <sup>من قوله حتى ١٢</sup>  
والأخرى صالحاً للغاية وصلح <sup>١٢</sup> الأول سبباً <sup>١٢</sup> والأخرى جزءاً <sup>١٢</sup> يحتمل على <sup>١٢</sup>  
الجزء <sup>١٢</sup> مثاله ما قال محمد <sup>١٢</sup> إذا قال لغيره عبدي حران لم أتك حتى <sup>١٢</sup>  
تؤديني فاتاه فلم يعبده <sup>١٢</sup> لا يحدث <sup>١٢</sup> لان التغذية لا يصلح غايةً للاتيان <sup>١٢</sup>  
بل هوداء الى زيادة الاتيان وصلح <sup>١٢</sup> جزءاً <sup>١٢</sup> فيحمل على الجزء <sup>١٢</sup>  
فيكون بمعنى لأم <sup>١٢</sup> كى نصاركما لو قال ان لم أتك اتياً جذاً <sup>١٢</sup> التغذية <sup>١٢</sup>  
وإذا تعدر هذا بان لا يصلح <sup>١٢</sup> الأخرى <sup>١٢</sup> جزءاً <sup>١٢</sup> للأول <sup>١٢</sup> حمل على العطف <sup>١٢</sup>  
المحض مثاله ما قال محمد <sup>١٢</sup> إذا قال عبدي <sup>١٢</sup> حران لم أتك حتى <sup>١٢</sup> التقي <sup>١٢</sup>

له قوله باعتبار العرف آه حتى إذا ضرب ضرباً شديداً لم يمسك عن الضرب قيل ان يمرت او يقتله فقد برئ منه  
المسئلة متعلق بقوله كان علمه بحقيقتهما ويحتمل ان جواب اشكال وهو ان يقال ان لو حلف ان يضرب حتى يموت فالضرب يحتمل الامتداد واليوت  
يصلح ان يكون المنتهى للفعل بينما اى للضرب ومن ذلك ما جعل حمل حتى للغاية ولهدا الواسك من الضرب قبل الموت لا يبحث فاجاب بان ترك  
العقل بالحقية بينما بالعرف <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> قوله وان لم يكن الخ هذه المسئلة مرتبطة بقوله فاذا كان ما قبلها قابلاً للامتداد الخ <sup>١٢</sup>  
قوله يحمل على الجزء اى فان عدم الشيطان جميعاً او احدهما فتكون حتى حينئذ بمعنى لام كي لا اجل السببية فحمل على معنى الجزء لان  
بين الغاية والجزء من النسبته وبي ان الشرط يقتضى الى الجزء لما ان الغنيا يفتنى الى الغاية فتكون بمعنى لام كي لان الاول لما كان سبباً كان  
الغرض منه السبب <sup>١٢</sup> <sup>١٢</sup> قوله لا يبحث لانه اتاه للتغذية وهو فعل المخاطب للاختيار فيه لم يتكلم <sup>١٢</sup>  
قوله الى زيادة الاتيان ولقائل ان يقول ما ذكرتم من ان التغذية واعينته الى زيادة الاتيان فهو عادة اللغاة ودون عادة الكلام اذا تعاقب  
ان يكون التغذية واعينته لتترك الاتيان فانك العمل بحقيقة الغاية والجواب عنده ان مبنى الحكم على الغالب وعادة العوام ما ذكرنا وما  
ذكرت ذكر الخواص فلا يبنى الحكم عليه <sup>١٢</sup>  
قوله لام كي وهو الذى يكون ما قبله علمه لما بعده نحو ايتك كي كى حتى <sup>١٢</sup> - <sup>١٢</sup> قوله جزاؤه التغذية وذلك بان يكون  
الاتيان على وجه التعظيم والزيادة لانه وجه التحقير بان اتاه ليعزله ويشتت اليه وهو بان الاتيان على هذا الوجه لا يصلح سبباً للجزء فكان شرط بوه  
الاتيان على وجه يصلح سبباً للجزء بالعدو وقد وجد فلما بحثت وان لم يعبده كذا فى المعدن <sup>١٢</sup> - <sup>١٢</sup> قوله واذا تعدر هذا الى حمل  
على الجزء فيحمل للعطف المحض مجازاً ولا يراد على وجه معنى الغاية وبه استعارة اختراعها للفقهاء لا نظير لها فى كلام العرب لان سماع  
الجزئيات بعد تحقق العلاقة ليس بشرط في الجواز وعرض عليه شيخ الاسلام انه اذا لم تكن حتى فى لغة العرب والعرف مستعمله فى العطف  
المحض وتعرض للحكاك الشرعية على هذه الاستعارة ويمكن ان يقال ان الامام محمد بن الحسن المشيخى فى صاحب الزايات من كان يؤذنه من الغيرة كفى في اسماها  
لان كان يخوف من علوم اللغة والعرف وان يقال ان الفقهاء يقدرون على التمام فى اخذ المعانى من قوالب الالفاظ فلا غيرة لهم اى التمام بما يقابلها الفقهاء فقلنا <sup>١٢</sup>  
قوله عبدي حران لم ائتمك <sup>١٢</sup> هذا مثال للعطف المحض لعدم استقامة الجزاؤه فان التغذية فى هذا المثال فعل التكم كالالاتيان والالاتيان  
لا يجازى لفسره لان الجزء مكافاة والاسنان لا يكافى نفسه ولهذا قيل اسلمت كي ادخل الجنة بصيخته الجبول لا بصيخته المعلوم فتعجب ان  
تجعل استعارة للعطف فكانه قيل ان لم ائتمك فعل التعدر كى فعبدي حران لم ائتمك <sup>١٢</sup> واتاه وتعدى متزاخياً عن الاتيان بحيث  
ومصارعده جزو الوجود الشرط وهو عدم الاتيان والتعدى ليه موصول لان الاقرب فى هذه الاستعارة حرف الفاء فاذا جعلت بمعنى الفاء  
لا يستقيم التزمى كما لا يخفى <sup>١٢</sup>

عنه اى مثال ما صلح الاول سبباً والاخر جزاء <sup>١٢</sup>

عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تغدي عندي اليوم فاتاه فلم يتغدى  
 عنده في ذلك اليوم حدثا وذلك لانه لما اضيف كل واحد من  
 الفعلين الى ذات واحد لا يصلح ان يكون فعله جزاء لفعله فيحمل على  
 العطف المحض فيكون المجموع شرطا للبر فصل الى لانتهاه  
 الغاية ثم هو في بعض الصور يفيك معنى امتداد الحكم وفي بعض الصور  
 يفيد معنى الاسقاط فان انا الامتداد لا تدخل الغاية في الحكم وان  
 انا الامتداد لا تدخل نظير الاول اشتدب هذا المكان الى هذا الحائط  
 لا يدخل الحائط في البيع ونظير الثاني باع بشرط الخيار الى ثلاثة ايام  
 وبمثله لو حلف لا اكلم فلانا الى شهر كان الشهر اخلانا في الحكم وقد

انه قوله على العطف المحض اي على العطف بمعنى الفاء ومعنى ثم لان التعقيب يناسب معنى الغاية  
 فيتوقف وجود العطف على وجود الفعلين اي الاتيان والتعدي بوصف التعقيب فيكون المجموع شرطا للخبر وان تغدي الاتيان من  
 غير ترانج حصل البر والاولا فلا كذا في الفصول ١٢ - ثم قوله فيكون المجموع الخ ولو اني تغدي عقيب الاتيان من غير ترانج حصل البر والاولا فلا  
 حتى لو لم يأت اواني ولم يتبادر اني تغدي مترانجا حدث كذا في التلويح ١٢ - ثم قوله الى لانتهاه الغاية فان قيل ان معنى الغاية هو  
 اضافة الشئ الى نفسه وهولاء يجوز قلنا العبارة بحذف المضاف اليه  
 الا انتهاه فكانت اضافة الا انتهاه الى الغاية  
 والتقدير لا انتهاه ما قبل الغاية فلا يرد ثم اعلم ان في الاربعة مذاهب لابل العربية الاول دخول ما بعد في حكم ما قبلها مطلقا والثاني عدم  
 الدخول مطلقا والثالث الدخول ان كان ما بعد من جنس ما قبلها والا فلا والرابع ان الدخول اذ عدم الدخول يحتاج الى دليل خارج ولا دلالة  
 على الدخول ولا عدم الدخول والمصنف اورد تفصيلا حيث قال يفيد معنى الخ كذا قيل ١٢ -  
 ثم قوله يفيد معنى امتداد الحكم بان لا يكون صدر الكلام قننا ولا للغاية اذ في تناولها تنك فتذكر كذا الى المد الحكم الى الغاية كما في قوله تعالى ثم  
 اتوا الصيام الى الليل فان الصوم يقع عن الامساك ساعة يدليل مسانة الخلف وهو لا يتناول ساعته اخرى فتذكر الليل لمد الحكم ١٢ -  
 ثم قوله يفيد معنى الاسقاط بان يكون الصدر متنا ولا للمادة الغاية فتذكر الغاية ليستقط الحكم عمدا وكما في قوله تعالى وايدكم الى المرافق  
 فان البر لم يجر من رؤوس الاصابع الى الابط فتذكر المرفق للاسقاط ما وراءه ١٢ - ثم قوله لا يدخل الحائط في البيع اذ اسم  
 المكان يطلق على الاقل والاكثر فيكون الغاية لمد الحكم فان قيل فعلى هذا لزم ان يكون التي في قوله تعالى سبحان الذي اسرى عبده ليلا  
 من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى للاسقاط لان صدر الكلام لا يتناول ما وراء الغاية اذ الاسراء يجوز ان يكون فرحا او فرسحين وليس  
 كك بل يتحقق فيكم الاسقاط حيث دخل المسجد الاقصى تحت الاسراء فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد الاقصى  
 ليلة المعراج قيل الاسراء من الكعبة الى المسجد الاقصى ثابت بالنص ومن المسجد الاقصى الى السماء والى حيث ما شاء الله نبالاخبار وعلى  
 هذا من اكد دخول النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الاقصى ليلة المعراج لا يكثر ولكن يكون مستعدا لكانه بالخبر الصحيح كذا في المعدن ١٢ -  
 ثم قوله باع بشرط الخيار الخ فانه يدخل الغاية في الحكم لان الغاية ههنا لاجل الاسقاط فانه لو شرط الخيار مطلقا ثبتت مؤيد ويفيد  
 العقد فكان ذكر الغاية لا يخرج ما رواهنا ١٢

افاد فائدة الاسقاط ههنا وعلى هذا قلنا المرافق والكعب <sup>١٢</sup> اخلان <sup>١٢</sup> اي فائدة الاسقاط <sup>١٢</sup> اي اسقاط ما وراء الشهر <sup>١٢</sup>

تحت حكم الفصل في قوله تعالى المرافق لان كلمة الى ههنا

لا اسقاط فانه لولاها لاستوعبت الوظيفة جميع اليد ولهذا قلنا <sup>١٢</sup> ما وراء الغاية <sup>١٢</sup> اي اشارة الى الغاية لا اسقاطا ما وراءها <sup>١٢</sup> اي وظيفة اليد من القوة او النقل <sup>١٢</sup> فانما اسم المرافق الى الاصل <sup>١٢</sup>

الركبة من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل <sup>١٢</sup> اي من الاعضاء الواجبة السر <sup>١٢</sup>

ما تحت السرة الى الركبة تفيد فائدة الاسقاط فتدخل الركبة في الحكم <sup>١٢</sup> اي كقوله الى <sup>١٢</sup> اي اسقاط ما وراء الغاية <sup>١٢</sup> اي كقوله الى <sup>١٢</sup>

وقد تفيد كلمة الى تاخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قال لامرأته انت <sup>١٢</sup> طالق الى شهر ولانها له لا يقع الطلاق في الحال عندنا خلافا لزم لان <sup>١٢</sup> حاله <sup>١٢</sup> اي لا يقع الطلاق <sup>١٢</sup> اي بعد الشهر <sup>١٢</sup>

ذكر الشهر لا يصح لمد الحكم والاسقاط شرعا والطلاق يحتمل التأخير <sup>١٢</sup> ههنا <sup>١٢</sup> تفيد العمل بالغاية <sup>١٢</sup>

بالتعليق فيحصل عليه فصل كلمة على للالزام واصله لافادة معنى <sup>١٢</sup> اي التاخير ازا عن الغاء كلامه <sup>١٢</sup> اي معناه الاصل للغوى <sup>١٢</sup>

له قوله فائدة الاسقاط لان قولنا لا يكفينا دل الشهر ما فوزه فيكون ذكر الشهر <sup>١٢</sup> اسقاط ما وراء الشهر كذا في الفصول <sup>١٢</sup> له قوله واخلاق انما قال ذلك ولم يقل فرض غسلها لانه لا اعتقاد حتى لا يكفينا جاهد <sup>١٢</sup>

فرضه غسلها <sup>١٢</sup> له قوله ولذا اي الاجل ان الصدر اذا كان قننا ولما وراها تدخل الغاية تحت المعنى فتدخل الركبة <sup>١٢</sup> في العورة لان ما تحت السرة يقننا وما وراء الركبة فكان الغاية لا اسقاط ما وراءها كذا قيل <sup>١٢</sup>

له قوله عورة الرجل الخ اخرجه الحاكم في مستدركه من حديث عبد الله بن جعفر فروعا بين السرة الى الركبة عورة وسكت عنه واخرجه <sup>١٢</sup> الدرر قطبي البصري في سننه من حديث ابى يوسف فروعا ما بين فوق الركبتين من العورة وما اسفل من السرة من العورة <sup>١٢</sup> هو قوله تاخير الحكم الخ اي اذا <sup>١٢</sup>

دخلت في الازمنة بمعنى التأخير التاجيل وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجود ما يوجب تجويزه ثم ثبت بعد وجود الغاية <sup>١٢</sup> ولولا الغاية لكان ثابتا في الحال كالباعع في الشهر فانه لتاخير المطالبة الى مضي الشهر ولولا الغاية لكانت المطالبة ثابتة في الحال ثم اعلم ان الاصل <sup>١٢</sup>

في الالفاظ على الزمان التوقيت وهو ان يكون الشيء في الحال ويتهيء بالوقت المذكور ولولا الغاية لكان ثابتا في ما وراءها ايضا فم قد يكون <sup>١٢</sup> للتاجيل والتأخير وهو ان لا يكون الشيء ثابتا في الحال مع وجود مقتضيه ثم ثبت بعد وجود الغاية ولولا لكان ثابتا في الحال ايضا فشي <sup>١٢</sup>

من البيع والطلاق لا يحتمل التوقيت لكن البيع يحتمل التاجيل ما يقبل ما يدل عليه من الثمن فعملنا ما يتعلق باجل الثمن بخلاف الطلاق فغير <sup>١٢</sup> الاجل فيه الى الالفاظ احتراز عن الالفاظ كذا في المعدن وغيره <sup>١٢</sup> له قوله ولا يتنزل قيد منه القيد لانه لو قال انت طالق <sup>١٢</sup>

الى شهر ولو ي التخيير تعلق في الحال ويلغوا الكلمة لان لزمى حقيقة كلامه وفيه نظر لان الحقيقة لا تختلج الى التخيير ويمكن ان يجاب عنه <sup>١٢</sup> بان منزلة الحقيقة القاصرة وهي تحتاج الى التخيير كالرأس غير المتعارف في لا يأكل رأسا تحتاج الى التخيير كذا في كتب الاصول <sup>١٢</sup>

له قوله يجعل عياشي يميل الطلاق على التأخير احتراز عن الغاء كلامه وقال زروق يقع في الحال لان الالفاظ لا يميل الشيء لا يمنع <sup>١٢</sup> ثبوت اصله كقيل الدين لا يمنع ثبوت اصله كذا نقول ان الالفاظ ما دخل عليه وههنا دخل على اصل الطلاق فادجب تاخيره واصل الطلاق <sup>١٢</sup>

يعمل التأخير بالتعليق بمعنى شهر فاما اصل الثمن فلا يحتمل التأخير بالتعليق فعملنا الكلمة ثم على تاخير المطالبة كذا في المعدن <sup>١٢</sup> له قوله للالزام اي لا تثبت لزوم ما قبلها على ما بعدها وبه المعنى العرفي المستعمل في عامة الاحكام ما هو نقلنا او يجوزنا عن معناها للغوى <sup>١٢</sup>

عورة الرجل الخ اخرجه الدرر قطبي في سننه واحمد في مستدركه والحاكم في مستدركه عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده نحوه

التفوق والتعلیٰ ولهذا الوقال لفلان علی الف یحمل علی الدین بخلا وخالو  
 ١٢ له لا فانرسمنی التفوق والاراء ١٢  
 قال عندی اومعنی اوقبلی وعلی هذا قال فی السیر الکبیر اذا قال رأس الحصن امنونی  
 بل علی قول علی الف ١٢ له اى اى رتر التعلیٰ ١٢ محم ١٢  
 علی عشرة من اهل الحصن ففعلنا فالعشرة سواه وخيار التعیین له ولو قال امنونی  
 له امانه العشرة ١٢ اى المئتان ١٢ من بین اهل الحصن ١٢ المئتان ١٢  
 وعشرة افشرة او ثع عشرة ففعلنا فكذلك وخيار التعیین للا مکن وقد یكون  
 ثبت الامان لرد العشرة سواه ١٢ من اهل الحصن ١٢ دون المئتان ١٢  
 علی بمعنى الباء مجازا حتى لو قال بعنك هذا علی الف یكون علی بمعنى  
 اللاصق ١٢  
 الباء لقیام دلالة المعاضة وقد یكون علی بمعنی الشرط قال الله تعالیٰ یبایئناک  
 اى دلالة ودوعه ١٢ تفصیح الاتقان ١٢  
 علی ان لا یشرکنا بالله شیئا ولهذا قال ابو حنیفة اذا قالت لزوجها طلقنی  
 المرآة ١٢  
 ثلثا علی الف فطلقها واحدة لا یجب المال لان الکلمة ههنا تفید معنى الشرط  
 وهو الالف ١٢ علی الزوجه ١٢ کلمة علی ١٢ اى فی القول ١٢  
 فیکون الثلث شرط للزوم المال فصل کلمة فی الظرف وباعتبار هذا الاصل قال اصحابنا  
 فاذا طلقها واحدة لم یوجب الشرط علیها لزم المال ١٢  
 من الاطلاق ١٢

وهو التعلی والتفوق کقولنا زید علی السریة اعلی السطح ولما کان الازم علی الشیء کان ذلیله ویرکبه یتعلی ویغلب علیه وکان فرق لنفسه  
 لوجوه علی ذمته کان الازم کان معنا کذا قیل ١٢ له قوله معنى التفوق والتعلیٰ ههنا اى التعلیٰ قد یكون حاکما فی قولهم زعینا علی  
 وقد یكون معنی کما فی قولهم فلان علینا امیر ولغلان علی ذین لان الدین یتسلط من یلزمه ولذا یتقال کسب ذین کذا فی الفصول ١٢ -  
 له قوله فالعشرة سواه ههنا اى سوى رأس الحصن وهذا الیس مقصودا بالقرع بل المقصود قول وخيار التعیین لای لرأس الحصن لانه طلب  
 امان فله عشرة بکلمة علی الدلالة علی التعلی والتفوق یتفصی ان یكون متعلیا علیهم فی ثبوت الامان وكذلك بان یكون ولاية التعیین له  
 حیث یتبارک یشاء ویذیر من یشاء کذا فی المعدن ١٢ - له قوله لای لرأس الحصن لانه طلب امان نفسه علی عشرة بکلمة علی فیکون  
 مستعلیا علیهم فی ثبوت الامان وذلك بان یكون له علیهم ولاية التعیین حیث یتبارک من یشاء ویذیر من یشاء ١٢ -  
 له قوله لای لرأس الحصن عطف امانهم علی امان نفسه من غیر ان یشترط تعلیما علیهم فی امانهم فلما یكون له الخیار لای لرأس  
 الحصن کذا فی المعدن ١٢ - له قوله بمعنى الشرط اى اذا عذرت حقيقة وهی اللزوم تتحقق بین الشرط والجزاء لان الجزاء یتعلق  
 بالشرط یتكون لازما عنه وجوده ولم یقل ههنا مجازا کما قال من قبل لان الشرط بمنزلة الحقيقة لان الشرط بلازم الشرط ولبعینه المتعلی یلازم  
 المتعلی علیه وفيه التعاقب لان الصاعد علی الشیء ویكون فوق ذلک الشیء کما ان المتعاقبین یكون احدهما اثر الاخر ١٢ -  
 له قوله لا یجب المال وهو الالف للزوج وقال ابو یوسف ومحم ١٢ یجب ثلث الالف ١٢ - له قوله فیکون الثلث  
 شرطا الخ فانما اذا طلقها الرجل واحدة لا یجب شیء من المال لان الشرط اذا فات (وهو الثلث) فات الشرط (ای المال) وعندها یجب  
 ثلث الالف کما قالت طلقنی ثلثا بالالف لان الاطلاق علی المال معا فتر من جانب المرآة والمال یجب علیها عوضا عن الاطلاق  
 فعمل کلمة علی بمعنى الباء وقال ابو حنیفة رحمه الله لیس بین الاطلاق و بین المال مقابلة لیتقدم معا ومنت بل بینهما معا فینالان الاطلاق  
 یجب ادلائم یجب المال لان المال یجب اولاهم یقع الاطلاق وهذا معنی الشرط والجزاء لاسمى المعاد فله لان العوض یجب مقابلا  
 للعوض مقابلا ترتیب تحقیقا للمقابلة یحمل علی الشرط فیکون الثلث شرط للزوم المال فاذا طلقها واحدة لم یوجب الشرط فلم یزوم المال  
 کذا فی المعدن ١٢ له قوله للظرف یعنی ادخلت علیه کلمة فی ظرف ودعاء لما قبلها تحقیقا مثل الماء فی الکوز واتسببنا

اذ قال عَصَبْتُ ثَوْبًا فِي مَنْدِيلٍ اَوْ مِمَّا فِي تَوَصُّرَةِ لِسْمَاكَ جَمِيعًا ثُمَّ هَذِهِ الْكَلِمَةُ

تُسْتَعْمَلُ فِي الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ وَالْفِعْلِ اَمَّا اِذَا اسْتَعْمَلْتَ فِي الزَّمَانِ بَانَ يَقُولُ

اَنْتَ طَالِقٌ فِي عَدِّ نَقَالِ ابُو يُوْسُفَ وَحَمْدٌ لِيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ حِزْنُهَا وَظَاهِرُهَا

حَتَّى لَوْ قَالِ اَنْتَ طَالِقٌ فِي عَدِّ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِهِ اَنْتَ طَالِقٌ غَدًا يَقَعُ الطَّلَاقُ

كَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ فِي الصُّورَتَيْنِ جَمِيعًا وَذَهَبَ الْوَحْيِيَّةُ إِلَى اِنْهَا اِذَا حَذَفْتَ يَقَعُ

الطَّلَاقُ كَمَا طَلَعَ الْفَجْرُ اِذَا ظَهَرَتْ كَانَتْ الْمَرَادُ وَقَوْعُ الطَّلَاقِ فِي جِزَاءٍ مِنَ

الْعَدِّ عَلَى سَبِيلِ الْاِيْرَهَامِ فَلَوْ لَمْ يَجُودِ النِّيَّةُ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِاَوَّلِ الْجِزَاءِ لَعَدِمَ الْمُنَاجِمُ

لَهُ وَلَوْ نَوَى اٰخَرَ النِّمَارِ صَحَّتْ نِيَّتُهُ وَمِثَالُ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الرَّجُلِ اِنْ

صُمِّمْتُ الشَّهْرَ فَاَنْتَ كَذَّ اَفَا نَهْ يَقَعُ عَلَى صَوْمِ الشَّهْرِ وَلَوْ قَالِ اِنْ صُمِّمْتُ فِي

مثل زيد في الدار والنعمة والدرهم في الكيس والخروج في يوم كذا وما قولهم زيد ينظر في العلم وانا في حاجتك فعلى معنى ان العلم عمل نظره وتامله وعلى معنى انه لما جعل الحاجب طرفا لنفسه جعل كناية فاشتملت عليها فقلبتا على قلبه كذا في المعدن ١٢ -  
له قوله اما اذا استعملت الخ مثل ان تقول انت طالق غدا يعني اختلفوا في حذفه في واثابته بان اجماع يقتضي استيعاب ما عول في حتى يكون ما بعد في معيارا لما قبله غير ناضل عما قبله واثابته لا يقتضيه حتى يكون ما بعد في طرفا لما قبله ناضلا عما قبله فقال الصحاح بما سواد في انه يستوعب جميع ما بعده فقوله غدا قول في عدسوا في كون النعمية معيارا لما بعده حتى لو قال لو نويت به اخرتها لا يصدق قضاءه لان خلاف الظاهر فان الظاهر ان المراد بالعدسوا فاذا نوى اخر النهار فقد نوى تفصيل البعض وبخلاف الظاهر بل يصدق فيها ديانة لانه نوى تحتمل كلامه واما عدسوا في حقه اذا حذفت في وانصل الفعل بالنظر بان قال انت طالق غدا في ادب الاستيعاب ان امكن لانه حينئذ يشابه المعقول به حيث انتصبت بالفعل فيقتضي الاستيعاب كالمفعول يقتضي تعلق الفعل بمجموعه ان امكن فاذا قال لو نويت اخر النهار لا يصدق قضاءه لانه غير موجب كلامه فلا بد ان يقع الطلاق في اول النهار واما اذا اتصل الفعل به بواسطة في اقتضى وقوعه في جزء من النهار اذ ليس من ضرورة الطريقة الاستيعاب فاذا قال في غدا قال اردت اخر النهار يصدق قضاءه كما يصدق ديانة لوفعه في جزء مهم من الغدولة ولاية التعميم ونظير هذا لاصوم الدهر وفي الدهر فان الاول يقتضي استيعاب العر بخلاف الثاني فانه يقع على الساعة كذا في الاصل ١٣ -  
له قوله في جزء من الغد على سبيل الايهام اه وذلك لانها اذا ذكرت صارت الطلاق مضافا الى جزء مهم من الغد وذلك لا يقتضي الاستيعاب فان قيل الغد ظرف على كلا التقديرين فما السر في ان حذفه في يقتضي الاستيعاب واظهاره لا يقتضي قيل اذا حذفت عنه في شابه المعقول برواذا فكر في تحض ما دخلت عليه للطرفية والظرف لا يقتضي الاستيعاب كذا في اكثر الشرح وفي المعدن فان قيل يشكل به اني قول تعالى سبحان الذي اسرى بعده حيث حذف في ولم يستوعب الاسرار جميع الليل بل كان في جزء على ما عرفت قصة المعراج قيل الاصل ان حذفه في يقتضي الاستيعاب على ما هو اصل ابى حفيظة الا بدليل والاخبار مستفيضة على ان الاسرار انما كان في بعض الليل انتهى ١٤ -  
له قوله صححت بنيت لانه عين احد احتملا من غير تغيير موجه ولا لانه اذا ظهرت كلمة في تيميم (يتخلص) ما دخلت عليه في الظرفية وظرف الطلاق انما يكون في جزء من الغد وذلك لا يقتضي الاستيعاب ١٣ - له قوله يقع على صوم الخ اي شرط حلفه صوم جميع الشهر بلا واسطة حرف الجرف يقتضي استيعاب الشهر بالصوم ١٣

الشهر فانت كذا يقع ذلك على الامساك ساعة في الشهر واما في المكان  
اي صوم يوم من شهر ١٣

فمثل قوله انت طالق في الدار وفي مكة يكون ذلك طلاقا على الاطلاق  
استعماله ١٣  
اشتهر طالق ١٣  
اعطاء الطلاق للمفاني ١٣  
عن قهيد النكاح ١٣

في جميع الاماكن وباعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل واصله  
في ١٣  
جمع اكنته ١٣  
بيان الاطلاق ١٣

الى زمان او مكان فان كان الفعل مما يتم بالفاعل يشترط كون الفاعل  
اي لا يمتنع الى الفاعل ١٣  
اي المفعول ١٣

في ذلك الزمان او المكان وان كان الفعل يتعدى الى محل يشترط كون  
الذي اضاف الفعل اليه ١٣  
المحل في ذلك الزمان والمكان لان الفعل انما يتحقق باثره واثره في المحل  
المحل في ذلك الزمان والمكان لان الفعل انما يتحقق باثره واثره في المحل  
الذي سبب اللفظ ١٣  
اي يتجاوز اثره ١٣  
للفنث ١٣

قال محمد في الجامع الكبير اذا قال ان شئت منك في المسجد فكذا فشتمته وهو  
في ١٣  
شمال المكان ١٣  
الحكم ١٣  
اي الشتم ١٣

في المسجد والشتم خارج المسجد يتحدث ولو كان الشاتم خارج المسجد  
الذي سبب الشاتم ١٣  
لوجود الشرط كون الفاعل في الظرف ١٣

والمشتوم في المسجد لا يتحدث ولو قال ان ضربت ك او  
التعلم لعدم اثره واللفظ وهو وجود الشاتم فيه ١٣

شجعجتك في المسجد فكذا يشترط كون المضروب والمشجوج في  
اي عبادي ١٣  
مركبة شتمه ١٣

له قوله يقع ذلك

على الامساك الخ لان الفعل مضاف الى جزء مبهم من الشهر وذلك لا يقتضي الاستيعاب ١٣  
على الاطلاق اي كونه الطلاق في جميع الاماكن في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا لظرف الشئ بمنزلة الوصف له وما كان وصفا للشئ  
يعلان يكون صالحا للتخصيص والوصف مختص بالوصف ومنه والكان لا يصلح للطلاق بحال لانه اذا وقع في مكان يقع فيه الطلاق اذ اضيف  
الى المكان فقبل انت طالق في الدار وقع في الحال الا ان يراد به اضممار الفعل بان اريد في دعوها الدار فيصير بمعنى الشرط فلما انطلق في  
الحال لانه ذكر المحل واداء الفعل للحال فيصدق فيما بينه وبين الشرع تعالى لان اللفظ يحتمل ولكنه خلاف الظاهر فلا يصدق قضاء ١٣

قوله يتعدى الخ اي يتوقف وجوده الى مفعول كالمضرب والسبج والقفل مثلا فانها لا تتم بوجود الفاعل وحده بل يتوقف  
على وجود المفعول وهو المضروب والمشجوج والمقتول ١٣

قوله لان الفعل انما يتحقق الخ لان الافعال انما تعرف بظهور اثارها  
في محلها الا ترى انه يختلف اسماءها باختلاف اثارها فان من ارسل خشية من الاعلى على غيره فان اثره في الايام ليسى ضربا وان اثره في الجرح  
ليسى برصا وان اثره في ازهاق الروح ليسى تشننا ولما اختلف الفعل باختلاف اثارها علمنا ان اسم الفعل باقتدارا ثبت بالمفعول به في اثارها  
المكان في حقه ونحن نقول بهذا الاستدلال خروج الجواب مما تبين به الافعال تتم بالفاعل والمفعول لا واحد مما يجب ان يراد المكان  
في حقه لان اسم الفعل لم يثبت الالغني اختص بالمفعول وهو اثر الفعل هذا توضيح ما في المعدن ١٣

قوله لان الفعل انما يتحقق الخ لان الافعال انما تعرف بظهور اثارها  
اي في محل يقع عليه في المكان والزمان في حق المحل كذا في المعدن ١٣

قوله يكون ذلك الخ اي الطلاق اذا اضيف الى مكان  
يقع الطلاق في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا لظرف الشئ بمنزلة الوصف وما كان وصفا للشئ لا بد ان يكون صالحا للتخصيص  
والمكان لا يصلح خصوصا للطلاق بحال لانه اذا وقع في مكان ..... وقع في الاماكن لانه لا يفضل المكان على الاخر في حق ايقاع الطلاق  
بل كرسوا في ذلك بخلاف الزمان الخ ١٣

قوله لا يحدث لان الشتم يتم بالشافم وحده فكان شرط الحدوث وجوده في  
المسجد وقد وجد كذا قيل ١٣

قوله لا يحدث لان الشتم يتم بالشافم وحده فكان شرط الحدوث وجوده في  
الفعل واشترط الظرفية في احد ما دون الآخر كما لان القول لما كان الفعل متعديا وذكر المحل مع الفاعل يكون المقصود وقوع الفاعل على المحل ضرورة  
ويكون المحل هو المقصود فاشترط الظرفية في المحل لهذا كافي مفتاح المعلم ١٣

قوله لا يحدث لان الشتم يتم بالشافم وحده فكان شرط الحدوث وجوده في  
المسجد وقد وجد كذا قيل ١٣

قوله لا يحدث لان الشتم يتم بالشافم وحده فكان شرط الحدوث وجوده في  
الفعل واشترط الظرفية في احد ما دون الآخر كما لان القول لما كان الفعل متعديا وذكر المحل مع الفاعل يكون المقصود وقوع الفاعل على المحل ضرورة  
ويكون المحل هو المقصود فاشترط الظرفية في المحل لهذا كافي مفتاح المعلم ١٣



لَوْ قَالَ انت طالقُ في مشية الله تعالى اوفى اسادة الله تعالى  
 كان ذلك بمعنى الشرط حتى لا تُطْلَقَ فصل حوت الباء للالصاق في  
أي مشية الله تعالى واذا تر ١٣ لعدم ادراك وجود الشرط ١٣  
 وُضِعَ اللفظة ولهذا تصحب الاثمان وتحقيق هذا ان المبيع اصل  
أي باجماع اهل اللغة والروايات مجاز ١٣ أي لها بالالصاق ١٣ أي تغلها ١٣  
 في البيع والتمن شرط فيه ولهذا المعنى هلاك المبيع يوجب ارتفاع  
كأن خارج عن المقود عليه وموقوف عليه ١٣  
 البيع دون هلاك الثمن اذا ثبت هذا فنقول الاصل ان يكون التبع  
يوجب ارتفاع البيع ١٣  
 ملصقًا بالاصل لا ان يكون الاصل ملصقًا بالتبع فاذا دخل  
أي التبع ١٣

له قوله لو قال انت طالق الخ لانه لو قال انت طالق انشاء الله تعالى كان ذلك ابطال قوله انت طالق فكذا ما  
 كان معناه فان قلت قولك انت طالق في علم التدقيق به اللطاف في الحال مع ان العلم من الارادة في كونها لا يصلح ان ظنا لانها فلان قيل  
 ان العلم يعمل بمعنى العلم يقال لهم انظر عليك فبينا اي معلومك يقال علم الي حليفته اي معلوم واذا كان بمعنى العلوم يستعمل ان يجعل  
 بمعنى الشرط لان الشرط ما يكون على خطر الوجود ومعلوم الله تعالى متحقق لا محالة واذا كان كذلك كان الطلاق واقعا في الحال لانه جعل  
 معلوم الله تعالى ظنا لطلاق وانما يكون الطلاق في معلوم اذا كان واقعا لانه لو لم يكن واقعا لكان عسره في معلومه بخلاف المشية لان مشية  
 الله تعالى ليست متحققه حتما اي وجوبا وتيقنه ان الله تعالى يوصف بالمشية ويضد باولا يوصف بضد العلم فكان العلم متحققا في الحال و  
 المشية لا يلزم ان تكون موجودة حتما في الفصول قلت الاظهر مما قالوا في جواب الاعتراض بغزله فان قلت الخ ان يقال انه لا حاجة  
 الى جعل العلم بمعنى العلم بل المراد ان ثابت في علم الله تعالى بمعنى ان علمه محيط بذلك اي ما ذكره في التلويح الا ان الشارح نقل جواب  
 الاصوليين مع جعل العلم بمعنى العلوم لورود الاعتراضات على جوابهم بالارادة والقدرة ليعلم الفرق بين العلم والارادة والقدرة لوقوع  
 الطلاق في العلم دون الارادة والقدرة فانهم ١٢

٢ له قوله للالصاق وهو تعلق الشيء بالشيء واتصاله به فما دخل عليه الباء هو الملتصق به والطرف الاخر هو الملتصق بها اصلها في اللفظة  
 والروايات مجاز فيها ١٣ له قوله في وضع اللفظة انما قال في وضع اللفظة للاشارة الى تعريف قول الشافعي حيث زعم ان الباء في قوله تعالى واسموا  
 بروسكم للتبويض وهو معروف في العرب على انه يستلزم الترادف والاشتراك وبها ليسا باصل في الكلام وذلك لان حرف من وضع للتبويض  
 فلو كان الباء للتبويض لزم الترادف ولانه لو كان للتبويض مع انه لا لصاق لزم الاشتراك فيكون معنى الاية عنده واسموا بعض روكم والبعض  
 مطلق بين ان يكون شعرا ما فتر حتى قريب الكل فعلى اي البعض مسح يكون آسيا بالماورود قال مالك انها صلة اي زائدة فكان المعنى اسموا  
 روكم والظاهر منه الكل فيكون مسح كل الراس فرضا قلنا ليس كذلك اي ليس الباء للتبويض والزائدة لان التبويض مجاز فلا يبصار اليه كذلك  
 الزيادة خلاف الاصل فانهم كذا في المعدن ١٣

٣ له قوله والتمن شرط في البيع فان قيل لا يوجد البيع الا بالمبيع كذلك لا يوجد الا بالتمن فكيف يقول انه شرط  
 فير قلنا ان التمن تبيع والمبيع اصل لان الغرض الاصل في البيع الاستمتاع بالملوك وذلك يحصل بالمبيع لا بما هو تيمن لان التمن في التناهي من التهود وهي غير  
 متعنى بذاتها ولذا يجوز تبيع ما ليس عنده نخلان المبيع اصل والتمن تبيع كذا في المعدن ١٣ له قوله لان يكون الاصل اه ولقائل ان يقول لما كان  
 الملتصق تبيعا للملتصق به اصلا كان التمن اصلا لان الباء تدخل على التمن وهو الملتصق به الا ترى ان قولك مرتت بزيد معناه التمن موري بزيد فقد  
 ذكر في غيره من نسخ الاصول ان ما دخل عليه الباء هو الملتصق به والطرف الاخر هو الملتصق كما في قولك كتبت بالقلم معناه التمنكت للكتابة  
 بالقلم والجواب عنه ان المقصود اتصال الفعل الى الاسم دون عكسه اذا المقصود ان قولك كتبت بالقلم واخبرت بالقدم وقطعت بالسكين  
 وضررت بالسيف ونحوها الصاق به الفعال بهذه الاشياء دون العكس فكان الملتصق اصلا والملتصق به تبعها بمنزلة الالة للشيء ولها اصحبت  
 الباء في الاثمان لان التمن ليس بمقصود في البيع كالالة للشيء كذا في الفصول وفي بعض حواشيه عبارة المهمة محمولة على القلب فكان تقديره  
 فنقول الاصل ان يكون التبع ملصقا بالاصل فاذا دخل حرف الباء في البديل في باب البيع دل ذلك على ان تبع ملصق بالاصل انتهى لكن الكلام  
 لا يخلو عن الاختلال تماثل فيه ١٣ له قوله بالتبع تحقيقه اي لو نزل التمن تجع ان التمن للملصق يوجب التبع في قول المبدن ولم يحصل بالذات البقاء



حرف الباء في البدل في باب البيع دل ذلك على انه تبع موصى  
دخول المعاديات ١٣  
أي النش ١٢  
أي البدل وهو النش ١٣

بالاصل فلا يكون مبيعاً فيكون ثمناً وعلى هذا اذ قال بعث منك هذا  
مخول الباء ١٣  
مخول الباء ١٣  
أي كون مدخل الباء ثمناً ١٣

العبد بكم من الحنطة ووصفها يكون العبد مبيعاً والكم ثمناً فيجوز  
أي الحنطة ١٣  
كأن في العرب كما هو المتيقن ١٣

الاستبدال به قبل القبض ولو قال بعث منك كراً من الحنطة ووصفها  
أي تعويض شيء بغيره ١٣  
أي بالكرم ١٣  
هو انما عطف وصفاً والوصف يتنون ما ما ١٣  
بأنه في الامام جده ١٣

بهذا العبد يكون العبد ثمناً والكم مبيعاً ويكون العقد سلباً لا يصح الا  
فلا يصح الاستبدال بقبل القبض ١٣

مؤجلاً وقال علموا ان اذ قال لعبيده ان اخبرتنى بقدم فلات فانت  
القول ١٣

حز ذلك على الخير الصادق ليكون الخير ملصقاً بالقدم فلو اخير  
أي الخ لم يخرجه ١٣  
لما اذا اخبر به بعد قدم في نفس الامر ١٣  
في الواقع لو اريد جازية ١٣  
العبد مولاه ١٣

كاذباً لا يعتق ولو قال ان اخبرتنى ان فلانا قديم فانت حز ذلك على  
العبد ١٣  
عدم شرط العتق وهو الخ الصادق ١٣  
وجود ملحق بالخير ١٣  
واقع ١٣

مطلق الخبر فلو اخير كاذباً عتق ولو قال لامرأته ان خوجت من الدار  
صادق كان اذا كاذباً ١٣  
العبد ١٣  
وجود ملحق بالخير ١٣

الا باذني فانت كذا تحتاج الى الاذن كل مرة اذا مستثنى خروج ملصق  
في الخروج ١٣  
عن الخروج ١٣  
لا يفرق لو كانت المستثنى مرة ١٣  
تكون مائة ١٣

بلاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طلقت ولو قال ان خرجت  
أي اذن زوجها ١٣  
المرة ليجوز الشرط وهو الخروج بلا اذن ١٣  
تفصيل على قرينة ١٣

من الدار الا ان اذن لك ذلك على الاذن مرة حتى لو خرجت مرة  
مصدرية اي الاحال اذ في خروج واحد ١٣  
لها بالخروج ١٣  
بعدة ١٣  
بعد الخروج كاذل ١٣

١٢٤

كان امر تبعياً وسيلة الى الاشياء التي بها بقاها النفس فلا تكون صورته مطوياً بل المقصود منها البتة وهي امر لم موجود في الثمن وذلك في بلاك  
الثنى المعين لا يرتفع البيع واما المبيع المقصود منه الصورة المادية فهلاكه يرتفع البيع كذا في المفتاح ١٣ له قوله في البدل اي بدل البيع  
وهو الثمن ولقائل ان يقول لما كان الملتصق تبعاً والملتصق به اصلاً كان الثمن اصلاً لان الباء تدل على الثمن وهو الملتصق به الا ترى ان ذلك  
مررت بزيد معناه التفتق سروري بزيد وذكر في غيره من نسخ الاصول ان ما دخل عليه الباء هو الملتصق به والظرف الاخر هو الملتصق كما في قوله  
كتبت بالقلم معناه التصقت الكتابة بالقلم والجواب عنهما ان لما كان المقصود وايصال الفعل الى الاسم دون عكسه اذ المقصود من ذلك كتبت  
بالقلم وقطعت بالسكين وضربت بالسيف ونحوه بالصاق هذه الافعال بهذه الاشياء دون العكس كان الملتصق اصلاً والملتصق به تبعاً  
بمنزلة الالة للشيء ولهذا صعبت الباء في الاثنان لان الثمن ليس بمقصود في البيع كذا في المفتاح ح ١٢ -

له قوله وعلى هذا قلنا اي على ان ما دخل عليه الباء يكون ثمناً اي قلنا فيما كان البدل ان في البيع غير تقديره فكلاهما يصلح مبيعاً وثماناً  
فكل طرف ودخل الباطل في ثمنه والطرف الاخر مبيع كذا قال البعض ١٢ - له قوله ويكون العقد سلباً الخ ولقائل ان يقول يمكن تصحيح  
هذا العقد بوجوه اخرى وهو ان يحمل على القلب فلم يحمل على السلم الذي هو ثابت على خلاف القياس اجيب بان القلب تفسير للكلام اعماً لا يغير  
اذا نتج الى التصحيح والكلام في هذا المقام صحيح بدون القلب فلم يحمل عليه كذا في بعض كتب الاصول ١٢ -  
له قوله ذلك على الخبر الصادق اي الحكم بحريته محمول او متعلق او مبني على كون خبره باخياره له خبراً تاماً بما يقع الخ لان حرف الباء  
للاصاق فيقتضي خبره لاصقاً بالقدم والصاق الخ بالقدم لا يتصور قبل وجوده لانه لا يصاق بالقدم فان الانضمام من النضم فرع وجود  
النضم فيقتضيه فاذا كان كاذباً كان مصداقاً المحكي عنه معدوماً فلم يكن ملصقاً به هذا كذا في شرح المنار ١٢ -

أخرى بدون الاذن لا تطلق وفي الزيادات اذا قال انت طالق بمشيئة  
لعدم الشرط لا يتواءم العيين باذن واحده  
الله تعالى اوبارادة الله تعالى اوبحكمه لم تطلق فصل في

وكجوة البيان البين على سبعة انواع بيان تقرير وبيان تفسير  
اي تقرير  
عرف بالاستقراء  
الاخاذه بيان في بيان تقرير  
وبيان تغيير وبيان ضروراة وبيان حال وبيان عطف وبيات

تبديل اما الاول فهو ان يكون معني اللفظ ظاهر لكنه يحتمل  
اي بيان تقرير  
د مضمون مفهوم  
احتمانها ناشين في دليل  
غيره فيبين المراد بما هو الظاهر فيتقرر حكم الظاهر ببيانه

ومثاله اذا قال لفلان علي قفيز حنطة بقفيز البلد او العن من  
اي بيان تقرير  
نقد البلد فانه يكون بيان تقرير لان المطلق كان محمولاً على  
اي قفيز البلد ونقد البلد  
اي القفيز والنقد

له قوله انت طالق بمشيئة الله تعالى اه اي لم تطلق امرأة اصلا لان معنى الشرط لانه لم يحل الطلاق لمصفا بالمشيئة لا يقع قبل  
المشيئة وهذا هو معنى الشرط اذ لا وجود للمشروط بدون وجود الشرطين هذا الشرط لما لا يتوقف عليه فلا يقع الطلاق كذا في المعدن ١٢ -  
له قوله لم تطلق فان قلت بلا حملت الباعث في سئله المشية وانواتها على السببية لانها قد تستعمل بمعنى السببية قال تعالى جزاء بما  
كسبا اذا حملت على ما قلنا تطلق في الحال فلما حمل على الشرط ادلى لان اقرب الى اللصاق ودر الاولوية ان في اللصاق معنى الترتيب لانه  
يقضي لمصفاه مفرا على المصق زمانا ليتمكن اللصاق وبه الترتيب الزباني في الشرط والمشرط موجود بخلاف العلة مع المعلول لان العلة  
مقارنة مع المعلول زمانا كما قيل ١٢ له قوله لم تطلق لان اللصاق بمشيئة الله تعالى فيه لوقوع الطلاق والمقيد لا يوجد ولا يتم وجوده بدون  
القيد خارجا كما ان ادخاله وجود القيد مترادف به غير معلوم فلا يقع بدون العلم كما في جهالة الشرط في الملحق عليه فانه الباء انما هي معنى التعليل فإداه  
بالعوض كذا في الفصول ١٢ - له قوله في وجوه البيان اي في طرق البيان اعلم ان ما ذكر اول الكتاب الى ههنا من بحث الخاص والعالم الى  
آخر الاقسام ون بحث الامر والشيء ون بحث حروف المعاني كمن مباحث كتاب الله تعالى ووجه البيان ايضا من مباحث كذا في  
الحصول ١٢ له قوله البيان هو عبارة عن التبعي عما في الضمير وانها الخبر لا ادر كنعرف الحق وهو في المعتز الاظهار وقد يستعمل في الظهور وقد  
يكون بالفعل وقد يكون بالقول والمراد فيها من فيه الاظهار دون الظهور اي اظهار المعنى وايضا حرم الخطاب ثم البيان قد يكون بالفعل كما يكون  
بالقول لان النبي عليه السلام بين الصلوة والنج فقال صلوا كما رأيتموني اصلي وفدا ومنى منا سلكم ولان البيان اظهار المراد وقد يكون الفعل ادل  
على المراد من القول وحده يظهر به استدلاله كذا في شرح السائر ١٢ - له قوله بيان عطف بيان بتبدل وهو من قبيل اضافة الموصوف  
الى الصفة على تاول اضافة العام الى الخاص واما قوله بيان الضرورة وبيان حال وبيان عطف فاما معنى اللام واما معنى من لان بيان الحمل  
حاصل من هذه الاشياء وهو معنى من ١٢ له قوله بيان تبدل هذا التقسيم اخذته المص وقرع عامة الاصوليين على خمسة اقسام وجعلوا  
بيان الحال وبيان العطف من انواع بيان الضرورة وحاصل التقيمين واحد لكن ما ذكره المص اقرب الى الفهم وما ذكره الخ في الا فإداه ثم اعلم  
ان كونه على سبعة انواع بالاستقراء على التقريب والانا تقسيم بالبي الزيادة ووجه الحصران البيان لا يخلو اما ان يكون المنطوق اولاد اولاد اما ان يكون  
بيانا معني الكلام اولاد له كالمدة الثاني بيان التبدل وهو النسخ والاول اما ان يكون بلا تقييد او مع الثاني بيان التغيير كاستثناء والشرط والغاية  
والاول اما ان يكون معني الكلام معلوما لكن الثاني أكد بما يعطى الاحتمال او مجولا كالشتر كوالجمل الثاني بيان التغيير والاول بيان تقرير والشاشي لا  
يخلو اما ان يكون بحض السكوت اول الثاني بيان الضرورة والاول اما ان يكون بدلالة حال الشكر او كناية الكلام الاول بيان الحال الثاني بيان العطف كذا قيل ١٢ -  
له قوله يحتمل غير الخ اي غير الظاهر بان يكون اللفظ مخفية يحتمل المعنى او عاميلا يحتمل المحصول في الحقيقة ظاهره في معناه الحقيقي وكذا  
العام فظاهر في شمول افروه لكن كل واحد منهما يحتمل مع ذلك تاول المجاز والخصوص احتمالا بعدا حيث يكون المراد منها هو المعنى الحقيقي والعموم  
الشامل ويتوهم مع ذلك ان يرا وبه المجاز والخصوص كذا في المعدن ١٢ -

تفويض البلد ونقدها مع احتمال ارادة الغير فاذا استثن ذلك فقد قررها <sup>كقولنا في</sup>  
 بيانها وكذلك لو قال فلان عندي الف وديعة فان كلمة عندي <sup>وان كان مرجعها الى لغة الظاهر ١٢</sup>  
 كانت باطلاقها تفيد الامانة مع احتمال ارادة الغير فاذا قال وديعة <sup>كقولنا عنده ولا عليه كما في المدن ١٢</sup>  
 فقد قررها حكم الظاهر ببيانها <sup>اي عملا لا مائة ١٢</sup> فصل <sup>اي ذلك اللفظ ١٢</sup> واما بيان التفسير فهوما <sup>من لفظه عنده ١٢</sup>  
 اذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشفه ببيانها <sup>اي بيان تفسيره ١٢</sup> مثاله اذا  
 قال فلان علي شيء ثم فسّر الشيء بثوب او قال علي عشرة دراهم <sup>فان الثوب مجمل ١٢</sup>  
 ونيف ثم فسّر النيف او قال علي دراهم وفسرها بعشرة مثلا وحكم <sup>بالواحد والاثنتين ١٢</sup>  
 هذين النوعين من البيان ان يصح موصولا ومفصلا <sup>مترادفا بالرفع عن اللين بزبان ١٢</sup> فصل واما  
 بيان التغيير فهوان يتغير ببيانها <sup>اي البيان بالكثر ١٢</sup> معنى كلامه ونظيره التعليق <sup>اي بيان التغير ١٢</sup> و  
 الاستثناء وقد اختلف الفقهاء في الفصلين فقال اصحابنا المعلق <sup>عن الشيء ١٢</sup>

له قوله فقد قررها ببيانها لان مطلق التفسير وطلق الالف  
 كان محمولا على تفسير البلد ونقدها لان المطلق ينصرف الى المتعارف والمتعارف فقيمة البلد ونقدها لفظا عرفية لكن مع  
 ذلك يجتم على ارادة الغير بان يراد تفسيره بلدا اخر ونقدها فاذا بين ذلك تفسير البلد ونقدها لكان بيان تقرير الكلام على ظاهره ارادة وكذلك المثال  
 الا اني لان كلمة عندي المعنوية تفيد الحفظ والامانة ويقول وديعة قرر ذلك كذا في الفصول ١٢ - ٢ قوله غير مكشوف المراد بان كان مجملا او  
 مشتملا فان مجمل نحو الصلوة والركوة في قوله تعالى واقيموا الصلوة واتوا الزكوة فان لفظ الصلوة مجمل لخصه البيان بالسننة وكذا الزكوة مجملا في حق المنصوب  
 وقد مر ما يجب ثم لخصه البيان بالسننة والشرك كلفظ بائن فانه مشترك بين البيئتين عن النكاح وغيره فاذا عينت الطلاق كان بيان تفسير كذا في  
 الكشاف ١٢ - ٢ قوله النيف بالمشدك ما بين عقدين وقد يخفف واصله من الواو وعن المبر والنيف من اصله في ثلث ١٢  
 قوله يصح موصولا ومفصلا اما بيان التقرير فلا يقرر الحكم الثابت بظاهر الكلام لان مغيره متصلا ومنفصلا هذا بجماع  
 واما بيان التفسير فكذلك عند الجمهور لقوله تعالى ثم ان علينا بيان واثم للتراخي والمراد بيان القرآن نعمت ذكره وفيه الجمل والاشك فيصرف  
 الى الفعل ولا يقال يجهل ان يراد به بيان التقرير لانه مطلقا فلا يفتيد بالا دليل ولانه بيان من وجوه ولا تارة الخفاء ولا الخفاء  
 ثم ظاهر كذا في المدن ١٢ - ٢ قوله ان يتغير ببيانها وذلك ان يصرّف المتكلم اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجه فيبقى الى بعض  
 معنائه البعيدة كالمجازي التحفيظ والمضوم في العام وانما ينسب هذا النوع ببيان التفسير لوجود اثر كل واحد منهما فبالا من حيث يبين المراد  
 يتكلم اللفظ كان بيان من حيث انه يصرّف اللفظ عن موجهه الظاهر كان تغييره الموجه فانهم كذا قيل ١٢ - ٢ قوله التعليق اي  
 بشرط مثل قوله انت حران دخلت الدرر فان قولنا من حرقتها من نزول العتق لان الايجاب عليه ثبتت موجهه العلل لا يختلف عن علته  
 ولو بيان لبليل فاذا ذكر الشرط بعد ذلك وهو قوله ان دخلت الدرر لا يتحقق في الحال وتاخر موجهه الى زمان وجود الشرط فكان تغييره الموجه  
 بطريق البيان كذا في المدن ١٢ - ٢ قوله والاستثناء مثل قوله فلان على الف الامانة فان قوله فلان على الف موجه ويجب  
 الالف بتناؤه بقوله الامانة تغيير معناه من التمام الى البعض كذا في المدن ١٢

بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله <sup>١٢</sup> وقال الشافعي <sup>١١</sup> التعليق

سبب في الحال الا ان عدم الشرط مانع من حكمه وفائدة الخلاف <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١١</sup>

تظهر فيما اذا قال لا جنبيه ان تزوجتك فانت طالق او قال لعبد الغيران

ملكك فانت حر <sup>١٤</sup> يكون التعليق باطلا عندنا لان حكم التعليق <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup>

انقضاء الكلام علة <sup>١٥</sup> والطلاق والعقاق ههنا لم ينقذ علة <sup>١٤</sup> <sup>١٣</sup>

لعدم اضافته الى المحل <sup>١٦</sup> فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق وعندنا <sup>١٥</sup> <sup>١٤</sup>

كان التعليق صحيحا حتى لو تزوجها يقع الطلاق لان كلامه <sup>١٧</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٥</sup>

انما ينقذ علة عند وجود الشرط والملك ثابت عند وجود الشرط <sup>١٨</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٦</sup>

فيصح التعليق ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للوقوع <sup>١٩</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٧</sup>

له قوله عند وجود الشرط الخ وهو دخول الدرار لقبله  
 فكان قول انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط وانما يصير سببا عند وجود الشرط فكان عدم الحكم وهو وقوع الطلاق بناء على عدم العلة الاصل  
 الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط وهذا لان الواجب انما ينقذ سببا باعتبار صدوره من المرء في حله فاذا لم يصل الى محل التصيير  
 سببا كما اذا اضيف الى غيره بان كان بيعة او ميثمة كذا في المعدن ١٢ <sup>١١</sup> قوله وقال الشافعي الخ وهو يقول ان المعلق ان الشرط اي  
 الواجب وهو قول انت طالق سبب في الحال اي سبب موجب لوقوع الطلاق لانه لو لا الشرط لوقع الطلاق في الحال لا محالة لكن التعليق  
 منع وجود الحكم واخره الى زمان وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافا الى عدم الشرط لان يكون علة لعدم الاصل ونحن نقول المعلق بالشرط  
 لا ينقذ سببا موجب الحكم في الحال لان التعليق يمنع عن النفاذ والواجب سببا فكان قوله انت طالق غير موجود قبل وجود الشرط وانما يصير سببا  
 عند وجود الشرط فكان عدم الحكم كوقوع الطلاق والحرية بناء على عدم الاصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط كذا في كتاب الاصول ١٢  
<sup>١١</sup> قوله مانع من حكمه اه اي من وقوع الطلاق الى زمان وجود الشرط وذلك لان قوله انت طالق كلام وضع لرفع قيد النكاح شعرا وهذا  
 الكلام يوجد حتما مع الشرط فلا معنى لاجراجهن السببية عند اقتراح الشرط به لوجود ركن العلة بخلاف الحكم فان امر اعتباري ثبتت حكما لانه يوجد  
 حتما فجاز ان يتوقف بالمانع الحكمي وهو الشرط كذا في المعدن ١٢ <sup>١١</sup> قوله النفاذ مصدر الكلام علة ولقائل ان يقول لفظ صدر الكلام  
 انما يستقيم فيما اذا اخر الشرط بان قال انت طالق ان تزوجتك مثلا واما ان قدم الشرط بان قال ان تزوجتك فانت طالق فلا يمكن  
 ان يجاب عن بان الجراء مقدم حكما لان المقصود هو اجزاء الشرط فبدله ولذلك قالوا للمعتري في الجملة الشرطية هو الجراء فالجاء ان كان خسرا  
 فالجملة خبرية متحولة بعقبي الركن وان كان انشاء فالجملة انشائية متحولة بجاء زيد فأكرمه كذا قال البعض ١٣ <sup>١٢</sup> قوله الى المحل  
 فان المحل شرط حال حصرية ايجاب الطلاق والعقاق سببا بالاجماع ولم يوجد والسبب اذا اضيف الى غير محله بطل كالبيع اذا  
 اضيف الى الجرد والدم والاجنبية مثلا ١٣ <sup>١٢</sup> قوله فلنا شرط الخ هذه المسئلة عندنا متفقعة على هذا الاصل المختلف فيه بيننا وبينه وانما  
 شرطنا ذلك اي اضافة المعلق الى الملك والى سببه لوجود المحل عند صيرورة الواجب علة فيصح كونه سببا علة كذا قيل ١٢  
 عه قوله ولله المعنى اه هذه المسئلة فرعية هذا الاصل المختلف اي عندنا لم يكن المعلق سببا قبل وجود الشرط لم يكن المحل شرطا  
 لصحة التعليق لكنه لما كان تعريفا ان يصير سببا عند وجود الشرط شرطنا ان يكون التعليق بالملك او سبب الملك كاهته والترجيع  
 وانما شرطنا ذلك اي اضافة المعلق الى الملك او سببه لوجود المحل عند صيرورته اي الواجب علة فيصح كونه سببا ١٣

في صورة عدم الملك ان يكون مضافا الى الملك او الى سبب الملك حتى لو قال لاجنبية ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ووجد

الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة عنده

لان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعند وجود الطول كان

الشرط عدما وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز وكذلك قال

الشافعي لا نفقة للبنتوة الا اذا كانت حاملا لان الكتاب

علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى وان كنت اوليات حمل فانفقوا

عليهن حتى يرضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدما

وعدم الشرط مانع من الحكم عنده وعندنا لما لو يكن عدم الشرط

مانعا من الحكم جازان لا يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويجب

له قوله لا يقع الطلاق لعدم وجود الشرط وهذا ان يكون التعليق مضافا الى الملك او الى سبب الملك بل التعليق في المثال المذكور مضافا الى الدار

نكاح الحرة ١٢. قوله كذلك اه اي مثل ما يتصور تخفيع المسألة السابقة على الاصل المختلف يتفرع مسألة طول الحرة اي القدرة على

من نفيها لم تؤمنات اي من لم يقدر منكم على نكاح الحرة فليكن من الامة المسلمات كذا في السنن ١٣. قوله من الحكم الى زمان وجود الشرط فالطول مانع من جواز نكاح الامة عند طول الحرة عنده وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من الحكم كان عدم الحكم قبل الشرط لعدم

الاصل فلم يكن هذا النص اي نص التعليق نائبا لجواز نكاح الامة بدون الشرط وغايته ان لا يثبت هذا الحكم بهذا النص تجازان يثبت بدليل اخر من النص واغويه كذا قيل ١٣. هه قوله جاز ان قلت تفرع هذا الخلاف على الاختلاف في الاصل المذكور في حينه الخفا لان التعليق

عنده مانع الحكم قبل وجود الشرط ومانع عن السبب عندنا ومنع وجود السبب منع وجود الحكم لان الحكم لو وجد بوجود سببه وتوضيحه ان ان اريد بالحكم الحكم الكلي المطلق عن قيد الشخص فعدم سببه لعدم الشرط يكون مانعا عن مطلق وجود الحكم ولا يمكن وجود الحكم بسبب اخر فيقتضيه تحقق مع عدم

السبب لانه اذا امتنع وجود المطلق بعدم سببه امتنع وجود فرد من افراده بسبب اخر لان امتناع المطلق يستلزم امتناع كل فرد من افراده وان اريد به الحكم الخاص المتخصص الحاصل بذلك السبب المطلق لا معنى للحكم بعدم الشرط لا يكون مانعا عن مطلق الحكم ايضا عنده ويمكن وجوده بسبب

اخر ولا يمكن تحقق بعده الا ترى انه يجوز وقوع الطلاق بالتخيير اذا قلنا من غير ابانت طالق بعد التعليق بقوله ان دخلت الدار فانت طالق فلو كان التعليق مانعا عن مطلق وجود الحكم لم يقع بمنزلة الامتناع تحققه بعدم الشرط فعلم انه ليس مانعا عنده ايضا عن وجود مطلق بل عن وجوده الخاص الحاصل بذلك بسبب المنع عند التعليق بل الصواب عندنا ان امثال هذه المسئلة متفرقة على اصل اخر مختلف في عندها وعندنا وهو اعتبار النعمان المانع عنده لا عندها بل خلاصة الشرح ١٢

الانفاق بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف  
العموم المطلقة ١٣ في التعليق بالشرط ١٢

بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذلك الوصف عنده وعلى هذا  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النص مرتب الحكم  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

على امة مؤمنة لقوله تعالى من فتيانكم المؤمنات فيتعبد بالمؤمنة  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

فيمتنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

ومن صور بيان التغيير الاستثناء ذهب اصحابنا الى ان الاستثناء  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

تكلم بالباقي بعد الثبوت كانه لم يتكلم الا بما بقي وعنده صدر الكلام ينعقد  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

علة لوجوب الكل الا ان الاستثناء يمتنعها من العبل بمنزلة عدم الشرط  
في التعليق بالشرط ١٢ في التعليق بالشرط ١٢

له قوله بالعمومات اي بالخصوص المطلقة وهي في نكاح الامة قوله تعالى واصلكم ما اولادكم قد قولوا تعالى فانكحوا مطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وفي الانفاق قوله تعالى وعلى اللود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى والقنوقا عليهن ١٣ له قوله من توابع هذا النوع اي من توابع التعليق بالشرط ترتب الحكم على اسم موصوف وانما كان من توابعه لان الوصف بمعنى الشرط لتعليق الحكم به كما بالشرط بيانه انه اذا قال انت طالق ركية فانه بمنزلة قوله انت طالق ان ركبت فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف في التعليق اختلفا فاني الوصف كذا في الفصول ١٢ له قوله يصف الخ المراد بالموصوف والصفة المعنويان لا الخويان فيجب الحال في الامة لانها في النكاح والطلاق والصلوة والقنوقا والطلاق وقوله تعالى وعلى اللود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى والقنوقا عليهن ١٣ له قوله من توابع هذا النوع اي من توابع التعليق بالشرط ترتب الحكم على اسم موصوف وانما كان من توابعه لان الوصف بمعنى الشرط لتعليق الحكم به كما بالشرط بيانه انه اذا قال انت طالق ركية فانه بمنزلة قوله انت طالق ان ركبت فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف في التعليق اختلفا فاني الوصف كذا في الفصول ١٢ له قوله يصف الخ المراد بالموصوف والصفة المعنويان لا الخويان فيجب الحال في الامة لانها في النكاح والطلاق والصلوة والقنوقا والطلاق وقوله تعالى وعلى اللود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى والقنوقا عليهن ١٣ له قوله من توابع هذا النوع اي من توابع التعليق بالشرط ترتب الحكم على اسم موصوف وانما كان من توابعه لان الوصف بمعنى الشرط لتعليق الحكم به كما بالشرط بيانه انه اذا قال انت طالق ركية فانه بمنزلة قوله انت طالق ان ركبت فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف في التعليق اختلفا فاني الوصف كذا في الفصول ١٢ له قوله يصف الخ المراد بالموصوف والصفة المعنويان لا الخويان فيجب الحال في الامة لانها في النكاح والطلاق والصلوة والقنوقا والطلاق

له قوله بالعمومات اي بالخصوص المطلقة وهي في نكاح الامة قوله تعالى واصلكم ما اولادكم قد قولوا تعالى فانكحوا مطاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع وفي الانفاق قوله تعالى وعلى اللود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى والقنوقا عليهن ١٣ له قوله من توابع هذا النوع اي من توابع التعليق بالشرط ترتب الحكم على اسم موصوف وانما كان من توابعه لان الوصف بمعنى الشرط لتعليق الحكم به كما بالشرط بيانه انه اذا قال انت طالق ركية فانه بمنزلة قوله انت طالق ان ركبت فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف في التعليق اختلفا فاني الوصف كذا في الفصول ١٢ له قوله يصف الخ المراد بالموصوف والصفة المعنويان لا الخويان فيجب الحال في الامة لانها في النكاح والطلاق والصلوة والقنوقا والطلاق وقوله تعالى وعلى اللود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى والقنوقا عليهن ١٣ له قوله من توابع هذا النوع اي من توابع التعليق بالشرط ترتب الحكم على اسم موصوف وانما كان من توابعه لان الوصف بمعنى الشرط لتعليق الحكم به كما بالشرط بيانه انه اذا قال انت طالق ركية فانه بمنزلة قوله انت طالق ان ركبت فاذا كان بمعنى الشرط كان الاختلاف في التعليق اختلفا فاني الوصف كذا في الفصول ١٢ له قوله يصف الخ المراد بالموصوف والصفة المعنويان لا الخويان فيجب الحال في الامة لانها في النكاح والطلاق والصلوة والقنوقا والطلاق

في باب التعليق ومثال هذا في قوله عليه السلام لا تبيعوا الطعام بالطعام  
أي الا تخفون في عمل ان شفاء ١٢

الاسواء بسواء فعتد الشافعي صدر الكلام انعقد علة لحرمة بيع  
وهو قوله لا تبيعوا الطعام بالطعام ١٢

الطعام بالطعام على الاطلاق وخرج عن هذه الجملة صوراً  
وهو قوله لا تبيعوا الطعام بالطعام ١٢

المساواة بالاستثناء فبقى الباقي تحت حكم الصدر ونتيجة هذا  
بمعنى قوله لا تبيعوا ١٢

حرمة بيع الحفنة من الطعام بحفتين منه وعندنا بيع الحفنة  
أي الطعام ١٢

لا يدخل تحت النص لان المراد بالمنه يتقيد بصورة بيع يتمكن  
أي بقدر ١٢

العبد من اثبات التساوي والتفاضل فيه كيلا يؤدي الى نهى  
أي على ١٢

العاجز فيما لا يدخل تحت المعيار المسوي كان خارجاً عن قضية  
أي الكيل والميزان ١٢

الحديث ومن صور بيان التغيير ما اذا قال لفلان علي الف وديعة  
أي الف ١٢

فقوله علي يفيد الوجوب وهو بقوله وديعة غيراً الى الحفظ  
أي الف ١٢

له قوله في باب التعليق فان العلق سبب في الحال الا ان الشرط يمنع

عن العمل ونجرت الحكم لظهور الاضاف في التخرج في قوله لفلان على الف الامة فانه صار عندنا تقريده لفلان على تسوية كانه يحكم بالالف حكماً في

حق لزوم الامة فانهما ليست على صدر الكلام لوجب الالف تمامه قوله الامة ليعارضه في المائة كما يخصص بمنع حكم العام فيما يخص من مساوية كلفي

العدان ١٢ - قوله على الاطلاق اي على العموم اي في القليل والكثير فالقيليل مالا يدخل تحت الكليل والكثير ما يدخل تحت لان الطعام اسم جنس

معرف باللام فيم الجمع ١٢ - قوله ونتيجة هذا اي نتيجة المذكور وهو ان صدر الكلام انعقد عليه لحرمة على الاطلاق وخرج عن صورة المساواة ١٢

قوله لا يدخل تحت النص وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تبيعوا الطعام بالطعام الاسواء بسواء وهذا اي عدم دخوله تحت النص ثابت

لان النبي ترك المساواة في بيع الكثير لا في البيع المطلق لان النبي انما يتحقق فيما يقدر العبد على اتيانه كيلا يؤدي الى تنبي العاجز وهو يبيع

بغير المراد (اي البيع المنهي) يتقيد بصورة يتمكن العبد من اثبات التساوي والتفاضل فيه وهو بيع الكثير لان المسوي هو الكليل بالاجماع فما لا يدخل

تحت الكليل لا يمكن العبد فيه من اثبات التساوي وذكره فلا يكون داخل تحت النبي كذا قيل ١٢ - قوله كيلا يؤدي الى تنبي العاجز

الح وهو يبيع ولا يثبت المساواة بالبيع المسوي والميار المسوي في الشرع في الطعام هو الكليل بالاجماع وبدليل قوله عليه السلام كليل كيل وبدليل العرف

فان الطعام لا يباع في العادة الا كيلاً كيلاً وبدليل الحكم فان اطلاقه في الطعام لا يوجب الثل بل يوجب القيمة لغوات المسوي

فكان النبي ترك المساواة في بيع الطعام الكثير بالطعام الكثير لاني البيع المطلق كذا في العبدان ١٢ -

قوله كان خارجاً فان معناه لا تبيعوا الطعام بكل حال الا في حالة المساواة فاذا تساوى البدران فبيعوا ١٢ -

قوله غيره الى الحفظ فاللزم في الذمة من مقدمها كل على فانزاله الى لزوم الحفظ اي على حفظه لا على وجوبه فهو صرف اما الى الجواز للزرل او

الجواز بالحذف ١٢ (ع اي لفظ على من اللزوم الى الحفظ ١٢).

لا تبيعوا الطعام الا اخرجته مسلم عن عبد الله بن مسعود الطعام بالطعام مثلاً بمثل -

وَقوله اعطيتني او اسلفتني الفاء فلم اقبضها من جملة بيان <sup>اي اعطيتني بالسلم ۱۳</sup>

التغيير وكذا لو قال فلان علي العكس نويوت وحكم بيان التغيير <sup>تحتات الجاد ۱۲</sup>

انه يصح موصولا ولا يصح مفصولا ثم بعد هذا مسائل اختلفت <sup>اي بيان مسائل بالتغيير ۱۳</sup>

فيها العلماء انها من جملة بيان التغيير فتصح بشرط الوصل او من <sup>اي من تلك المسائل ۱۲</sup>

جملة بيان التبدل فلا تصح وسياتي طرف منها في بيان التبدل <sup>اي بعض ۱۲</sup>

فصل واما بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وورثه ابواه فلوقه <sup>اي الماصل بمقتضى ضرورة الكلام ۱۳</sup>

الثلث اوجب الشركة بين الابوين ثمرتين نصيب الاقر فسار ذلك <sup>اي الثلث تعالى في الاصل ۱۲</sup>

بيان نصيب الاب وعلى هذا قلنا اذا بينا نصيب المضارب وسكنا عن <sup>اي الرب المال والمضارب ۱۲</sup>

له قوله من جملة بيان التغيير فان الاعطاء لا يتم الا بقبض فكان حقيقة التسليم والسلف اذ عاجل باجل فكان <sup>اي الثلث ۱۲</sup>

الاقرار بها اقرار بالقبض حقيقة الا انه يتم ان يراد بها مجرد العقد مما لان الاسلاف يبي عن عقد السلم والاعطاء عن عقد الهبة ولهدا الوصال <sup>اي قوله على الخ فان قوله على الف ۱۳</sup>

اعطيتك هذا الثوب وقال الاخر قبضت كان هبة فيصح بشرط الوصل لا بافضل كذا في المعدن <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

يوجب الجيادي النظام لان التعامل اما يقع في الجياد لاني الزيوف الا نادرا فكان ارادة الزيوف كالجاز من الحقيقة <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

قوله يصح موصولا لان الشرط والاستثناء كل منهما كالم غير مستعمل لا يفيد معنى بدون ما قبله فوجب ان يكون موصولا <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

قوله ولا يصح مفصولا لان الشرع حكم بقبوت الطلاق والاقرار والعناق واليعين وغيره واما ان كان نسيلا كان منافيا لبعض <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

موجب صدر الكلام فتمت وجه صدر الكلام غير مقرون والتعليق والاستثناء ثبتت موجبه فكان على الشرط والاستثناء بعد ذلك لسخا ولا يجوز <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

ذلك من العبادات بخلاف ما اذا كان متصلا لان موجب الكلام لا يتقرر لما ان اول الكلام يتوقف على الاثر فلا يكون لسخا فيصح قال الامام فخر <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

الاسلام رحمه الله تعالى وعلى هذا اجمع الفقهاء كذا في المعدن <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

لا مفصولا ولا في هذا اجمع الفقهاء بقوله الصلوة والسلام من حلف على يمين ورأى غيرا خيرا فليكف عن يمينه ثم ليات الذي هو خير الحديث <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

جعل مخلص اليمين هو الكفارة ولو صح الاستثناء من راجيا لم يجعل مخلصا ايضا بان يقول الا ان شاء الله تعالى ويطلب اليمين ولا يجب الكفارة <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه يصح مفصولا ايضا لما روي انه عليه السلام قال لا غزون فريشا ثم قال بعد سخره ان شاء الله تعالى وهذا العقل <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

عن ابن عباس غير صحيح غدا ولو صح فعل مراده ان اذ اوى اجل الاستثناء وعند التلظظ ثم ظهر بئنه بعد التلظظ فيقبل قوله فيما نواه وبانته <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

فيما بينه وبين الله تعالى ومنه ان ما يقبل فيه قول العبد بانه يقبل فيه ظاهر اوروي انه قال ابو جعفر منصور الذي كان من الخلفاء <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

العباسية لاني حقيقة لم خالفت جدي (اي ابن عباس) في عدم صحة الاستثناء متراجيا فقال ابو عبيدة "لوصح ذلك بارك الله في <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

بيعتك اي يقول الناس الا ان شاء الله تعالى فتنتقض بيعتك فتح ابو جعفر وسكت والحق ما قال به الجمهور وعليه الاعتماد والله <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

اعلم كذا في المصنوع <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

ادجب الشركة بين الابوين في كل الميراث من غير تعيين نصيب كل منهما ثم تخصيص الام بالثلث دل على ان الاب يمتحن الباقي فنصار بيان <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

الثلاثين لهذا التخصيص فكانه قال فلما الثلث ولا به الباقي وهذا انما حصل بمجرد السكوت مع اثبات صدر الكلام الشركة وتخصيص <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

نصيب الام بالثلث كذا في الفصول <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

قوله بيان نصيب الاب وهذا البيان لم يحصل بمجرد السكوت من نصيب الاب <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>

بل بالسكوت مع اثبات صدر الكلام الشركة وتخصيص نصيب الام بالثلث كذا في المعدن <sup>اي قوله في الحقيقة ۱۲</sup>





السَّفْعُ إِذَا عَلِيَ بِالْبَيْعِ وَسَكَتَ كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيَانِ بَابَهُ  
أي بيع العار بالشفعة ١٢  
عن مطاير ١٢  
أي سكوت عن المطاير ١٢  
أي مبيع

رَاضٍ بِذَلِكَ وَالْبَكْرُ إِذَا عَلِمَتْ بِتَزْوِيجِ الْوَالِي وَسَكَتَتْ عَنِ الرَّدِّ  
أي سكوت الرار ١٢  
أي سكوت الرار ١٢  
أي سكوت الرار ١٢  
أي سكوت الرار ١٢

كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْبَيَانِ بِالرِّضَاءِ وَالْإِذْنِ وَالْمَوْلَى إِذَا رَأَى عَبْدَهُ يَبِيعُ  
أي السكوت وعدم الرد ١٢  
أي سكوت المولى ١٢  
أي سكوت المولى ١٢  
أي سكوت المولى ١٢

وَيَشْتَرِي فِي السُّوقِ فَمَسَكَتَ كَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ الْإِذْنِ فِيصِيرُ مَا دُونَهَا  
أي المولى ١٢  
أي سكوت المولى ١٢  
أي سكوت المولى ١٢  
أي سكوت المولى ١٢

فِي التَّجَارَاتِ وَالْمَدْعَى عَلَيْهِ إِذَا نَكَلَ فِي مَجْلِسِ الْقَضَاءِ يَكُونُ الْإِمْتِنَاعُ  
أي امتنع عن البيع بعد استيفاء ١٢  
أي امتنع عن البيع بعد استيفاء ١٢  
أي امتنع عن البيع بعد استيفاء ١٢  
أي امتنع عن البيع بعد استيفاء ١٢

بِمَنْزِلَةِ الرِّضَاءِ يَلْزُمُ الْمَالَ بِطَرِيقِ الْإِقْدَارِ عِنْدَهَا وَبِطَرِيقِ  
أي كاذب بقرهواه ١٢  
أي كاذب بقرهواه ١٢  
أي كاذب بقرهواه ١٢  
أي كاذب بقرهواه ١٢

الْبِذْلِ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ ٢٠ فَالْحَاصِلُ أَنَّ السُّكُوتَ فِي مَوْضِعِ الْحَاجَةِ إِلَى  
أي كاذب بقرهواه عن مدع عن البيوعين ١٢  
أي سكوت صاحب الشراء ١٢  
أي سكوت صاحب الشراء ١٢  
أي سكوت صاحب الشراء ١٢

الْبَيَانِ بِمَنْزِلَةِ الْبَيَانِ وَبِهَذَا الطَّرِيقِ قَلْنَا الْإِجْمَاعُ يَتَعَقَّدُ بِنَصِّ  
أي كون السكوت في موضع الحاجة كالبیان ١٢  
أي كون السكوت في موضع الحاجة كالبیان ١٢  
أي كون السكوت في موضع الحاجة كالبیان ١٢  
أي كون السكوت في موضع الحاجة كالبیان ١٢

له قوله كان ذلك لان لها عند تزويج الولي كالمال نعم ولا ولا يجيء بحول مينا وبين نعم باعتبار الاذواج  
ولا يحول مينا وبين لعدم كثرة العياد في الاكثار فلو لم يمكن راضية لا تكسر فكان سكوتها دليلًا على الرضاء ١٢ له قوله مبيع ويشترى الخ  
فيان قوله مبيع ويشترى يشير الى ان الجموع شرط الاذن وليس كذلك فالخبر ان يدركه مكان الواو واصيب عنه بان ليس المراد الجمع مرة واحدة  
فكن انما ارد الواو بالنظر الى اتحاد الحكم في البيع والشراء فانهم ١٢ - له قوله فيصير ما دوناني التجارات اي الضرورة دفع الغرور عن يعامله فان  
الناس يستدلون بسكوتهم على اذنه ويتعطلون فلو لم يجعل ذلك اذنا كان سكوتهم غرورًا في حقهم وهو اضربهم وبها مدفوعان بالنص قال عليه السلام  
لعن الثدني فرسما وغيره وقال عليه السلام من غرنا فليس منا وقال الشافعي لا يكون ذلك اذنا لان سكوتة عن النبي محتمل لانه تدكيون للرضا بتصرفه وقد  
يكون لغيره فيلظ والنسفة والمتمثل لا يكون حجة ولنا انه لم يجعل سكوتة اذنا لادى الى الضرور والضرور وضعها واجب بالنص كذاني المعدن ١٢ -  
له قوله بمنزلة الرضاء لانه لما سكت عن دفع المال في البيوعين والقدرة عليه كان ذلك دليلًا على الرضاء يلزم المال وهذا بالاتفاق لكنه اختلف في  
انه بطريق الاقرار او بطريق البذل فالاول قولها والثاني قول ابي حنيفة كما قال المصم ولهذا المعنى لا يجري عنده الاستخلاف في الاشياء الستة وعند ساجي  
لان البذل لا يجري في هذه الاشياء حتى لو قالت امرأة الرجل في دعوى النكاح عليها الا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لا بعيل بذلها واما الاقرار  
فيحتمل في هذه الاشياء كذا قيل ١٢ - له قوله بطريق البذل عند ابي حنيفة لان الاختراع كما يدل على الاحتراز عن البيوعين الكاذبة يدل على الاحتراز عن  
نفس البيوعين ولهذا المعنى لا يجري الاستخلاف في الاشياء الستة عنده وعند ساجي لان البذل لا يجري في هذه الاشياء حتى لو قالت امرأة الرجل في دعوى النكاح  
عليها الا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت نفسي لا بعيل بذلها واما الاقرار فيحتمل في هذه الاشياء كذا في المعدن ١٢ - له قوله في موضع الحاجة  
واما ما قيل بقوله في موضع الحاجة لان السكوت في غير موضع الحاجة ليس بيانًا حتى ان صاحب الشرع اذا ذكره سكت عن غيره وليس هناك حاجة  
داخلة الى البيان لا يدل على البيان كقولهم عليه الصلوة والسلام اقطعوا السارق واقتلوا القاتل لا يدل على اقطاع الزم وكفارة القتل لانه ليس  
هناك حاجة فيجوز ان يكون قد بين القطع والقصاص بهذا الزم والكفارة بخبر اخر وفرضه الى اجتهاد المجتهدين لانه لا يجب عليه بيان الاحكام دفعة  
واحدة ولعل سكت ليبيعه عن وقت السوال وعند الحاجة اليه فسكوتة في غير وقت الحاجة الى البيان لا يكون بيانًا كذا في بعض شرح ١٢ -  
له قوله بمنزلة البيان لان البيان واجب عند الحاجة ولو كان الحكم بخلافه لبيوع ذلك لا محالة لان السكوت من الحق شيطان اخرس  
فيجعل سكوتة بيانًا بالبدنة ١٢ له قوله يتعقد الخ و ذلك ان وقتت واحدة فتكلم فيها لبعض العلماء من الصحابة وغيرهم وسكت الباقر  
بعد بلوغه الغرور لا بدون ذلك عليهم بعد مضي مدة التامل والنظر في الحادثه ورى غلظتها بام و ليسي هذا كما عا سكتها وكذا اذا فعل واحد من  
اهل الاجماع فخلوا بام اهل زمان ولم ينكروا احد بعد مضي مدة التامل يكون اجماعا على شريعةه وبذال لا يكون لهم نقض عنه لما عمل السكوت  
عند لان السكوت من الحق شيطان اخرس ولا تلغى باهل الدين وادلى العلم خصو صا من الصحابة وكذا ما مقتدى هذه الامتة المرحومة ان  
يكتسوا من الحق حاشا وكذا وهذا الاجماع مقبول عندنا كذا في كتب الاصول ١٢

البعض وسكوت الباقيين فصل <sup>١٢</sup> واما بيان العطف فمثل ان تعطف ملكيلا

او موزوناً على جملة مجبلة يكون ذلك بياناً للجملة المجبلة مثله اذا قال <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

لفلان على مائة ودرهم او مائة وقيصر حنطة كان العطف <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

بمنزلة البيان ان الكل من ذلك الجنس وكذا الوقال مائة وثلاثة <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

اثواب او مائة وثلاثة دراهم او مائة وثلاثة أعبيد فانه بيان <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

ان المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله احد وعشرون درهما <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

بخلاف قوله مائة وثوب او مائة وشاة حيث لا يكون ذلك <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

بيانا للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصلح دينا في الذمة <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

كالملك والموزون وقال ابو يوسف يكون بيانا في مائة وشاة ومائة <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

وثوب على هذا الاصل فصل واما بيان التبديل وهو النسخ فيجوز <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

له قوله واما بيان العطف أه العطف في اللفظ الشاشي <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

والرد يقال عطف العوز اذا شناه وروده الى الآخر فالعطف في الكلام ان ير واحد القرون الى الآخر فيما خلعت عليه واحدى الجملتين <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

الى الاخرى في الحصول وناوذة الاختصار واثبات المشاركة كذا في النسخة ١٣ - <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

س قوله على مائة درهم مثال العطف الموزون على الجملة المجبلة فان الدرهم وزني والمائة مبهمة لاحتمال الدرهم والشباب والتفسير وغير <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

ذلك ١٣ س قوله من ذلك الجنس اي من جنس المعطوف لان الناس اعتادوا حذف المفسر في المعطوف عليه في العطف ببيان ما في المعطوف <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

عليه ولكن هذا فيما اذا كان المفسر من قبيل المكيلات والموزونات كذا قيل ١٣ - س قوله بياناً لان النسخ ذكره في مبهمين و <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

اعقبها تفسيرين الاثواب في الاول والدرهم في الثاني والأعبيد في الثالث فانصرف اليهما لاختصاصهما في الحاجة الى التفسير ١٣ - <sup>١٣</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup>

ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز ذلك من العباد وعلى هذا بطل استثناء  
 الكل عن الكل <sup>أي نسخ الحكم للشيئين لاثنين ولا يرجع عامه ١٣</sup> لأنه نسخ الحكم ولا يجوز الرجوع عن الاقرار والطلاق  
 والعقاق لأنه نسخ وليس للعبد ذلك ولو قال لفلان علي الف قرض <sup>أي نسخ الحكم ١٣</sup>  
 او ثمن المبيع وقال وهي زيوت كان ذلك بيان التغيير عندهما فيصح <sup>أي قوله في زيوت ١٣</sup>  
 موصولا وهو بيان التبدل عند ابي حنيفة فلا يصح وان وصل ولو قال <sup>أي قوله في زيوت ١٣</sup>  
 لفلان علي الف من ثمن جارية باعنيها ولم اقبضها والجارية لا اثر لها <sup>أي قوله في زيوت ١٣</sup>  
 كان ذلك بيان التبدل عند ابي حنيفة لان الاقرار يلزم والثمن اقرار <sup>أي قوله في زيوت ١٣</sup>  
 بالقبض عند هلاك المبيع اذ لو هلك قبل القبض ينسخ البيع فلا يبقى الثمن <sup>أي قوله في زيوت ١٣</sup>  
 بالقبض عند هلاك المبيع اذ لو هلك قبل القبض ينسخ البيع فلا يبقى الثمن <sup>أي قوله في زيوت ١٣</sup>

لازمًا  
بدون القبض ١٣

# البحث الثاني

## في ستة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أكثر من عدد السرملة

وكذا ستة الخفاه مثل سنة واكروم وازواج ١٣

من حيث هو ١٣

١ في قوله ولا يجوز الخ لا يقال النسخ مروج في كلام النبي صلى الله عليه واله ولم تكلف يصح قوله يجوز النسخ من العباد لاننا نقول ان النسخ  
 يكون في كلامه يكون من عند الله تعالى وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحي فكانه لم يوجد من العباد في الواقع كذا قيل ١٣ .  
 ٢ في قوله بطل الخ فان قلت اذا نال نسائي طوائف الازنيب وعمرة وسعادة وليس لنساء غيرهن بيع الاستثناء ولم  
 تطلق واحدة ممنهت وهو استثناء الكل عن الكل قلت الاستثناء عن الكل انما يصح اذا كان يعين ذلك اللفظ المذكور في  
 المستثنى منه اما اذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح ولهذا اذا قال نسائي طوائف الانسائي لا يصح الاستثناء كما في الفصول ١٣ .  
 ٣ في قوله لا يجوز الرجوع عن الاقرار اياه لما تقر عند الاصوليين ان النسخ لا يجوز من العبد فرع المص عليه وقال ان بناء على هذا  
 الاصل بطل استثناء الكل عن الكل لأنه نسخ الحكم ولا يجوز للعبد الرجوع عن الاقرار ١٣ في قوله ولو نال الخ هذا ما  
 وعد المصنف من المسائل التي اختلفوا فيها انها بيان تغيير ابيان تبديل ١٢ . ٤ في قوله قرض او ثمن المبيع انما يقيد به احتراز اعيان  
 قال لفلان علي الف غضب او وليته وهي زيوت فانه يصح موصولا ومفصولا بلا خلاف لأنه ليس في الغضب والوديعة موجب الجهاد  
 ودون الزيوت لان الغاصب يغصب ما يبيد المودع بودع الزيوت ايضا كذا في المعدن ١٣ . ٥ في قوله عند ما الخ لان الالف  
 مطلق من قيد الجودرة لكن الظاهر منه في القرض والدين والثلث واثباتها هو المجهود لتغيير لغير هذا الظاهر واما عند ابي حنيفة وهو نسخ  
 وتبديل فلا يصح موصولا لان عقد المعاوضة متفقهاه السلامة عن العيب والزيادة عيب فكان رجوعا وهو لا يعتبر فيها الا موصولا ولا مفصولا ١٣ .  
 ٦ في قوله فلا يبيع وان وصل لان عقد المعاوضة يقتضي وجوب المال بصفة السلامة عن العيب والزيادة عيب فكان رجوعا و  
 الرجوع لا يعمل موصولا ومفصولا وصار كعمى الاجل في الدين وعموى الثياب في البيع كذا في المعدن ١٣ . ٧ في قوله اقرار بالقبض فكان  
 قوله لم اقبضها رجوعا بعد الاقرار بالقبض اولزوم الثمن والرجوع لا يصح موصولا ولا مفصولا ١٣ .  
 ٨ في قوله سنة في اللفظة الظرفية والحادثة في الاصطلاح العبادات النافلة والادلة والمراد ههنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم غير  
 القرآن من قول وبسمي الحديث او فعل او تقريرا سكوت عند لم يبيد كذا في التلويح ١٣ .

والخطي فصل في اقسام الخبر خبر رسول الله صلى الله عليه واله وسلم

بمنزلة الكتاب في حق لزوم العلم والعمل به فان من اطاعه فقد اطاع الله قبا

متر ذكره من بحث الخاص والعامة والمشارك والمجمل في الكتاب فهو

كذلك في حق الستة الا ان الشبهة في باب الخبر في ثبوته من رسول الله

صلى الله عليه وسلم واتصاله به ولهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة اقسام قسم

صحة من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت منه بلا شبهة وهو المتواتر

وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال وشبهة وهو

الاحاد فالتواتر ما نقله جماعة لا يتصور توافقهم على الكذب لكثرة

له قوله الخبر انما اختار لفظ الخبر هنا

دون الستة لان الاقسام من الخاص والعامة وغيرهما مما يتأتى في القول ودون الفعل ١٢ - ٤ قوله بمنزلة الخ ليقول تعالى وما ينطق عن الهوى اى هو الالوهي يوحى وقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا او قوله تعالى من يطع الرسول فقد اطاع الله وغير ذلك من النصوص وال اخبار مما لا تعد ولا تحصى ويجرى في الحديث جميع اقسام الكتاب مما سبق الا انه لم يجزئ به وذلك للاستغناء بذكره في بحث الكتاب كذا في الفصول ١٢ له قوله فلو كذب اى البحث المذكور مما يأتى في قسم الستة لان قوله صلى الله عليه وسلم حجة مثل الكتاب وهو كلام صحيح لوجوده الغضاضة والبلغة ونجزيه فيه هذه الاقسام ايضا ولوقيل لما كان هذه الاقسام تجري جملتها في الستة فلم يذكرها واجب بان بيانها في الكتاب بيان في الستة لان الستة فرع الكتاب في كونها حجة فلا حاجة الى ذكرها في بحث الستة على عدة فانهم كذا قيل ١٢ -

قوله الا ان الشبهة جواب سوال مقدر وهو ان الستة فرع الكتاب في بيان تلك الاقسام باحكامها فلما جازت اهل عقاب الستة براسها والوجوب بان الاشتغال بذلك لفائدة تحتاج اليها دى بيان اتصال الستة بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه فيه عرض لابد من اكشافه ولم يحصل الا بما قال فيما بعد وفيه نظر لان المتكفل ببيان الاتصال الى النبي عليه الصلوة والسلام الى الحديث لا اهل الاصول فكيف انتقض اليه اللص واجيب بان المراد بيان كيفية الاتصال بانزبط في التواتر وغيره وعن حال الرادة وغيره فلما شاعرت في هذا فقدر كذا في الشرح ١٢ هـ قوله في باب الخبر الخ جواب سوال مقدر وهو ان اذا كان خير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الكتاب فيغني ان يكون كل خبره عليه الصلوة متواترا قطعيا كالكتاب فكيف صار الخبر على ثلاثة اقسام كذا قيل ١٢ - ٤ قوله على ثلثة اقسام فان قيل كيف جعل مورد القسمة الخبر في الستة النبي والامر الى الفعل ايضا فيقتل بالطرق المذكور تلت المتصف حقيقة بالتواتر وغيره هو الخبر وحسنى النصف الامر والنهي بان الاخبار يكونه كلام النبي صلى الله عليه وسلم متواتر كذا في التلويح ١٢ -

كس قوله ضرب شبهة اى نوع خفيف من نوعها فالمتنوع للتحقيق وكذا اضافة الضرب اليها اى ليس فيه شبهة من كل وجه وقوله فيه احتمال وشبهة اى فيه احتمال قوى لصلاصه الصدق والكذب اى فيه تجوز جانب الخلاف اى عدم ثبوته من حضرة الرسالة اقوى من تجوزيه في المشهور وفيه شبهة الاتصال منه اليك لضعف الاتصال لو حدة الرادى وفي الجملة كمال الاتصال وقوله وهو الا ما دى هو تجوز الاحاد وليس خبر الواحد صديقا ايضا كذا في الحصول ١٢ - هـ قوله جماعة عن جماعة الخ فان قلت لم كنتي بينا بشرطين احد هما ان لا يتصور توافقهم على الكذب لكثرة تم والثاني ان ينصل بك هذا معناه ان يدوم هذا الحد وهو الكثرة من اوله الى ان ينصل بك بان يكون اوله كآخره وادوا سطرك فيه ولم يشترط بيان انكتم وان لا يجسى عدوم وعدا لنتهم كما شرط بعضهم وحاصل الجواب ان الشرطين المذكورين متفق عليهما ذلك الشروط الثلثة مختلف فيها والجمهور على انها ليست بشرط فالمتص تابع الجمهور ودون البعض ١٢ هـ قوله لا يتصور الخ اى يستحيل العقل اتفاقهم على الكذب لكثرة تم ولا يشترط فيه العدد عند اهل التحقيق ١٢ -

وانتصل بك هكذا مثاله نقل القرآن واعداد الركعات ومقادير الزكوة و  
ابو الخطاب ١٢ اي المتواتر ١٣ في الصلوات الخمس المفروضة ١٤

المشهور ما كان اوله كالاحاد ثم اشتهر في العصر الثاني والثالث و  
في عصر الصحابة ١٥ المشهور في زمانه والثالث في عهد تواترهم على الكتب ١٦

تلقتهم الامة بالقبول فصار كالمتواتر حتى اتصل بك وذلك مثل  
بجاء ١٧ في العصر الثاني والثالث ١٨ اي المتواتر ١٩ اي المتواتر ٢٠

حديث المتيقن على الخفت والرجم في باب الزنا ثم المتواتر يوجب العلم  
في النور ٢١ حديث ٢٢ اي في قول ٢٣

القطعي ويكون ردك كفراً والمشهور يوجب علم الطائفة ويكون ردك بدهة ولا  
اي المتواتر ٢٤ اي التواتر والمشهور ٢٥ اي في قول العلم ٢٦

خلاف بين العلماء في لزوم العمل بهما وانما الكلام في الاحاد فنقول خير  
الاولى ٢٧ في المعصوم القدر ٢٨ اقل من عدد التواتر ٢٩

الواحد هو ما نقله واحداً عن واحد او واحد عن جماعة عن واحد ولا عبدة للعدد اذا  
الاولى ٣٠ في العقائد ٣١

لم تبلغ حد المشهور وهو يوجب العمل به في الاحكام الشرعية بشرط اسلام الراوي وعدلته  
اي المتواتر ٣٢ في العقائد ٣٣ اي في قوله تعالى في النور ٣٤

وضبطه وعقله واتصاله بك ذلك من رسول الله عليه الصلوة والسلام بهذة الشرط  
اي حفظه ٣٥ وقته ٣٦ قوله يروى في الصفات ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠

ثم الراوي في الاصل قسيان معروف بالعلم والاجتهاد كاخلفاء الامم بعثة و  
اي الذي يروي عن عثمان وعلي ١٠١

عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر و  
صاحب الحمص والرسالة والتعليم ملازم الجفر والسفر ١٠٢ ابن عبد الله بن ابي عمير ١٠٣

له قوله وانتصل بك تنبيه لانه في بيان التواتر من السنة والمعرفة المتواتر بالنظر الى فاته فلا يحتاج الى هذا التقيد كالحج عن الملوك الخالية في الازمنة الماضية والبلدان النائية ١٠٤

قوله مثالي مثال التواتر المطلق دون التواتر من السنة لان في وجود السنة المتواترة اختلاف قليل لم يوجد فيها شيء وقيل هي حديث  
انما الاعمال بالنيات وقيل حديث البيهقي على المدعي والبيهقي على من انكره ١٠٥ ١٠٦ قوله كالمتواتر اي في القرن الثاني والثالث و

انتصل بك هكذا وانما تنبينا بالاشتهار في العصر الثاني والثالث لانه لا اعتبار للاشتهار في القرون التي بعد الشريعة فان عامة اخبار الاحاد  
اشتهرت في هذه القرون ولا تسمى مشهورة ولا يجوز فيها الزيادة على كتاب الله تعالى مثل غير الواحد والتسمية في الموضوع او غيرهما كذا في المعتمد ١٠٧

قوله علم الطائفة اراد به العلم مع ضرب شبهة فيه صورة بالنظر الى كون من الاحاد في الاصل ولهذا لا يكفر جاحده كما يكفر جاحد المتواتر و  
انما هي العلم المستفاد به طائفة لانه ليس النفوس اليه بما لهم في الحال مع ضرب شبهة فيه صورته بالنظر الى ابتداءه كذا في المعتمد ١٠٨ -

قوله ويكون رده بمرعة اي انكار المشهور بمرعة لان في النكارة تخطئة لال احصائها في قولهم اياه وتخطئة العلماء يكون بمرعة وفلسالته  
كذا في المعتمد ١٠٩ قوله للاعبرة والعبارة والاعتبار لانه اذا كان دون كثرة عددا المشهور يعني لا يخرج بهذه الكثرة عن كونها واحداً

قوله وهو يوجب العمل به اي علم خبر الواحد لا يوجب العمل ولا يوجب العلم لاعم اليقين ولا علم الطائفة ويذا مذهب اكثر اهل العلم  
وجملة الفقهاء ومذهب احمد واكثر المحدثين الى انه يوجب علم اليقين ويذا خلافاً ما نجد في النفس من اخبار الاحاد ووجب العمل انما ثبت بشرط اسلام الراوي وعدلته وضبطه وعقله وغيرها فلا يجب العمل بخبر الكافر والفاسق وكذا لا يجب العمل بخبر العصي والمعتوه لفقدان الشروط فلا يجب العمل بخبر الذي اشتدت غفلة بان كان سهوه ونسيانه اغلب من حفظه ١١٠

قوله وضبطه اي سماع الكلام حتى سماعه والفهم بمعناه الذي اريد به ثم حفظه بمثل الهمم الثبات عليه بحافظة حدوده ومرتبته بمذاكرته على اساءة النظر بتفقد الى حين  
اداءه كذا في المعتمد ١١١ قوله ثم الراوي الخ هذه القسمة في قبول خبر الواحد ما اختاره فخر الاسلام تبعاً لعيسى بن ابيان وعنده اكثر من اصحابنا يترجم كخبرك لانه يوجب غيره على القياس وهو التحقيق ١١٢

ابن ثابت و معاذ بن جبل و امثالهم رضی الله تعالی عنهم فاذا صححت  
 عندك روايتهم عن رسول الله عليه الصلوة والسلام يكون العمل  
 بروايتهم اولى من العمل بالقياس و كهدا روى محمداً حديث الاعرابي  
 الذي كان في عينه سوء في مسألة الفقهية و ترك القياس به و روى حديث تأخير  
 النساء في مسألة المحاذاة و ترك القياس به و روى عن عائشة حديث القم  
 و ترك القياس به و روى عن ابن مسعود حديث السهو بعد  
 السلام و ترك القياس به و القسم الثاني من الرواة هم المعروفون  
 بالحفظ و العدالة دون الاجتهاد و الفتوى كابي هريرة و انس بن مالك

له قوله اولى من العمل بالقياس و بما عندنا خلافاً لما ذكره  
 فانه يقدم القياس على الحديث لكن مشبهات كثيرة فيه فانه يجوز ان يكون الراوي ساهياً او غالطاً او كاذباً و يجوز ان لم يكن من النبي عليه  
 السلام و القياس (قياس المجتهد) ما تملكنت فيه الا شبهة واحدة و هي الخطأ و ما فيه شبهة واحدة اول مما فيه شبهات و لنا اجماع الصحابة  
 فانهم كانوا يتركون اراءهم بالخير فان ابا بكر تقيض حكاهم فيه برأيه بحديث سمع من بلال و ترك عمر رأيه في الجنين و في دية الاصابع  
 بالحديث و ترك ابن عمر رأيه في الزراعة بالحديث الذي سمع من ابي بصير و قد سيج و امثاله كثيرة و لان الشبهة في القياس في اصله لا الوصف  
 الذي يلحق بوجوده في الفرع (هو المقيس) بالاصل (وهو المقيس عليه) لا يعلم يقيناً ان حكم المقيس عليه معلول بام لا لا يتيقن في البرهان الاصل  
 لانه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم و انما الشبهة في طريقها عرض فكان الجراحي من القياس وليست شعري ان بعض التعصين و السهواً كيف  
 يطعنون على اماننا الاظم و هما ما لا اقدم و هو يقدم الخبر الضعيف على القياس فاحذر الخوض من قولهم كذا في شرح المنار و حواشيها ١٠٠ .  
 ٤ قوله حديث الاعرابي الخ و هو ما روى ان النبي عليه الصلوة والسلام كان يصلي و اصحابه خلفه فجاء اعرابي فوقع في روضك  
 بعض اصحابه فلما فرغ عن الصلوة قال من ضحك منك تم قهقهته فليعد الوضوء و الصلوة جميعاً و القياس فيه ان يكون ناقضاً لان علة  
 نقض الطهارة هي خروج النجاسة لان اتصاف البدن بالنجاسة مما ينافي اتصافه بالطهارة و في القهقهة ليس ذلك اى خروج النجاسة  
 فنك القياس بهذا الحديث و ان قلت راوى الحديث سعيد الجهمي و هو لم يعرف بالفقه و الاجتهاد و دين الصحابة فكيف يصح هذا  
 مثلاً و تعريفاً و تأييداً قلت قدر واه الومسي الاشعري البضا و هو معروف بالفقه بينهم كذا في النبأية ١١ -

له قوله حديث القم الخ و هو ما روى ان خال عليه الصلوة والسلام من قاء و اذ عرف في صلوة فليتنصرف وليتوضأ وليبين على  
 صلوة ثم لم يحكم و القياس يقتضي ان لا يفسد الوضوء بالرفاع و القم لان الخارج ليس بنجس لان خروج من اعلى المعدة و هو ليس  
 مجمل النجاسة فان قلت المرق و البلغم و الطعام المختلفة بها رطوبات نجسة و لذا يتنفر عنها الطبع قلت لو كان هذه الاشياء نجسة لاستوى  
 فيها التقليل و اكثر كذا في دم السائل و روى هذا الحديث عن عائشة و هي فقيهة الامية قال عليه السلام في شأنها خذ و امن هذه الحديث الخ  
 و تكلم و الجواب لعقب عائشة رضي الله تعالی عنها كذا في البدن وغيره ١١ له قوله حديث السهو الخ و هو قوله عليه السلام من سجدت ابد  
 السلام و القياس يقتضي ان يسجد قبل السلام كما قال به الشافعي لانه يجزئ الفاشات و الجا بر يقم مقام الفاشات في الصلوة فكذا ما هو جاز و ليعد  
 السلام خارج من دية فلم يكن في الصلوة من كل الوجوه اعلم ان المسئلة مختلف فيها فعدنا يسجد ليعده و قال علي و ابن مسعود و سعد و عمار  
 و ابن عباس و ابن زبير و الحسن و ابراهيم و ابن ابي ليلى و الثوري و الحسن بن صالح بن حي و انس و عمر بن عبد العزيز و غيره يسجد قبل السلام  
 و قال الليث و مالك و احمد و اسحق و الزهري و الاوزاعي و بغيرهم و قال مالك في رواية ان كان في الزيادة فعد السلام بحديث ذي  
 البدين و ان كان بالنقصان فقبله لحديث ابن حنينة كذا في الأصول ١٢

فاذا صحَّت رواية مثلها عندك فان وافق الخبر القياس فلا خفاء  
 في لزوم العمل به وان خالفه كان العمل بالقياس اولى مثاله ما روي  
 ابو هريرة في الموضوع مما مسته النار فقال له ابن عباس ارايت لو توضأت  
 بماء سخين اكنت تتوضأ منه فسكت وانما سده بالقياس  
 اذ لو كان عنده خبر لرواه وعلمى هذا ترك اصحابنا رواية ابي هريرة  
 في مسألة المصراة بالقياس وباعتبار اختلاف احوال الرواة قلنا  
 شرط العمل بخبر الواحد ان لا يكون مخالفا للكتاب والسنة المشهورة  
 وان لا يكون مخالفا للظاهر قال عليه السلام تكثروا الاحاديث بعدى  
 له قوله كان العمل اه لان الشبهة تمكنت في رواية غير

الفقيمين وجبين احد ما شبهة الاتصال بنا والثاني شبهة الغلط في النقل فان نقل الحديث بالعنى كان تشاوعا بين الصحابة رضي الله عنهم وغير الفقيه  
 يحتمل ان يشغل ببيان ذلك ولا يتنظم تلك العبارة ما تنظم به عبادة النبي صلى الله عليه وسلم من المعاني بقصور ذكرها اذا نقل بالمعنى لا يتحقق الا بعد فهم  
 المعنى فيمكن فيه شبهة في متن الخبر بعد ما تمكنت شبهة في الاتصال بخلاف القياس فان الشبهة فيه ليست الا في الوصف الذي هو أصل  
 القياس كذا في المعدن ١٢  
 على قوله وعلى هذا اي على ان الخبر يترك بالقياس اذ لم يكن الراوي معروفا بالثقفة والاجتهاد ١٢ على قوله في مسألة المصراة الخ وهو  
 ما روي ابو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تصروا الا بل والغم فمن اتباعها بعد ذلك فم وخبر النظر بعد  
 ان يحلها ان رضيها امسكها وان عطفها ردها وصاحا من تراهي مكان اللبن فهو مخالف للقياس من كل وجه لانهم اجمعوا على ان ضمان العودان  
 فيقول مثل مقدر بالمثل صورة وفيما لا مثل لمقدر بالمثل معنى وهو القيمة وصاح من تراهي مثل اللبن لاصورة ولا معنى ولذا ذكره اصحابنا وكن  
 منها دقة قوية وهي ان هذا الحديث جاء في البخاري برواية عبد الله بن مسعود في الضاد والحال انه معروف بالثقفة والاجتهاد ثم اعلم ان رواية  
 غير الفقيه انما لا يقبل عند مخالفة القياس اذ لم تعتد الامم بالقبول اما اذا تعلقته بقيل ثم اعلم ان بناء مذهب عيسى بن ابان واختاره  
 القاضي الامام ابو زيد وتابعه اكثر المتأخرين واما عند الشيخ  
 بل يقبل خبره على عدل مطلقا بشرط ان لم يكن مخالفا للكتاب والسنة المشهورة لان التفسير من الراوي بعد ثبوت عدلته وضيقة موضوعه  
 والظاهر ان يروي كما سمع ولو غيره لغيره على وجه لا يتغير المعنى هنا هو الظاهر من احوال الخفاط الرواة العدرول خصوصا من الصحابة رضي الله عنهم  
 لما قدم احوال الموضوع وهم من اهل اللسان وهو الصحيح بحسب الظاهر وليت شعري لم لا يختار الرصد بهذا القول بل اختار مذهب عيسى  
 ابن ابان كذا في المعدن وشرح المسار ١٢ - على قوله كثر لكم الاحاديث اه بهذا الحديث يدل ببارته على اشتراط عدم مخالفة  
 خبر الواحد للكتاب وبدلالة على اشتراط عدم مخالفة السنة المشهورة للاتحاد العلة على ما بينا فان هذا الحديث لغوا فيه وقالوا الراوي بهذا الحديث  
 يزيد بن ربيعة وهو مجهول فلا يصح الاحتجاج به وايضا حتى من يجي من معين انه قال هذا حديث وضع الزنادقة وهو اعلم هذه الامم في علم  
 الحديث قبل ان الامام محمد بن اسماعيل البخاري اورد هذا الحديث في كتابه وهو امام اهل هذه الصنعة حكفي به ويدا على صحتها كذا في المعدن ١٢  
 على قوله خبر الواحد اعلم ان قبول خبر الواحد ودوجوب العمل به متعلق بشروط ثمانية على ما اشار اليه الشيخ في الكتاب اربعة في نفس الخبر و  
 اربعة في الخبر فالاربعة الاولى ان لا يكون مخالفا للكتاب وان لا يكون مخالفا للسنة المشهورة وان لا يكون في حادثة تعجز بها البلوى ان لا يكون  
 متروكا للاحتجاج به عند ظهور الاختلاف واما الاربعة في الخبر فالمعقل والعدل والاضيق والاسلام ١٢



فاذدوى لكم عني حديثاً فاعرضوه على كتاب الله فما وافق فاقبلوه  
اي ذلك الحديث الذي وافق الخ ١٣ اي من بابي ١٣

وما خالفت قرودوه وتحقق ذلك فيسا روى عن علي بن ابي طالب انه قال  
اي وجبة القبول والرد ١٣

كانت الرواة على ثلاثة اقسام مؤمن مخلص صحب رسول الله صلى الله  
احد ١٣

عليه وسلم وعرفت معنى كلامه واعلم في جاء من قبيلة فسيح بعض ما  
بقره ١٣ عليه السلام ١٣ في رواية ١٣ اي بدوي في قوله ١٣ من حيث انه ما في الخبر ١٣

سمع ولم يعرف حقيقة كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجع الى قبيلة  
اي من قبيلة كرام عليه السلام على فقهه ١٣ اي المراد به ١٣

فروى بغير لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فتغير المعنى وهو يظن  
الاسلام ١٣ لسانا بعض قولهم انهم كانوا يرون في قوله ١٣ اي المراد به ١٣

ان المعنى لا يتفاوت ومينافق لم يعرف نفاقه فروى ما لم يسمع واقربى  
الاشياء ١٣ عطف ١٣ اشتقاقه كقوله ١٣ الا ناس ١٣ على معنى السواد ١٣

فسيح منه اناس فظنوه مؤمناً مخلصاً فرووا ذلك واشتهر بين  
اي المراد بالمتأفق ١٣ اي الناس ١٣ اي المراد بالمتأفق ١٣

الناس فلهذا المعنى وجب عرض الخبر على الكتاب والسنة  
١٣

المشهوره ونظير العرض على الكتاب في حديث مس الذكر  
١٣

فيما يروى عنه من مس ذكره فليتوضأ فعرضناه على الكتاب فخرج  
بدل عن قوله حديث مس الذكر ١٣ اي حديث مس الذكر ١٣

له قوله فخرج مخالف لقوله تعالى فيه رجال آه نزلت به الآية في ابن سجد قباء وهم كانوا يستجرون بالماء بعد استعمال الاحجار والاستنجاء بالماء لا يتصور  
الابس الفرجين جميعا فلنكون مس الذكر حدثنا لا يكون الاستنجاء تطهيراً وقد ثبت بالنص انه تطهير والحديث يقتضي ان يكون مس الذكر حدثنا لا يوجب  
الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلو لم يكن حدثنا لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضي ان يكون حدثنا لا ذكرنا فلذا ترك الحديث واعترض  
المختم عليه بان التطهير عن النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير الثوب فلذا استحق المدح لاعتبار الطهارة عن الحدث والتطهير عن النجاسة لا ينافي كون  
المس حدثنا لا يتزول الالبس وايضا لما يكون الحدث مضموماً اذا لم يكن وسيلة الى استحكام الوضوء واذا كان لا يحكم الطهارة الحكيمية  
كان حدثنا وكان ممدوحا ايضا ولا اقل من ان لا ينافي في المدح لمقارنته الا ترى ان يهدم المسجد لا يحكم البناء حسن وان كان بنفسه  
مدموما لا يقال جعل الاستنجاء تطهيراً امطلقا لاننا نسلم ذلك بل انما هو تطهير عن النجاسة الحقيقية كيف وان الطهارة الحكيمية لا  
تحصل بل يغسل الاغضاء الاربعة كذا في الفصول ١٢

ع قوله وجب عرض الخبر على الكتاب الخ لا يختم ان يكون رادوا عن ارباب غير فقهاء ومنافقوا روى ما يسمع فان تلت قد طعن  
فيها بل الحديث يزيد بن ربيعة عن ابي الاشعث عن ثوبان ويزيد بن ربيعة مجول ولا يعرف له سماع عن ابي الاشعث فكان منقطعاً  
فلا يصح الاحتجاج به والجواب عندنا ان الامام محمد بن اسمعيل البخاري اورد بهذا الحديث في كتابه وهو امام اهل الحديث فكيف به وليللا  
على صفة ولم يلتفت الى غيره ١٢

ع قوله ونظير العرض على الكتاب الخ وهو قوله عليه السلام من مس ذكره فليتوضأ فانه مخالف ولكتاب لان الله تعالى مدح المتطهرين  
بالاستنجاء الماء بقوله اخره فيه رجال يجيئون ان ينظروا والاستنجاء بالماء لا يتصور الا بالمس الفرجين وثبت بالنص ان مس التطهير بالحديث  
يقتضي ان يكون مس الذكر حدثنا لا يوجب الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلم يكن حدثنا لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة لان فعل النبي  
عليه السلام وكذا احكامه لا يجوز عن الحجة فادانها صا اي الكتاب والحديث فلا يترك العمل بالكتاب بالحديث الذي هو اولى من الكتاب  
بالاعتبار والعمل

مخالفاً لقوله تعالى فيه رجال يحبون ان يتطهروا فانهم كانوا  
 يستنجون بالأحجار ثم يقبلون بالماء ولو كان مس الذكر حدثاً  
 لكان هذا تنجيساً لا تطهيراً على الاطلاق وكذلك قوله عليه السلام  
 ايماً امرأة تكبت نفسها بغير اذن وليها فنكاحها باطل باطل باطل  
 يخرج مخالفاً لقوله تعالى فلا تعضلوهن ان ينكحن انما واجهن فات  
 الكتاب يوجب تحقيق النكاح منهن ومثال العرض على الخير المشهور  
 رواية القضاء بشاهد ويمين فانه خرج مخالفاً لقوله عليه السلام  
 البينة على المدعي واليمين تلي من انكروا باعتبار هذا المعنى قلنا خبر  
 الواحد اذا خرج مخالفاً للظاهر لا يعمل به ومن صور مخالفة الظاهر

١٤ قوله تنجيساً للبدن بالنجاسة الحكيمة وهي اقوى من الحقيقة ١٢ ١٤ قوله لا تطهيراً وقد سمي الله تعالى ذلك تطهيراً اي الاطلاق  
 ودمهم بذلك ولو كان حدثاً لما استحق المدح اذ الانسان لا يستحق المدح بالتطهير في حالة الحدث فاقم ٣٤ قوله فلا تعضلوهن  
 العضل النعق والضييق والخطاب والادب اى لا تمنعوا من كانوا يعضلون بعد انقضاء العدة فلما ١٢ - ٣٤ قوله يوجب تحقيق النكاح اى  
 ثبوت ذلك ينافي بطلانها وهو مزج الحديث ولقال ان يقول تحقق الشيء ووجهه لا يتقدم صحة الاثرى ان الشيء يوجب بركته ومحل تمامه  
 ومع ذلك توقف صحة على شرط من الشرائط كالصلوة يوجد بشرط الطهارة وارتكابها ومع ذلك توقف صحتها على ستر العورة واليقظة وغيرها واجاب  
 الشارح في الفصل الخاص بانما اخرج الشارح بوجود النكاح منها كان الموجود وما يكون نكاحاً عنده ولا لغيره بصحة شرعاً سوى ما يكون نكاحاً عند  
 الشارح وهو مطلق عن قبه اذن الولي كذا في الفصول وغيره ١٢ ١٤ قوله بشاهد ويمين صورته رجل ادعى مالا مثلاً على غيره ولا يكون له  
 شاهد الا واحد نقض القاضي القاضي يشاهد ويمين المدعى عملاً بخبر الواحد فبهذا لا يجوز لانه مخالف للثبوت المشهور وهو قوله عليه السلام البينة على المدعي واليمين  
 على من انكر كذا في الفصول ١٢ ١٤ قوله على من انكر اى على المدعى عليه وهو خبر المشهور وبيان الغلظة عن ويمين احد همان النبي صلى الله عليه وسلم  
 قسم بينهما والقسم تقطع الشركة فلا يكون اليمين حظ المدعى البتة كما لا يكون البينة حظ المدعى والثاني ان النبي صلى الله عليه وسلم ذكر البينة واليمين على  
 بلام الجنس فقطضى ان يكون جنس البيئات مشروعة في جانب المدعى وجنس الايمان مشروعة في جانب المنكر ومن ضرورته ان لا يكون اليمين  
 مشروعة في جانب المدعى فتترك هذا بالخبر كذا في العدة ١٢  
 ١٥ قوله مخالفاً للظاهر الخ كما ادخل الصحابة رضي الله تعالى عنهم خلاف موجب الحديث كحديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان  
 يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع وقد روى عن مجاهد انه قال قال سمعت ابن عمر سئل انهم يرفع يديه الا في تكبيره الا فتتاحت فقد  
 ثبتت ان ترك العمل بذلك ادخل بخلافه ١٢

ايماً امرأة . البينة على الخ اخرجها البيهقي عن ابن عباس والشيخان عنه بلفظ لكن اليمين على المدعى  
 وروى الترمذي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده وقل هذا حديث في استادة مقال .

عَدَمُ اشتهار الخبر فيما يَعْمُرُ به البَلْوَى في الصدر الاول والثاني  
اي عهد النبي ص ١٢  
اي عهد الصحابة ص ١٣  
اي عهد التابعين ص ١٤

لانهم لا يَتَّبِعُونَ بالتقصير في متابعة السنة فاذا لم يشتهر الخبر مع  
ولداين ص ١٣

شدة الحاجة وعموم البلوى كان ذلك علامة عدم صحته  
اي عدم الاشتهار ص ١٣  
اي الخبر ص ١٣

ومثاله في الحكيات اذا اخبر واحدا ان امراته حرمت عليه  
اي الخوف لظواهر ص ١٣  
اي السائل القوي ص ١٣

بالرضاع الطارئ جاز ان يعتمد على خيرة و يتزوج اختها ولو  
اي المعارض ص ١٣  
اي خبرين اجلان امراته ص ١٣  
اي الامارة ص ١٣

اخبار ان العقد كان باطلا بحكم الرضاع لا يقبل خيرة وكذلك  
اي عقد الكا ص ١٣  
اي الخبر ص ١٣

اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او طلاقه اياها وهو غائب  
اي خبر طلاق الزوج اياها ص ١٣  
اي الزوج ص ١٣

فجاز ان تعتمد على خيرة وتتزوج بغيره ولو اشبهت عليه القبلة  
اي المرأة التي اجرت بموت الزوج ص ١٣  
اي الزوج المطلق والذي مات ص ١٣  
اي انسان ص ١٣

فاخبره واحدا عنها وجب العمل به ولو وجد ماء لا يعلم حاله  
اي من اشبهت عليه ص ١٣  
اي باخبار الواحد ص ١٣  
اي الامارة ص ١٣  
اي خبره ص ١٣

فاخبره واحد عن النجاسة لا يتوضأ به بل يتيمم فصل خبر

له قوله عدم اشتهار الخبر اي فيما تمس اليها الحاجة في عموم الاحوال مثل حديث الجبر

بالتسمية وهو روى البهريه كان النبي صلى الله عليه وآله ولم جبر بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة فان امر التسمية مما يعبر به البلوى لان فيه حادثة

تكررت في كل يوم وليلة بالنسبة الى جميع المكلفين فلو كان هذا الخبر معمول لا يشتهر فيما بينهم كذا في الفصول ١٢ له قوله كان ذلك الخ اي

علامته عدم شهرته فيما بينهم فيما يعبر به البلوى اماره على سخره بطلانه وهو مذموم الى الحسن الكرخي من اصحابنا وهو مختار المتأخرين ولذا لا

تعمل بخبر الجبر بالتسمية وخبر رنخ اليربين عند الكروخ والرثع منه وخبر س الذكر وخبر الرضوه مما سمته النار وغيره بحيث يتجانب فيه الى الكمال الشيوع و

الاستغناء لانه مما يعبر به البلوى درس مما يحتاج الى معرفتها الخاصة والعامة وقد بقيت على الاحاد ولم يصل الى احد السلفين وهذا هو الخبر الذي

اخبارنا على اخبارهم في هذه الابواب وليس هذا الخبر بالرأي والقياس بل هو ترجيح ما تشبهت به من الاحاديث وعند عامة الاصوليين

يقبل اذا صح سنده فانهم كذا في المعدن ١٢ له قوله بالرضاع الطارئ اي على الكناح بان تزوج رجل صغرة فاشترقت انها قد

ارتفعت بنامها واخترت يجوز الاعتناء على خبره فحتم الصغرة على الزوج لانها صارت اخته رضاعا ١٣ له قوله لا يقبل خبره فلا يحكم بطلاق

العقد وتفرق بينهما بخبر ما انها رضعتا فلا يتزوج باختها لان خبرا مخالف للظاهر لان الكناح حصل بشبهة وهو صومعته فلو كان الرضاع

ثابتا لم يخف عليهما وعلى الشبهه و اقربا عما ان بينهما سبب حرمة من حيث انه لم يشتهر بل انه غير صحيح بخلاف الرضاع الطارئ لانه لا

يخالف الظاهر ثم هذا كله فتوى وقضاء واما التقوى والديانة فهوان يدعيها لانه الشبهة وقد اخرج الترمذي في سننه عن عقبة بن الحارث

انه تزوج امرأة فجمارت امرأة سوداء وقالت اني ارضعتكما قال فانيست النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجمارتا

امرأة سوداء فقلت اني ارضعتكما وهي كاذبة قال فاعرض عني قال فانيست من قبل وجهه فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت

انها قد ارضعتكما وبها عنك قال وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ولم يحدجم اجازوا

شهادة المرأة الواحلي الرضاع وير يقول احمدوا حتى وقال بعض اهل العلم لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول

الشافعي ما فجمهور على انه لا يثبت الا بصب الشهادة فانهم كذا في المصنوع ١٢ -

له قوله جاز ان تعتمد على خبره لعدم مخالفة الظاهر لانه ليس ثم دليل مكذب الخبر الواحد فيقبل خبره ووجب العمل بتم علم ان هذا في

الاخبار واما في الشهادة فلا يصلح وان كان الشاهد اثنين حيث لا ينقض القاضى بالفرقة لانه قضاء على الغائب كذا في النهاية ١٢ له قوله خبر

الواحد اي الشرعي الذي لم يبلغ حد الشهرة والتوازن للواحد الحقيقي فتم حل فيه شهادة الشاهدين او اربعة من الشبهة امكن الرضا ١٢ -

الواحد حججة في أربعة مواضع خالص حق الله تعالى ما ليس بعقوبة <sup>من المردود والقصاص ١٢</sup> <sup>١٢</sup> <sup>في الأعمال دون الاعتقادات ١٢</sup>

وخالص حق العبد ما فيه الزام محض <sup>على الغير ١٢</sup> وخالص حقه ما ليس <sup>باعتبارها ١٢</sup>

فيه الزام وخالص حقه ما فيه الزام من وجه اما الاول فيقبل فيه خبر <sup>دون وجه ١٢</sup> <sup>لا اعتبارها ١٢</sup> <sup>على يعتبر ١٢</sup>

الواحد فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الأعرجي في هلال

رمضان واما الثاني فيشترط فيه العدد والعدالة <sup>أي التعدد واقل الاثنان ١٢</sup> ونظيره المنازعات <sup>أي الصحاح المال ١٢</sup>

واما الثالث فيقبل فيه خبر الواحد عدلا كان او فاسقا ونظيره

العمالات واما الرابع فيشترط فيه اما العدد او العدالة عند ابي <sup>المرجع ١٢</sup> <sup>وهو ظاهر من العبدية الزام من وجوده ١٢</sup> <sup>أحد شطري الشهادة لا لو كان فيه الزام من لا شطرا لهما ١٢</sup>

له قوله في اربعة مواضع ولم يذكر الماتح القسم الخامس الذي ذكره سائر الاصوليين وهو ما كان عقوبة من حقوق الله تعالى لان خبر الواحد ليس بحجة فيه لان اثبات العقوبات كالمردود والقصاص لا يجوز بالشبهات فاذا تمكن في الدليل شبهة لم يجز اثباتها به فان قلت فعلى هذا لا ينبغي ان تثبت العقوبات بالبيدته فانها خبر واحد قلنا انما صارت البيدته حجة بالنص على خلاف القياس قال المصنف في الاستشهاد واليمين الربعة منكم كذا في بعض المحاشي ١٢ - ٢ قوله ما ليس بعقوبة وانما فيه يران ما هو عقوبة من حقوق الله تعالى لا يقبل فيه خبر الواحد عند الكوفي واليه ذهب فخر الاسلام وشمس الاية السرخسي وكذا الماتح وذلك لان معنى المردود على الاسقاط بالشبهات فلا يجوز اثباتها بخبر الواحد كما لا يجوز بالقياس ولما اثبتنا بالبيدات فنجوز بالنص الموجب للعقل على خلاف القياس وهو قوله تعالى واستشهدوا بالادلة وقد انعقد الاجماع على ذلك ١٢ - ٣ قوله فيقبل فياقتضى عاتر الشرائع من الصلوة والصوم والوضوء والعشر وصدقة الفطر يقبل في كتابها خبر الواحد على ما قلنا من شرائط من الاسلام والعدالة والعقل والضيقة عند الجاهليرزوم بعض العلماء انه لا يقبل خبر الواحد دليل لا قوة فيه فجاز ان يعمل فيما ليس فيه قوة وهو الفرع والمجهور ان المقصود من العبادات هو العمل اصلا كانت او فرعا فيجب العمل فيها بالادلة الوجبة للعقل وبإيده انه عليه السلام قبل شهادة الاعرجي في هلال رمضان كذا في الفصول ١٢ -

قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الخ لان الثابت بها حق الله تعالى على عباده فالصوم وهو الصوم حيث قال المصنف في كتابه عليك الصيام الاية والبيدته تشترط فيه الحرية ولفظ الشهادة فيه مخالف لمرضي فخر الاسلام حيث ذكر في اصوله ان الشهادة بهلال رمضان من النوع الثالث وهو خالص حق العبد ما ليس فيه الزام لان خبره غير ملزم للصوم بل الملزم هو النص ووجب بان المصنف فيه تابع شمس الاية السرخسي والجميع ذلك فان العدالة شرط في الشهادة بهلال رمضان وخبر الفاسق مقبول في النوع الثالث كما سيأتي كذا في المعدن ١٢ - ٤ قوله المنازعات كما يبروع والاشرية والاملاك المسلمة بان ادعى احد على اخر ان باع عبد العبد او اشترى منك او ان الفاعلية فانه يشترط فيه العدد والعدالة الاول بقوله تعالى واستشهدوا شهيدين الاية والثاني بقوله اسمعوا وانبهوا اذ يدعي عليك فكم ولان الترويض والتبليس والحيل في الخصومات اكثر فشرط زيادة العدد ولفظ الشهادة تعظيلا لباها وصيانة للحقوق المعصومة بقدر الواسع والامكان ولان المنازعة قائمة بين اثنين بخبر من متراضين من الدعوى والاكارف لم يقع الفصل والرحمان بخبر من الخير بل بخبر ظهيرة لمزية على غيره من يمين او شهادة اقول اثنين اذكر كذا في المعدن ١٢ - ٥ قوله فيقبل فيه خبر الواحد الخ فانه عدل بالسلام كان يقبل الهدية من العادل والفاسق بخابرها بانها بدية لان الفروقة دعت الى قبول خبر كل مميز فان الانسان قلما يجد للجمع بشرط الشهادة كلما ولا دليل للسامع غير هذا الخبر فنسقط الشرايط سوى التميز للفروقة بخلاف خبره على السلام فانه لا ضرورة الى قبول خبر الفاسق شر كثرة الادة العدل وكتم الله تعالى في تلك الحالة يمكن معرفته بدليل اخر اى القياس كذا في المعدن ١٢ - ٦ قوله ونظيره العزل والحجرات العزل والويلد وجزم الماردون فان فيها الزام من حيث انه يلزمه الف من التصرف ويطلب منها في المستقبل وليس بالزام من حيث ان الموكل المولى يتصرف في حقه بالفتح كما يتصرف في حقه بالتوكيل والاذن فشرطنا فيها العرد والعدالة لكونهما بمنزلة اثنين كذا في المعدن ١٢ -

حنيفة<sup>١٢</sup> ونظيره العزل والحجر

# البحث الثالث

في الاجماع فصل اجماع هذه الامة بعد ما توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم في فروع الدين حجة موجبة للعمل بها شرعا كرامة لهذه الامة ثم

الاجماع على اربعة اقسام اجماع الصحابة رضي الله عنهم على حكم الحادثة نصا ثم اجماعهم

بنص البعض وسكوت الباقيين عن الرد ثم اجماعهم من بعد ههنا يوجد فيه قول

السلف ثم الاجماع على احد اقوال السلف اما الاول فهو بمنزلة آية من

كتاب الله تعالى ثم الاجماع بنص البعض وسكوت الباقيين فهو بمنزلة المتواتر

ثم اجماعهم من بعد ههنا بمنزلة المشهور من الاخبار ثم اجماع المتأخرين على

احد اقوال السلف بمنزلة الصحيح من الأحاد والمعتبر في هذا الباب اجماع

له قوله في الاجماع اعلم ان الاجماع في اللغة الخرم والاتفاق يقال اجمع فلان على كذا اي عزم عليه واجموا على كذا اتفقوا عليه واماني الاصطلاح هو اتفاق علماء كل عصر من اهل السنة ذوى العدالة والاجتهاد على حكم كذا في الفصول ١٣  
له قوله في فروع الدين فخير لان اصول الدين كالتوحيد والصفات والنبوة ثابتة بالقواطع العقلية فلا تظهر حجة الاجماع فيها المحصول العلم بهذه الاشياء بدون الاجماع بالقواطع ١٢  
له قوله عن الرد وذلك ان يحكم البعض بحكم الجماعة ويكسب سائرهم بعد بلوغهم وبعد معنى مدة التامل والنظر في الجملة وقال بعضهم لا بد من النص ولا يثبت بالسكوت لان السكوت في نفسه محتمل يحتمل ان يكون لمصلحة او تفكر في المسألة اول التماس الامر لعدم اليقين بالنفي والاثبات او لمصلحة غير ذلك والمحتمل لا يكون حجة ولنا ان شرط التصريح من كل واحد اذ ادى الى ان لا ينعقد اجماع خصوصا بعد فروع الاول حجة لتعذر اجماع اهل العصر على ان يحكم كل واحد والمعتاد في كل عصر ان يتولى البشارة الفتوى ويسلم سائرهم ولان اذا اطلع حكم الجملة ولو كان الحق عند احد فلا فائدة من السكوت عنه حرام ولا يظن بها بعلم الامة لاسيما بالسلف كذا في المحدث ١٢  
له قوله فهو بمنزلة الخ اي في المرتبة في الاعتقاد والعمل فروع فكل من الفرق انا هو اعتباري لان الاول كتاب الله تعالى فهو اعظم من الثاني ١٢  
له قوله فهو بمنزلة التواتر في القطعية ووجوب العمل به لكن لا يكفي ما حده لان متفادات عن الاول نظر الى ان المسكوت محتمل لالتباس الامر لعدم اليقين بالنفي والاثبات ١٢  
له قوله بمنزلة الصحيح من الاحاد حتى يوجب العمل دون العلم بشرط ان لا يكون مخالفا للاصول نكاح هذا الاجماع حجة على ادنى مراتب ويثبت ان يكون مقبدا على القياس كجزء الواحد ثم اعلم ان زبور ههنا الدلائل التي اوجبت كون الاجماع حجة قطعية لا للتفادات بين اجماع الصحابة وجماعهم بل يقتضون ان يكون كل اجماع حجة قطعية فمن اين وقع التفادات من الزلزال والحوادث ووجوبها وادواتهم على معاني التنزيل وتاويلها بسبقهم في معاني الاستنباطات العقلية من الكتاب والسنة ومن غيرهم فكان اجماعهم من بعدهم دون اجماعهم لما اتفقوا على حصول الصحابة من اسباب اصابت الحق بالمحصل ليرحم فالتفادات ظاهرا لا يخفى كذا في المحصول وغيره ١٢-

اهل الرأي والاجتهاد فلا يُعتبر بقول العوام والمتكلم والمحدث الذي لا يصيرة له  
 في اصول الفقه ثم بعد ذلك الاجماع على نوعين مركب وغير مركب فالمركب ما اجتمع  
 عليه الامراء على حكم الحادثة مع وجود الاختلاف في العلة ومثاله الاجماع <sup>١٣</sup> على  
 وجود الا لتفاض عند القى <sup>١٢</sup> ومس البراءة اما عندنا فبناءً على القى <sup>١٣</sup> واما  
 عندنا فبناءً على المس ثم هذا النوع من الاجماع لا يبقى حجة بعد ظهور الفساد في  
 احد الماخذين حتى لو ثبت ان القى غير ناقض فابو حنيفة لا يقول بالا لتفاض <sup>١٤</sup>  
 فيه ولو ثبت ان المس غير ناقض فالشافعي لا يقول بالا لتفاض فيه لفساد العلة <sup>١٥</sup>  
 التي بنى عليها الحكم والفساد متوهم في الطرفين لجواز ان يكون ابو حنيفة مصيباً  
 في مسألة المس مخطئاً في مسألة القى والشافعي مصيباً في مسألة القى <sup>١٦</sup>  
 مخطئاً في مسألة المس فلا يؤدي هذا الى بناء وجود الاجماع على الباطل  
 بخلاف ما تقدم من الاجماع فالماصل انه جاز ارتفاع هذا الاجماع لظهور الفساد <sup>١٧</sup>

١٤ قوله في اصول الفقه وهي العاني الفقهيته ودرجته الاستدلال وطرق الدلالة واما قية المحدث بهذا القيد لان الظاهر ان المحدث  
 عالم بالاحكام بظهور الاحاديث ولكن لم يعرف منا طر الاحكام الشرعية ١٣ -  
 ١٥ قوله ثم بعد ذلك الاجماع على نوعين اعلم ان الاجماع على نوعين سندی وجوامع علماء كل عصر من امت محمد صلى الله عليه وسلم على حكم  
 وقدمه باقسام ومدى وجوامع بعض المجتهدين على حكم نقلها فرغ المصنف من بيان اقسام الاجماع السندی شرع في بيان الاجماع المذاهبي فنقل  
 ثم بعد ذلك آية ١٢ قوله لا يتبعي جملة لان بظهور الفساد في احد الماخذين تبطل رأى المجتهد وتبدل الرأى بمنزلة انتقال النص  
 فيكون هذا انتهاك الحكم في نظر المجتهدين ١٢ ١٣ قوله بعد ظهور الفساد بالفرق بين المقيس والمقيس عليه مناسب اخطيب ظهور  
 الفارق الخلف بين الاصل والفرع شلان با حنيفة فيقول بالا لتفاض عند القى لانه الخاصه النفس كالخارج من السبيلين ثم لو ظهر الفساد  
 بالفرق المناسب وجوان القى غير ناقض والقياس على الخارج من السبيلين لا يبيح لان الخارج منها ناقض لكونه نجساً وبذا ليس بوجود  
 في القى لم يبق الاجماع المركب بهذا الفرق فاقم كذا قال البعض ١٢ - ١٣ قوله والفساد متوهم في الطرفين دفع البرهان عليه تقريره ان هذا  
 الاجماع المركب متضمن للفساد كما يشير اليه قوله وبذا الاجماع لا يتبعي بعد ظهور الفساد في احد الماخذين لان الحق في موضع الخلاف واحد  
 والطرف الاخر باطل وتقرر بالدفع ان الفساد غير متيقن في احد الطرفين يجوز ان يكون احد الامامين مصيباً والآخر مخطئاً فلا يؤدي الى وجود  
 الاجماع على الباطل والماصل ان الاجماع انما كان على الباطل لو كان الفساد قديه متيقناً واما لو كان متوهماً فلا كذا في الشرح ١٢  
 ١٤ قوله فلا يؤدي الخ يعني انه لا يتوهم من كون الفساد متوهماً في الطرفين كون الاجماع على الباطل لان الفساد احتمال وديم  
 والامر الحقيقي اتفاق الفريقيين على حكم شرعي وهو وجود التطهير كذا قيل ١٢ -  
 ١٥ قوله بخلاف ما تقدم من الاجماع هذا الوجه متصل بقوله فلا يؤدي هذا الى الاجماع على الباطل وليس كذلك لانه لم يتقدم من  
 الاجماع ما كان اجماً على الباطل لكن الظاهر انه متصل بقوله ثم هذا النوع من الاجماع لا يتبعي بعد ظهور الفساد المتوهم فيه بخلاف ما تقدم  
 من الاجماع وهو ما اجتمع عليه الاراء من غير اختلاف في العلة فان ليس فيه توهم الفساد حتى يفكر فيه ان لا يتبعي بعد ظهور الفساد المتوهم  
 فيه كذا في العمدن والفصول ١٢ -

فما بُني هو عليه ولهذا اذا قضى القاضى في حادثة ثم ظهر سارق الشهود اوكذبهم  
اي علة ١٢ اي الاجماع ١٢  
بالرجوع يبطل قضاءه وان لم يظهر ذلك في حق المدعى و باعتبار  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

هذا المعنى سقطت المؤلفة قلوبهم عن الاصناف الثمانية  
اي سقوط الحكم بسقوط بانه و علة ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

لانقطاع العلة و سقط سهم ذوى القربى لانقطاع علة و على هذا  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

اذا غسل الثوب النجس بالخل فزالت النجاسة يحكم بطهارة المحل لانقطاع  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

علتها و بهذا اثبت الفرق بين الحدّث والخبث فان الخلل يزيل النجاسة  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

عن المحل فلما الخلل لا يقيد طهارة المحل و انما يفيد  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

له قوله و لهذا الخ اي لما نگران المبنى بسطل بطلان المبنى عليه قلنا ان مبنى حكم القاضى  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

في حادثة متنازع فيها هو البينة اي شهادة الشهود فاذا بطلت الشهادة ابا لفقدها اصلها يكونها كاذبة فظهر انهم كذبا او فيها اذ يفتقد شيء  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

من شرائطها كالحرية و الذكورة الخالصه في العقوبات او غير الخالصه في غير فانظر انهم عبيد او ثقات او ثلث بطل قضاءه المبنى على في الواقع  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

و حتى حق غير الفريقين لا في حقا بل في شرعية صحيحه عند القضاء فلوا بطل القضاء بنفسه لزم البطلان ما كان تحت شرعا و وجع الشرع لا يتحمل  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

الفساد و الابطال فانهم كذا في المصول ١٢ - له قوله و ان لم يكن الخ وقع دخل مقدر بانما لا نسلم ان القضاء بالمال باطل لانه لو كان كذلك  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

لوجب رد المال المقضى به الى المدعى عليه على المدعى فيما اذا كان القضاء بالمال نظرت رقيه للشهود او رجوعهم بعد القضاء فان القضاء  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

انما يبطل في حق المدعى عليه و الشهود لا في حق المدعى لانه اذا قضى القاضى له عليه لقدم القضاء و وجب شرعيته فلا يبطل القضاء لكنه في حق  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

المدعى عليه و دفع الضرر منه حتى لا يامر بدفع المال و حتى حق الشهود و جزا عليهم حتى يجب الضمان عليهم لانهم اتفقوا مال المدعى عليه بالشهادة و قيل معنى  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

قوله يبطل القضاء لا ينفذ باطنا و هو غير صحيح فيما اذا كان القضاء بشهادة الزور فانه ينفذ ظاهرا و باطنا عند اني عبيد او ثقات او ثلث فالصالحين كذا  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

في المعدن ١٢ - له قوله سقطت الخ و ذلك لان المؤلفة قلوبهم على رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم لو اتفقا او مالوا الى الاسلام فمال  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

معيهم اقوام قوى اهل الاسلام - - - - - ولذا كان يعطيهم من الزكاة ليتانف خلوهم الى اهل الاسلام فلما افسد  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

الله تعالى الاسلام و المسلمين و اغنى عنهم اي في خلافتهم الى بحر الصدين منع الزكاة عنهم لانتفاء علة لان الحكم اذا ثبت بغيره و رفعه بالرفع  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

تلك العلة كذا في المعدن وغيره ١٢ - له قوله و سقط الخ اي سقط سهم ذوى القربى و هم اقارب الرسول صلى الله عليه وسلم لانقطاع  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

علة اعلم ان خمس الخفين ينقسم على ثلثه سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

الى اغنياءهم و كان لذوى القربى معهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي و سهمهم لثلاثي  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

عليه السلام انهم لم يزلوا معي هكذا في الجاهلية و الاسلام و شك بين اصحابه فاذا اعراض الله تعالى الاسلام و اغنى عن نصرهم سقط سهمهم لانتفاء علة و يؤيد  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

ماروى ان قال عليه السلام سهم ذوى القربى في حال حياتي و ليس لهم بعد مماتي كذا في المعدن ١٢ -  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

له قوله غسل الثوب النجس اى اذا غسل الثوب النجس بالخل او غيره من الماعنات فزالت النجاسة يحكم بطهارة المحل  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

لان نجاسة المحل انما يكون لعله و وجود النجاسة في المحل فاذا زالت النجاسة عن المحل فقد ارتفعت علة و ذلك لان النجاسة تزول من  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

المحل حاسبة حقيقة و هكذا كما تزول بالماء كذا في الفصول ١٢ - له قوله و بهذا اى بان علة الطهارة زوال النجاسة تخبت الفرق بين  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

المحدث و البتة اى بين النجاسة الكمية و الحقيقية حيث لا تقيد المانع لطهارة الغسل و الوضوء فان الخلل يزيل النجاسة المحل طهارة المحل  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

عن النجاسة الحقيقية بطلانها و هو وجه و اما طهارة الوضوء و الغسل فانما عرفت شرعا باستعمال الماء و ليست علة زوال النجاسة اذ لا يحسن  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

و لا يعقل نجاسة في المحل حتى تزول و انما الخلل له اثر في زوال النجاسة لا غير فلهذا لا يفيد طهارة الغسل و الوضوء كذا في الفصول ١٢ -  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢  
اي بطلان القضاء ١٢ اي بطلان القضاء ١٢

المطهر وهو الماء **فصل** ثم بعد ذلك نوع من الإجماع وهو عدم القائل

بالفصل وذلك نوعان أحدهما ما إذا كان منشأ الخلاف في الفصلين <sup>أي الفرق ١٢</sup>

وإحداً والثاني ما إذا كان المنشأ مختلفاً والاول حجة والثاني <sup>أي الخلافات ١٢</sup>

ليس بحجة مثال الاول فيما خرج العلماء من المسائل الفقهية على اصل واحد <sup>أي الأصل ١٢</sup>

ونظيره إذا ائتمنان النهى عن التصرفات الشرعية <sup>أي الأصل ١٢</sup> <sup>أي الخلافات ١٢</sup>

الندرج بصوم يوم النحر والبيع الفاسد يفيد الملك لعدم القائل بالفصل <sup>أي الفرق ١٢</sup>

ولو قلنا <sup>أي التعليق ١٢</sup> سبب عند وجود الشرط قلنا تعليق الطلاق والعتاق <sup>عندنا خلافاً للشافعي فسنده العلق بالشرط سبب في المال ١٢</sup>

بملك وسبب الملك صحيح <sup>أي التعليق ١٢</sup> وكذا الوائتمان ترتب الحكم على اسم موصوف <sup>أي التعليق ١٢</sup>

بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحرّة لا يمنع جواز <sup>أي ذلك الصفة ١٢</sup> <sup>أي القدره على كفاها ١٢</sup>

نكاح الامة اذ صحّ بنقل السلف ان الشافعي <sup>أي التعليق ١٢</sup> قرّع مسألة طول الحرّة <sup>أي القدره على كفاها ١٢</sup>

على هذا الاصل ولو ائتمنا جواز نكاح الامة المؤمنة مع <sup>أي التعليق ١٢</sup>

الطول جاز نكاح الامة الكتابية بهذا الاصل وعلى هذا <sup>أي التعليق ١٢</sup>

مثاله ممّا ذكرنا في ما سبق ونظير الثاني اذا قلنا ان القى ناقض <sup>أي التعليق ١٢</sup>

له قوله ثم بعد ذلك أي بعد ما تحقققت من الإجماع من تفسيره وشرطه وأقسامه نوعاً من غير من الإجماع وهو عدم القائل بالفصل وهو أيضاً من الإجماع المركب وهو ان يكون المسألتان مختلفتان فيما فاذا ثبتت احدهما ثبتت الأخر ضرورة لعدم القائل بالفصل لأننا ان يكون المسألتان ثابتتين معاً او متضيقين معاً عند التخصيص ولا تأمل بالقول الثالث بان يكون احدهما ثابتاً والأخر مستقبياً فاذا اثبت احد التخصيصين واحدهما ثبتت الأخر لعدم القائل بالفصل كذا في الفصول ١٢ -

قوله على هذا الاصل لقائل ان يقول مسألة طول الحرّة عنده متفرقة على ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا على ان ترتب الحكم على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم به اللهم الا ان يقال الوصف عنده ملحق بالشرط فيوجب انتفاءه انتفاء الحكم والبيضاء ان يقول بالمفائدة في ذكر قولنا لا يصح نقل السلف الى الأخره في بده المقام وانما ظهر ان ذكره ههنا غير ملائم لم يستدرك فلان فائدة في كذا في المعدن ١٢

قوله بهذا الاصل لعدم القائل بالفصل مع اتحاد المنشأ لان من قال ان التعليق بالشرط لا يوجب انتفاء الحكم عند عدم الشرط يقول ان ترتب الحكم على اسم موصوف بصفة لا يوجب تعليق الحكم به كما هو مذمونا كذا في المعدن ١٢ - <sup>قوله فيما سبق أي في فصل المطلق والمقيد وفي بيان التعليق في المسائل المتكسفة بيننا وبين الشافعي ومن وجوب التفقة للبيوتة الغير الحمال عندها وعدم وجوبها عنده ١٢</sup> <sup>قوله ناقض الخ وذلك لان منشأ الخلاف في الفصلين ليس واحداً إذ منشأه في الاول هو ان غير الخارج من السبيلين ناقض اولاد في الثاني هو ان التمسى موجب الصحيح ليسه والغيره او مفرق لمشروعية اولاد ولا نشأه في وجوب المعدن ان يفسم</sup>



فيكون البيع الفاسد مفيد للملك لعدم القائل بالفصل او يكون موجب

العبد القود لعدم القائل بالفصل وبمثل هذا القى غير ناقص  
القتل ١٢ اي القصاص ١٢ اي من بين القتل ١٢ اي ما بين ١٢ اي القتل بين نفعين العنى وادارة الله ١٢

فيكون المس ناقصاً وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وان دلت  
على صحة اصله ولكنها لا توجب صحة اصل اخرج حتى تقرعت  
اي من الزارة ١٢ بلوضوء ١٢ اي صحة الفرع ١٢ وهو ان القى ناقص ١٢

عليه المسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم  
الحادثة من كتاب الله تعالى ثم من سنة رسول الله صلى الله عليه  
وسلم بصريح النص او دلالة على ما مر ذكره فان لا سبيل الى  
لانه اتوى الدلائل ١٢

تعليل لقول الواجب على المجتهد ١٢

يقضى جريان القصاص فقد بالنص او يقضى القود والدية من غير تعيين بمقتضى النصوص وكذا انشاؤه في مس المرأة هو اعادة المس اليه  
من الية اجماع منها وهذا اي الاختلاف للامة وال على اتفاقها على ثبوت قدر الشترك بين تلك الاقوال فلا يكون الحق خارجا عنها  
كونه خارجا عن القدر الشترك الاجماعي وقارنالا اجماعهم على نفي تلك الاقوال فيكون غير باطلا لكونه اتباعا لبيسبيل المؤمنين وكونه  
شذوذا في الشرائع ١٢ - له قوله لعدم القائل بالفصل اه فان من قال بان تقاض الوضوء بالقي قال بان البيع الفاسد يفيد  
الملك كما قال علماء زمانه وان كانت المسائلتان مختلفا فيها لكن منشأ الخلاف فيها ليس بواحد لان حكم القى ثابت بالاصل المختلف  
فيه وهو ان غير الخارج من البيسبين يقضى الوضوء بالحديث وحكم البيع الفاسد تنفر عن ان النبي عن التصرفات الشرعية يوجب  
تفسيرها عندنا كذلف العمدن ١٢ -

له قوله الواجب على المجتهد بالفصل كالمقدمة لباب القياس وذلك لبيان شرط صحة الشرع في القياس لان الواجب على  
المجتهد اذا وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من القرآن العظيم ثم وجد فيه لا يطلب من غيره ولو وجد فيه كان المعلم من الكتاب مقدما  
على غيره لانه اتوى الدلائل ولكونه قطعيا كلاما رابيا مقدما على الظنى وبذا هو الذي علم علماء الحنفية تجاها سببا لما من السقباء والجملاء والحقاء عليهم  
انهم تركوا داخلها الا احاديث الصحاح وغيرها اذ لم ينظر الى ما يفهم من القران (لقوله فيهم) ولم يتفكر او فيما في حق التفكر ويشير اليه اشارة او  
دلالة او اقتضاء او اطلاقا او عموا بل قد وجدنا ظاهريا زمانا وهي طائفة قليلة يقال لها غير المتقدمين والمحدثين وهم في الحقيقة المحدثون الذين  
يلعبون على السلف والخلف لسوء عقولهم اولئك كالانعام بل هم  
بل الدار ظننى واليه يقضى البضا على الاسمي القرآنية وكثير من آياته فيسخونها باحاديث الصحاحين ولو احادها فانها غير النسخ او قولهم وانما هم لم يجد  
القران يطلب الحكم عندنا من السنة المشهورة ثم من الاحاد واما المتواتر لفظا او نفي حكم القران ثم الاحاد بجميع الواعها اذا كانت صحيحة  
مقدمة على القياس سواء رويت بنقل الفقهاء او لا على ما هو المحقق (كما سبق منا من قبل) وسواء دلت على الحكم صراحة او عبارة او  
اشارة او دلالة او اقتضاء او عموا او اطلاقا او تادوا بل المرسل والمنقطعات ايضا عندنا مقدمة عليه بل روى اماننا الاكظم وها ما  
الاقدم ان الضعيف البضا ادى من اراء الرجال حتى اننا نقله اقوال الصحابي بل التابعي ايضا استقى على هؤلاء النصوص والجهول بسون  
ايماننا وشاننا اهل الرأي واصحاب الرأي وهم احق بهمة الاسم منها الا ترى الى قول المصنف رحمه الله تعالى لا سبيل الى العمل بل الى الخوض  
بقول مبادى عن ايماننا ان الرأي بيته اذا اضطرت اليها اكتبها كذا في المعمدن والحصول ١٢ - له قوله على المجتهد اعلم الاجتهاد في  
اللقه بذل الوسع والطاقتي المقصود وفي بيته اذا اضطرت اليها اكتبها كذا في المعمدن والحصول ١٢ - له قوله على المجتهد اعلم الاجتهاد في  
ان يجتهد ويعلل به ان يحوي علم الكتاب بمعانيه الغورية والشرعية والوجه التي بين من الخاص والعام الى اخرها وبالامر والنهي وغيرهما وعلم السنة  
بطريقها من الشبهة والتواتر والاحاد ومتونها كذا في الفصل ١٢ -

العَمَل بالرأى مع امكان العمل بالنص ولهذا اذا اشتبهت عليه القبلة

لان اقوى من الراى ١٢ اى عدم حيز العمل بالرأى مع امكان العمل بالا قوى من ١٢

فاخبره واحد عنها لا يجوز له التحرى ولو وجد ماءً فاخبره عدل

اى القبلة ١٣ اى من شئت عليه القبلة ١٢ اى من وجه ١٢

انه نجس لا يجوز له التوضي به بل يتيمم وعلى اعتبار ان العمل

بالتيمم الذى لان الوجه مقدم على الراى ١٣

بالرأى دون العمل بالنص قلنا ان الشبهة بالمحل اقوى من

فى باب الحمد و ١٣ نقضه من النص ١٢

الشبهة فى الظن حتى سقط اعتبار ظن العبد فى الفصل الاول ومثاله فى

لاستئذاه الى الراى الظن ١٢

ما اذ وطئ جاريتة ابنه لا يحسد وان قال علمت انها على حرامه ويثبت نسب

الاب الوطئ ١٢ حلالا ١٢: ووصلت ١٣ حلالا ١٢: ووصلت ١٣ اى جاريتة ابنه ١٢

الولد منه لان شبهة الملك له تثبت بالنص فى مال الابن قال عليه

اى الوطئ ١٢

الصلوة والسلام انت ومالك لابيك فسقط اعتبار ظنه فى الحيل والحرمة

اى الاب ١٢

فى ذلك ولو وطئ الابن جاريتة ابيه يعتبر ظنه فى الحيل

اى الابن الوطئ ١٢ اى لمكوت ١٣

والحرمة حتى لو قال ظننت انها على حرام يجب الحد ولو قال ظننت

جاريتة ابنه ١٣

انها على حلال لا يجب الحد لان شبهة الملك فى مال الاب لم يثبت له

اى جاريتة ابنه ١٢

له قوله ان الشبهة بالمحل اقوى الخ اى بالفعل وتسمى شبهة الاشتباه لانها كانت نشأت من الظن فيكون لها منزلة اسماء شبهة  
الاشتباه وشبهية الفعل وشبهية الظن اعلم ان الشبهة بالمشبه التابت اى الحق وليس ثابت وبى قد يكون شبهة بالفعل وتسمى شبهة  
اشتباه وبى المرأة بالشبهة فى الظن وذلك ان يظن الانسان بالبيس دليل المحل والحرمة ويلا فى كل وامنه وقد يكون شبهة فى المحل وتسمى شبهة السيل والشبهة  
الحقيقية وبى اى يوجد الدليل الشرعى الثانى للمحل والحرمة مع تخلف حكمه لما نفع اتصال به فيورث هذا الدليل شبهة فى محل ما ليس بحلال او  
عكس وهذا النوع من الشبهة لا يتوقف تحققه على ظن الجانى واعتقاده بخلاف القسم الاول فاذا تحقق كلاهما اى كل المشبتهان فلا  
يبرهن ان يكون القسم الثانى من الشبهة فى المحل لنقضه عن النص اقوى من الاول لاستناده الى الراى والظن ولهذا كان الحد ساقطاً لشبهة  
المحل وان كان على خلاف ظن قدر كذا فى العمدن ١٢ **له قوله** ومثاله اى مثال ما كانت الشبهة فى المحل سوى الظن  
ومثاله سقوط ظن العبد فيما اذا كانت الشبهة فى المحل وعدم سقوط ظنه فيما اذا كانت الشبهة فى الظن كذا فى العمدن ١٣ -  
**له قوله** انها على حرام اى ان قال الرجل انها على حرام وقالت جاريتة الابن ظننت انه يحل لى لا يحسد واحد منها المرأة فله دعوى الشبهة  
واما الرجل فلان الزنا يقوم بهما فاذا سقط الحد عن المرأة سقط عن الرجل مكان الشكر ١٢ - **له قوله** لابيك فان اللام ملك  
فظاهر الحديث يدل على ان اللاب حق التملك فى مال ولده الا ان حقيقة ثبوت الملك لساقط بالاجماع والنصوص فصيحة شبهة المرأة  
وان ظن الحرمة لان المؤثر فى الاستقاط هو الدليل الشرعى وذلك لا يتفاد بين معتقد المحل والحرمة كذا فى العمدن ١٣ **له قوله**  
لا يجب الحد ولا يرد عليه والابى جاريتة اخيه او اخته وقال انى ظننت انها حل لى فان لم يجعل الجعل فيه شبهة فى سقوط الحد لان مانع  
الاملاك بينها متباينة عادة فلا يكون بذم المحل الاشتباه فلا يصير شبهة ١٢ -

انت ومالك الخ اخرجهم ابن ماجة فى سننه والطبرانى فى معجمه الصغير والبيهقى فى دلائل النبوة عن جابر وابن  
حبان فى صحيحه عن عائشة والبراقى مسنده عن سمرة

بالنص فاعتبر ما فيه ولا يثبت نسب الولد وان ادعاه ثمر اذا تعارض  
 الدليلان عند المجتهد فان كان التعارض بين الأيتان  
 يميل الى السنة وان كان بين السنين يميل الى آثار الصحابة رضی  
 الله تعالى عنهم والقياس الصحيح ثم اذا تعارض القياسان عند المجتهد  
 يتحرى ويعمل باحدها لانه ليس دون القياس دليل شرعي يصار اليه و  
 على هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر ونجس لا يتحرى بينهما  
 بل يتيمم ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس يتحرى بينهما لان للماء بدلا وهو  
 التراب وليس للثوب بدل يصار اليه فثبت بهذا ان العمل بالرأى انما  
 له قولہ ولا يثبت نسب الولد لان الفعل تخض زنا في نفسه لكن يحكم الاستتباب ليسقط الحد وبه الاستتباب لا يوجب ثبوت  
 النسب لان ثبوت نسبه قيام اللب في المحل من وجوه اوتيام المحل فيه ولم يوجد بخلاف الشبهة في المحل لانها نشأت عن دليل شرعي وهو  
 قوله عليه السلام انت ولكم لا يبيح وهو قائم فلا يفرق الحال بين الثمن وعدمه في سقوط الحد ١٢ - ٤ قوله بين الأيتين وتبين التعارض  
 بين الأيتين والصيرورة الى السنة قوله تعالى فاتروا ما تيسرن القرآن وقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لادله بعبارة  
 وعمود يوجب القراءة على المقنذ يورده في الصلوة بانفاق المفسرين والثاني عبارة يوجب الانصات وينفي القنوة بمنه وبين وجوب  
 القراءة ووجوب الانصات ونفي وجوب القراءة عنه متنافة تتعارض فيميل الى السنة لعدم علم التاريخ لانه لو علم التاريخ وجب العمل  
 بالثابت ولو زنا سنا للثمن فاذ لم يعلم التاريخ سقط حكم الدين لتعذر العمل به لان العمل باحدهما ليس اولى من العمل بالآخر والترجيح لا يمكن  
 بلا مزج ولا ضرورة في العمل باحدهما ايضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما وهو السنة وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقله الامام له  
 قراءة كذا في الفصول والكشف ١٢ - ٤ قوله يميل الى السنة الخ اي عند وجودها فيه وبالايصار الى اقوال الصمته او القياس وانما  
 يصار في الأيتين الى السنة لان احاديثه عليه السلام مفسرة للقران العظيم وبيان له فلا يمكن ان يميل اليها لكونها اقوى الدلائل كما كتاب  
 كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله يميل الى آثار الصحابة اي اقوالهم الغير المسمومة من في عليه السلام فهي متوقفة عليهم من كل وجه ولا دلالة لها  
 على الرفع والافني سننهم كقولهم كذا الفعل كذا او من السنة كذا وهي مقيدة على القياس على الاصح اذ لم يكن فيها اختلاف فيما بينهم او يكون جمهورهم  
 على قول فهو الترجيح على خلافه الا ان يكون قياس جنس نهض على خلافه كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله والقياس الخ ونظم التعارض بين  
 السننين والمصير الى القياس ما روى نومان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم على صلوة الكسوف كما تقولون بركوع وتجديمين وما روى عائشة  
 ان صلواتها ركعتين باربع ركوعات واربعة سجودات فانها لما تعارضها من القياس وهو الاعتدال بربا الصلوات كذا في الحصول ١٢ -  
 ٤ قوله تعارض التعارض في اصطلاح الاصوبين تعاقب بين المجمعين المتساويين على وجه لا يمكن الجمع بينهما كذا في النهج ١٢ -  
 ٤ قوله يتحرى اي يميل الى احدهما بما يشهد به عليه اذا احتاج الى العمل وان لم يكن له حاجة الى العمل يتوقف فيران في قلب المؤمن  
 نور يدرك بالفطنة التي عن الباطل قال عليه السلام اتقوا ازمة المؤمن فانه ينظر بنورا الله تعالى واصابة الحق غيب فيصلح شهادة القلب تجتهد  
 لذلك وهذا عندنا وعند الشافعي يميل باحدهما من غير تحرر لان كل واحد من القياس حجة شرعية ثبتت له الخيار من غير التحري كما في انواع  
 الكفارة كذا في الحصول ١٣ -

عنه قوله وعلى هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر ونجس لا يتحرى بينهما بل يتيمم ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس يتحرى بينهما لان للماء بدلا وهو التراب وليس للثوب بدل يصار اليه فثبت بهذا ان العمل بالرأى انما له قولہ ولا يثبت نسب الولد لان الفعل تخض زنا في نفسه لكن يحكم الاستتباب ليسقط الحد وبه الاستتباب لا يوجب ثبوت النسب لان ثبوت نسبه قيام اللب في المحل من وجوه اوتيام المحل فيه ولم يوجد بخلاف الشبهة في المحل لانها نشأت عن دليل شرعي وهو قوله عليه السلام انت ولكم لا يبيح وهو قائم فلا يفرق الحال بين الثمن وعدمه في سقوط الحد ١٢ - ٤ قوله بين الأيتين وتبين التعارض بين الأيتين والصيرورة الى السنة قوله تعالى فاتروا ما تيسرن القرآن وقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لادله بعبارة وعمود يوجب القراءة على المقنذ يورده في الصلوة بانفاق المفسرين والثاني عبارة يوجب الانصات وينفي القنوة بمنه وبين وجوب القراءة ووجوب الانصات ونفي وجوب القراءة عنه متنافة تتعارض فيميل الى السنة لعدم علم التاريخ لانه لو علم التاريخ وجب العمل بالثابت ولو زنا سنا للثمن فاذ لم يعلم التاريخ سقط حكم الدين لتعذر العمل به لان العمل باحدهما ليس اولى من العمل بالآخر والترجيح لا يمكن بلا مزج ولا ضرورة في العمل باحدهما ايضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما وهو السنة وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقله الامام له قراءة كذا في الفصول والكشف ١٢ - ٤ قوله يميل الى السنة الخ اي عند وجودها فيه وبالايصار الى اقوال الصمته او القياس وانما يصار في الأيتين الى السنة لان احاديثه عليه السلام مفسرة للقران العظيم وبيان له فلا يمكن ان يميل اليها لكونها اقوى الدلائل كما كتاب كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله يميل الى آثار الصحابة اي اقوالهم الغير المسمومة من في عليه السلام فهي متوقفة عليهم من كل وجه ولا دلالة لها على الرفع والافني سننهم كقولهم كذا الفعل كذا او من السنة كذا وهي مقيدة على القياس على الاصح اذ لم يكن فيها اختلاف فيما بينهم او يكون جمهورهم على قول فهو الترجيح على خلافه الا ان يكون قياس جنس نهض على خلافه كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله والقياس الخ ونظم التعارض بين السننين والمصير الى القياس ما روى نومان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم على صلوة الكسوف كما تقولون بركوع وتجديمين وما روى عائشة ان صلواتها ركعتين باربع ركوعات واربعة سجودات فانها لما تعارضها من القياس وهو الاعتدال بربا الصلوات كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله تعارض التعارض في اصطلاح الاصوبين تعاقب بين المجمعين المتساويين على وجه لا يمكن الجمع بينهما كذا في النهج ١٢ - ٤ قوله يتحرى اي يميل الى احدهما بما يشهد به عليه اذا احتاج الى العمل وان لم يكن له حاجة الى العمل يتوقف فيران في قلب المؤمن نور يدرك بالفطنة التي عن الباطل قال عليه السلام اتقوا ازمة المؤمن فانه ينظر بنورا الله تعالى واصابة الحق غيب فيصلح شهادة القلب تجتهد لذلك وهذا عندنا وعند الشافعي يميل باحدهما من غير تحرر لان كل واحد من القياس حجة شرعية ثبتت له الخيار من غير التحري كما في انواع الكفارة كذا في الحصول ١٣ -  
 عه قوله وعلى هذا قلنا اذا كان مع المسافر اناء ان طاهر ونجس لا يتحرى بينهما بل يتيمم ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس يتحرى بينهما لان للماء بدلا وهو التراب وليس للثوب بدل يصار اليه فثبت بهذا ان العمل بالرأى انما له قولہ ولا يثبت نسب الولد لان الفعل تخض زنا في نفسه لكن يحكم الاستتباب ليسقط الحد وبه الاستتباب لا يوجب ثبوت النسب لان ثبوت نسبه قيام اللب في المحل من وجوه اوتيام المحل فيه ولم يوجد بخلاف الشبهة في المحل لانها نشأت عن دليل شرعي وهو قوله عليه السلام انت ولكم لا يبيح وهو قائم فلا يفرق الحال بين الثمن وعدمه في سقوط الحد ١٢ - ٤ قوله بين الأيتين وتبين التعارض بين الأيتين والصيرورة الى السنة قوله تعالى فاتروا ما تيسرن القرآن وقوله تعالى واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا لادله بعبارة وعمود يوجب القراءة على المقنذ يورده في الصلوة بانفاق المفسرين والثاني عبارة يوجب الانصات وينفي القنوة بمنه وبين وجوب القراءة ووجوب الانصات ونفي وجوب القراءة عنه متنافة تتعارض فيميل الى السنة لعدم علم التاريخ لانه لو علم التاريخ وجب العمل بالثابت ولو زنا سنا للثمن فاذ لم يعلم التاريخ سقط حكم الدين لتعذر العمل به لان العمل باحدهما ليس اولى من العمل بالآخر والترجيح لا يمكن بلا مزج ولا ضرورة في العمل باحدهما ايضا لوجود الدليل الذي يمكن العمل به بعدهما وهو السنة وهو قوله عليه السلام من كان له امام فقله الامام له قراءة كذا في الفصول والكشف ١٢ - ٤ قوله يميل الى السنة الخ اي عند وجودها فيه وبالايصار الى اقوال الصمته او القياس وانما يصار في الأيتين الى السنة لان احاديثه عليه السلام مفسرة للقران العظيم وبيان له فلا يمكن ان يميل اليها لكونها اقوى الدلائل كما كتاب كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله يميل الى آثار الصحابة اي اقوالهم الغير المسمومة من في عليه السلام فهي متوقفة عليهم من كل وجه ولا دلالة لها على الرفع والافني سننهم كقولهم كذا الفعل كذا او من السنة كذا وهي مقيدة على القياس على الاصح اذ لم يكن فيها اختلاف فيما بينهم او يكون جمهورهم على قول فهو الترجيح على خلافه الا ان يكون قياس جنس نهض على خلافه كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله والقياس الخ ونظم التعارض بين السننين والمصير الى القياس ما روى نومان بن بشير ان النبي صلى الله عليه وسلم على صلوة الكسوف كما تقولون بركوع وتجديمين وما روى عائشة ان صلواتها ركعتين باربع ركوعات واربعة سجودات فانها لما تعارضها من القياس وهو الاعتدال بربا الصلوات كذا في الحصول ١٢ - ٤ قوله تعارض التعارض في اصطلاح الاصوبين تعاقب بين المجمعين المتساويين على وجه لا يمكن الجمع بينهما كذا في النهج ١٢ - ٤ قوله يتحرى اي يميل الى احدهما بما يشهد به عليه اذا احتاج الى العمل وان لم يكن له حاجة الى العمل يتوقف فيران في قلب المؤمن نور يدرك بالفطنة التي عن الباطل قال عليه السلام اتقوا ازمة المؤمن فانه ينظر بنورا الله تعالى واصابة الحق غيب فيصلح شهادة القلب تجتهد لذلك وهذا عندنا وعند الشافعي يميل باحدهما من غير تحرر لان كل واحد من القياس حجة شرعية ثبتت له الخيار من غير التحري كما في انواع الكفارة كذا في الحصول ١٣ -  
 الشرب وليس عنده ماء طاهر حل له ان يتحرى لانه ليس الماء وبدل في حق الشرب كذا في الفصول ١٣ -

يكون عند انعدام دليل سواه شرعاً ثم اذا تحرى وتأكد تحريمه  
مصرف ١٣ مفسد ١٢ بين التوبين ١٣

بالعمل لا ينتقض ذلك بمجرد التحرى وبيانه فيما اذا تحرى بين التوبين وصلى  
اي تحريم المؤكد بالعمل ١٣ الاخر ١٢ اي عدم انتقاض التحرى المؤكد بالعمل بتوخر ١٣

الظهر باحد هاتين وقع تحريمه عند العصر على الثوب الاخر لا يجوز له ان يصلي  
اي التوبين ١٣ فسا رسا اتصال الحكم بالقبض ١٢ الزمان ١٣ اي التوبين ١٣

العصر بالآخر لان الاول تأكد بالعمل فلا يبطل بمجرد التحرى وهذا بخلاف ما  
الثوب ١٣ التحرى ١٢ اي اداء الصلاة فيه ١٢ التحرى الاول ١٣ الاخر ١٣

اذا تحرى في القبلة ثم تبدل رأيه ووقع تحريمه على جهة اخرى توجه اليه لان  
الصلى ١٣ وصلى ركعتين ١٢ اي الصلى ١٢ اي الصلى ١٢ اي التوبة اخرى ١٢

القبلة مما يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم بمنزلة نسخ النص هذا  
ما سارع فيه الاجتهاد ١٢ اي حكم تحريم القبلة ١٣

مسائل الجامع الكبير في تكبيرات العيد وتبديل راي العيد كما عرفت  
في ذلك ١٣ في الفروع

له قوله لا ينتقض ذلك الخ لان كل واحد منها تحرى والاول تاكد بالعمل والثاني مجرد التحرى فلا يصح معارضا للاول فكيف يكون  
متناقضا والاول تعري باتصال العمل وترجمت جهة الصواب فيه وذلك لان العمل بالاول لما وقع صحيحا شرعا فنفسه جنة بحكم الشرع لصحة  
اخره ضرورة ولهذا اي دلائل ان الاول اذا تاكد بالعمل لا ينتقض بالثاني تلقا اذا مضى حكم بالاجتهاد ثم بدلا اجتهادها واخرها فيه لم ينتقض الاول به  
كذافي الفصول ١٢ له قوله لان القبلة الخ بدأ مشروع في بيان التفرقة بين مسألة الثوب والكعبة وخصوصا البيان ان فيما  
لا يحتمل الانتقال والتعاقب لو جاز العمل بالاجتهاد في المستقبل على خلاف الاول لادى الى تصويب كل قياس لما بينا انه اذا تحرى  
وظهر التحرى جنة فضرورة صدار العمل به صوابا وحقا فاذا جوزنا العمل بالآخر صار ذلك ايضا صوابا والتحريم الاخر جنة وفيه جواز تعدد المحققين  
وهو باطل بخلاف ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لو جاز العمل فيه بالآخر كان ذلك بمنزلة حكم النسخ الى الحكم الاخر ويكون كل واحد  
منها صوابا وحقا وليس فيه تعدد المحققين لان الاول صار مشروعا كذا في الفصول ١٣ له قوله مما يحتمل الانتقال من جهة الى جهة  
حتى انتقل من بيت المقدس الى الكعبة الشريفة ومن عين الكعبة الى جهتها في حق الغائب عن الكعبة فاحتملت نقل الحكم والتحول بالتحرى  
الثاني ايضا وكلاهما لا يحتمل كسائر الثوب فان النجاسة متى اُحتملت في الثوب لا يحتمل الانتقال الى محل اخر ١٢ له قوله في تكبيرات  
العيد تختلف العمارة في تكبيرات العيد فقال بعضهم يكبر تسعة اهلها بكبيرة الترميزه وكبيرة في ركوعي كعنتين وسائر ادائه وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو الجواز  
عندنا وقال بعضهم يكبر ثلثة عشر ثلثا اهلها وعشر زوائد خمس في الاولى وخمسة في الثانية وهو قول ابن عباس رضي الله عنهما وهو مذهب الشافعي  
وقال بعضهم يكبر خمسة عشر ثلثا اهلها واثنا عشر زوايا في كل ركعة فاذا اُشرع الامام في الصلاة وهو يركب تكبيرات ابن عباس فصلى ركعتين ثم راي  
تكبيرات ابن مسعود يعلى به في المستقبل لان التكبيرات مما يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم بينهما من جهة الى جهة بشرط النسخ والنص هو الذي لا بد منه  
صحيحا له قوله كما عرفت يعني اذا اُنتقض الامام صلاة العيد وهو يركب تكبيرات ابن عباس رضي الله عنه فصلى ثم تبدل رايه ورأى تكبيرات ابن مسعود يعلى به في المستقبل  
لان التكبيرات مما يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم من مذهب الى مذهب كسرخ النص ولا يعيد ما مضى لوقوعه صحيحا كذا في المعتمد ١٣

عه قوله وهذا بخلاف الخ جواب سؤال مقدور وهو ان المصلي لو تحرى عند اشتباه القبلة صلى الى جهة ثم تبدل رأيه ووقع تحريمه على جهة  
اخرى فانه يصل في المستقبل الى هذه الجهة وبها يخالف ما ذكرنا من ان اذا تحرى نكده تحريمه بالعمل لا ينتقض بمجرد الرأى فتدبر ١٢

# البحث الرابع

في القياس فصل القياس حجة من حجج الشرع يجب العيل به  
هو في اللغة التقدير يقال قس بالفعل ١٢  
هو مذهب الجمهور ١١  
اعتقدا ١٣

عند انعدام ما فوقه من الدليل في الحادثة وقد مراد في ذلك الاخبار  
بيان ١٣  
المقصود ١٢  
اي في حجية القياس ١٢  
من النبي صلى الله عليه وسلم ١٣

والاشار قال عليه الصلوة والسلام لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن قال  
اي انما اراد الصلوة بصلوات النبيين ١٢  
١٣  
١٢

بمر تقضى يا معاذ قال بكتاب الله تعالى قال فان لم تجد قال  
معاذ في الجواب اقصى ١٢  
عبد السلام ١٣  
الحكم المطلوب في كتاب الله تعالى انتم تقضون ١٣  
١٢

بسته رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد  
قال اجتهد برأي فتصوه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله الذي وفق  
معاذ ١٢  
معيرون ١٣  
اي معاذ بن جبل ١٣

له قوله في القياس هو تعدية الحكم من الاصل الى الفرع لعله متخدة بينهما ولا تدرك مجرد اللفظ فان قلت ان التعدية توجب ان لا يبقى الحكم في الاصل لانها تنقل الشيء من موضع الى موضع اخر قلت انها لا توجب عدم بقائه في الاصل الا ترى ان تعدية الفعل هي ان لا يقتصر تعلقه بالفاعل بل يتعلق بالفعل كما هو مستعمل بالفاعل فالمراد به هنا ان لا يقتصر ذلك النوع من الحكم على الاصل بل يثبت في الفرع ايضا كذا في المعدن ١٢ . **١٢** قوله يجب العيل به وهذا مذهب جميع الصعامة والتابعين وعلما الامامية في كل عصر خلافا لبعض اهل الهواء كالروافض والخورج لان الله تعالى قال ونزلنا عليك الكتاب بتبينها لئلا تحسب على الناس انهم لم يسمعوا من الله والله اعلم بما كانوا يعملون والجواب ان القياس كاشف عما في الكتاب ولا يكون مبينا له فكان المغيث هو القياس في الحقيقة ولان الله تعالى قال فان تنازعتم في شئ فمن الله والرسول الآية فقالوا وجب رد المختلف الى الكتاب والسننة ودون القياس واجب بان رد المختلف الى المنصوص عليه انما يكون بالتمثيل اي طلب المماثلة بين الاصل والفرع والبناء عليه وهو القياس ويؤيد ذلك الام بالرد بعد الاسر بطاعة الله وطاعة رسوله عليه السلام فانه يدل على ان الاحكام ثلثة مثبت بالكتاب والسننة ومثبت بالرد اليها على غير القياس كذا في البيضاوي ١٢ **١٣** قوله لمعاذ بن جبل آه وقال ابو موسى الاشعري حين وجهه الى اليمن اقص بكتاب الله لتلك فان لم تجد بنبهت رسول الله فان لم تجد فاجتهد برأيك وقال عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه اقص بالكتاب والسننة اذا وجدتهما فان لم تجد الحكم فيها فاجتهد برأيك كذا في كشف الستار ١٢ -

**١٤** قوله اجتهد فان قلت الاجتهاد وليس نفس القياس بل الاجتهاد واستفراغ الجهد في الطلب فيجلب على طلب الحكم المنصوص الحقيقة او على القياس الذي عنه منصوصه قلت ان الاجتهاد فيها نحن فيه هو القياس الشرعي لان الاجتهاد في الحوادث التي لم يجد حكمها في الكتاب والسننة ليس الا القياس الشرعي فان قيل كان ينبغي ان يبدء الاسلام حين كان في المنصوص قلته فدعت الحاجة الى القياس فاذا كانت الشروط اجيب باننا لا نسلم انه كان في ابتداء الاسلام ولكن سلمنا الحاجة الداعية الى القياس انما هي خلوا الحوادث عن النص ونحن لا يجوز القياس الا عند فقدان النص فيقتضي مشروعية القياس وهو المطلوب فافهم كذا في المعدن ١٢ **١٥** قوله فصوله ثم تقضى صلى الله عليه وآله ولم يعارض الله تعالى عند حمله لله تعالى دليل صريح على جواز العمل بالقياس عند فقدان النص من الكتاب والسننة فانه لو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسننة لا يجره عليه السلام وفي الحديث دلالة قوية على جواز القياس ورد جميع على من اكره الاصحاب **١٦** **١٦** قوله فصوله ثم قال الترمذي في جامع هذا حديث لا تعرف الامن هذا الوجه وليس السناد عنده متصل قلت ويشمل هذا الجرح ليس جرحا مختصا فان الاقطاع كالارسال غير جرح كما قال ابن الهائم والمنصور من الفزون الثلثة كالدليل عن زيا من الثقة ثم هذا الحديث عنده اهل الاصول من المشايخ من تقيا من الازهار وقال الفرالي لفظ الامنة بالضمبول فصار كالمقواتر فلا تشك في كونه من المشايخ والله اعلم **١٧** **١٧** قوله الحمد لله الذي اهله لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسننة لا يجره عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا ما حره به حمد الله وتوفيقه لمعاذ بن جبل حين بعثه الى اليمن الخ حديث معروف وله اجماده .

رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما يحب ويضاهه وروى ان  
 امرأة خثعمية أتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت إن ابني كان شيخاً  
 كبيراً أدركه الحج ولا يستمسك على الرحلة فيجزئني أن أحج عنه  
 قال عليه السلام إرايت لو كان على ابيك دين فقضيته أما كان  
 يجزئك فقالت بلى فقال عليه السلام فدين الله أحق وأولى  
 ألحق رسول الله عليه السلام الحج في حق الشيخ الفاني بالحقوق المالية  
 وأشار الى علة مؤثرة في الجواز وهي القضاء وهذا هو القياس  
 وكما وثق ابن الصباغ وهو من سادات اصحاب الشافعي في كتابه المستنى  
 بالتمام عن قيس بن طلحة بن علي انه قال جاء رجل الى رسول  
 الله عليه السلام كانه يدوي فقال يا نبي الله ما ترى في مس  
وذلك منه من الختم وهو قبيح  
 اي الذي يمسك في الصبيح  
 اي ذلك الدين  
 اي لا يثبت كما في الصبيح  
 اي ذلك الدين  
 اي الذي يمسك في الصبيح  
 اي الذي يهودن الله تعالى  
 اي قضاء الدين وهو موجود في دين الله تعالى  
 في الجواز  
 اي اجابتهم  
 اي القياس على ذلك الرجل  
 اي القياس الذي يهودن الله تعالى  
 اي قضاة الدين وهو موجود في دين الله تعالى  
 اي القياس على ذلك الرجل  
 اي القياس الذي يهودن الله تعالى  
 اي قضاة الدين وهو موجود في دين الله تعالى

لما بال عمل والا اجتهاد دل على انه حجة مرجحة للعمل عند عدم النص من الكتاب والسنة كذا في المعاد ١٢ له قوله حج بفتح الهجزة ضم الحاء الى  
 احرم وادوى الافعال عنه بذا والمشهور من الرواية ١٢ له قوله في الفرق بين بل ولعم ان موجب نعم تصديق ما قبله من الكلام منفي كما كان او  
 مثبتاً استفهاماً ما كان او خبر كما اذا قيل لك اقام زيد ولم يفر فقلت نعم كان تصديقاً لما قبله وتخصيصاً للبعد الهجزة وموجب بل الجواب ما بعد  
 النفي استفهاماً ما كان او خبر فاذا قيل لم يفر فقلت بل كان معناه قد قام وقد يستعمل احداً مما كان الاخر ١٢ له قوله وهذا اي الخاق  
 الحج بالحقوق المالية مع بيان العلة المؤثرة المشتركة وهي القضاء ١٢

له قوله وروى ابن الصباغ الخ القول وايضاً في بذا الحديث اصحاب السنن الا ابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن قيس بن  
 طلحة بن علي بن ابي عبيد النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمس ذكره في الصلاة فقال بل هو الا بضعة منك ورواه ابن حبان في صحيحه قال ابن زبير  
 بذا الحديث احسن شئ يروى في هذا الباب وفي الباب عن ابي امامة وروى محمد بن الحسن الشيباني في موطاه قال اخبرنا الربيع بن عتبة القمي قال  
 البعثة من قيس بن طلحة ان اباة حدثنا ان رجلاً سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره ايتوضأ قال بل هو الا بضعة من جسدي ١٢

عنه قوله وروى ورواه محمد بن الحسن الشيباني في موطاه وابن حبان في صحيحه وقال الطحاوي مستقيم الاستناد وروى ان عمر بن الخطاب  
 سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره ايتوضأ فقال لم يمسكك الله من فضله ورواه محمد بن الحسن في صحيحه ١٢

حديث امرأة خثعمية اخرجه الاثمة الستة عن الفضل بن عباس الا يودا ودقاه عن ابن عباس  
 جملو رجل الخ اخرجه ابوداود عن قيس الا ان عنده يتوضأ بدل توضع ورواه محمد بن الحسن في موطاه بمعناه

الرَّجُلُ ذَكَرَهُ بَعْدَ مَا تَوَضَّأَ فَقَالَ هَلْ هُوَ إِلَّا بَضْعَةٌ مِنْهُ وَهَذَا  
هو القياس وسئل ابن مسعود عَمَّنْ تَزْوَجُ امْرَأَةٌ وَلَمْ يُسَمَّ لَهَا  
مَهْرًا وَقَدِمَاتُ عَنَّا وَرَجَاهَا قَبْلَ الدَّخُولِ فَاسْتَمَهَلَ شَهْرًا ثُمَّ  
قَالَ اجْتَهَدُ فِيهِ بِرَأْيِي فَإِنْ كَانَ صَوَابًا مِنْ اللَّهِ وَإِنْ كَانَ خَطَأً فَمِنْ  
ابْنِ أُمِّ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ أُرَى لَهَا مَهْرًا مِثْلَ نَسَائِكِهَا وَلَا وَكَسَ فِيهَا وَلَا شَطَطَ  
فصل شروط صحة القياس خمسة أحدها أن لا يكون في مقابلة النص  
والثاني أن لا يتضمن تغيير حكم من أحكام النص والثالث أن لا  
يكون البعدي حكماً لا يُعقل معناه والرابع أن يقع التعليل لحكم  
من شروط صحة القياس ١٣ من الأطلاق إلى التقييد وشذوذه ١٤ من شروط صحة القياس ١٣

له قوله الابيض من الخ وفي رواية مضممة من رأى مسكس عضوه جزواً آخر من البدن في عدم الحدث قال الفلاس هو اثبت عندئذ من حديث بسرة قال ابن الهمام وتبرج الضبان حديث الرجال أقوى من حديث النساء لنقصان في الحفظ والضببط والعقل ولهذا جعلت شهادة امرأتين كشهادة رجل واحد فثبت من هذا الحديث انه لا ينقض الوضوء من مس الذكر وهو مذموم بناه يقول عروة بن رواحة عن ابن عباس عمهما وزيد بن ثابت وفذليله وعمران بن حصين والي الدرداء والي هريرة وسعد بن أبي وقاص وقال الطحاوي في العلم احرام الصلوات في الوضوء منه غير ان عروة قد قال في الكفر فيه وقال الشافعي في واحد واؤد ويجيب الوضوء منه واختلف في اصحاب مالك وقال الترمذي هو قول غير واحد من الصحابة واتفق عليه وبه يقول احمد والاوزاعي والشافعي واسحق وغيرهم كذا في المصنوع ١١ - ٤ قوله وهو القياس لانه عليه الصلوة والسلام قاس هذا العضو على سائر الأعضاء لا يتحقق الوضوء هكذا وهذا الجماع هو عدم خروج النجاسة كذا في المعدن ١٢ - ٤ قوله ابن ام عبد موكبته ابن مسعود رضي الله عنهما قيل انه اذا مدام عبد وهو على قولنا تعالي ما صابك من حنة فمن الشدة وما صابك من سيئة فمن نفسك ١٣ ٤ قوله فقال الخ رواه احمد والاربعية صححه الترمذي وحسنه جماعة منهم ابن مهدي وابن حزم وقال لا مضمرة في صحته اسناؤه اي حديث يعقل بن سنان كذا في المصنوع ١٢ ٥ قوله احد بالخ اي الاول ان لا يكون القياس الظني الذي لا يشوبه الرأي محارفاً ومناظراً للنص الصحيح العمول به كالاتية وخبر الراوي الفقيه وطلقاً على ما حققنا وكذا بازاء قول الصحابي فيما لا يدرك عندنا كذا في المصنوع ١٢ ٥ قوله والثاني ان لا يتحقق في المصنوع من النص لغة دون التقييد الحاصل من التصوص الى العموم فانه من ضروريات التعليق اذ لا فائدة فيه الا لتعميم الحكم النص كذا في بعض الجوانح ١٣ ٤ قوله لتعميم حكم اي لا يتغير في الفرع حكم الاصل من المطلقاؤا وتقييده او غير ذلك مما يتحقق بنفس الحكم وانما يقع باعتبار الحمل واعتبار صيرورته تخلياً في الفرع كذا في التلويح ١٢ ٥ قوله والثالث ان لا يكون البعدي حكماً اي ثابتاً باحد الاموال المشتملة وفيه اشارة الى ان حكم الاصل لا يجوز ان يكون ثابتاً بالقياس لانه ان احدثت العلة بالقياسيين فذكرها لوسطه ضائع وان لم يتخذ لطل احد القياسيين لا يثبتا على غير العلة التي اعتمدها لشارع في الحكم كذا قيل ١٣ ٥ قوله والرابع ان يقع التعليل الاخرى بين التعليل والقياس والابتداء لا يلائم لان علم مواضع التوضي اذا تحلل بعلته يسهى تعيلاً واذا تعدى الحكم من الاصل الى الفرع وتقرر يسهى قياساً يكون التعليل في الابتداء والقياس في الانتهاء كذا في المعدن ١٣ ٤ قوله لك شرعي لان القياس حجة شرعية فيتعرف بالحكم الشرعي ودون الحكم اللغوي لان الشيء انما يعرف بما هو بار الا ترى ان الدلائل الخوية لا يعرف بها احكام الشرع فكذا بالقياس الشرعي لا يعرف الا ما كان حكماً شرعياً وكان ابن شريفة وجماعته من اصحاب الشافعي انه يجوز اثبات الاسامي بالقياس اللغوي لم يتزب عليه الاحكام وهو مذموب اهل العربية والدليل على سواد هذا النوع من القياس باقى في المتن فانظره كذا في المعدن ١٢

عنه اي الامرأة التي ماتت عنها زوجها قبل الدخول بها ولم يسلم لها مهر ١٢ -

شرعى لا امر لغويي والخامس ان لا يكون الفرع منصوفا عليه

ومثال القياس في مقابلة النص فيما حكى ان الحسن بن زياد سئل  
اي مثال فوات الشرط الاول من شروط صحة القياس ١٣  
بكون القياس ١٢

عن القهقهة في الصلوة فقال انتقضت الطهارة بها قال السائل  
الحسن بن زياد ١٣  
اي الموضوع ١٢  
اي بالهتمة ١٣

لو قذفت محصنة في الصلوة لا ينتقض به الوضوء مع ان قذفت المحصنة  
وان كان كبرية ١٣  
اي تقذفت المحصنة ١٣  
المرأة عفيفة ١٣  
رجل ١٣

اعظم جنابة فكيف ينتقض بالقهقهة وهي ذواته فهذا قياس في مقابلة  
الوضوء ١٣  
اي القهقهة ١٣  
مما انفصل بالذات ١١

النص وهو حديث الاعرابي الذي في عينه سوء وكذلك اذا قلنا جازحج  
لا ينافي مقتضى النقص والقياس لا يقتضي ١٣  
اي ضعف وقيل كان عامي ١٣  
المائة مع المحرم فيجوز مع الامينات كان هذا قياسا بمقابلة النص و  
اي مخالف للنص ١٣

هو قوله عليه السلام لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تسافر  
اي انفس ١٣  
مفوت ١٣  
مفوت ١٣

فوق ثلاثة ايام ولياليها الا ومعها ابوها او زوجها او ذوا حرمها ومنها ومثال الثاني  
اي ١٣

وهو ما يتضمن تغيير حكم من احكام النص ما يقال النية شرط في الوضوء  
اي نية الطهارة لا شية العلو ١٣

بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغييرا في الوضوء هي الاطلاق والتقييد  
من حيث ان كلنا طهارة كبرية ١٣ القياس ١٣  
وهو قولنا غسلوا الابدان ١٣

له قوله والخامس ان لا يكون الفرع الخ لان التعدية ان كانت على وفات  
النص الذي في الفرع فلا فائدة فيه لان النص يعني عزوان كانت على خلافه فهو باطل لما نقضت حكم النص وبتأثير ما لا يتعارض مع مقتضى الشرع لا يجوز  
التعليل على موافقة النص وهو الاستسبب لان فيه تأكيد النص على معنى انه لو لا النص لكان الحكم ثابتا بالتعليل ولما منع في الشرع والعقل عن  
تعارضه الاول وتماكب بعضا ببعض فان الشرع قد ورد بايات كثيرة واما حديث متعدده في حكم واحد ولا السلف كتبهم بالتمسك بالنص المعقول  
في حكم ولم يتقل عن احد غير كان اجماعا على جوازها بما توضع كلام العدل ١٣-

له قوله في هذا قياس في مقابلة النص لا يقال بل ينتقض الطهارة بالذات قياسا على القهقهة لكونه اعظم جنابة لان شرط القياس  
ان يكون المعنى حكما العقل معناه وحدث القهقهة ورد غير معقول المعنى لان الانتقاض انما يكون بخروج النجاسة والقهقهة ليست نجاسة  
حتى ينتقض بها ولا يعقل معنى الانتقاض بها كذا في العدل ١٣  
له قوله كان هذا قياسا به وجب القياس انما يكون بخروج النجاسة والقهقهة ليست نجاسة  
العموم واستثنى من المسافرة مع البنيامين فكان المسافة مع غيرها داخل تحت التحريم على الاطلاق سواء كانت مع الرجل او مع المرأة الامينة  
وغيره والنص ان يقول ان الامينات المحققت بها كانت في معناها ومثلا للقيود في النية كما في قوله عليه السلام انما الوضوء على من نام  
مضطجعا المحققت صورة الانتكاه بالاضطجاع مع ان كلمة انما للحكم ١١  
له قوله لا يحل الخ رواه الطبراني عن ابي امامة رضي الله عنه لا يحل للمرأة  
سلمة ان تحج الا مع زوج او ذي رحم محرّم ورواه محمد في الانبار برواية ابي سعد في اخره ولا تسافر المرأة الا مع زوجها او مع ذي رحم محرّم منها وهو  
قول ابي ذؤيب في مالک والشانخي اذ خرجت في رفق ومبنا ساء ثقاة يحصل الامن بالمرفقة فيجوز والا لا كما في الحصول ١٣.

له قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيّد والمطلق وما صدر ان اطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
داشرا لها بدو وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لا تسخ ولا يسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كما في بعض الشروح ١٣

له قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيّد والمطلق وما صدر ان اطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
داشرا لها بدو وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لا تسخ ولا يسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كما في بعض الشروح ١٣

له قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيّد والمطلق وما صدر ان اطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
داشرا لها بدو وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لا تسخ ولا يسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كما في بعض الشروح ١٣

له قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيّد والمطلق وما صدر ان اطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
داشرا لها بدو وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لا تسخ ولا يسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كما في بعض الشروح ١٣

له قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيّد والمطلق وما صدر ان اطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
داشرا لها بدو وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لا تسخ ولا يسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كما في بعض الشروح ١٣

له قوله من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيّد والمطلق وما صدر ان اطلاق اية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية  
داشرا لها بدو وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لا تسخ ولا يسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كما في بعض الشروح ١٣



وكذلك إذا قلنا الطواف بالبيت صلوته بالخبر في شرطه الطهارة <sup>أي مثل القياس المنير للنص ١٢</sup> وسائر <sup>لحديث عائلا يطوفون</sup> العورة كالصلوة كان هذا قياساً <sup>كما هو الظاهر للصلوة ١٣</sup> يوجب تغيير نص الطواف

من الاطلاق الى القيد ومثال الثالث وهو ما لا يعقل معناه في حق <sup>يعبر القياس ١٣</sup> جواز التوضي بنبيذ التمر فإنه لو قال جاز بغيره من الانبذة <sup>أي مثال فوات الشوط ١٣</sup> <sup>أي الشان ١٣</sup> من الانبذة <sup>أي الشان ١٣</sup>

بالقياس على نبيذ التمر او قال لو شُجَّ في صلوته واحتمل يدي <sup>أي انزل في تاريخه ١٣</sup> <sup>أي من الشان ١٣</sup> <sup>أي الشان ١٣</sup> على صلوته بالقياس على ما اذا سبقه الحدث لا يصح لان الحكم <sup>أي القياس ١٣</sup> في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعدية الى الفرع وبمثل هذا <sup>أي الشان ١٣</sup>

قال اصحاب الشافعي قللتان نجستان اذا اجتمعتا صارتا طاهرتين فاذا <sup>أي القلتان كما في ١٣</sup> افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة <sup>أي الشان ١٣</sup>

له قوله بوجوب تغيير نص الطواف الخ لان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق مطلق في الطواف وهو اسم الدوران حول البيت <sup>فاشبه الطهارة وسائر العورة بوجوب تغير النص من الاطلاق الى التقييد والانه لا يجوز اصله في بعض الشرخ ١٢</sup>

له قوله الى القيد ومسألة الطواف والنية قد مر بالبحث عنهما في فصل المطلق والمقيد من هذا الكتاب ١١ - له قوله في <sup>حق جواز التوضي الخ فانه روي انه عليه السلام توضأ بعين لم يجدها الماء وقال لبعض الناس جاز التوضي بغيره من الانبذة بالقياس على نبيذ</sup>

التمر قلنا ان جواز التوضي بنبيذ التمر ثابت بالنص على خلاف القياس لانه ليس بماء حقيقة ولبيد السابق الى الفهم عند اطلاق اسم الماء حتى لو امر احدنا <sup>باتيان الماء فجاء بنبيذ التمر خطأ عادة ولا معنى لانه ليس بفالع للغة من المحل كالماء وما ثبتت بخلاف القياس لانه لا يقاس عليه غيره بل يقتصر</sup> الحكم على مورد النص ١٢ - له قوله بنبيذ التمر الخ روي عنه الرابعة الا لسانه في ابن مسعود من طريق ابن خزيمة عن ابى زيد مولى عمرو بن حريش <sup>عنه روي الكوفي ١٣</sup>

عنه روي عنه مرة طيبة وماء طهور زاد الترمذي فتوضأ منه ثم جاز التوضي به بذهب الطرمين وبه قال عكرمة والاذاعي وحميد بن حبيب الحسن بن يحيى <sup>واسحق وذرير وقال ابو يوسف وبقول مالك والشافعي واحمد وغيرهم من العلماء انه لا يجوز التوضي به وهو متنازع الطحاوي وصح قاضي خان قال وهو</sup> قوله لا يجوز ورجح اليراع والام روي ابن قدامة في المغني عن علي رضي الله عنه انه لا يرى بأساً في الوضوء به وبه قال الحسن كذا في المحصول ١١ - <sup>له قوله لا يصح لان الحكم في الحدث ثابت بالنص على خلاف القياس لان الحدث يناني الصلوة لانه يناني الطهارة ولا صلوة الا بالطهارة</sup>

والشي لا يتغير مع منافية وما ثبتت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره كذا في العدن والغفر له قوله معناه فان قيل هذا الحكم وهو البناء ثابت <sup>بقوله عليه السلام من قاء او عصف او ادرى في صلوة فليتنوضأ وليبين على صلوة ما لم يحمله والبناء في سائر الاعلاد ثابت بالقياس عليها فلو لم يكن</sup> الحكم معقول المغني لم يتعد الى غيره قيل ذلك ثابت بطريق الدلالة لا بطريق القياس لان القياس والاعراف من الخارج من السبلين مما يسبق كثيرا <sup>كالقوى والاعراف بل اسبق واكثر وتوعا منها فثبت الحكم فيه دلالة والشج انما يحصل من غيره ولا احتلام لا كثيرا وتوعا مع ان فيه حكما كثيرا كذا في العدن ١٢ -</sup> له قوله بمثل هذا بمثل ما ذكرنا من ان الحكم الثابت بالنص على خلاف القياس غير معقول المغني يحصر على مورده عندنا بخلاف للشافعي <sup>كذا في العدن ١٣</sup>

في القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول معناه ومثال  
 الرابع وهو ما يكون التعليل لامر شرعي لا لامر لغوي في قولهم المطبوخ  
 المنصف خمرا لان الخمر انما كان خمرا لانه يخامر العقل وغيره  
 يخامر العقل ايضا فيكون خمرا بالقياس والسارق انما كان سارقا  
 لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه التبشاش في هذا  
 المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا قياس في اللغة مع اعترافه ان الاسم  
 لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس  
 ان العرب يسمي الفرس ادهم لسواده وكمينتا لحرته ثم لا يطبق هذا الاسم على  
 الزنجي والثوب الاحمر ولو جرت المقايسة في الاسامي اللغوية لجاز ذلك

له قوله في القلتين الخ فانه لا يتخس قول عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث اي لا يتحمل نجسا كما نقول هذا القياس في صحيح لان  
 الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان غير معقول معناه لان نقاء الهامة مع وقوع النجاسة لا يعقل معناه وانما قال  
 لو ثبت في الاصل اشارة الى ان هذا الحديث ليس بحجة لان في خبره خدعة لانه ضعف الورد ولا يروى عن ابن عباس وابن الزبير بل منزه فعزم ولو  
 كان نه صحيحا لاحتجوا عليها فلم اذ شاذ في عايشة ثم به البلوى فيه وكبر الوضوء مما مسته النار والقدر يتفاهم مشترك فانه لاس الجبل والجرة وغيرهما فلذا  
 قال المصنف ان هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التسليم فالقياس لا يصح كذا في المعدن والفصول ١٢ له قوله وهو ما يكون التعليل عن ادخال  
 الاختلاف ان اثبات الاسماء بالقياس يجوز كما لا بد من التأسيس ان اثبات الاسماء بالقياس جاز في قول الصحابي من قال لا يجوز وهو قول اصحاب  
 ابى حنيفة ولنا ان الخوارج اجمعوا على ان كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب ولم يسموا ذلك من العرب لكنهم لما وجدوا مسمى على رفع  
 فاعل ونصب مفعول علموا انهم رفعا الفاعل كونه فاعلا ونصبوا المفعول لكونه مفعولا فاعلا على كل فاعل وكل مفعول فذل على جواز ذلك انتهى  
 كلام الفيردآبى بن الشافعية ١٣ له قوله فيكون تخرالخ اي فيجرب عليه احكام الخمر وعند اصحابنا بوليس تجزوا في الخمر هو من ماء العنب اذا  
 صار سكرا بالغليان والا مستنود وهو اسم خاص له بالحقاق اهل اللغة وحرمة فوق حرمة غيره من الاشربة المحرمة وهي الثلث والمنصف يفتع النمر  
 ويقع الزبيب اذا اشتد غلي ولينذا يكفر مستحل الخمر ولا يكفر مستحلبا ويجب الحد لشرب قطرة من الخمر ولا يجب لشرب غير باس من الاشربة الا ان  
 يسكره وذا عندنا من سماه خمر بالقياس اعطاهما فندركه في المعدن والفصول ١٢ له قوله لانه اخذ الما الخمر الخ ولذا لم يكن على خمر ولا  
 على منتحب ولا على مختلس قطع كما ورد في حديث جابر بن سفيان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 الاخبار النبوية كذا قيل ١٤ له قوله التبشاش لانه يسرق واخذ المال وهو كفن الميت على طريق الخفية فصدق عليه معنى السرقة فيقطع يده كما  
 هو منهب الشافعي ومن تبعه وفي هذا المقام تحقيق مفيد ان شئت الاطلاع عليه فيرجع الى الحاشية تعليم العامي على مختصر الحاشي ١٤ -  
 له قوله لجاز ذلك اي الاطلاق الادهم على الزنجي والكميت على الثوب الاحمر ولم يجز ذلك بالاجماع فلم تجز المقايسة في اللغات كذا قيل ١٥

عنه قوله لجاز ذلك فان قيل التال في معنى اللغة فيقتضي ان ثبت اسم الخمر مثلا على سائر الاشربة لان الخمر ليس بذلك لانه يخامر العقل  
 وسائر الاشربة ايضا يخامر العقل كما في نبيح الاطلاق اسم الخمر عليها ولهذا جوزت ايضا اطلاق الاسم الاسد على الشجاع لاشتماله الشمة كره عليها يجب بانا  
 لا تنكر موت اسم الخمر كسائر الاشربة مما اذ بان ل في المعاني اللغوية ولذا جوزنا اطلاق اسم الاسد على الشجاع لاشتماله الشمة كره فيها وانما تنكر التقسيمه  
 بماذا بالمعاني الشرعية مثل كونه نجسا او متعلق العقوبة لان الكلام في شرط القياس الشرعي فقدر بر ١٤ -

لوجود العلة ولان هذا يؤدى الى ابطال الاسباب الشرعية وذلك لان  
<sup>اي سبب امر حيث خصومها ١٢</sup>  
 الشرع جعل السرقة سبباً لنوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم بما هو اعظم  
<sup>اي ملائمة الى السواد والجمرة ١٢</sup> <sup>يعنى ١٢</sup>  
<sup>اي تارة الى ابطال الاسباب ١٢</sup>  
 من السرقة وهو اخذ مال الغير على طريق التحفية تبين ان السبب  
<sup>اي سرقة ١٢</sup>  
 كان في الاصل معنى هو غير السرقة وكذلك جعل شرب الخمر سبباً لنوع  
<sup>اي مثل جعل الشرع السرقة سبباً لنوع الخمر ١٢</sup> <sup>الشرع ١٢</sup>  
 من الاحكام فاذا علقنا الحكم بما هو اعظم من الخمر تبين ان الحكم كان في  
<sup>دبره والقطع ١٢</sup>  
 الاصل متعلقاً بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما لا يكون الفزع منصوصاً  
<sup>فهي الاثم ١٢</sup> <sup>مثال فوات الشرط الخامس ١٢</sup>  
 عليه كما يقال اعتاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين  
<sup>القائل من الشرافع ١٢</sup> <sup>المنها حقيقة يكونها مؤمنة ١٢</sup>  
 والظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل ولو جامع الظاهر في خلال  
<sup>كله</sup> <sup>كله</sup>  
 الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز للمحصرات  
<sup>الجماع بين الحج والعمرة من المقات ١٢</sup> <sup>الجماع بين الحج والعمرة من كل واحد منهما كفارة الظهار ١٢</sup> <sup>الاقلم بمجد الهدي ١٢</sup>  
 يتحلل بالصوم بالقياس على المتمتع والمتمتع اذا لم يصم في ايام  
<sup>اي شئنا ايام في الحج او غير الحج وسبعة اذ ارجع ١٢</sup> <sup>اذالم بمجد الهدي والجماع الهدي ١٢</sup>

له قوله ولان هذا يؤدى الى ابطال الاسباب الشرعية لان ابطال القياس بالكلية لانه ايضا تعدية وهو يؤدى الى ابطال  
 النص من الخصوص الى العموم لانا نقول العلة في القياس الشرعي علم بخلاف ما بهننا فتفكر كذا قيل ١١ - له قوله فاذا علقنا الحكم بالعموم  
 بسائر الابطنة لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما عزم من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم  
 لاني اثبات اصل قلنا فرق بين ما نحن فيه وبين الاقيسة الشرعية ودلالات النصوص لان فيما نحن فيه اثبات الاسم الاثم اولاً ثم جعل الحكم الاثم من  
 النصوص تبعاً لاثبات الاثم بخلاف سائر الاقيسة الشرعية وبين دالات النصوص فانها ليست تعدية الاسم بل تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بعلته  
 مشتركة بينهما فاثبات الحكم في النصوص لا النص في القياس بالعلو كذا في شرح الحاشي ١٢ - له قوله اعلم ان الخمر لم ينقض بسائر الاقيسة  
 لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بما عزم من النصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم لاني اثبات  
 اصله وايضا هذا التعليل منقوض بالدلالات باسمه كالقطع في الطراد والجموع من غيرنا قلنا كذا في كتب الاصول ١٢ -  
 له قوله ومثال الشرط الخامس اي مثال فوات الشرط الخامس انهم قالوا لا يجوز اعتناق الرقبة الكافرة فكفارة اليمين والظهار بالقياس  
 على كفارة القتل فان الايمان شرط في كفارة القتل لغيره تعالى فخره رتبة مؤمنة قلنا هذا القياس فاسد لان الرقبة في كفارة اليمين والظهار  
 غير مقيدة بصفة الايمان في النص فكان موجب النص اجزاء مطلق الرقبة مؤمنة كانت اذ كافرة فكان شرط الايمان ابطال موجب النص وهو الاطلاق  
 الحكم كذا في الفصول ١٢ - له قوله بالقياس على الصوم فانه يستأنف لوجاه في خلال والجماع ان كان منهنها كفارة الظهار قلنا هذا القياس  
 لا يجوز لان النص في الاطعام مسقط عن قيد المساس وذلك لقوله تعالى فمن لم يستطع فاطعام سنين سكتين فانه شرط في الصيام خلوة عن المسيس  
 والاطلاق الاطعام فكان موجب جواز الاطعام على الاطلاق فلو شرط في الاطعام خلوة عن المسيس بالقياس على الصوم لان كل واحد منهما كفارة  
 الظهار كان ترك الاطلاق النص بالقياس وهذا لا يجوز هذا التوضيح كلام المحدثين ١٢ - له قوله ان يتعلل بالصوم الحج اعلم ان المحصر اذا لم يقدر على الهدي  
 يتقى محرماً ولا يتعلل عندنا وقال الشافعي رحمه الله حلل بالصوم اي بصوم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذ ارجع تلك عشرة كاملة والعلة الجامعة هي العجز  
 عن الهدي قلنا هذا القياس غير صحيح لان الفرع منصوص عليه وهو قوله تعالى ولا تتخلوا رؤسكم حتى يبلغ الهدي محله فيحج محرماً ١٢ -

التشريع يصوم بعدها بالقياس على قضاء رمضان فصل القياس  
أي أيام التشريق ١٢ وهو الفرج والمقيس ١٣ أي تامل ١٢

الشرعي هو ترتب الحكم في غير المنصوص عليه على معنى هو علة  
أي نأوا وغيره ١٢ وهو الفرج والمقيس ١٣ أي تامل ١٢

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون المعنى علة بالكتاب والسنة  
المقيس عليه ١٢ وهو الاصل ١٣ أي بدلالة امره او اشارته ١٣

وبالاجماع وبالاتجاه وبالاستنباط فمثال العلة المعلومة بالكتاب  
عطف تغيير ١٢

كثرة الطواف فانها جعلت علة لسقوط الحرج في الاستئذان في قوله  
أي كثره الطواف ١٢ أي طلب الاذن في الدعوى ١٣

تعالى ليس عليكم ولا عليهم جناح بعدهن طوافون عليكم بعضكم  
أي الاطفال او ما ملكت ايمانهم ١٢ أي لطلب الاذن في الدعوى ١٣

على بعض ثم اسقط رسول الله عليه الصلوة والسلام حرج نجاسة  
أي ركبة الطواف ١٢

سؤر الهرة بحكم هذه العلة فقال عليه السلام الهرة ليست بنجسة  
أي ركبة الطواف ١٢

له قوله

على قضاء رمضان فلما بدأ القياس غير صحيح لان الفرج منصوص عليه لارادى ان عمرضى الله عند اذن رجلا بالدم قال لرتفعت ولم اصم حتى مضى  
يوم عرفته فقال عليك الهدي فقال الرجل لا اجد فقال سل عن ذنوبك فقال الرجل ما بيننا احد من قومي فقال عمر لعلم اعطى من شاة جيت  
نص زيد الهدي فلا يجوز الصوم فان قيل هذا قول رأي المعاصي وليس بخص من يترك به القياس قيل الاثر كالجزء فيما لا يعقل بالرأي على التمايز  
لازجمل على السماع والتوقف كذا في المعرك ١٢ - **٤** قوله القياس لما فرغ المصنف بيان شرط القياس شرع في تعريفه وذكره وهو العلة  
فقال في بيان الاول القياس الشرعي وفي بيان الثاني انما يعرف كون المعنى ١٢ **٥** قوله ترتب الحكم اه اعلم ان القياسين اختلفوا  
في ان الحكم في المنصوص عليه يثبت بعين النص او بالعلة التي في النص قال مشايخ العراق في الحكم في المنصوص عليه بعين النص الا بالعلة  
واما العلة وضعت للعلة على ثبوت الحكم في الفرج وقال مشايخ سمرقند ان الحكم يثبت بالعلة التي في النص لا بالنص نعمتي وجدته  
في موضع اخر يتحدث اليه وانما النص لمعرفة للثبوت وهو قول الشافعي فعلى هذا قوله ترتب الحكم الى اخره اشارة الى القول الثاني ١٢ -

**٥** قوله ثم انما يعرف اه اعلم ان الاصل في المنصوص التحليل عند العامة لتعمير اتفاقا على ان لا يصح التحليل يجمع اوصاف التعليل  
لا تاثير كثير من الاوصاف في الحكم فان الترك والهندي ونحوهما سواء في قوله عليه السلام للجراح في نهار رمضان اعتنق رقبته ولا اثر لها في اجاب  
اعتنق رقبته وكذا اوصاف الحرمة وقطاع الاهل حتى تجب الكفارة على العبد بالزنا وبطى الامتة واقفوا ايضا على انه لا يصح بائى وصف شاذ لعل  
من غير دليل فاذا لا بد من دليل يعرف بكون المعنى علة وهو ما امكن الكتاب او السنة والاجماع والاتجاه وكذا في المعدن والفصول ١٢ -

**٥** قوله جناح اي الاثم عليكم هاهنا في الدعوى في هذه الاوقات التفت ومن علة لقبول طوافون عليكم فرب مبتدأ محذوف والجملة معللة اي لانهم  
طوافون عليكم لوجوبهم في البيت ليحكم مبتدأ خبره على بعض تقديره بعفسكم طائف على بعض خرف طائف دلالة طوافون عليه ١٢ **٥** قوله ليحكم  
به العلة اشارة الى العطف بالمقيس الهرة فالعطف بالعبودية والجوراء والعلة كثرة الطواف والحكم هو سقوط حرج نجاسة سؤر الهرة التي هو جنس سقوط خرج  
الاستئذان من العبد والامام كذا قال الهولوى عمن الشهد ١٢ **٥** قوله ليست بنجسة وبهذا يستدل على ان سؤر الهرة ليس بنجس وعليه كثير من  
الاغنياء ولذا ذهب ابو يوسف والشافعي ومالك واهم والثوري والاوزاعي واسحق والوسيدلى انه غير مكروه وقيل هو حرام مالك وغيره من  
اهل المدينة والبيست وغيره من اهل مصر والاوزاعي وغيره من اهل الشام والثوري وغيره من اهل العراق والشافعي واصحابه واهم واسحق والوسيدلى وغيره  
وابراهيم وعطاء بن يسار والحسن كما قال ابن عبد البر واختاره الطحاوى عن الخنيزية ورواية عن محمد ايضا ممن ما ذكره الطحاوى في معاني الآثار يدل على  
انه مكروه محرم واختر الكرخي من اصحابنا انه مكروه تمتد بها وهو الاصح الاقرب الى موافقة الاخبار والاثار كذا في الحصول ١٢

**٥** قوله يعرف اي الاوقات التفت قبل صلوة الفجر حين تضعون نياكم من الطهيرة ومن بعد صلوة العشاء ١٢ -

الهرقة ليست الجزواه ابوداؤد في سننه والطحاوى في شرح معاني الآثار عن ابي قتادة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم والطوافات -

فانها من الطوائف عليكم والطوائف ففاس اصحابنا جميع ما يسكن في  
اي الهرة ١٢ العبيد ١٢ الجوارى ١٣

اليوت كالفارة والحية على الهرة بعلقة الطوان وكذلك قوله تعالى يريد الله  
بكم اليسر ولا يريد بكم العسر بين الشرع ان الافطار للمريض والمسافر  
دوم القياس ١٢ اي كثرة الطوان ١٢ اي مثل العلة العلوية بالكتاب والرسالة ١٣

ليسير الامر عليهم ليتكبروا من تحقيق ما يترجح في نظرهم من  
التيان بوظيفة الوقت او تاخيرها الى ايام اخذوا باعتبار هذا المعنى  
اي المبدأ المقررة في الوقت ١٣ اي التيان ١٣

قال ابو حنيفة المسافر اذا نوى في ايام رمضان واجبا اخر يقع عن  
واجب اخر لانه لما ثبت له الترخص بما يرجع الى مصالح بدنه وهو الافطار  
اي المصالح ١٣ اي بالافطار ١٣

فلان ثبت له ذلك بما يرجع الى مصالح دينه وهو اخراج النفس عن  
عهدة الواجب اولي ومثال العلة المعلومة بالسنة في قوله عليه  
اي السفر ١٣ اي بطريق الاول ١٣

احصا بنا الخ فان قيل سقوط النجاسة عن سور الهرة شئت بالحديث بخلاف القياس لا زغلوط بالعباب المتولد من الخيم الخمس لقول ابي السلام  
الهرة سبع تكليف فاس اصحابنا سور ما يسكن في البيوت على سور الهرة واجيب عنه بان ما يستحسن العزوة او را التربة طرية لا يجوز تدميره الى الاضروبة  
فيه واما التعدي الى ما في ضرورة فحى ان ذلك في المعدن ١٢

له قوله تقاس

س قوله وكذلك قوله تعالى اه بيانه انه ايح الافطار للمريض والمسافر بتيسير عليهم بان يساوى الافطار والصوم عندهم ويتمكنوا من تحقيق ما يترج  
منهما في نظرهم لمصلحة كذا في الفصول ١٢ - ١٣ قوله الى ايام اخرا واختاروا تيسير الافطار بمشقة السفر والناس في الاختيار متفاوتون فصار  
التخفيف بين الصوم والافطار مطلب التيسر اعتبار اللبده ما هو ليس عنده من الصوم والافطار بخلاف الصلوة فان اليسر فيها متعين القصر فلا يجوز فيه  
التخفيف بين الصوم والافطار لان في الامكان ما يجزى البراءة كذا في المعدن ١٢

ه قوله عن واجبا اخر قيد بقوله واجبا اخر لانه لو نوى النفل لا يقع في صحيح  
الرواية عن ابي حنيفة رحمه الله تعالى عليه كذا في المنهاج ١٢

الى الاول لان الحرمة ثابتة بالدليل القطعي فلا تثبت الرخصة بالقياس لانه لا يثبت الا بدليل يساوى دليل الحرمة على الثاني لان الثابت  
بالدلالة هو الذي يصير معلوما بمعنى المغتص حتى استوى فيه الفقيه وغيره وتعلق الرخصة بتغير الفطر مما اشتق على ابي يوسف ومحمد مع طبعيهما  
تكليف يكون ههنا من باب الدلالة واجيب بان الدلالة ثابتة بمعنى المغتص والشروط في الدلالة ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم للمغص  
ثابتا لغت بحيث يعرف اهل اللسان فالما ان يكون الثابت بهذا النص في غير موضع ما يعرف به اهل اللسان فليس بشرط كذا قيل ١٢

عس قوله بعت الطواف فان قيل ينبغي ان يسقط النجاسة عن سور الكلب قياسا على سور الهرة بعلقة الطواف قيل لان الكلب  
يلطو بالبيت مثل طواف الهرة لما ذكرنا انها تدخل في المضائق والمدخل بل تدخل في الفرائض حاله النوم وينام عن انما فلا يمكن التردد والاداء  
يصوم الا وان من سور بخلاف الكلب فانه لا يدخل لاني نزه المواضع فضلا عن الطواف بكثرة الا نادرا وانما الكلب لعدم ولطو طوافه  
فكان الضروبة فيه ودونها في الهرة فلما ثبتنا الطهارة في سورته بالقياس لكان اشباها لها في غير علة جامعة بين الاصل والفرع ولو لم ذلك  
فتقول ان القياس ذلك الا ان النص ورد بخلافه ودون قوله عليه السلام طهارة انا احكم اذا دخل الكلب ان ليسل مثلا ثانيا وفي رواية يسع ملرت  
فيكون هذا القياس يتقابلة وهو لا يجوز ١٢

س قوله ما يترج بعد موازنة ذلك في كفتي ميزان العقل ١٢

الصَّلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائمًا او قاعداً <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>  
 او راكعًا او ساجدًا انما الوضوء على من نام مضطجعًا فانه اذا نام <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>  
 مضطجعًا استرخت مفاصله جعل استرخاء المفاصل علةً فيتعدى <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>  
 الحكم بهذه العلة الى النوم مستندا او متكئا الى شئ لو انزل عنه لسقط <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>  
 وكذلك يتعدى الحكم بهذه العلة الى الاعماء والسكر وكذلك قوله عليه <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>  
 السلام توضئي وصلتي وان قطر الدم على الحصير قطرا فانه دم عرق انفجر <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>  
 جعل انفجار الدم علةً فتعدى الحكم بهذه العلة الى الفصد والحجامة <sup>١٢</sup> <sub>١٢</sub>

له قوله علة لان الفاء في قوله الصلوة والسلام فانما يذكر مثله للبيان في كلامهم كما يقال البشر فقد اتاك الغوث وكذلك كما ان يذكر  
 لبيان العلة كما في قول الشاعر بكر يا صاحبي قبل البعير ان ذاك النجاح في العكير من هذا القبيل قوله جل جلاله عم ولا تخافيني في  
 الذين ظلموا انهم مترقون كذا في المعدن بزادة ١٢ - له قوله يتعدى الحكم اختلاف فيه الفقهاء فقال الامام مالك رحمه الله عن نام مضطجعا  
 او ساجدا لم يتوضأ من نام مضطجعا او متكئا الا ان يطول نوم وهو قول الزهري امام المحدثين وسريته والا ذراعي واحمد وقال الامام ابو حنيفة واصحابه  
 لا وضوء الا على من نام مضطجعا او متكئا وقال ابو يوسف ان تعد النوم في السجود ونظيره الوضوء وقال النوري والحسن بن يحيى ومحمد بن ابي سليمان الغنوي  
 ان لا وضوء الا على من اضطجع فقال الشافعي على كل نام في الوضوء الا الجالس ومنه قال ابن القطان اجمع العلماء على ان النوم القليل لا ينقض  
 الوضوء الا للزني من الشافعية فانه خرق الاجماع وجعل تليده حدثا واجمعوا على ان نوم المضطجع ينقض الوضوء والله اعلم كذا في الحصول ١٢ -  
 له قوله ان النوم مستندا او متكئا الخ الى النوم ساجدا لما مر من الحديث نفي امرهما ولما رواه البيهقي في الخلافات عن النجاشي اذا نام  
 العبد في سجود ما يبى الله تعالى ملائكته فيقول انظروا الى عبدى روضه عندي جسده في طاعتى كذا في الحصول ١٢ له قوله اي الاعماء بر استلاء  
 بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ وهو سائر للعقل والجنون يغير في القوة المفكرة بسبب العقل فالعقل المغني عليه مغلوب العقل والمجنون مغلوب العقل  
 تعدى الحكم اليهما كونهما في نوم المضطجع في استرخاء المفاصل فان قيل الاسترخاء التام ربما يحصل بالانحاء والسكر لا سيما حاله القيام والركوع والسجود لقله  
 الاستسماك كيف يكونان فون نوم المضطجع قيل معناه ان نوال المسكته الحاصلة بالانحاء والسكر اكثر من الاسترخاء بالنوم نظيره قوله الصيف احرم  
 الشتاء اي فرق في حره من الشتاء في برده كذا في المعدن ١٢ له قوله توضي برا قطع من حديث فاطمة بنت ابي جبير في اخره  
 ثم اغتسل ويصلي وتوضي لكل صلوة وان قطر الدم على الحصير وفي رواية انما ذلك عرق وليست بالحيض الخ اخره احمد ومحمد بن زكريا كذا في الحصول ١٢  
 له قوله جعل انفجار الدم علة لوجوب التوضي فان قيل سبب وجوب الوضوء الادة العلة والحدث شرط على ما عرفت فكيف قال ان انفجار  
 الدم علة لوجوب التوضي قيل الشرط يضاف اليه الوجود وهو في حق الوجود بمنزلة السبب في حق الوجود والشيء عليه الصلوة والسلام علن  
 ايجاب الطهارة بالدم وجودا وعدا لا وجوبا كذا في المعدن ١٢ -

ليس الوضوء الخ رواه البيهقي عن ابي العالية نحوه والترمذي بعبثاه.  
 توضئي وصلني الخ رواه ابن ماجة في سننه والطحاوي في شرح معاني الآثار في حديث طويل.

ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغر علة لولاية الاب في حق

الصغير فيثبت الحكم في حق الصغيرة لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة

لزوال ولاية الاب في حق الغلام فيتعدى الحكم الى الجارية بهذه

العلة وانفجار الدم علة الانتقال للطهارة في حق المستحاضة فيتعدى

الحكم الى غيرها لوجود العلة ثم بعد ذلك نقول القياس على نوعين

احدهما ان يكون الحكم المتعدى من نوع الحكم الثابت في الاصل والثاني

ان يكون من جنسه مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغر علة لولاية

الانكاح في حق الغلام فيثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود

العلة فيها وانه يثبت الحكم في الثيب الصغيرة وكذلك قلنا الطواف

علة سقوط نجاسة السور في سؤم الهرة فيتعدى الحكم الى سؤم سواك

البيوت لوجود العلة وبلوغ الغلام عن عقل علة زوال ولاية الانكاح

له قوله مثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا اي اصحاب الي حبيفة وغيرهم ان الصغر علة لولاية الاب في حق الصغيرة

وهذا لان الصغير عاجز عن القيام لمصالحه فلذا جعل المولى ولاية عليه ليقوم باموره كذا في المعدن ١٢

له قوله قلنا الصغر علة الخ اعلم ان التمتع فيه بنات ثلث مسائل الاولى انه يجوز نكاح البالغة بغير اذن المولى الا فذهب الطرفان وبعض اهل العلم بجوازه فقال ابن النذر

لا يعرف عن احد من الصحابة خلاف ذلك والمسألة الثانية انه بل يجوز ان يتولى البالغة نفسها الجاهل ويخضع النكاح بعبارة النساء اطلاقا لصحاحها

يجوز وعند اكثر الاجماعات ان الشبان علة الولاية على المرأة في النكاح بل هي الصغر كما هي الغلام والبراءة فاختارنا الاول واخترنا الشافعي الثاني كذا في

المصول ١٢ له قوله فيتعدى الحكم الى حق الصغر علة لولاية الاب في حق الصغيرة فيتعدى الحكم في حق الصغيرة بعلته الصغر فعند الصغر مطلقا وعند

الصغير في الذكر البكره في الاثني فالبكره الصغيرة لولي عليها اذها ثانيا والثيب البالغة لولي عليها اجماعا والباكورة البالغة لا لولي عليها عندنا خلافا لآثار الثيب

الصغيرة لولي عليها عندنا لا عنده ولنا حديث ابن عباس في قصة جارية بكرم فوجعا وزوجها الربادي كما رتبته في خبرنا اخرجنا الحمد ورجل الشافعي وللقا

والمقام حقه حتى البسط ابن الهمام رحمه الله في فتح القدير كذا في المصول ١٢ له قوله للطهارة لان الشرع امر بالتمسك وذلك لاستيتم

الابعد انتقاض الطهارة فيكون خروج الدم في حقها ناقضا للطهارة كذا في المعدن ١٢ له قوله ثم بعد ذلك اي بعد بيان العلة العلوية

في الكتاب والسنة والاجماع نقول الخ كذا في المتاج ١٢ له قوله من جنسه الاتحاد في الجندريش المكان في وصفه وتختلفان في بعض الافاضة

والوصف مثل ولاية المال ومثل حرج الاستينان وحرج النجاسة كذا في الفصول ١٢ له قوله مثال الاتحاد في النوع اه المراد بالاتحاد

في النوع ..... ان يكون حكم الفرع عين حكم الاصل لكنه يتباين للمحلان كما ان ولاية الانكاح اتحدت في المحلين في الجارية والنكاح

وكذلك نجاسة السور في المحلين في الهرة وسواكن البيوت كذا في فصول الخاشي ١٢ -

له قوله وبه ثبت الحكم اي بالصغر فيثبت الحكم في الثيب الصغيرة لا بالبكره كما زعم الشافعي فنقدم قوله به استباهاشان بيان عليه الصغر المقول

الشافعي كذا في المعدن ١٢ له قوله لوجود العلة وهي الطواف وسقوط نجاسة سؤم سواكن البيوت لانه عليه كذا في المعدن ١٢ -

فيذول الولاية عن الحارية بحكم هذه العلة ومثال الاتحاد في الجنس

<sup>١٢</sup> اي اتحاد الحكم العدي

<sup>١٢</sup> اي البلوغ مع عقل

<sup>١٣</sup> الغير بالهنة

ما يقال كثرة الطواف علة سقوط حرج الاستيذات في حق ما ملكت

<sup>١٣</sup> اي المالك

<sup>١٣</sup> اي طلب الاذن عند الخرج

<sup>١٣</sup> طائفة ماخوذ من صفة الهنة في قول الطواف

ايما نأ فيسقط حرج نجاسة السؤر بهذه العلة فان

<sup>١٣</sup> اي كثرة الطواف

<sup>١٣</sup> اي سؤر الهرة وسواها

<sup>١٣</sup> اي سؤر البيوت

<sup>١٣</sup> اي سؤر الحرف

هذا الحرج من جنس ذلك الحرج لا من نوعه وكذلك الصفر علة

<sup>١٣</sup> في الحجارة

<sup>١٣</sup> لان حرج الحجارة حرج للاستيذان

<sup>١٣</sup> اي حرج الاستيذان

<sup>١٣</sup> اي حرج الصور

ولاية التصرف للاب في المال فيثبت ولاية التصرف في النفس بحكم هذه

<sup>١٣</sup> اي نفس الجارية

<sup>١٣</sup> للاب

العلة وان بلوغ الحارية عن عقل علة نزول ولاية الاب في المال

<sup>١٣</sup> وكذا ولاية اليهودي اجباريا ايضا

<sup>١٣</sup> بمعنى مع

<sup>١٣</sup> وهي الصفر وهذه الولاية من جنس تلك الولاية لان زوالها

فيذول ولايته في حق النفس بهذه العلة ثم لا بد في هذا النوع

<sup>١٣</sup> اي ما في العدي من جنس

<sup>١٣</sup> اي البلوغ مع عقل

<sup>١٣</sup> اي نفس الجارية

<sup>١٣</sup> اي الاب

من القياس من تجنيس العلة بان تقول انما يثبت ولاية الاب في

مال الصغيرة لانها عاجزة عن التصرف بنفسها فاثبتت الشرع ولاية

الاب كيلا يتعطل مصالحها المتعلقة بذلك وقد عجزت عن

العلة

<sup>١٣</sup> الصغيرة

<sup>١٣</sup> اي مال الصغيرة

<sup>١٣</sup> اي صلاحها لولاها

له قوله هذه العلة وهي البلوغ عن عقل وزوال هذه الولاية من نوع زوال تلك الولاية لان زوال هذه الولاية بين تلك الولاية كزواله

المعدن <sup>١٣</sup> قوله ومثال الاتحاد في الجنس المراد بالاتحاد في الجنس ان يزدلان في وصف اي المضاف ويضمران في وصف اي المضاف اليه كما في الاتحاد في العائنة

والوصف مثل ولاية النفس وولاية المال ومثل حرج الاستيذان وحرج الحجارة فان فيها المضاف وهي الولاية مشتركة وتتم المضاف اليه مختلف ومتباير لان النفس والمال متبايران وكذا الحرج المضاف اليه الاستيذان والحجارة متبايران وتتم المضافات اليه مختلف لان

الحجارة والاستيذان متبايران لمطلق الولاية جنس وولاية الاب نكاح نوع وولاية المال نوع آخر وولاية الصفر الفلاني فرد وكذا الحرج جنس

وحرج الاستيذان نوع وحرج الحجارة نوع آخر وحرج الاستيذان الفلاني فرد وكذا حرج الحجارة كذا في الفهم <sup>١٣</sup> قوله حرج

الاستيذان الخ بيانه ان الله تعالى امرنا بان يتاذن العبيد الذين لم يحكموا في ثمت اوقات من قبل صلاة الفجر وبين وصح الثياب من

الظبية ومن بعد صلوة العشاء واستسقط الاذن بعد هذه الاوقات وبين علة كثرة الطواف بقوله لوطا فون عليك بعصم على بعض يعني ان يتم وجهه حجة

الى الخ لظلمة وللدلالة بطوفان عليك اي التعمير وتطوفون عليهم بالاستيذان فمجرد الامر بالاستيذان في كل وقت لا بد في الخ كذا في الشرح <sup>١٣</sup>

قوله لان نوعه لان هذا حرج الحجارة وذلك حرج الاستيذان باختلافها باعتبار النوع وان اتحد باعتبار الجنس لان كلاهما

من جنس واحد وهو نفس الحرج كذا في الشرح <sup>١٣</sup> قوله بحكم هذه العلة وهي الصفر وهذه الولاية من جنس تلك الولاية لان نوعها

لان الولاية في النفس غير الولاية في المال كذا في المعدن <sup>١٣</sup> -

قوله زوال ولاية الاب الخ او يقال زوال الصفر لانه زوال الولاية او يقال بلوغه لانه تغير في نفسها او يقال زوال الصفر لانه زوالها

وولايتهما على نفسها وهذا عرفت ان المقصود الواحد يكون لعبارات وفعالها مختلفة لتغير وجوده وعدمه بتغيرها بماها كان ولا يختلف

المطلوب فالنزاع في صلوح العدي للوجودي مما لا يتم عندنا في التحقيق وقد نقل عن ابي زيد الديوبسي ونحو الاسلام من الخفية انه لا يجوز تبعضه

الامام كمال الدين ابن الهام في الخ بخبر كثير من المتأخرين <sup>١٣</sup> قوله في حق النفس بهذه العلة اي في حق نفس الغلام والجارية بهذه العلة

اي البلوغ عن عقل هذه الولاية من جنس زوال تلك الولاية لان هوالان زوال هذه الولاية غير زوال تلك الولاية <sup>١٣</sup> - قوله من تجنيس العلة اي من جنس العلة جنسا اي معنى ما يع المخصوص وغيره ليوثر في حكم المخصوص وفي جنسه من حكم المخصوص كما اذا علنا ولاية الاب في مال الصغيرة بمعنى العجز

عن التعرف وهذا المعنى غير المال والنفس ولهذا اثبتنا الولاية على النفس ايضا كما اثبتنا على المال كذا في وصول الاصول <sup>١٣</sup>



التصرف في نفسها فوجب القول بولاية الاب عليها وعلى <sup>الصفحة ١٢</sup> <sup>في وجوب تجنيس العلة ١٢</sup> نظائره وحكم القياس الاول ان لا يبطل بالفرق لان الاصل مع <sup>وهو ما يكون حكم الفرع والاصل مستمدا في الفرع ١٢</sup> الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادهما في الحكم وان <sup>الاصل ١٢</sup> افترقا في غير هذه العلة وحكم القياس الثاني فسادها بسبب نعتها <sup>اي الاصل والفرع ١٢</sup> والتجنيس والفرق الخاص وهو بيان ان تاثير الصغر في ولاية التصرف <sup>اي اوردوا العلة ١٢</sup> في المال فوق تاثيره في ولاية التصرف في النفس وبيان القسم الثالث وهو <sup>اي الصغر ١٢</sup> القياس بعلية مستنبطة بالرأى والاجتهاد ظاهره وتحقيق ذلك اذا وجدنا <sup>اي بكتايب والسنن والاجماع ١٢</sup> وصفا مناسباً للحكم وهو بحال يوجب ثبوت الحكم وتقاضاه <sup>اي يطلب ١٢</sup>

له قوله فوجب القول بولاية الاب عليها اي على نفسها كيلا يتغلص مصالحها المتعلقة بالنفس فالعجز عن التصرف معنى عام يعم المال والنفس فلماذا اختلفت اطلاق الـ الاب على النفس ايضا كما اختلفت على المال لو فرضت فكل رأي في نفسه وما كذا قيل ١٢ له قوله لولاية الاب عليها اي على نفسها كيلا يتغلص مصالحها المتعلقة بالنفس فالعجز عن التصرف بمعنى عام يعم المال والنفس فلماذا اختلفت دلالة الاب على النفس كما ثبتت على المال لو فرضت فكل رأي في ما لها ونفسها كذا في معدن الاصول ١٢ له قوله بالفرق اي بمطلق الفرق بين المقيس والمقيس عليه اذ لا يشترط في القياس الاتحاد في جميع الاوصاف بل في البعض فمطلق الفرق مؤيد للقياس لا مستل ١٢ -

له قوله وان افترقا فالجواب صورة الفرق في هذا النوع ان يقول السائل مثالا يلزم من الولاية في الغلام الولاية في الجارية الثيب لان الثيب صارت لما قدرتة التصرفات بنفسها لزال حياثها فنقول في جوابه هذا لا يبطل ثبوت الاتحاد بين الغلام والصغيرة في العجز الثابت بالصغر فيثبت الاتحاد في الحكم وهو ثبوت الولاية للاسبغ وجود الافتراق بوصف اخر فلا يبطل القياس بالفرق فاقم كذا في معدن الاصول ١٢ -

له قوله بالمانعة التجنيس بان يمنع السائل عموم العلية وشمولها الاصل والفرع فلا يؤثر في حكم الاصل كذا في معدن الاصول ١٢ -

له قوله والفرق الخاص عطف على قوله بمانعة التجنيس يعني فساد القياس الثاني باثره بمانعة التجنيس والفرق الخاص كذا قيل ١٢ -

له قوله فوق تاثيره الخ لان الحاجة في التصرف في المال كثيرة لوقوعه في كل يوم ما ذكره المتقدم في المال والمانع والملايين الساكنين غير با وناجزة لا يتحمل الترخير وهي عاجزة عن التصرف فيها في هذه الضرورة وجب الولاية عليها لا سببا في ما لها وبما يشهد به لم توجد في النفس لان عدم الشهوة لان هذه الثيب صغيرة غير بالغة فلا يسيطر الى الولاية عليها لا سببا وانما هي بعد بلوغها فبعد البلوغ تشاور فيه فبذل الفرق راجع الى ان العلة ليست عانة للفرع بناء على احتمال ان العلة هو الصغر لان نفسه مطلقا بل يوجب الضرورة الى الجمع والمعرض من حيث هو كذلك واعلم ان في هذا المقام (اي مقام الفرق بين القياسين بطلان الثاني بالفرق الخاص) اشكال من وجوه الاول ان تعليل المانع في القياس الاول بان الاتحاد في العلة يوجب الاتحاد في الحكم فيترك فيه القياس فلم يقيد النوع الاول بذلك التعليل والشك في ان الفرق اذا كان في المعنى المؤثر يبطل القياس (اي الاول والثاني بالقياس) واذا كان في غيره لا يبطل بالاول ولا بالثاني والثالث ان المذكور اذا تقررت له سلم القسم الاول عن المخل ايضا كما سلم القسم الثاني فما العلة في تخصص الثاني والوجوب من الاول ان الاتحاد على نوعين اتحادي النوع واتحادي الجنس والمردوهنا الاتحاد في النوع ولا شك ان الاتحاد في العلة لا يوجب الاتحاد النوعي في القسم الثاني وعن الثاني ان الفرق في المعنى المؤثر في تصور كذا ترى ولذا يقول في غير هذه العلة بخلاف القسم الثاني فان الفرق في المعنى المؤثر متوهم وعن الثالث ان الفرق الخاص المذكور غير متقرر فلا يراد بالاشكال غاية ما في الباب ان المانع جرحه ان لم يتصرف بهذا الفرق في القسم الاول لانه غير متوهم بخلاف القسم الثاني فانهم كذا في شرح المنار حواشيه ١٢ -

بالتنظر اليه وقد اقرن به الحكم في موضع الاجماع

باضاف الحكم اليه للمناسبة لا للشهادة الشرع بكونه علة ونظيره اذا رأينا <sup>من حيث العلوية بين المقيس والمقيس عليه ١٢</sup> <sup>اي بهذا الوصف ١٢</sup> <sup>اي لمناسبة ذلك الوصف الحكم ١٢</sup> <sup>اي يكون هذا الوصف ١٢</sup> <sup>اي الوصف المناسب للحكم ١٢</sup>

شخصاً اعطى فقيراً درهماً غلب على الظن ان الاعطاء لدفع حاجة <sup>اي على قنابرة زوراً ١٢</sup> <sup>اي اعطاء الدرهم الا للفقير ١٢</sup> <sup>من الاكل وليس ١٢</sup> الفقير وتحصيل مصالح الثواب اذا عرف هذا فنقول اذا رأينا وصفاً <sup>وجهرنا ١٢</sup>

مناسباً للحكم وقد اقرن به الحكم في موضع الاجماع يغلب الظن <sup>اي الوصف المناسب للحكم ١٢</sup> <sup>اي في موضع النقل ١٢</sup>

باضافة الحكم الى ذلك الوصف وغلبة الظن في الشرع توجب العمل <sup>على صاحب الظن ١٢</sup>

عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر اذا غلب على ظنه <sup>من الكتاب والسنة والاجماع ١٢</sup> <sup>اي غلبه الظن بالرأي ١٢</sup> <sup>اي به الظن بمنزلة ١٢</sup> <sup>اي المسافر ١٢</sup>

ان يقربه ماءً لم يجزله التيمم وعلى هذا مسائل التحرى وحكم هذا <sup>اي التيمم ١٢</sup> <sup>اي المسائل ١٢</sup>

القياس ان يبطل بما الفرق المناسب لان عندها يوجد مناسب سواها <sup>اي التيمم ١٢</sup> <sup>اي المسائل ١٢</sup> <sup>اي يوجد الفرق ١٢</sup> <sup>اي بطلت بعلته اخرى ١٢</sup>

في صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت الحكم به <sup>اي الوصف ١٢</sup> <sup>اي الوصف ١٢</sup>

لانه كان بناءً على غلبة الظن وقد بطل ذلك بالفرق وعلى هذا كان <sup>اي الحكم ١٢</sup> <sup>اي غلبه الظن ١٢</sup>

له قوله بالنظر اليه اي ظاهره وانما قال بالتنظر لان ثبت تحقيق العلة في القياس ليس بقطع بل نقول ان هذا الوصف عليه منصوص نظرنا للظاهر لان كما قلنا فيما لم تكن العلة منصوصة ١٢ - له قوله بضاف الحكم اليه جواب اي انه لو وجدنا مناسباً للحكم وقد اقرن به الحكم في موضع اخر من نص او اجماع يضاف الحكم الى ذلك الوصف كذا في معدن الاصول ١٢ له للشهادة الشرع بكونه اي يكون الوصف علة كما اذا علمنا في ولاية الانكاح في الصغير بعلته الصغر للمناسبة لان ولاية الانكاح لم تشرع الا على وجه النظر للصغير باعتبار محجزه عن مباشرة الانكاح مع حاجته الى المقصود والصغير مورث للجزء فكان هذا تعليماً بوصف ملائم للحكم وقد علم ان هذا الوصف في موضع الاجماع وهو ولاية المال فانما ثابتة في مال الصغير بالاجماع وانما يشترط هذا لوجوب العمل بالوصف لان الوصف في القياس بمنزلة الشاهد من العدالة وهو اجتناب عن محظورات دينه واجتنابه عن ما يدل ظاهره على انه يجتنب عن الكذب في الشهادة ايضا فظهور اثر الوصف في موضع اخر يدل ظاهره على انه مؤثر في موضع النزاع فهذا الوجوب العمل بالقياس بهذه العلة ولما تجوز المناسبة فيجوز له ان يوجب كذا في الفصول والمعدن ١٢ له قوله لم تجز له التيمم لان غلبة الظن عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المحقق ١٢ له قوله مسائل التحرى كما اذا تشبهت عليه العلة وتحرى ووقع تحريه على شئ تغلبه الظن وليس عنده من يثبت له فوجب العمل به ١٢ - له قوله بالفرق المناسب اي بالفرق بين الاصل والفرع في الوصف المناسب لان عنده وجود الفرق يوجد مناسب في المقيس عليه سوى الوصف الذي علمناه ونشأ ذلك كما قال الشافعي يجب الزكوة في مال الصبي قياساً على البالغ والمباح دفع حاجته الفقير والمسائل ان يبطل بالفرق المناسب وهو ان يقول ان يوجب الزكوة في صورة موضع الاجماع تنظيراً لتمامه والذئوب وهذا المعنى موقوف في صورة الفرع فلا يجب كذا في الفصول والمعدن ١٢ له قوله كان العمل اي عمل ما ذكرنا من الانقسام الثلاثة والفرق بينها ان الوصف المعلوم بالكتاب والسنة بمنزلة تركية الشاهد المعدل من المركز لان دلالة النص على كونه علة بمنزلة تركية الشاهد من المركز والوصف المعلوم بالاجماع بمنزلة الشاهد الذي ظهر عدلته قبل التسمية لان الاجماع لا يدل صريحاً للاشارة على ان هذا الوصف علة ١٢

العَمَلُ بِالنُّوعِ الْاَوَّلِ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ بِالشَّهَادَةِ بَعْدَ تَرْكِيَةِ الشَّهَادَةِ وَتَعْدِيلِهِ  
 وَالنُّوعِ الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ عِنْدَ ظَهْرِ الْعَدَالَةِ قَبْلَ التَّرْكِكِ  
 وَالنُّوعِ الثَّلَاثِ بِمَنْزِلَةِ شَهَادَةِ الْمُسْتَوْرِ **فصل** الِاسْوَلَةُ الْمُتَوَجِّهَةُ  
 عَلَى الْقِيَاسِ ثَمَانِيَةٌ **المباعدة** وَالْقَوْلُ بِمُوجِبِ الْعِلَّةِ وَالْقَلْبِ  
 وَالْعَكْسُ وَفَسَادُ الْوَضْعِ وَالْفَرْقُ وَالنَّقْضُ وَالسَّعَارِضُ **امَّا** الْمَبَاعِدُ  
 فَنَوْعَانِ احَدُهُمَا مَنَعَ الْوَصْفِ **والثاني** مَنَعَ الْحُكْمِ **مثاله** فِي قَوْلِهِ  
 صَدَقَةُ الْفِطْرِ وَجَبَتْ بِالْفِطْرِ فَلَا تَسْقُطُ بِمَوْتِهِ **ليلة** الْفِطْرِ قَلْنَا لَا تَسْلِمُ  
 وَجُوبُهَا بِالْفِطْرِ بَلْ عِنْدَنَا تَجِبُ بِرَأْسِ يَمُوتُهُ وَيَلِي عَلَيْهِ  
 وَكَذَلِكَ اِذَا قِيلَ قَدَرُ الزُّكُوَةِ وَاجِبٌ فِي الذِّمَّةِ فَلَا يَسْقُطُ بِهَلَاكِ  
 الْمَوْلَى **مما** يَحْتَمِلُ الْبَطْلَانَ وَالِاتِّقَاضَ ١٢

له قوله بمنزلة شهادة المستور لانه لم يظهر عدلته وفسقه كما لم يظهر كون الوصف على  
 دليل من نص او اجماع فان قلت ان العمل بالقياس الثالث واجب كما مر في الماتن ان غلته الظن وجوب العمل وكونه بمنزلة المستور يقتضي  
 ان لا يجب العمل به ولكن يكون جائزا لان القضاء بشهادة المستور جائز اذا لم يطعن الخصم بنظام العدالة قلنا انما يجب العمل بالوصف العايب  
 اذا اقتصر به الحكم في موضع الاجماع وهو من قبيل النوع الثاني والقائل ان يقول فعلى هذا الفرق بين النوع الثاني والثالث في التحقيق واجب بان  
 المراد بالاجماع الاول اجماع الامم وبالثاني اجماع الخصم مع العمل وواجب بان الفرق ثابت بين النوع الثاني والثالث باعتبار الاصل  
 وان كان غير ثابت بالنسبة في المعانيه وهو اقتصر الحكم في موضع الاجماع او في موضع النص وهذا التقديركان في الفرق كذا في الفصول ١٢  
**ع** قوله الممانعة في اساس المناظرة واصحابها المناظرة وضعت على مثال الخصومات في الدرعاوي الواقعة في حقوق العباد فالعمل بها لا يرد  
 الحكم الذي لم يفسدنا ثمرة على السائل والمسائل يدعى عليه وكان سبيله الانكار كما ان سبيل المدعي عليه في الحقوق الدفع عن نفسه والانكار فلا  
 ينبغي ان يتجاوز الى غير الممانعة الا عند الضرورة وهي انه اذا ثبت ما ادعاه الموجب مؤثرا في الحكم يتجاوز السائل عنها القول بموجب العلة ان  
 المنه ذلك بان كان الوصف من جنس الحكم والاشتمال بالقلب ثم بالمعارضة فاذا زال الكلام الى المعارضة سهل الامر على الموجب كذا في الفصول  
**ع** قوله والفرق والقائل ان يقول انه ذكر الفرق ولم يشترط في مثاله كما شرع في سائر الاسئلة قيل لما ذكر الفرق في الفصل السابق  
 على هذا الفصل لم يذكر فيها الاختصاص على انه جائز ان يكون سهوا من الكاتب في نسخة المتن وهو غير بعيد كما في معدن الاصول ١٢ -  
**ع** قوله منع الوصف بان يقول لا نسلم ان الوصف الذي جعله المعلق علة موجود في المتن اذ فيه والنوع المانع السند وبرز  
 والسند ما يكون المنع منها عليه ١٣ -

**ع** قوله سمونه ويلى عليه اي يقوم المكلف بكفاية ويحتل مؤنثة وقوله يلى عليه اي ذلك المكلف على ذلك الرأس لقوله عليه الصلوة  
 والسلام ادا عن تخمونها اي تحملوا ثمه المؤنثة عن وجوب عليكم مؤنثة فعلم بان الرأس سبب وسبائل تخفيفه في باب الاسباب من هذا  
 الكتاب ١٢ **ع** قوله وكذلك اي مثل الممانعة في الوصف في المسألة السابقة الممانعة فيما اذا قال قدر الزكوة ووجهه درهم ووجب في  
 الذممة لتعلقها بالعين كذا في المعدن ١٢ **ع** قوله فلا يسقط بهلاك النصاب الخ جعل الشافعي وجوب مقدار الزكوة علة للحكم وهو بقاء  
 الواجب بعد بقاء المال وانما منع هذه العلة فنقول لا نسلم ان قدر الزكوة واجب في الذممة بل ادعاءه واجب في الذممة كذا في فصول الخواشي ١٢  
**ع** قوله بالنوع الاول هو التعليل المنصوص بالقرآن والمحدث بمنزلة القضاء بشهادة الشهود وبعد تقديم ثم تركه  
 بشهادة المزمكين فانه لا يتصور فيه النقض اصلا وهو قضاء كامل موثق وثيق لا يحتمل البطلان والاتقاض ١٢ -

النصاب كالدين قلنا لا نسلم ان قدر الزكوة واجب في  
 الذمة بل ادوة واجب ولئن قال الواجب ادوة فلا يسقط بالهلاك  
 كالدين بعد المطالبة قلنا لا نسلم ان الاداء واجب في صورة الدين  
 بل حرّم المنع حتى يخرج عن العهدة بالتخلية وهذا من قبيل  
 منع الحكم وكذا قال المصحح ركن في باب الوضوء فليسنّ تشليته  
 كالغسل قلنا لا نسلم ان التثليث مستنون في الغسل بل اعضاء  
 الفعل في محل الفرض زيادة على المفروض كاطالة القيام  
 والقراءة في باب الصلوة غير ان الاطالة في باب الغسل لا يتصور الا

له قوله من قبيل منع الحكم لان وجوب الاداء وجاز من قبيل الاحكام ولقائل ان يقول الحكم في هذا القياس وهو عدم سقوط الزكوة بهلاك  
 المال واما وجوب الاداء فجعل وصفا جامعاً بين الاصل وهو الدين والفرع وهو الزكوة فكان منع الواجب من قبيل منع الوصف لانه وصف هذا  
 الحكم لان قبيل منع الحكم فلا يطابق المثال للمثل لافتراقهما بل المصنف وجب الاداء من منع الحكم باعتبار ان الاداء من الاصل من الاحكام فلا يفسر  
 كونه من قبيل منع الوصف بعارض القياس كذا قيل ١٣ في قوله المصحح الخ فالعلم من الشافعية مثلاً على حكم سنينة تثليث الغسل في  
 الاعضاء المغسولة بالكتابة بان التثليث في الغسل المفروض انما كان من حيث ان الغسل فرض وركن والوضوء والفرض يكمل بالسنة والتكميل  
 انما هو بالكتابة كالتثليث ثم اذا وجدت هذه العلة اي الفرضية في المصحح ليس فيه ايضا تحكيمة بالتثليث وبذا ذهب الشافعي انه  
 مسنون بمياه مختلفة نفس عليه في كتبه وقطع بجماعته من جماهير اصحابه لكن حكى الرازي ان كونه مرة واحدة وجلا لصاحبنا وهو مذهب اكثر العلماء  
 والفقهاء وحكاه الترمذي ايضا عن الشافعي ومذهب في التثليث حكاه ابن المنذر عن انس وسعيد بن جبيرة وعطاء وهو رواية عن احمد  
 وداود ومذهب الحنفية ان السنون هو المرة المستوعبة قال ابن المنذر عن قال ابن عمر وطلحة بن مصرف والحكم وهما ذو النخعي ومجاهد  
 وسالم بن عبد الله والحسن البصري وماك والحمد والثوري وغيرهم اختاره ابن المنذر وقال ابن عدي كل الرواة قالوا بسح الرأس مرة  
 واحدة وهو الاصح كذا في المحصول ١٤ -

في قوله قلنا لا نسلم ان التثليث سنون في الغسل فمعناه الحكم وهو سنينة التثليث في المقيس عليه وهو الغسل في الاعضاء الثنينة  
 وبما في (اي بيان منع الحكم) ان التكرار ليس بسنة مقصودة في الاصل لانه لا يفرق الوصف الكيفية في التكرار وانما اثره في سنينة التكبير لان السنن  
 والواجبات انما شرعت لمكانات للفرائض ولان (اي التكميل) الاصل في سائر الاركان والتكميل انما يكون باطالة الفرض في محلها كما  
 الاترى ان القيام والركوع والسجود انما يكون تكبيها باطالتها بالتكرار باوكد القراءة الا ان الم نجد محل الاطالة في الغسل لان المفروض لها  
 استغرق محل كانت الاطالة تحكيما في غير محل الفرض فضرنا ضرورة الى التكرار خلفا عن الاصل والعمل بالاصل يمكن في مسح الرأس فقلنا  
 باطالة فيما بالاستيعاب فانهم كذا في الفصول ١٢ - في قوله زيادة على المفروض اي في محله وذلك لان التكرار ليس بسنة  
 مقصودة في الاصل اي في النسل لانه لا يفرق الوصف الكيفية في التكرار انما اثره في سنينة التكبير لان السنن والواجبات انما شرعت لمكانات  
 للفرائض ولان التكبير هو اصل في سائر الاركان والتكميل انما يكون باطالة الفرض في محله زيادة على التقدير المفروض كذا في المعدن ١٢  
 في قوله غير ان الاطالة الخ جواب عما يقال اذا كانت الاطالة مستنونة في الغسل دون التكرار فلم يعمل باطالة فيه فاجاب بان  
 الاطالة في باب الغسل لا يتصور الا بالتكرار لا يستيعاب الفعل كل محل كذا في المعدن ١٢  
 عن قوله وهذا اي قولنا لا نسلم ان وجوب الاداء ثابت بصورة الدين ١٢ -

بالتكرار لاستيعاب الفعل للمحل وبمثله نقول في باب المسح <sup>اي الغسل ١٢</sup> بان <sup>اي الغسل ١٢</sup>

الإطالة مسنونٌ بطريق الاستيعاب وكذلك يقال <sup>اي تقايض البيهقي ١٢</sup> التقايض في بيع الطعام <sup>في البيع ١٢</sup>

بالطعام شرط كالنقود قلنا لا نسلم ان <sup>اي تقايض البيهقي ١٢</sup> التقايض شرط في باب النقود <sup>اي بيع النقود بخلاف التقايض ١٢</sup>

بل الشرط تعيينها كيلا يكون <sup>في باب النقود ١٢</sup> بيع السئة بالسئة غير ان <sup>فان حرام ١٢</sup> النقود

لا تتعين الا بالقبض عندنا واما القول بموجب العلة فهو تسليم كون الوصف <sup>نقطة التقايض ١٢</sup> <sup>اي الغسل ١٢</sup> علة وبيان ان معلولها غير ما ادعاه المعلق ومثاله المرفق <sup>اي الغاية ١٢</sup> حد في

باب الوضوء فلا يدخل تحت الغسل لان الحد لا يدخل في <sup>اي الغاية ١٢</sup>

الحدود قلنا المرفق حد الساقط فلا يدخل تحت حكم الساقط <sup>اي الغاية ١٢</sup>

لان الحد لا يدخل في المحدود وكذلك يقال <sup>سورة الشاشي ١٢</sup> صوم رمضان صوم فرض <sup>اي مثل القول بحرم العسل في اشراط تعيين النية في صوم رمضان ١٢</sup>

فلا يجوز بدون التعيين كلقضاء قلنا صوم الفرض لا يجوز بدون التعيين <sup>اي صوم رمضان ١٢</sup>

الائنة وجد التعيين ههنا من جهة الشرع ولئن قال صوم رمضان <sup>اي في صوم رمضان ١٢</sup>

لانه قوله في بيع الطعام الخ اي من جنس <sup>اي من جنس ١٢</sup>

المحبوب كالمطبخ والشبيرة والظاهر يشترط من هذا انما يلها في الجنس كبيع المحنطة بالمطبخ والمخلل والينشروط فيه التسوية بحديث الرابثا مثل اخرجه مسلم وعلى هذا الظاهر يشترط التقايض ايضا بحديث الربوا في بيع الابل ويشترط اي واجب ضروري والا فلا تعيل لاشانت الشريعة وانما هو للحكم على ما نقب ر ١٢ ٣ قوله كالنقود اي بيع النقود وحي الاثمان حيث شرط تقايض البيهقي في عقد الصرف والجامع ان كلا منهما مال تجري فيه الربوا ١٢ ٣ قوله بيع السئة الخ وهو حرام نهيه عليه الصلوة والسلام عن بيع الكائني بالكائني اي السئة بالسئة ويؤيده احاديث اخر ايضا كحديث يدا بيد وقال احمد قراح الخ الناس على عدم جواز بيع الدين بالدين ١٢ - ٣ قوله ان النقود اه جاز بان يقال لما كان التعيين في النقود شرطا دون القبض فينبغي ان يجوز بيع النقود بدون القبض فاجاب بان النقود لا تتعين وان عينت الا بالقبض كذا في معدن الاصول ١٢ -

٣ قوله عندنا اذا دللنا بالدلائل لا يتعينان في العقود والفسوخ يثبتهما في الذمة ولهذا اذا ابتاع سلعة بدراهم معينة جاز ان يوجب مكاتبها اخرى بخلاف الطعام فانه يتعين بالتعيين من غير قبض فلا يحتاج الى التقايض كذا في معدن ١٢ ٣ قوله وشال المرفق الخ فان العلة ادعى انه لا يدخل تحت الغسل لبعلة ان الحد لا يدخل الخ والسائل يسأل ان هذا الوصف وهو كونه حلا في باب الوصف علة لهذا الحكم ظاهر وهو انه لا يدخل تحت الغسل لكن حكمه بالتحقيق انه لم يدخل تحت الحد وكون الحد هو ههنا في ادعاه العلة لان دخوله انه لا يدخل تحت حكم الغسل بالعلة المذكورة قلنا انه لا يدخل تحت حكم الساقط بالعلة المذكورة وقد سبق تحقيق هذا في حروف العان على وجه الاستقضاء والمحدود في الجانب الساقط كذا في كتب الاصول ١٢ ٣ قوله في الحدود كالمخلل في باب الصوم جعل القانس كونه حلا في باب الصوم علة لهذا الظاهر وهو لا يدخل تحت الغسل كذا في كتب الاصول ١٢ - ٣ قوله قلنا المرفق اي قلنا لستنا المرفق حلا لكونه حلا لكونه حلا لان الغاية ههنا لاسقاط مكان المرفق حد الساقط لاحد المفصول والمحدود والجانب الساقط لا اجاب المفصول كذا في معدن الاصول ١٢ -



بالحرم حرمه <sup>أى حرمه</sup> اتلاف النفس <sup>أى حرمه</sup> يوجب حرمة اتلاف الطرف كالصيد <sup>أى الصيد الحرام ١٢</sup>  
 قلنا بل حرمه اتلاف الطرف يوجب حرمة اتلاف النفس كالصيد فإذا <sup>من الأضواء ١٢</sup>  
 جعلت علته معلولة لذلك الحكم لا تبقى علة له لاستحالة أن يكون <sup>أى الحكم ١٢</sup>  
 الشئ الواحد علة للشئ ومعلول له والنوع الثاني من القلب أن <sup>بلا اعتبار اختلاف الجبهة ١٢</sup>  
 يجعل السائل ما جعله المبعّل علة لما ادعا <sup>أى ذلك الشئ ١٢</sup> علة من الحكم علة لضدّه <sup>مفعول ثان لجعل ١٢</sup>  
 ذلك الحكم فيصير حجة للسائل بعد أن كان حجة للمبعّل مثاله صوم <sup>مفعول ثان لجعل ١٢</sup>  
 رمضان صوم فرض فيشترط التعيين له كالقضاء <sup>الوصف الذي علو المصل ١٢</sup> قلنا لما <sup>أى كصوم القضاء ١٢</sup>  
 كان الصوم فرضاً لا يشترط التعيين له بعد ما تعيّن اليوم له <sup>أى الصوم ١٢</sup>  
 كالقضاء <sup>أى كصوم القضاء ١٢</sup> وأما العكس فنحنى به أن يتمسك السائل بأصل المبعّل على <sup>أى العكس ١٢</sup>  
 وجه يكون المبعّل مضطراً الى وجه المفارقة بين الاصل والفرع <sup>بالتعريف ١٢</sup>

له قوله فلما بل حرمه اتلاف الطرف ولقائل ان يقول ان قوله تعالى ومن دخله كان امنا يدل على ثبوت حرمة النفس والاطراف جميعا فياى  
 دليل يترك الشاشي النفس في النفس والاطراف وعلما بانى الاطراف واجيب بان الشاشي ترك لقوله عليه الصلوة والسلام الحرم لا يعيد عاصيا ولا  
 نارادهم وقال علما ان النفس يتناول الاضف دون الاطراف لان الاطراف في حرم الاموال على ما عرف كذا قيل ١٢ عله قوله لبدان كان حجة  
 اى ذلك الوصف حجة للمعلل وشاهد له وبذا كقلب الجراب وهو جعل ظهره بظنا وبطنه نظرا فاي الوصف كان شاهدا عليك فليتجه له شاهد الك  
 وكان ظهره اليك فنصار وجه اليك وهذا النوع من القلب لا يتحقق الا بوصف زائد فيه تفسير الوصف الاول لا يبعد لذل ان الوصف الواحد  
 لا يمكن ان يكون شاهدا للمكعبين متنافيين بدون الزيادة كذا في المعدن ١٢ - عله قوله لما كان الصوم اه قلت ليس هذا جعل دليل المعلل علة  
 دليل لنا وعلته كمنها بدم التعيين بل بعد عدم ما زائد عليه هو تعيين اليوم في نفسه الصوم وبذا ليس عكسا حقا فتعينا بل هو ما يتم العلم ان هذا المقادلات  
 وانما النظر والمحاورات ميّنة على الغفلة ومطاردت بل تنقيح محل البحث وتحقيق مضمون المدعى فانه شيخ اولان الحكم المعلل بالفرضية بل هو وجوب  
 مطلق التعيين فمسلم وغير ضرار لانه تعيين شرعي او وجوب مخصوص التعيين العبدى فضا ركنه غير مسلم اقتضاء العلة له فبعد التفتيح لا يبقى السائل  
 الا مقام النع او التقض او المعارضة كما تحقق ال المناظرة كذا في الحصول ٢ عله قوله لبعدها تعيين وهذا وصف زائد لان فيه تقييد للوصف  
 الاول لان كلامنا فيه لاني نفس الفرض ١٢ -

هه قوله كالقضاء اى كصوم القضاء ولكن صوم القضاء يتبعين بعد الشرع فيه وصوم رمضان يتبعين فيه لانه في سائر الايام مات ١٢  
 له قوله واما العكس وهو لفتن ان يرد الشئ الى السنة الاولى وفي الاصطلاح ان يتمسك السائل بأصل المعلل اى بما يحمله المعلل اصلا  
 متعبا عليه لضد ما فرغ المعلل اى لضد الحكم الذي جعله المعلل فرعا والحكم المدعى بالفقاس فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير العكس بقوله ان يتمسك  
 السائل بالثبوت نفس معنى القلب المذكور (فلا يكون مانعا لدخول النوع الثاني من القلب) ويدخل فيه ضاد الوضع لان ضاد الوضع هو ان  
 يظهر تاثير الوصف في تقييد الحكم المعلل بغض او اجماع فالسائل في ضاد الوضع ايضا تمسك بأصل المعلل على وجه يضبط المعلل الى المفارقة  
 بين الاصل والفرع والجواب ان ضاد الوضع لا يدخل فيه لان يتمسك المعلل بأصل المعلل بهما مطلق عن غيرت قيد الشاشي بالنص او  
 الاجماع في التقييد اى سواء اثنى في التقييد او لا وفي ضاد الوضع مفيد بظن الفرق وهذا القدر كاف في هذا المقام كذا في فصول الخواشي ١٢

ومثاله الحُلَى اعدت للابتذال فلا يجب فيها الزكوة ككتاب البذلة قلنا  
أي لا استعمال ١٣ أي العلى والتائبين للمتع ١٢ لا يجب الزكوة فيها ١٤

لو كان الحُلَى بمنزلة الثياب فلا تجب الزكوة في حلى الرجال كثياب  
أي ثياب البذلة ١٣ والرجال الذين يجب ١٢

البذلة واما فساد الوضوء فالحمد لله ان يجعل العلة وصفا لا يليق  
أي فساد الوضوء ١٢

بذلك الحكم مثاله في قولهم في اسلام احد الزوجين اخلاف الدين  
أي فساد الوضوء ١٢ أي فساد الوضوء ١٢ أي فساد الوضوء ١٢

طراً على النكاح فيفسد كارتداد احد الزوجين فانه جعل الاسلام  
أي النكاح ١٣ فان ارتداد احد الزوجين ١٤ أي النكاح ١٣

علة لزوال الملك قلنا الاسلام عهداً عاصماً للملك فلا يكون  
أي ملك النكاح ١٣ أي عود ما حفظنا ١٢ والمعقود ١١ أي النكاح ١٣

مؤثراً في زوال الملك وكذلك في مسألة طول الحزة انه حُرِّ  
أي الحزة ١٣ أي المعقود على نكاح ١٢ أي الحزة ١٣

قائداً على النكاح فلا يجوز له الامة كما لو كانت تحته حرة قلنا ووصف  
أي النكاح ١٣ أي الحرة ١٣ مثل عدم الجواز فيها ١٢

كونه حراً قادراً يقتضى جواز النكاح فلا يكون مؤثراً في عدم الجواز  
أي النكاح ١٣

واما النقض فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية كما تبيهر  
أي النكاح ١٣ أي النية ١٣

قلنا ينقض بغسل الثوب والائناء واما المعارضة فمثل ما يقال  
لوجود العلة أي الطهارة مع تخلف الحكم أي اشتراط النية

له قوله كثياب البذلة فاضطر العليل في حقه قياً الى قبول الفرق بين الاصل والفرع اي بين حلى الرجال وثياب البذلة بان  
يقال حلى الرجال حرام الاستعمال فلم يتحقق قبيل الابتذال بخلاف الثياب ١٢ - ٤ قوله في اسلام احد الزوجين فانهم قالوا في اسلام  
احدهما انه تقع الفرتة بمجرد الاسلام وعند الاحناف لا تقع الفرتة قبل عرض الاسلام واما الآخر قالوا لان في اسلام احدهما اختلاف الدين  
فيوجب فساد النكاح كالردة قلنا هنا فساد وضعه لان اي العليل جعل الاسلام علة لزوال الملك والاسلام عهداً عاصماً للملك والمعقود  
كما في السلم في دار الحرب ففهم نفسه وبالمدولده الصغر فلا يكون مؤثراً في زوال الملك كذا في الفصول ١٢ -

له قوله واما النقض فهو وجود العلة وتخلف الحكم سواء كان مانعاً او لغيره وعند من لم يجوز التخصيص اي تخصيص العلة فالتخصيص مناقضة  
عند من عدت بجوزة هو تخلف الحكم عما اداه العليل علة لا المانع مثاله ما يقال الوضوء طهارة فيشترط فيه النية كالقيم والجامع ان كاستعماله عبادة ولا  
عبادة بدون النية قلنا فينقض بغسل الثوب والائناء لوجود العلة وهي الطهارة مع تخلف الحكم وهو اشتراط النية لان لم يشترط النية فيها فقدر  
كذا قيل ١٣ له قوله فناء فساد العليل فانما يتجدد العليل بان العلة ليست ما فيهم حتى تقبلوا لم يتخلف الحكم عن علة في طهارة الثوب بل العلة هنا  
هو الطهارة الكلية وهي غير معقولة فيحتاج فيها الى النية واجاب عنه الخفيفة بان تجسس البدن بخروج النجاسة امر معقول ثم الاقتضا على الاعضاء  
الاربع مع وجوب نظهر البدن كغير معقول تدجز له منع الحج فافاً تخمس البدن والماء مطهر بطبيعته المطهر عما ايضا فينظهر به ويرزى  
النجاسة بلا حاجة الى النية بخلاف القيمة فان التراب طهرت لاسمعة قلت لي تيرظرفان هذا غلط ظاهرة عن حقائق الاجناس الحقيقية والحكمة  
فان مقصوده ان الحكمة بالتحسين غير محسوسة وهي اعتباري غير معقول وجوده على البدن حتى يطهره والمطر والنجس زيل الماء فان الماء المتعقول  
من طبعه ازاله النجس المحسوس لا ازاله معنى عقلي اعتباري فلا حاجة ليقتر الى النية حتى يتحقق بالعلمى الشرى الامورى في الشرع كذا في المحصول  
فان قلت كل ما منى الطهارة التي هي عبادة وغسل الثوب والائناء ليس بعبادة قلت مثل غسل الثوب والائناء ليس الوضوء في نفسه عبادة  
ايضا فان العبادة فعل ياتي به المرء تنظيها لشدته تعالى وتذللوا وخضوعا والوضوء في نفسه اراقة الماء ولا يعقل فيه معنى العبادة بل هو بطبيته  
في المرء للعبادة اي الصلوة فاندفع ما اوردت ١٣



المسح ركن في الموضوع فليست تشليته كالغسل قلنا المسح  
 ركن فلا يست تشليته كمسح الخبث والتيمم فصل الحكم  
 يتعلق بسببه ويثبت بعلته ويوجد عند شرطه فالسبب  
 ما يكون طريقاً الى الشئ بواسطة كالطريق فانه سبب للوصول الى  
 المقصد بواسطة المشى والحبل سبب للوصول الى الماء بالادلاء  
 فعلى هذا كل ما كان طريقاً الى الحكم بواسطة يستوي سبباً له شرعاً ويسمى  
 الوسطة علة مثاله فتح باب الاصطبل والقفص وحل قيد العبد  
 فانه سبب للتلغف بواسطة توجده من الدابة والطيور والعبد  
 والسبب مع العلة اذا اجتمعا يضاف الحكم الى العلة دون السبب  
 الا اذا تعددت الاضافة الى العلة فيضاف الى السبب  
 حينئذ وعلى هذا قال اصحابنا اذا رفع السكين الى صبي فقتل

له قوله الحكم آه لما تم البحث من دلائل الشرع وهو الاصول الاربعة فالعلم ما  
 ثبت بهذه الدلائل من الاحكام يتعلق باسبابها وشروطها وعلتها فلا بد من بيانها وهذا الفصل لبيان ذلك فان الحكم يتعلق بسببه  
 لانه يقضى اليه ويتوصل به الى الحكم ويثبت الحكم بعلته لانها مؤثرة في الحكم والحكم يوجد عند وجود الشرط فالسبب ما يكون طريقاً وسبباً  
 الى السبب والحكم بواسطة بين الحكم والسبب كالمسح بالطين فان معنى التيمم هو التمسك بالطين واستعمل في الشرع بمعنى الطريق ايضا كذا في  
 الفصول ١٢ له قوله يتعلق بسببه العلم ان ما يتعلق به الاحكام اربعة السبب والعلة والشرط والعلامة ووجه المحصر على هذه الاربعة  
 ان ما يتعلق به الاحكام اربعة في الحكم ووجوده ظاهر الاول يكون فالاول هو العلة والثاني اما ان يوجد الحكم عنده ام لا فالاول هو الشرط  
 الثاني اما ان يكون علما على وجود الحكم او لا فالاول هو العلامة والثاني هو السبب والاولان يجعل دليل المحصر على الاستظهار ١٢ -  
 له قوله الى الشئ الخ والاصل ان ما فيه انضمام هو السبب وما فيه اقتضاء الحكم ايضا بذاته اي ما يقتضيه بطبيعته هو العلة  
 وما ليس فيه انضمام ولا اقتضاء بل لوجوده دخل في تحقق الحكم بانه متوطبه وتوقف عليه الشرط وليس له دخل في الصالح مجرد تعريف وكشف  
 هو العلامة والامارة والاصل في اضافة الحكم ان يضاف الى علة كصلوة العصر واذا تعددت فالى علة العلة كالسوق والقود وعند التعدد فالى  
 السبب المحض وعند التعدد فالى الشرط كصدقة الفطر وحج الاسلام وقد يضاف الى غير كصلوة التيمم وصلوة الاستخارة وصلوة القضاء  
 والفضل فانهم ١٣ له قوله من الدابة آه وهي خروج الدابة وتخرج الطير وهذا العبد فكان كل واحدة من الفتح والحل سبباً والزوج  
 والدباب علة له كذا في المعدن ١٤ له قوله يضاف الحكم الى العلة لانها مؤثرة في الحكم وتثبت بها والسبب يضاف الى الحكم لانه يترتب  
 اولى باضافة ايها فلا يضمن الفاتح قيمة الدابة والطيور ولا الحال قيمة العبد في الصورة المذكورة كذا في بعض المحاشي ١٢ -



الا ان الجنائية انما تتقرر بحقيقة القتل فاما قبله فلا حكم له لجواز  
 ارتفاع اثر الجنائية بمنزلة الا ندمال في باب الجراحة وقد يكون  
 السبب بمعنى العلة فيضان الحكم اليه ومثاله فيما يثبت العلة  
 بالسبب فيكون السبب في معنى العلة لانه لما ثبتت العلة بالسبب فيكون  
 السبب في معنى علة العلة فيضان الحكم اليه ولهذا قلنا اذا ساق  
 دابة فالتفت شيئا ضمت السائق والشاهد اذا التفت بشهادته  
 مالا فظهر بطلانها بالرجوع ضمن لان سيد الدابة يضاف  
 الى السوق وقضاء القاضي يضاف الى الشهادة لما اتت لاسعه

له قوله الا ان الجنائية آه جواب سوال وهو انه لو كان الضمان على المحرم باغترار ركاب مخطور احراره وهو الدلالة ليرجع الى الضمان بمجرد الدلالة بدون ان يتصل بالقتل فاجاب بان الجنائية انما تتقرر كذا في المعدن ١٢ له قوله بمنزلة الا ندمال وهو كون الجرح اذ بعد البرء بحال لا يري اثر الشين فيها بسبب الاتمام فهو لوجب ارتفاع الضمان من الجاني ولينداعده الا ندمال من موطن الحكم والاندمال بشرط جرحه كذا في الرشدي ١٢ له قوله وقد يكون السبب الخ جعل صاحب المنازعة في غير الاسباب لما شبهت بالاسباب ومثلها بشره القريب ومرض الموت والشركية عند الابهام وكذا كل ما هو علة العلة فيضمن من قسم الاسباب فيخرج فيه جهة السببية على جهة العلية وصاحب المنازعة من قسم العلل فترسخ عنده جهة العلية فيه على جهة السببية ثم كل تقدير كيجب في علة اذا اضيف الحكم اليها ان يتعدا زواضا الى العلة فانه الاصل فيجوز الاصل بسقطا الخلف وقد يقال ان العلة في التعلق ليست هو الملك والشاهد والملك بل العلة للتعلق وهو مجموع الملك والقراءة لكن لما كان الملك هو الجزء الاخير للعلنة اضيف اليه الحكم كذا في المحصول ١٢ له قوله فيكون السبب العلم ان حافظ الدين الشافعي قسم السبب الى سبب محض ليس له شبهة العلية كحفر البئر والدلالة على مال انسان اوله والى سبب محض لا يشبه العلة كاليقين كالفارعة وتعليق الطلاق والتناق للوقوع والى السبب في الحكم العلة كعلة العلة عن تغرير الاضاف في العلة كالسوق والقود فاعتبر الاخير من الاسباب ايضا وقسم العلة الى سبع اقسام اسماء وكما وصفي ومجموع الكلمات ومجموعات الاشياء كقوله والواحد مثلث قلت في كون السوق والقود علة العلة للتلف نظر لان علة هو فعل الدابة السوق ليس علة لتفعل لان السوق غير موجب ولا موضوع لوضع رجلها على انسان وانما هو امر اتفاق ليس سببا حقيقيا موحيا فذلك ليس كما يقال حضر البئر سبب وعلة لا لانه اذ لو جرد ان الخنزير وانما العلة هو وجودها حضر مجموعها والعلة عندهم المعنى الموجبة لا الاتفاقية وانما بسبب محض باغترارها علة العلة ايضا تجوز فانهم كذا في المحصول ١٢ له قوله ضمن السائق لان اصابعه يد بها وان كانت علة للتلف لكنها حثرت بالسوق لان السوق يحل الدابة على الذباب كذا فصارت فعلا مضانا الى المكروه وكذا انك مسألة الشهادة لان القاضي كالبهية محمول على القضاء بعد اقامة البينة كذا في المحصول ١٢ له قوله يضاف الى السوق لان الدابة يتسمر على طبع السائق ولهذا اتفق بايقافه ويتسمر بسيره فصاها مضانا الى السائق كذا في المعدن ١٢.

ترك القضاء بعد ظهور الحق بشهادة العدل عنده فصار كالجبور <sup>أي القاضي ١٢</sup> <sup>أي القاضي ١٣</sup>

في ذلك بمنزلة البهيمية بفعل السائق ثم السبب <sup>مجبورة ١٢</sup> <sup>كالا على بيد القائل ١٢</sup> <sup>المراد من السائق ١٣</sup>

قد يقام مقام العلة عند تعدد الاطلاع على <sup>أي جود العلم ١٢</sup>

حقيقة العلة تنسيرا للامر على اليكف ويسقط <sup>بالاحكام ١٢</sup> <sup>بوجوده ١٣</sup>

به اعتبار العلة ويدار الحكم على السبب ومثاله <sup>التعليق الحكم ١٢</sup> <sup>بوجوده ١٣</sup>

في الشرعيات النومة الكاملة فان لها اقيوم مقام الحدت <sup>أي اقامة السبب مقام العلة ١٢</sup> <sup>البايع الى عدل الاستزفاء ١٢</sup> <sup>أي النوم ١٢</sup> <sup>الفاقي عمل حدث حكمي لا حقي النوم ١٢</sup>

سقط اعتبار حقيقة الحدت ويدار الانتقاض على كمال النوم <sup>بمخرج الرسخ مثلا ١٣</sup> <sup>لانا لا نجزم بتعيين بطريق اذ لم يحدث ١٢</sup>

وكذلك الخلوحة الصحيحة لما اقيمت مقام الوطى سقط اعتبار حقيقة الوطى <sup>أي مصل اقامة النوم مقام الحدت ١٢</sup> <sup>لتعدد الاطلاع على الوطى ١٢</sup> <sup>بالمخلاق ١٢</sup>

فيدار الحكم على صحة الخلوحة في حق كمال النهار ولنوم العدة وكذلك <sup>حيث يلزم بها ولو لم يطل ما ولو كان مجبورا او دعتنا ١٢</sup>

السفر لما اقيوم مقام المشقة في حق الرخصة سقط اعتبار حقيقة

له قوله بعد ظهور الحق الخ فيما ياء الى ان فعل القضاء من القاضي وان كان فعلا اختياريا صادرا من البهيمية المتخار باختياره فكان ينبغي ان يضاف حكم ضمان المال بضياعه الى فعل القضاء ولم يفهمه الشهود ولما ان شهادتهم بسبب محض كما في الدلالة الا ان القاضي لما اعتبر عند الشارع عاجزا مجبورا من حيث لا يسبح على مقتضى الشرع غير القضاء على حسب شهادة الشهود بعد تعدد عليهم وتزكيتهم عدل هذا النظر فعلا غير اختياريا في الملا حظا لشرعية وصار حكم فعل البهيمية في عدم صلوح اضافة الحكم اليه هذا البيان في الشهادة واما في التزكية فاذا رجع المكون عن التزكية فعند الامام الاعظم يفهم ان المال بهذا الوجه وعند سماعها انتم انتم على سلم والثناء ليس سببا للتلطف وليست علة الا القضاء القاضي وهو مختار في قضاءه على ان رجوعهم الى التزكية كذب الشهود فلا يضاف التشف الى رجوعهم عن التزكية اذ لم يكن في الحصول ١٢.

له قوله على السبب لما ان في التكليف يعني العمل بحقيقة العلة من البرج فلذا سقط اعتبار العلة ١٢ له قوله اقيم مقام الحدت لان انتقاض الطارة لا نه سبب لان انتقاضها لان النوم لا يخرج عن خروج شئ عاده والعلة الحدت والاطلاع على وجود الحدت في حالة النوم متعذر والنوم لا يستلزم على استزفاء المفاضل واع الى وجود الحدت فيكون وجوده عادتا بالنوم فاقيم مقام الحدت فلا يرد ما يتوهم ان الموضوع كان ثابتا بتعيين وفي النوم خروج الخباثة مشكوك لان الشارع اقام نفس النوم مقام حقيقة خروج النجاسة كذا في بعض الروايات ١٢ له قوله وكذلك الخلوحة الخ اي اذا خلا الزوج بامرأة وليس هناك مانع من الوطى لا شرعا ولا حسا ولا ليلعا كصوم (هو مانع وطي شرعا) ورض (هو مانع وطي حسا) وجبض (هو مانع وطي شرعا) وكانه وطيها وشرعا) كانه وطيها اتمام الخلوحة الصحيحة مقام الوطى ولذا سقط اعتبار حقيقة الوطى ويدار الحكم بوجوده والعدة وغيرها على صحة الخلوحة (بان لم يوجد مانع) تجيب المهر الكافل ويلزم العدة وان تحقق انه ما كان بينهما وطي بان كانت بكرا بعد الخلوحة فان قلت لتعدد الاطلاع على الوطى فهو منع حتى لو توافقا على انتفاء الوطى يجب ان لا يكتم لزوم المهر والعدة قلت جاز ان يكون توافقهما تواضعهما منها المصلحة من المصالح بان كان لهما مصلحة في بكارتهما لا يجب غير الزوج الاول وكذا للزوج دفع تهمة العدة وغيره بالتحقق لتعدد الاطلاع في حق احكام الشرع والناس وغيره بما لم يشهدوا عندهم كما في الفصول وغيره ١٢.

له قوله الصحيح الخ اي الخالية عن الموانع الحسية والشرعية اقيمت مقام الوطى والاخبار والادان غير كثيرة من طرق مختلفة لولا ما يمنعنا من فيق القام لا درونا بها ١٢ له قوله مقام المشقة لتعدد الاطلاع على حقيقة المشقة لانها امر مطبق يتفاوت احوال الناس فيه ١٢

المشقة ويُدَار الحكم على نفس السفر حتى إنَّ السلطان لوطان  
 في أطراف مملكته يقصد به مقدار السفر كان له الرخصة في الإفطار  
 والقصر وقدَّ يسبِّي غير السبب سبباً مجازاً كاليمين  
 يسبِّي سبباً للكفارة وإنها ليست بسبب في الحقيقة فإن  
 السبب لا يتأفي وجود المسبب واليمين يتأفي وجوب الكفارة فإن الكفارة  
 إنما تحب بالحنث ويتهى اليمين وكذلك تعليق الحكم بالشرط  
 كالطلاق والعتاق يسبِّي سبباً مجازاً وإنه ليس بسبب في الحقيقة لأن الحكم  
 إنما يثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجود الشرط فلا يكون سبباً مع وجود  
 الشرط

وهو القدر والنفار نحوها ١٢  
 أي الطراد لا يقل منه واللم يتخص ١٢  
 أي حال كونه يقصد به ١٢  
 فهو سبب شرطي أيام ولياليها سبباً وساطة ١٢  
 في الرابع ١٣  
 ما فيه الأفضاء ١٣  
 ما فيه ١٣  
 أي اليمين ١٣  
 المحقق ١٣  
 أي الحنث ١٢  
 يرتفع بالطلاق ١٢  
 أي تعليق الحكم ١٣  
 ما فيه ١٣  
 بان قال دخلت الدار فانت طالق أو انت حر ١٢  
 وهو وجود الطلاق والعتاق ١٣  
 لا يقبل إلا ما عمن السبب ١٢  
 حتى لو فعل ذلك مرة لا يقع الطلاق بعد الطلاق بالحنث الأول ١٣

له قوله وقد سمي الخ جواب لقض يرد على ما ذكره المصنوع اولاد وهو ان السبب ما يكون طريقاً الى الحكم مفضياً اليه باليمين سبب الكفارة ولهذا يضاف اليه كما يقال كفارة اليمين مع انه ليس بمسبب اليها بل اليمين يتأفي وجوب الكفارة لان الكفارة لا تجب الا بالحنث واليمين العقد لغيره وشترت له والبرهاني الحنث فكان اليمين مانعاً للحنث والحنث لازم الكفارة ومثاني اللازم منافع للملزم والالزام للملازمة التي في عبارة عن عدم الانفكاك بين الشيئين وكذلك تعليق الطلاق والعتاق يسمى سبباً للطلاق والعتاق مع انه من باب الالزام لان قوله ان دخلت الدار فانت طالق المقصود منه امتناعها دخول الدار وحذرنا عن الطلاق وكان اليمين اي التعليق مانعاً لوجود الشرط وهو لازم الجزاء اي لا ينفك عن الجزاء لان الجزاء لا يثبت الا بالشرط والمناني اللازم منافع للملزم والمعنى قوله وفيه يتهى اليمين انها فافعل بخلاف وجوب اليمين ارتفاع اليمين ولذا لو فعل ذلك مرة اخرى لا يحنث ولا يقع الطلاق الا في كلمة كمال لانها ايمان لا يمين واحد فاجاب بانها سميت سبباً باعتبار ان يؤول اليها بخلاف ذلك لان الكفارة والجزاء لا يحنث بل الكفارة بان وجوب الحنث فان قلت للشافعي انهم ذكروا ههنا ان اليمين سبب الكفارة مجازاً وذكرنا في بيان اسباب الشرايع ان اليمين سبب الكفارة اي علتها قلت لاننا في غيرها لا يحنث اليمين فيحتمل قيل سبباً مجازاً مذكور في الكتاب مشرو وجبت قيل انها علت الكفارة فلان الكفارة تصانف الى اليمين فيقال كفارة اليمين فتأمل كذا قيل ١٢ - ٣ قوله فلا يكون سبباً لان من شأن علاته العلية ان يكون العلة مقتضية لوجود المعلول وبما جعلت معه ضرورة وجوب مجامعة العلية للمعلول والوجوب وان العلة اختصاص بالمعلول وجود الاعراض لا يتوهم ان المعتدات للمعلول يجب رفعه وزواله عند وجوده لان الكلام في العلة الاصولية لا الحكيمة فقد ركفنا في المحصول ١٣

١ عن حاصلة ان الطلاق السبب على اليمين والتعليق مجاز باعتبار ما يؤول اليه بان خالف ولزم الكفارة والجزاء فيسبب سبباً مجازاً ذلك بما تركنا في قوله تعالى اني الاني اعمرهم اراوب العنوب باعتبار ما يؤول اليه لا حقيقة حتى يرد النقص وما ذكره المصنف اولاً فالمراد بالسبب الحقيقي لا المجازي ١٢ -

التثاني بينهما فصل الاحكام الشرعية <sup>والتي يثبت بها صلوات الاربعه ١٣</sup> تتعلق باسبابها وذلك <sup>اي السبب وهو التعلق والحدود والطلاق والعتاق ١٢</sup>

لان الوجوب غيب عتاقا فلا بد من علامة يعرف العبد بها وجوب <sup>اي العباد ١٣</sup> <sup>موصوف ١٢</sup> <sup>مصفه ١٣</sup> <sup>اي العلامه ١٣</sup>

الحكم وبهذا الاعتبار اضعف الاحكام الى الاسباب فسبب وجوب الصلوة <sup>اي يسبب ان الوجوب غيب عنها ١٣</sup>

الوقت بدليل ان الخطاب باداء الصلوة لا يتوجه قبل دخول الوقت وانما <sup>اي لا ينظر لتعلقه ١٣</sup> <sup>وهو الجزء المقدم على الادماء ١٢</sup>

يتوجه بعد دخول الوقت والخطاب مثبت لوجوب الاداء ومعروف للعبد سبب <sup>الخطاب باداء الصلوة ١٣</sup>

الوجوب قبله وهذا كقولنا اذا ثبت البيع واذا تفقت المنكحة ولا موجود يعرفه العبد <sup>اي نفس الوجوب ١٣</sup> <sup>مفصول ١٣</sup> <sup>اي ان الصلوة ١٣</sup> <sup>اي ان الزواج ١٣</sup> <sup>كقولنا الزواج ١٣</sup>

له قوله يتعلق اه وذلك لان الوجوب اما هو بايجابه تعالى واما بما هو وان كان معلوما

لنا بالشرع لكن تعلقاته المتعددة في أنحاء الطلب بانصارات الازمنة فانية عتاقا فان لا يعلم لاني اي وقت تعلق الطلب فلا بد منها

من مراسم ومعاملات على خصوص انحاء الطلبات فالاوقات لما كانت ظروفا تتجدد ولعمري وموتقة لنا عليها معرفة لها اعتبرت في

عامة الاحكام الاسباب وعللا لوجوبها كاني الصلوة والصيام فتعرض المصليان انحاء الاسباب للاحكام الشرعية الثانية بالكتاب والسنة والاجماع

والقياس وبهذا معنى ان الاسباب منها بمعنى امارات ومعرفة كاشفة عن الاحكام لا بمعنى مؤشرات فاسبب الحقيقي لنفس الوجوب هو

الايجاب القديم وهو الصفة الحقيقية لتعلق ذاب مناه الاسباب الظاهرة كالاداءات والسبب الحقيقي لوجوب الاداء هو تعلق الطلب

من الشارع وسبب الظاهري صيغة الامر الفعلية كذا في المحصول ١٢ <sup>قوله الوقت فان قلت لو كان الوقت سببا لوجوب</sup>

الصلوة لم يبق للاداء وجود فله لان السبب ابد مقدم على سببه فم يكون الوجوب متأخرا عن الوقت وليقوت الظهيرة والشرطية فقلت

السبب في حق من شرع الصلوة هو الجزء الذي ينفسل به الاداء وهو مقدم على الاداء فلا يلزم تاخير الوجوب عن الوقت كذا في المعدن ١١ -

له قوله قبل دخول الوقت واليه اشير بقوله تعالى اقم الصلوة لذكورك الشمس الى غسق الليل والاصل في اللام هو للتعليل ولوجمل على

الوقت نظرا لانه قوله سبحانه اثم حين تمسون وعين تصبحون الآية فلا يفيضان لان التوقيت لا ياتي بالتعليل بناء على ما حققنا انه

السبب الظاهري وان في الاصل من الظروف وهذا القول من المصنف ايضا يشير الى ان الوقت انما هو معرف وانما السبب وهو توجه

الخطاب بناء على انه لا يتوجه الخطاب قبل دخول الوقت فالدوران على كونه سببا لكونه بمعنى المعروف والامارة فلا يفي انكم كيف قلتم

بالعلم والظهور كذا قال مولانا محمد حسن السبيلي في حصول المحاشي ١٢ -

له قوله والخطاب الخ جواب سؤال وهو انما كان نفس الوجوب ثابتا بالسبب وهو الوقت فما خا فائدة الخطاب فاجاب بقوله

والخطاب مثبت الخ كذا في المعدن ١٢ <sup>قوله قبله اي قبل وجوب الاداء وهو يفصل عن نفس الوجوب لان الخطاب</sup>

يثبت بالامر ونفس الوجوب ثابت بالسبب وهو الوقت والسبب غير الامر فان السبب يثبت بنفس الوجوب والخطاب بالامر يتوجه بعد ذلك السبب ويعرف سبب الوجوب وهو الوقت قبله اي قبل وجوب الاداء كذا في المعدن ١٢ <sup>قوله اذا ثبت البيع</sup>

واذ تفقت المنكحة فانما يجب العن بالبيع والنفقة بالنكاح ويجب اداءهما عند المطالبة كقولنا اذ لا يعرف ان الوجوب يثبت بالسبب

اي الوقت سابقا على وجوب الاداء بالخطاب المتوجه بعد الوقت لان الوجوب اي وجوب الصلوة ثابت في حق من لا يتنازل والخطاب

لكونه غير ناهم الخطاب كالتام والمغنى عليه غير زائد على يوم ويالية حتى امر بالقضاء بعد الانتباه والا فاقته والقضاء ولا يجب الاداء عن القامت

فعرفنا ان الوجوب ثابت في حقهما الا ترى ان الحائض لا يجب عليها القضاء لما انه لا يجب عليه الاداء كذا في الفصول ١٢

عه وذلك لان الوجوب بايجاب الله تعالى واما بما هو تعالى الصلوة مثلا في اليوم او في الليلة لا يلزم متى يكون فلو لم تكن الاسباب

التي وضعت لها يشق معناها على العبادة المراد منها بالاسباب العلل لان السبب في الشرع عبارة عما يكون طريقا لمعرفة المطلوب لا موحيا

لكل المشايخ اختاروا اللفظ السبب لانه اعم ١٢ -

عه يعرف ما هو من التعريف اي يعرف لنفس الوجوب والجملة الفعلية صفة لقوله موجود وخبر لا تقوا الا دخول الوقت ١٢ -

الوقت فتبين ان الوجوب يثبت بدخول الوقت ولان الوجوب ثابت على من لا يتناولهُ

عطف عن عمل قوله بل ان الخطاب الإجمالي

نفسه

الخطاب كالتائم والمعنى عليه ولا وجوب قبل الوقت فكان ثابتاً بدخول الوقت وهذا

الاجمعي ١٣٠ م ب ج هـ يهـ ذهـ حهـ ودهـ

الوجوب

الاول والاول

ظهران الجزء الاول سبب للوجوب ثم بعد ذلك طريقتان احدهما نقل السببية

اي كون الجزء الاول سبباً للوجوب

من الجزء الاول الى الثاني اذ الميؤدة في الجزء الاول ثم الى الثالث والرابع الى ان

اي الذي على الثاني

ينتهي الى آخر الوقت فيتقرر الوجوب حينئذ ويعتبر حال العبد في ذلك الجزء ويعتبر صفة

الآخر من اجزاء الوقت

عند الشروع

الى آخر الوقت

ذلك الجزء وبين اعتبار حال العبد فيه انه لو كان صبيّاً في اول الوقت بالغاً

من الكمال والنقصان

من الابلية وعدمها

في ذلك الجزء او كان كافراً في اول الوقت مسلماً في ذلك الجزء او كانت

الآخر من الوقت

حائضاً او نفساء في اول الوقت طاهرة في ذلك الجزء وحيت الصلاة وعلى

الابلية والاداء وقت الوجوب

الاقراء وقيل

عن الدم بانقطاعه

بعض من وقت الغاء بهي التي لجلدت

هذا جميع صور حدوث الاهلية في آخر الوقت وعلى العكس بان يحدث حيض

لوجوب الزكوة والصوم وغيرهما

او نفاس او جنون مستوعب او اعماء ممتد في ذلك الجزء سقطت عنه

بمصر لثمن

الصلاة ولو كان مسافراً في اول الوقت مقيماً في اخره يصلى اربعاً ولو كان

من غير قصر

مقيماً في اول الوقت مسافراً في اخره يصلى ركعتين وبين اعتبار صفة ذلك

مقصر

اي الوقت

اي شق وتفصيل لا طيلة

له قول كالتام الخ فانهما في هذه الحالة غير صالحين بفهم الخطاب ولا توجه الا بفهمه واليه اشير في قوله تعالى لا تقروا الصلاة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون الآية وفي حديث عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الخطاب في حقه مضاف الى السبب ولا يمكن اضافته الى الخطاب لعدم توجه الخطاب كذا في المصنوع ١٢ في قوله الجزء الاول الخ فلا يتوقف الوجوب على كل الوقت اذ لو كان كذلك لما ثبت الوجوب الا لبعضه في الوقت للزوم تقدم السبب على السبب وهو غير كذا في الفصول ١٣ في قوله ثم بعد ذلك اي بعد ان ثبت ان الجزء الاول سبب للوجوب لا بد ان يحكي كيف يكون باقى اجزاء الوقت ولطريقتان كما بين في الكتاب ١٢ -

في قوله ذلك الخ اي يعتبر حال ذلك الموجب للصلاة بنفس الوجوب كما لا يقتضانا فان كان كاطل وجبت كاطل فان الوجوب مضاف الى العلة فكما لا يمكن وينقصه فلوا دبت كاطل ايضا سمحت والا ضدت وان كان ناقصا وجبت ناقصة فلوا دبت كاطل سمحت ايضا لان الضرورى ان لا ينقص الاداء عن قدر الوجوب كما اذ ادى العصر اي قضاءه بعد الوقت لان سبب وجوبه مجموع الوقت وهو يشمل على الناقص ايضا ومجموع الكمال والناقص ناقص من وجه وان لم يكن ناقصاً كاطل فهو ايضا كاطل من وجه باعتبار اكثر اجزائه لجهة الكمال فيه راجحة وبهذا تقارب الاداء فارق الوجوب وسادته ولذا لا يصح قضاءه في الوقت الناقص كما وقت الطلوع والغروب والظلمة لان الوجوب من وجه كاطل ايضا بل بجملة اجزائه ولا لا حكم الكل فلا يؤدي به الناقص المتحصن بنفسه كذا في المصنوع ١٣ -  
في قوله في اول الوقت الخ اي في جزء اول مقدم على سائر اجزائه غير سبوقه بجزء اخر منه وهو الاول الحقيقي اذ في جزء اول مقدم على الاخرين اجزائه وعلى بعض اجزائه والا كان من الاواسط وهو الاول الاضافي وهو اعم من الاول والاول اولى بالنظر الى اللفظ والثاني بالنظر الى عمل الكلام مما سبق كذا في الفصول -

الجزء ان ذلك الجزء ان كان كاملا فتقررت الوظيفة كاملة فلا يخرج له عن العهدة  
 الأكثر من الوقت ١٣ أي ثبت الواجب كما لا ١٣  
 بادأتها في الاوقات المبكروها ومثاله فيما يقال ان اخذ الوقت في الفجر كامل  
 أي تقريرا والوظيفة الكاملة وعدم الزوج بالناس ١٣  
 وانما يصير الوقت فاسداً بطول الشمس وذلك بعد خروج الوقت فيتقرر الواجب  
 ناقصا ١٣ لا ينسب الى الشيطان ١٣ أي فروع الشمس ١٣  
 بوصف الكمال فاذا طلع الشمس في اثناء الصلوة بطل الفرض لانه لا  
 كمال فيه ١٣  
 يمكنه اتمام الصلوة الا بوصف النقصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء  
 معين للرفع الشمس ١٣  
 ناقصا كما في صلوة العصر فان اخذ الوقت وقت احرار الشمس والوقت عند  
 استأفت في وقت العمر فانه يجب ناقصا ١٣ أي وقت العصر ١٣  
 فاسداً فتقررت الوظيفة بصفة النقصان ولهذا وجب القول بالجواز عند  
 أي ثبت الواجب ١٣ أي تقرير الوظيفة بصفة النقصان ١٣ أي بجواز العصر ١٣  
 مع فساد الوقت والطريق الثاني ان يجعل كل جزء من اجزاء الوقت سبباً  
 من اعتبار السببية ١٣

له قوله فلا يخرج الخ لان ما وجب كما لا يتأدى بصفة النقصان كالصوم المنذور المطلق لا يتأدى في أيام الخمر  
 والتشرب وكالسجدة اذا قرأها نازلاً وكب وسجد بالامعاء لا يتأدى لانها وجبت كما لا يتأدى ناقصة كذا قيل ١٣ له قوله بادأها  
 في الاوقات المبكروها ويلعاضها مارواه الشيطان من ابى مبريرة رفع من ادرك ركعة قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر واجاب  
 عن النبي ان يذبحها ما شاء لعديث كثيرة متواترة المعنى منها ما اخرج البخاري وسلم عن الخديري رضي الله عنه رفعه للصلوة بعد الصبح حتى نطق بنفسه  
 ولا صلوة بعد العصر حتى تغيب الشمس ومنها مارواه مسلم عن علقمة بن قانر رفعه لو كان بينهما ان فصل فيهن اوان تغيب فيهن من زمانين تطلع  
 الشمس بازقة حتى ترتفع وحين تقوم غائم الظلمة حتى تزول الشمس ومين تنقيف الشمس فاذا تعارضا فالواجب ح كما ثبت في الاصول  
 هو المصير الى الغياس والقياس قد روي حديث العن في العصر وحديث الفساد في الفجر فحلنا بهذا النمط كذا في البداية وشرح الوقاتية وروايتهم  
 الطحاوي قد اطلعت فيه الكلام وحقق المقام داريت كما هو شأنه وداري في شرح معاني الآثار وخص الشافعية احاديث النهي بالنواقل لا بالقرائن فحلنا  
 هو بل يخص فلا يصح كيف والتكدة في سياق النفي قيد العموم قطعاً وما قيل للعارضين بين يدين الحديثين لان المقصود بالنهي هو النهي عن بداية  
 الصلوة وفي الحديث حتى الاتمام والقياس فاسد بازاء النص فحلنا هذا الكلام لسفينة لان الغياس انما هو اربع التعاضد وهو ظاهر لان لفظ الحديث  
 لا صلوة الخ وهو شامل لا يتبدل والبقا لا لفظ لا بداية للصلوة قلت هذه كلها امور وابية لا يصح اليها والوارد ومنها انما هو ما سئل عن ان الوارد في الاخبار  
 هو النهي ومقتضاه الحزق والموثقة لا تنفي الصحة وانما ينبغي الفساد وان من المتقرر في اصول الحقيقة كما سبق ان النهي عن الاعمال الشرعية محمول على القبح  
 بغيره لا العيب سائل هو موثقة للشريعة والصحة ومثله بصوم يوم الخمر والصلوة في الوقت المذكور فلا يلزم الا الاثم لا الفساد وقد ركن في الاصول ١٣  
 له قوله بوصف الكمال كمال سبب لان اخذ وقت الفجر غير متصف بالكلية وما ثبت كمالا لا يتأدى بصفة النقصان كذا قيل ١٣  
 له قوله بطل الفرض ولذا قال ان يقول ينبغي ان لا يبطل الفرض بطول الشمس لان السبب هو الجزء الذي اتصل به الشرع وهو وقت  
 كمال وباقي اجزاء الوقت ظرف محض ونقصان الطرف لا يؤثر في نقصان المظروف ويمكن ان يجاب عنه بالتاكيد كذا قال لبعض ١٣  
 له قوله لا بوصف الخ لان نقص الاوا باعتبار نقص ما يؤدي فيه (وهو الوقت) وهو ظرف وهو الوقت ناقص كذا من اوقات عبدة  
 الاصنام والادنان ففسد الاداء وكان وجوبها كاملا كمال سبب وهو الجزء المتصل بالاداء ايضا وان وجد السبب لكن فسد الظرفية وهي شرط فيفسد  
 الشرط وبذا لا يسير لان جهة السبب ولا من جهة الشرط القوي فيعتبر هذا النوع الفساد وحيث ان العصر لنقص وجوبه وللضرورة وعموم الجبوي  
 لعموم جرم اعمال المعاش في الاسواق وغيرها في ذلك الوقت قتال كذا في الاصول ١٣ له قوله كما في صلوة العصر لو كان ذلك الجزء ناقصا  
 كما في صلوة العصر استأفت في وقت الاحمر فانه يجب ناقصا لان سببه وهو الجزء المتصل بالاداء الفاسد ناقص كونه منسوب الى الشيطان كما جاء في  
 الحديث العرف فتقررت الوظيفة اي ثبت الواجب بصفة النقصان لان السبب انما ثبت على حسب ثبوت سببه فينبأ ان بصفة النقصان  
 ولذا وجب القول بجواز عصر الوقت في الوقت المذكور مع فساد الوقت كذا في الاصول ١٣



لا على طريق الانتقال فان القول به قولٌ باطل السببية الثابتة بالشرع  
اي بانتقال السببية من الجزء الاول الى الثاني ١٣

ولا يلزم على هذا تضاعف الواجب فان الجزء الثاني انما اثبت عين ما اثبتته  
اي من جزء سببها على طريق الانتقال ١٣

الجزء الاول فكان هذا من باب ترداد العلل وكثرة الشهود في باب الخصومات  
اي اثبات البرائات من جهة البرهان ١٣

وسبب وجوب الصوم شهود شهر لتوجه الخطاب عند شهود الشهر واطرافه  
عطف على قوله سبب وجوب الصلوة في اطلاق الفعل ١٣

الصوم اليه وسبب وجوب الزكوة ملك النصاب النامي حقيقة او حكما وباعتبار  
اي في الشهر ١٣

وجوب السبب تجاز التعجيل في باب الاداء وسبب وجوب الحج البيت لاضافته  
اي للمال النامي اذا ملك نصابا ١٣

الى البيت وعدم تكرار الوظيفة في العمرو على هذا الوجه قبل وجود الاستطاعة  
اي عدم تعدد وجوبها ١٣

ينوب ذلك عن حجة الاسلام لوجود السبب وبه فارق اداء الزكوة قبل وجود  
البيت فلا يلزم تقديره على السبب ١٣

له قوله باطل السببية الخ لان الجزء الاول اذا صار سببا شرعا فانفس الوجوب فاذا قيل بانتقال السببية عنه كان سببية باطلته وهذا لا  
يجوز والعذر من قال بطريق الاول ثبوت مسددة في محل بعد ثبوتها في محل اخر وهذا ليس بانتقال لكنه نسبة الانتقال فيسمى انتقالا على سبيل التجاز كما

في الفصول ١٢ له قوله فلا يلزم الخ ونوع اشكاله على هذا الطريق وهو انه لو كان كل جزء من اجزاء الوقت سببا لغيره لكان كل جزء واجب  
تضاعف الواجبات وليس كذلك فاجاب بان الاسباب متعددة والواجب واحد فلا يلزم منه تضاعف الواجبات فان الجزء الثاني انما اثبت

حين لا يثبت الجزء الاول كذا في المعلن ١٣ له قوله كثرة الشهور الخ في الاشارة الى دفع ما يتراءى من امتناع ومددة العليل وتعدد العلل بناء  
على ما اشترت ان توارد العلل المستقلة على معلول واحد شخص محال سواء كان على سبيل الاجتماع او على وجه التعاقب اجماعا او على غلط اليد على محمول

التحقق فمدد بان هذا قد جوزها الفقهاء كما في ترداد العلل مثل ما اذا اجتمعت عدة علل على حكم واحد كما اذا بال وعرف وتعدد نصاب الحكم الى  
كل منها وكما روي مثله عن محمد كما قالوا في معنى كون الودي ناقضا للوضوء مع انه يعقب البول وتقص المنقوض محال وكما في كثرة الشهور فنصف

الحكم الى كل اثنين منهم او الى كل واحد فيما يكفي فيشرا به واحده كونه بلال رمضان وكقراءة طوية ايضا في الحكم بوجوب الصوم اداء الفرض  
المكمل لراءه الى كل آية كذا في الفصول ١٣ له قوله واطرافه الصوم الخ يقال صوم شهر رمضان لان الاصل في اضافة الشيء ان

يكون المضاعف الاسباب للمضاعف ودعا ثانيا لان الاضافة للاختصاص والاصل في كل ثابت الكمال وكما للاختصاص من السبب والسبب  
لثبوت به ولان الاضافة نسبة وان النسبة نسبة الحكم الى السبب لحدوثه به بالنسبة المظروف الى الظرف لعدم ثبوت المظروف بانظر كذا في

المعدن والفصول ١٢ له قوله ملك النصاب النامي الخ اي فوا حقيقيا بالتجارة او حكما ببولان الحول لان به يمكن من استثناء المال على الكمال  
لان الحول يشتمل على الفصول الاربعة وبهذا ظهر الفرق بين الزكوة والحج من اتم الزكوة تجب كرها بحولان الحول دون الحج لان النصاب الواحد باعتبار

النماء يتكرر حكما والبيت لا يتكرر اصلا لا حقيقة وهو ظاهر ولا تقدر به لان حرمة البيت امر واحد مستمر وبى مدة كما لا يستغنى كل جلس من المال كالنقد  
والسالم وغيرهما فاقدم مقام النماء لعدم الاطلاع على حقيقة النماء او التخصيص في الاستثناء وانما كان المال سببا للزكوة لانها ايضا في اليد يقال

زكوة المال فكان وجود النصاب وهو المال المقدر سببا فانهم كذا في الفصول ١٣ له قوله جاز التعجيل الخ يعني اذا ملك نصابا جاز ان  
يؤدي الزكوة قبل حولان الحول لوجوب المسبب بعد وجود السبب فان قلت لما كان السبب ملك النصاب النامي وقبل الحول النصابا

غير تام فلم يكن السبب موجودا قبل الحول قلت وجود النصاب سبب والنماء وشكك في الفصول ١٣

له قوله وعدم تكرار الوظيفة فيه ما قد سبق ويمكن ان يكون سبب وجوبه وجود العبد من حيث الجودية وبعده البيت الاستطاعة  
كلها من شرطه وجوبه لاسبابه وعلى هذا ايضا لا يلزم تكرار الوظيفة لحدوث العبد من حيث الجودية اما لو كان السبب هو البيت ففيه

انه يلزم ان يكون الحج فرض كفاية يتأدى باداء البعض كالصلوة على الميت لوحدة السبب واداءه موجب باء البعض ولا يتصور له وجوبه  
الا بان يعد من المسححة كذا في الفصول ١٣





ولان المال في باب الجراحات على هذا الاصل وهذا على اعتبار جواز تخصيص

العلة الشرعية فاما على قول من لا يقول بجواز تخصيص العلة فالمانع عنده

ثلاثة اقسام مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع دوام الحكم واما

عند تمام العلة فيثبت الحكم لامحالة وعلى هذا كل ما جعله الفريق الاول مانعا

لثبوت الحكم جعله الفريق الثاني مانعا لتام العلة وعلى هذا الاصل يدور

الكلام بين الفريقين فصل الفرض لغة هو التقدير ومفروضات الشرع

مقدراته بحيث لا يحتمل الزيادة والنقصان وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي

لا شبهة فيه وحكمه لزوم العمل به الاعتقاده والوجوب هو السقوط يعني ما يسقط

على العبد بلا اختيار منه وقيل هو من الوجبة وهو الاضطراب سمي الواجب

بذلك لكونه مضطربا بين الفرض والنقل فصار فرضا في حق العمل حتى

الواجب

له قوله والاندمال في باب الجراحات على هذا الاصل قوله الاندمال مبتدأ وخبره قوله على هذه الاصل اي الاندمال في باب الجراحات مبنى

على هذا الاصل فان الاندمال مانع يمنع دوام حكم الارض يعني اذا جرح رجل رجلا فانه ينظر مال امر با فان سرت الي النقل النفس يقضي منه وان

اندمت ولم يبق لها اثر لا يفي بمسيرة في حق الارض ان بقيت معتبرة في حق التعزير وهذا المانع يفتق عنه كذا في يوسف يجب حكومته ولو لم يجب اجرة

الطبيب ومن الادوية على ما عرف في الفروع كذا في المعدن ١٢ - ٤ قوله وهذا على اعتباره جواز تخصيص الخ وحتى تخصيصها تختلف

العلم عن المانع بعد وجودها وقد قال به اكثر من مشايخ العراق وكثيرون وهو الظاهر قياسا على العلة المنصومة فان تخصيصها جائز اتفاقا ونحو

الاسلام ومن تبعه وكثيرون منعوا تخصيصها قال الفاضل السبيلي يذراع لفظي واختصاص اصطلاحى فان العلة ان اعتبرت علمه موجبة

واخذ ربع الموانع في جانب العلة فالتخصيص ممنوع لا متناع تختلف العلول من علمه الموجبة وان اعتبرت العلة مقتضية ومستندية لوجود

العلول وجوبية لكم على تقدير عدم الموانع من غير ان فدها جزء من العلة ومعتبر في جانب العلة فالتخصيص جائز وهو الظاهر اذ لا وجه لتمييز معنى

العلم في المنصوص انتهى كلامه ١٢ - ٤

٣ قوله فيثبت الحكم لا محالة فاذا دهرت العلة ولم تثبت الحكم بها كان علم من لم يجوز تخصيص العلة اشعار الحكم لعدم وجود العلة فكلما

وبيان ذلك في قولنا في الصائم اذا صبح الما في حلقه انه يفيد الصوم لان ركن الصوم ثبات وقت ويلزم عليه ان يمسى فمن ابا بخصوص فالمنع

حكم هذه العلة فمالمع وهو الاثر من لم يجوز قال اشتهع هذا الحكم لعدم العلة لان فعل الناس فسوب في صاحب الشرع فسقط عنه معنى الجنابة وصار الفعل عفوا فبقي الصوم لبقا وركنه المانع مع فواست ركنه كذا في الفصول ١٢ ٤ قوله ومفروضات الشرع مقدراته اعلم ان التقديرات على اربعة انواع منها ما يمنع الزيادة والنقصان وهو الحد ومنها ما لا يمنع الزيادة والنقصان كما قال الله تعالى وما تدري نفس ماذا تكسب غدا ومنها ما يربح الزيادة دون النقصان وهو خيار الشرط عند الحيثية ومنها ما يمنع النقصان دون الزيادة كعمدة السفر كذا نبيل ١٢ ٤ قوله والوجوب الخ ولم يفرق الشافعي بينه وبين الفرض والظاهر ان نزاع لفظي كما مر في التقارن في الفلوج وانما هو اختصاص في المطلق واللفظ والخفية ايضا يطلقون احد ما على الآخر كقولهم الحج واجب والركوة واجبة وغير ذلك من المواضع والوجوب هو السقوط ومنه قوله تعالى اذا وجبت جنوبها اي سقط على الارض كذا في الحصول ١٢ ٤ قوله كونه مضطربا الخ فان الواجب شرعا كان مضطربا بين الفرض والنقل فمن حيث انه غير لازم الانتقاد كالموت عندنا يشاء النقل كذا في الفصول ١٢ - ٤

لا يجوز تركه ونفلا في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد به جزماً وفي  
 الشريعة هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالأية المؤولة والصحيح من الأحاد وحكيه  
 ما ذكرنا والسنة عبارة عن الطريقة المسلوكة المرصية في باب الدين سواء  
 كانت من رسول الله صلى الله عليه وسلم أو من الصحابة قال عليه السلام  
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء من بعدى عَصُوا عليها بالتواجد وحكمها انما  
 يطالب المرء باحيائها ويستحق اللائمة بتركها الا ان يتركها بعذر والنفل  
 عبارة عن الزيادة والغنيمه تسمى نفلا لانها زيادة على ما هو المقصود من الجهاد  
 وفي الشرع عبارة عما هو من زيادة على الفرائض والواجبات وحكمه ان يتأب المرء

له قوله في الشرع هو ما ثبت اي لزوم وانما قيد بان ذلك لثلاث تدل السنن والمستحبات والمباحات الثابتة بالدلائل الظنية ١٢-  
 له قوله في الشرع هو ما ثبت بدليل شرعي من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فلي جاء فيه فليست ليعرض شبهته في القطعي كانت اولى  
 والتقييد والتخصيص في النصوص الكتابية كما احتمال كذب الراوي ووجهه ونسيان في الاحاديث وكذلك في الاجماع والمنقول بالاحاد او يمكن  
 الشبهة في صلبه واصله كالقياس الاجتهادي والاجماع السكوتي والدليل الظني قد يكون ظني الطريق والدلالة مع كونه الواحد النقول والمختص قد  
 يكون ظني الطريق دون الدلالة كنجح الواحد اذا كان نصاً في جواب المسألة قاطعاً فيه بلا احتمال بخلاف ذلك يكون ظني الدلالة دون الطريق كالأية  
 المؤولة والمختصة ثم هذا الذي يشتمل ادنى نوع الفرض وهو الفرض العملي لان في دليل شبهته ولذا قيلت بالاحاد وايضا تقدر انما هي في نسخ  
 الرأس والقعدة الاخرى في الصلوة وغير ذلك كثير كوجوب الترتيب بين الفوائض فان وقعت الاختلافات في امثالها ثبتها بالظني  
 كذا في الحصول ١٢ له قوله والصحيح الخ فانه دليل فيه شبهته في ثبوته من النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مثل تعيين الفاتحة في سورة والوتر  
 والاضحية وصحة الفطر ونحوها وانما قيد بالزوم للاخراج السنن والمستحبات والمباحات الثابتة بالدلائل الظنية كذا في المعدن ١٢-  
 له قوله وحكمه الخ اي في العمل حكم الفرض من لزوم العمل وعدم جواز تركه وتفسيره تاركه ملا عن ذلك ما دلل في العلم فلا كيف جازحه لوجود الشبهة  
 الدارسة عنه وقد ثبتت الرجوع بالمواظبة النبوية اذا فصل به الاكثار على تاركها كما حققه المحقق ابن الهمام رحمه الله تعالى ١٢ له قوله  
 المرصية لا على طريق الفرض والواجب فيخرج الفرض والواجب والسنن الزوائد والنوافل خربا بقوله الطريقة المسلوكة لعدم المواظبة عليها  
 فلما بدت تدخل في هذا الحد السنن الزوائد والنوافل فان كلا منها طريق مسكوك مرضي في باب الدين كذا في المعدن ١٢ له قوله عليكم  
 بسنتي رواه ابا ماجه بثلاث طرق في حديث طويل عن العرباض بن سارية مرقوما واخره الترمذي عنه كذا في حديث الرخصة البيهقي والابصار  
 من هذا الحديث اثبت كثير من الائمة بل جماهيرهم سنة التراوح كونها سنة الخلفاء الثلاثة العاخرة وكل بعض الناس في هذا الحديث وليس  
 بما وضع ابراهه كذا في الحصول ١٢ له قوله بعد كالمض والنسيان والنوم وكذا السفر على ما قيل انما يتحقق بمنزلة في حركته ثم هذا الذي في اللوكة من حكمها  
 ايضا حرمان القاعة عند الاضرار على تركها والترن عليه ما ورد في الحديث واما السنن الزوائد فحكمها حكم النوافل والسننات والملاذ باطلاق هي سنن  
 الهدى اي اللوكة اي الثابتة بالمواظبة النبوية حقيقفة ادعها على وجه العبادة والتشريع ولا يضره الترك احيانا نالنا في الحصول ١٢-

عليكم بسنتي الخ رواه احمد وابوداود وابن ماجه عن العرياض تسارية نحوه في حديث طويل.

على فعله ولا يعاقب بتركه والنقل والتطوع نظيران فصل العزبية هي

القصد اذا كان في نهاية الوكادة ولهذا قلنا ان العزم على الوطئ نحو في باب الظهر

لانه كالوجود فجاز ان يعتبر موجوداً اعتد قيام الدلالة ولهذا الوقال اعزم يكون

حالفاً وفي الشرع عبارة عما لزمنا من الاحكام ابتداءً سببت عزيمته لانها

في غاية الوكادة لو كادة سببها وهو كون الامر مفترض الطاعة بحكم

انه الهنا ونحن عبيدها واقسام العزبية ما ذكرنا من القرض والواجب واما

الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة وفي الشرع صرف الامر من محسرات الى يسر بواسطة

عذر في المكلف وانواعها مختلفة لاختلاف اسبابها وهي اعذار العباد وفي العاقبة

تؤول الى نوعين احدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة العفو في باب

له قوله ولا يعاقب الخ اذ لم يكن الترك مقروناً بالانكار والافتد يتركه لو كان تطعي الثبوت

يذكر الباع لعدم شموله في مسك الاحكام الكسف باتيانها العبد وحكمه ان لا يثاب ولا يتركه وقد كفي بجمعه

كما في قوله تعالى واذا حلتم فاصطوا واولم يذكر الكرهة تنزيهاً وتحرماً والحرام لاننا تعريف بمقايسته القرض والواجب

كقوله تغيير ان اي شئ كان في كون كل منهما اذا علمنا اننا لا نذكر ان النقل اسم لزمانا خير يوثق في عين طوع

كذاتي المعدن ١٢ كقوله ان العزم على الواجب عود الخ يعني المقام اذ اعزم على الواجب كانه عاد الى حاله الباطنة حتى وجبت الكفارة عليه ١٢

كقوله عند قيام الدلالة ولذا يقرب اثر العزم الجازم المصمم اثر الفعل كالعزم على الزنا ياتم به وان كان صغيرة لا كبيرة كحقيقة كما ورد

العنان تزنيان الخ وقوله ولما الخ اي يراو بالعزم نفس الفعل المعزوم عليه كمال قربه منه وانما لم يتجزأ كانه قال او جده كذاتي المعدن ١٢

قوله واقسام العزبية الخ فان قيل ان اقسام العزبية اكثر مما ذكره لان الوكاد وكراهية من اقسام العزبية ايضا قلنا الحرام داخل في القرض

ادنى الواجب والكراهية داخل في السنة اذ في المنسوب لان الحرام ان ثبت بدليل قطعي كان للاعتناء عنه فضا كشره الخ وان شئت

بدليل فيه شبهة كان الاضنا عذواً واجباً كمال الضرب وما كان كرهياً كان ضده سنة او مندوباً فكان ذكر القرض والواجب والسنة ذكر

الحرام والكراهية كما في المعدن ١٢ كقوله من القرض والواجب فان قيل السنة والنقل ايضاً من اقسام العزبية كما ذكره فخر

الاسلام ومن تأمل فكم لم يذكر النص قبل النقل لبيت من القرائن عند بعض اصحابنا لانه لا شرع جبر النقصان يمكن في العزبية وهي القرض وكذا

السنة شرعت بتكميل القرض وتبعاً لها فعمل المص اختياراً في القول ولذلك عرف العزبية بما لزمنا من الاحكام ابتداءً والسنة والنقل

ليست مما لزمنا كذاتي المعدن ١٣ كقوله في الشرع صرف الامر الخ ومعنى صرف الامر من العذر الى اليسر ان يكون الاصل شرعاً على

وجز العزبية ثم تستقر شرعية بواسطة عذر في المكلف فلا يرد ان الصلوات الخمس من العزبية بالاتفاق مع ان فيها صرف الامر من عسر الى يسر فان

النبي صلى الله عليه وسلم امر لئلا يخرج بخمس صلاة وانما لا يرد لان الاصل وهو ما زاد على الخمس لم يكن رخصة الا يجب انما هي من التفتيق

واليسر كذاتي المعدن ١٢ كقوله مع بقا الحرمة اي يبطل مع معاملة المباح كذا وردحج لان فيه حكمه ويتبر مباحاً في الشرع حقيقة

ويظهر فخر الفرق بين الباطن والحقى فيما سياتي من الامور الا ان في ترك اختيار الرخصة والمراعاة بمنزلة معاملة معاملة المباح هو عدم ترتب كونه

العقاب على فعله كما في المصنف الفعوى موجب الجنابة فانه لا يكون به الجنابة مباحة غير حرام كذاتي المعدن ١٣

الجنابة وذلك نحو اجراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمينان القلب عند الاكراه <sup>قائما لا يباح بعقوبة ١٣</sup> <sup>اي الرخصة ١٣</sup> <sup>ميتعاقبا والحرة ١٣</sup>  
 وسب النبي عليه السلام وتلاف مال المسلم وقتل النفس ظلماً وحكماً انه لو <sup>منه الاكراه ١٣</sup>  
 صبر حتى قتل يكون ما جوار الامتناعه عن الحرام تعظيماً لتهي الشارع عليه السلام <sup>الكله بالفتح عن الاكراه ١٣</sup>  
 والنوع الثاني تغيير صفة الفعل بان يصير مباحاً في حقه قال الله فمن اضطر <sup>من الصفات الخمس الجوف شتمها في الفقه ١٣</sup> <sup>يعني كان حراماً او قرياً منه ١٣</sup>  
 مخبصة وذلك نحو الاكراه على اكل البيته وشرب الخمر وحكماً انه لو امتنع <sup>اي صابر مجبور للرخصة المجموع ١٣</sup>  
 عن تناوله حتى قتل يكون اثماً بامتناعه عن المباح وصار كقاتل نفسه فصل <sup>اي صابر مجبور للرخصة المجموع ١٣</sup>  
 الاحتجاج بلا دليل انواع منها الاستدلال بعد العلة على عدم الحكم مثاله القوم <sup>اي الاستدلال بالضرورة ١٣</sup>  
 غير ناقض لانه لم يخرج من السبيلين والآخر لا يعتق على الاخر لانه اولاد بدينها <sup>اي القوم ١٣</sup>

١٤ قوله نحو اجراء كلمة الكفر الخ فان حرمة الكفر قائمة لوجوب <sup>اي قوله</sup>  
 حق الله تعالى في الايمان لكن رخص لغيره وهو ان حق العبد في نفسه ليقوت القتل بصورة تجزيب البيته وحق الربا في الروح وحق الله تعالى <sup>اي قوله</sup>  
 في القوت حتى لان التصديق قائم واما ليقوت صورة لان الاصل هو التصديق وذلك باق فرض لا الاكراه رعاية لمعنيين او ترجيحاً لكذا في <sup>اي قوله</sup>  
 المعدن ١٢ ٥ قوله وقتل النفس فلما فان حرمة قتلها كان احتمالاً لان قتل المسلم لا يباح بوجوب المانع ثلث كذا في الفصول ١٢ ٣ قوله فمن اضطر <sup>اي قوله</sup>  
 ان يقدم على قتل بل يصبر حتى يقتل فان قتله كان احتمالاً لان قتل المسلم لا يباح بوجوب المانع ثلث كذا في الفصول ١٢ ٣ قوله فمن اضطر <sup>اي قوله</sup>  
 مخبصة تمام غير محتاج لاثم فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم لكن هذه الآية لا تصد اصل الا باحتراز منع الاثم ومفادها ان يبطل عدم معاملة المباح <sup>اي قوله</sup>  
 فلا يعطي اصل المقصود فالمناسب ان يستدل بقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه فان استثنى من مفعول حرم فلا يكون <sup>اي قوله</sup>  
 المضطر اليه محرماً فيكون مباحاً فانما اضر القتل على تناول المباح يكون حراماً ويكون مقتول نفسه فذبح كذا في الفصول ١٢ ٣ قوله شرب الخمر <sup>اي قوله</sup>  
 وكذا الاضطرار اليها يخوف الهلاك على نفس من الجوع والعطش فانه يصير الفعل مباحاً بقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه <sup>اي قوله</sup>  
 استثنى من التحريم يقتضي الاحتراز في الاستثنى على خلاف حكم الاستثنى من فحوات الحرمة ساقطة كذا في المعدن ١٢ ٣ قوله يكون اثموا <sup>اي قوله</sup>  
 انما ياتم اذا علم بالا باحتراز لم ياكل حتى قتل ولا ينعذر بان يجهل فيه كما يجبل بالخطاب في ذار الحرب كذا في غاية الحصول ١٢ ٣ قوله تعالى لفسه <sup>اي قوله</sup>  
 وبذلك حرمة ما ثبت الاصلية لعقله ودينه عن فساد الحرمة ونفسه عن الميتة لتعدي حيث الميتة الى بدنه فاذا خفت بالاكراه قوات لفسه <sup>اي قوله</sup>  
 لم يستقم صيانة لبعض (اي النقل) لغوات الكل فسقط الحرمة فكان الحرمة ابهى ساقطة كذا قيل ١٢ -

١٥ قوله على عدم الحن فان قلت قوله على عدم الحكم يدل على انه لو استدل بعدم العلة على ثبوت الحكم لا يكون فاسداً وليس كذلك فلا يقال <sup>اي قوله</sup>  
 على ما وقع في بعض النسخ ومنها التعليل بعدم الاثبات حكم باطل بلا شبهة ونزاع فلا يحتاج الى البطلان بالتفريع اما نفس الحكم ففسد تورم <sup>اي قوله</sup>  
 الصحة للمناسبة بين العدين من عدم العلة وعدم الحكم فذا صرح باطله علانية حتى عن مشايخ الحنابلة ان التعليل بنفي العلة لنفي الحكم جائز فسد <sup>اي قوله</sup>  
 المنصف قوله نص على المقصود كذا في الشرح ١٢ ٣ قوله من السبيلين فانه لا يدل على عدم النقض لجواز ان يغيب النقض بغير الحاج <sup>اي قوله</sup>  
 من السبيلين كالموت والبيع كما نقر بالحدیث وهو قول عليه الصلوة والسلام الوضوء من كل دم سائل وما زاد ان العلة المؤثرة في نقض الطهارة خرج <sup>اي قوله</sup>  
 النجاسة مطلقاً سواء كان من السبيلين فيصح الاستدلال لان هذا الاستدلال مبني على مذهبه واجب بانما استثنى عدم الانحصار بدليل لاننا <sup>اي قوله</sup>  
 فلا يتأتى لدعوى الانحصار فانهم كذا في المعدن ١٢ ٣ قوله بينها اي بين الاخرين فاشتباه الحن والحنان فاسد لانه لا يمنع وجود علة <sup>اي قوله</sup>  
 اخرى لها اثر في التعلق كالقراءة الحرمة تعالى عليه السلام من ملك ذارح حرم عتق عليه كذا في المعدن ١٢

وسئل محمد<sup>١٢</sup> يجب القصاص على شريك الصبي قال لا<sup>١٣</sup> الصبي رفع عنه<sup>١٤</sup>  
يعنى اذا قتل منى وبالغ الرجل يجب على البالغ ١٢  
اي لا يجب على شريكه الا يجب عليه ١٣  
بالحديث ١٤

القلم قال السائل فوجب ان يجب على شريك الاب لان الاب لم يرفع عنه<sup>١٥</sup>  
القصاص فيما اذا قتل الاب بشريكه من اجل اجبى ١٥

القلم فصار التمسك بعد العلة على عدم الحكم هذا بمنزلة ما يقال لو ميت<sup>١٦</sup>  
قول السائل ١٦  
و يقول يرتفع عن القلم ١٦  
اي استلزام لعدم العلة على عدم الحكم ١٦

فلان لانه لم يسقط من السطح<sup>١٧</sup> الا اذا كانت علة الحكم منحصرة في معني فيكون ذلك<sup>١٨</sup>  
اي ذلك المعنى ١٧  
اي استلزام عدم العلة المنحصرة ١٨  
خاص مع استثناءه باي الغلط ١٨

المعنى لازماً للحكم فيستدل بانتفائه على عدم الحكم مثاله ما روى عن محمد<sup>١٩</sup>  
اي العلة ١٩  
استلزام انتفاء اللازم على انتفاء اللازم ١٩

انه قال ولذا المنصوبة ليس بضمنون لانه ليس بنصوب ولا قصاص على الشاهد<sup>٢٠</sup>  
اي دلالة المنصوبة ٢٠

في مسألة شهود القصاص اذا رجعوا لانه ليس بقاتل وذلك لان الغصب لازم<sup>٢١</sup>  
اي الشاهد الذي رجع ٢١  
اي انتفاء العلة ما يت ٢١

لضمان الغصب والقتل لازماً لوجود القصاص وكذلك التمسك باستصحاب الحال<sup>٢٢</sup>  
اي الاستدلال ٢٢  
اي الاستدلال ٢٢  
بعدم الاستدلال ٢٢

له قوله وسئل هذا ما يدل من ان الاستدلال بعدم العلة قاسد ولو كان صحيحاً لما استدلت محمد<sup>٢٣</sup> في هذه المسألة بوجود العلة والسائل لما استدلت على عدم الحكم على ان الاستدلال بعدم العلة فاسد كذا في كتب الاصول<sup>٢٤</sup> له قوله رفع عنه القتل لا يكون مواظباً بالقصاص فلم يكن فعل الصبي مضموناً به والقتل حاصل بفعله فما لم يكن بعض هذا الفعل مضموناً بالجزء لم يكن هذا القتل موجباً للقصاص على شريك الصبي لعدم ترتب الحكم على جزء العلة كذا في الفصول<sup>٢٥</sup> له قوله فوجب الحكم ما قاله الشافعي قلنا نقول عدم خصوص تلك العلة لا يثبت عدم الحكم فانه ثابت بعبارة اخرى وهي ان فعل الاب غير مضمون بالقصاص في حق الابن لم يثبت انت وما لك لا ييك فادرت شبه الملك فاندر القصاص في جزء الفعل فانه يقع عن كل ما في الاصل ولحديث لا يقد والوالد بالولد رواه الترمذي وابن ماجه واحمد وغيرهم وهو حديث معتبر عندنا كذا في الحصول<sup>٢٦</sup> له قوله من السطح وما عاير بطلانه بالبداهة لانه ليس كل من يموت يموت بسقوط من السطح بل يموت اسباب كثيرة كما لا يخفى كذا في الفصول<sup>٢٧</sup> له قوله الا ان الاستثناء مفرغ من تولد منها الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم احتجاج بلا دليل في جميع الاوقات الاقوت كون علة الحكم منحصرة اي لا يكون لثبوت ذلك الحكم علة غير ما كذا قيل<sup>٢٨</sup> ١٢

له قوله لانه ليس بنصوب فان الغصب عبارة عن اتيات اليد على مال الغير بحيث يزيل الغاصب يد المالك به الا انه لا يثبت هنا على دلالة المنصوبة حتى يقال ان الغاصب اذا باها فانه لا يثبت الغصب فيه لا يكون مضموناً لان علة ضمان الغصب هو الغصب فنكون العلة منحصرة فيصح الاستدلال بعدم العلة (وهو عدم الغصب) على عدم الحكم (وهو الضمان) فانهم كذا قيل<sup>٢٩</sup> له قوله شهود القصاص وهي ما اذا شهد بالقتل رجل فانتص من ثم رجعوا فانه لا قصاص على الشاهد لانه ليس بقاتل لان علة وجوب القصاص هي القتل فاذا انتفى القتل انتفى القصاص كذا في بعض الجوامع<sup>٣٠</sup> ١٢ له قوله وذلك اي بيانه اي الغصب لازم لضمان الغصب والقتل لازم لوجود القصاص يعني في ضمان الغصب اصلاً الا بالغصب ولا يلزم القصاص اصلاً الا بالقتل فكان الغصب لازماً لضمان والقتل لازماً للقصاص وانتفاء اللازم يدل على انتفاء اللازم كذا في العدة<sup>٣١</sup> ١٢ له قوله باستصحاب الحال وهو الحكم بثبوت امر في الحال بناء على انه كان ثابتاً في الزمان الاول وذلك في كل حكم عرف وجوب وثبوته بدليل ثم وقع الشك في زواله بعد ثبوت كحياة المفقود في اول حال فقد كن وقع الشك في زواله في حال بقاء فيجعل باستصحاب الحال هذا لا يخرج المعدن<sup>٣٢</sup>



الحال تمسك بعد الدليل اذ وجود الشئ لا يوجب بقاءه فيصالح للدفع دون  
 الازمام وعلى هذا اقلنا مجهول النسب لو ادعى عليه احد رقا ثم جني عليه جنائية  
 لا يجب عليه ارض الحزلان ايجاب ارض الحزلان فلا يثبت بلا دليل وعلى هذا  
 قلنا اذ اذاد الدم على العشرة في الحيض وللمرأة عادة معروفة ردت الى  
 ايام عادتها والزائد استحاضة لان الزائد على العادة اتصل  
 بدم الحيض وبدما الاستحاضة فاحتمل الامرين جميعا فلو حكمتا بنقض العادة  
 لزمننا العمل بلا دليل وكذلك اذا ابتدأت مع البلوغ مستحاضة فحيضها  
 عشرة ايام لان ما دون العشرة تحتمل الحيض والاستحاضة فلو حكمتا  
 بارتفاع الحيض لزمننا العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة لقيام الدليل  
 بان العمل العشرة كلها حيضا

له قوله فيصالح فيه دفع ما يرد من ان التمسك باستصحاب الحال لما كان معنا  
 اجتنابا بلا دليل وذا فاسد ينبغي ان يردت القارب من مال المفقود لعدم ثبوت حياته فانما لو اثبتنا حيوطه فانما اثبتناه باستصحاب الحال بانقضاء  
 على حريته والحريته ثابتة باستصحاب الحال وما ثبت به لا يصلح للازمام فقبوت الحريته باستصحاب الحال بهنا لا يصلح لا يوجب ارض  
 المرعى الجاني فانه الزام وما ثبت به ولا يكون لزما فاقم كذا قبيل ١٢ -  
 ٣٤ قوله بدم الحيض اه اى التحق بالحيض القطعي من حيث انه ما بين العشرة وبالاستحاضة من حيث انه خارج عن المقدار المعتاد  
 اما الحيض والخارج عن قدر الحيض لعدم الاستحاضة وهذا ظهر ان معنى قوله اتصل ان معنى ان يافتحكم الحيض وحكم الاستحاضة باعتبار النظرين  
 فلو حكمتا بنقض العادة اى حكمتا بان هذا الزائد حكمه حكم الحيض بناء على استصحاب الحال نظر الى ان ما قبله وهو المتصل به سابقا كان حيا فاستمر  
 هذا الحكم السابق وينسحب على هذا الزائد ايضا بالاستصحاب والقيام ما كان على حاله السابق من جهة انه لم يأت له ناقص مسقط عن الدليل من  
 حيث ان الامر جازم وادانيتها مذبذبة باحتمال الامرين وازمينهما بالاتريخ لاحدهما وللعلل بالشك فحجبتك بالاصل السابق كما هو المقرر  
 كذا في الحصول ١٢ ٣٥ قوله مستحاضة نصب على الحال المقدرة لانها لم تكن مستحاضة وقت ابتداء البلوغ لان الاستحاضة متحقق بعد  
 العشرة والبلوغ ثبتت باقل مدة الحيض كذا في المعدن ١٢ ٣٥ قوله بارتفاع الحيض بان جعل العشرة كلها حيضا بل جعل الحيض  
 ووهنا كما دراه الثلثة والتوضيح ان الثلثة حيض البتة والسبعة الاخرى احتمل الحيض والاستحاضة فلو حكمتا بان السبعة الاخرى استحاضة كان  
 حكمتا بارتفاع الحيض بلا دليل لوجود الاحتمال والحيض لا يرفع الا بدليل وفيما بعد العشرة الدليل موجود على ارتفاع الحيض لان الحيض لا يكون  
 اكثر من عشرة ايام كذا في المعدن ١٢ ٣٦ قوله لقيام الدليل الخ لاحاديث منها حديث ابى امامة رواه الطبراني في معجمه الاوسط  
 والكبير والدرقطنى عنده نقل الحيض للجمرة والبكر والشيخ ثلثة ايام واكثر يكون عشرة ايام فاذا زاد فبهي مستحاضة فبر عبد الملك مجهول  
 والعلامة ان شير ضعيف الحديث ومحمول للشيخ ابى امامة والعلامة ضعف ابن الدري وقال البخارى هو منك الحديث وقال احمد وغيره ليس بشئ  
 قلنا الجهالة والانقطاع غير جرح عندنا والضعف ينجر بما روى من الطرق كذا في الحصول ١٢

علي ان العيص لا تزيد على العشرة ومن الدليل على ان لا دليل فيه الوجحة  
ارتقاء العيص وجران العيص ١٣

للدفع دون الالزام لمسألة المفقود فانه لا يستحق غيره ميراثه ولو  
فيما التاب الذي لم يدر موضع ولا ميراثه ولا ماله ١٣

مات من اقاربه حال فقده لا يرث هو منه فان دفع استحقاق الغير بلا دليل  
مال فقده لان ميراثه يات باسحاب المال ١٣

ولم يثبت له الاستحقاق بلا دليل فان قيل قد روي عن ابي حنيفة انه

قال لا خمس في العنبر لان الاثر لم يرد فيه وهو التمسك بعدم الدليل قلنا  
اي في وجهه من الماء ١٣ اي الخمس في العنبر الام للعنبر ١٣

انما ذكر ذلك في بيان عذارة في انه لم يقل بالخمسة في العنبر ولهذا روي ان محمد  
اي عمر ورد الابرار ١٣ اي ابي حنيفة ١٣ اي ابو جهم ١٣

سأله عن الخمس في العنبر فقال ما بال العنبر لا خمس فيه قال لانه كالتمسك  
دليل وجوه ١٣ اي ابي حنيفة ١٣ اي لا دليل على استحقاق الخمس فيه ١٣

فقال فما بال السمك لا خمس فيه قال لانه كالسقاء ولا خمس فيه والله تعالى اعلم بالصواب  
اي السمك ١٣ اي التمسك ١٣ اي الماء ١٣

## تَمَّ اَصُولُ الشَّاشِيِّ مَعَ اَحْسَنِ الحَوَاشِيِّ

له قوله مسألة المفقود فان قلت

بناءً بانه المسألة على ان استصحاب الحال حجة واقعة لا ملزمة ولو جعل بانه المسألة دليلًا على كانه  
استصحاب الحال دليل بانه المسألة دليلًا على ان استصحاب الحال حجة واقعة لا ملزمة فغير مسلم بل بانه المسألة جعل دليلًا على ان المذهب  
لاصحابنا في استصحاب الحال بما ذكرنا من الترجمة لفظ ملزمة حاصل الجواب ان استصحاب الحال دليل على بانه المسألة واما كون بانه المسألة  
دليلًا على ان استصحاب الحال حجة للدفع فغير مسلم بل هي دليل على الراجح كذا في المعدن ١٢ -

قوله لا خمس في العنبر قيل البهارا فاطلقت فيه الامواج صار منها الزبد ولا يزال يفرغ الرزق بعضها على بعض حتى يمكث ما صفا  
من الزبد فينحدر عن ارضه فينحدر الماء الى الساحل ويذهب ما لا يعتقد من الزبد جفاد اي متلاشيا وبالاطلا واليه اشير في قوله تعالى فاما الزبد  
فيذهب جفاء واما ما يقع ان سيمك في الارض كذا في الحصول ١٢ له قوله في بيان عذارة لاني احتجاجة على من يدعي الخمس في العنبر يعني  
بانه النقص انما يلزم لو ذكر الامام ذلك على سبيل الاحتجاج وليس كذلك فاني ذكره على وجه بيان العذر لنفسه في انه لم يقل بالخمسة في العنبر  
يعني ان القياس ينبغي وجوب الخمس في العنبر ولم يرد اثر بخلاف القياس ليعمل بروتك القياس فوجب العمل بالقياس وهو ان لم يشترط  
الخمسة لاني الغنمة والعنبر ليس من الغنم لان الغنمة ما تؤخذ من ايدي العدو بايجاب الخيل والركاب والعنبر مستخرج من البحر والمستخرج  
من الحرم يكن في ايدي العدو وقط كذا في المعدن وقال الفاضل السنبلي في حصول الحواشي حاصل ان كون الخمس فيه مما يخالف القياس لانه  
ليس من الغنم لان لم يرد عليه يد الاسلام قهرًا فان يد التسلط انما تروى على اليد الاكبر ما يجوز من البحار على البحر الاكبر وما فيه هذا ما تؤخذ من قوله  
تعالى فاما الزبد فينحدر عن ارضه فينحدر الماء الى الساحل ويذهب ما لا يعتقد من الزبد جفاد اي متلاشيا وبالاطلا واليه اشير في قوله تعالى فاما الزبد  
على خلاف بانه القياس لم يترك وينبغي انظر ان بانه الحجة القاهرة تؤول بالآخر الى الكلمة وهي العمل بالقياس وهي الملزمة فالقطع الايراد عن  
اصلا انتهى ١٢ - له قوله ما بال العنبر الخ اي ما حاله واتي وجوه عدم الخمس فيه فاجاب بالقياس على السمك والجامع الاخذ من البحر كما  
اشتهر اصل القياس في وجود الحرفين وان سأل عن كشف النقاب عن وجه الحقيقة بان امثالها لما حكم الماء في عدم الايجاب عليه يقول ان  
لم يرد قهر مخلوق على البحر المحيط كذا ان الخمس في المؤن لا ياتي بمطر الربيع يقع في الصدف والصدف حيوان يتخلق فيه المؤن ولا شئ في الماء فيما  
يوجد من الحيوان كطبي السمك كذا في الحصول ١٢ -

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## ترجمة المحشى العالم عم فيوضه الخاص والعام

هو مجمع الفضل والكمال مرجع ارياب الافضال محسود الاقران اعلم علماء الزمان مولنا الحافظ  
محمد بركت الله سلمه الله وابقاه ابن المحقق الجليل المدقق النبيل مولنا الحافظ محمد  
احمد الله بن امام الرياضيين سابق المتقدمين ببحر العلوم والجاه مولنا المفتى محمد  
نعمت الله ابن سندا الفضلاء سيد العرفاء الذى هو اية من آيات الله مولنا المفتى محمد  
نور الله بن وارث العلوم المخفى والجلي مولنا المفتى محمد ولي (اخ المشهور فى الزمن الملا محمد  
حسن) بن ناصب الوية الهدى القاضى غلام مصطفى بن الفاضل الارشد الملا محمد اسعد  
الكبرياء سلطان المحققين برهان المدققين الملا محمد قطب الدين الشهيد السهالى  
نسبة الى سهالى بكسر الهمزة فى سنة ثلاث ومائة والف ابن مولنا عبد الحليم بن مولنا عبد الكريم بن  
شيخ الاسلام مولنا احمد بن قدوة العظماء حافظ الدين محمد اللاهورى مولدا وفتشاً بن الشيخ فضل  
الله بن الشيخ محى الدين الشيخ نظام الدين بن قطب العالم الشيخ علاء الدين الانصارى الهروى  
ابن مولنا اسمعيل بن مولنا اسحق بن مولنا داود ابن مولنا عزيز الدين بن مولنا جمال الدين ابن  
خواجه دوست محمد ابن خواجه غياث الدين بن خواجه معز الدين بن خواجه حبيب الله بن  
خواجه شمس الدين بن خواجه جلال الدين بن خواجه ظهير الدين بن خواجه سلطان محمد بن  
خواجه نظام الدين بن خواجه شهاب الدين محمود بن ايوب بن جابر بن مقرى البارى عبد الله  
الانصارى بن ابى منصور محمد بن ابى معاذ محمد بن احمد بن على بن جعفر بن منصور بن سيدنا ابى  
ايوب الانصارى صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا نسبه من جهة الاب واما من جهة  
الام فهو ابن بنت الفاضل الكامل العالم العامل مولنا محمد عظيم الله بن صاحب العلم والجاه  
مولنا المفتى محمد حفيظ الله بن زبدة العرفاء فى عصره عمدة العلماء فى دهره مولنا حبيب

اللہ بن مولنا محب اللہ بن مولنا احمد عبد الحق بن الملا محمد سعید اوسط ابتداء  
 مولنا قطب الدین الشہید الی اخرہ ولادته فی شعبان سنۃ ۱۰۶۸ سادس وتسعين بعد الالف والمائین  
 من الهجرة النبوية علی صاحبها افضل الصلوة والتحية فی الوطن المشتهر بکنو بفتح اللام و  
 سکون الکاف وفتح النون واخره وواساکنه بلدة عظيمة من بلاد الهند وافتتح القرآن  
 عند من له فضل من اللہ ذی الجود والجاه عمه الملا محمد فضل اللہ رحمہ اللہ ومن  
 الجنة اعلاها اعطاه تبرکا وتیمنا ثم شرع فی قراءة القرآن فحتمه وقرأ بعض الكتب  
 الهندية ثم شرع فی تحصیل الانكليزية علی وفق عادة ابتداء عصره وقد كان عمه المذكور  
 يمنع عنه لكونه لسان الكفرة ولم يلتفت احدا لى قوله وما عمل عليه لكونه ضروريا للمعيشة  
 الدنيوية فاذن رمدت عيناه وذهب بصرها فعالجت اطباء وعجزوا واتفقوا انه قد  
 زال بصرها فلا يعود ولا ينفع الدواء فانكر واعلجه فقال عمه المذكور لابيه ان تترك اللسان  
 الانكليزية وتعمد لحفظ القرآن فيبرأ ان شاء اللہ تعالى فقبل ابيه ذلك فشفاه اللہ  
 تعالى بكرمه ومنه وفضله فاشتغل فی حفظ القرآن وحثمه فی اربعة عواقر شرع فی تحصیل  
 العلوم العربية فقرأ بعض الكتب علی خاله العلامة المحقق الفهامة مولنا محمد افهام  
 اللہ رحمہ اللہ وبعضها علی اخيه الأكبر ذی المقام الجليل الافخر الذی لاتعد مناقبه ولا تحصر  
 استاذی وابی مولنا محمد عظمت اللہ مد ظله وبعضه علی اخيه عالم العلوم العربية  
 واقف الاسرار الالهية الحافظ الحاج الشيخ محمد قيام الدين عبد الباری عم فيضه  
 الجارى واشتغل فی التغزل الفارسی عند خواجه عزيز الدين الکنوی وفي التغزل الهندية  
 عند مولنا محمد انعام اللہ بن العالم النبيل والفاضل الجليل مولنا ولی اللہ رحمہ اللہ الفرنگی  
 محلی ثم عند الشيخ امير احمد المينائی الکنوی وقد اعطاه اللہ فهما لطيفا وعقلا سليما خصوصا في  
 علم الادب فرتب ديوانين في الهندية وتلمذ عليه في التغزل كثير من الرجال فلما توجه

الى التصنيف والتأليف احرق ديوانيه واعرض عنه لانه يزرى للعلماء ولانه جاء منعه في  
 الحديث لما فيه من الكذب ولما جاء في القران والشعراء يتبعهم الغاؤون وعلم العلوم العربية  
 لجماعة من الناس حتى انه يعلم في تلك الاوان في المدرسة النظامية الواقعة في دار العلم  
 والعمل فرنگي محل وايضا تلمذ عليه في العلوم الفارسية جماعة لاتعد ولا تحصى وبأيع  
 على يد اخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا  
 محمد عبد الرزاق قدس الله سره وواقعة البيعة انه التمس من مولانا محمد عبد الوهاب للبيعة  
 فاجاب بان كفاك خلوص قلبك ولا حاجة لك الى البيعة فسكت وبعد زمان ارتحل مولانا السيد  
 من هذا الدار الى دار الاخرة فراه الملا في المنام بعد زمان كانه ذهب الى حديقة مولانا  
 انوار الحق ليحضر في عرس احد من الاكابر فرأى الباب مغلقا والناس مجتمعون ففتح الباب  
 فدخل هو وبعض من الناس فرأى الملا محمد عبد الوهاب كانه جالس في المسجد حذاء المقبرة  
 فذهب اليه وسلم عليه فضحك واعطاه ظرفا مملوا من الحلوى فاخذة الملا وذهب به الى  
 المقبرة واكله فاذن انتبه عن المنام ووجد نفسه في مقامه فلما اصبح كتب الرؤيا الى ابنته  
 الصغرى وقد كان ابنتاها في المدينة المنورة فاجاب بان المراد منه المبيعة في سلسلته اما اني  
 فلا اعلم كيف يكون هذا واني قد سددت باب المبيعة فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا  
 محمد عبد الرؤف اعنى ضعف المعدة فذهب الى بانسه واقام هناك وذهب الملا  
 لا عتياده فقال للملا للبيعة على يده فبايع الملا ورجال اخرون على يده وقاسم الحلوى من  
 عند نفسه واعطاه اجازة اخذ البيعة في جميع السلاسل كالتقادية والچشتية والسهوروردية  
 والمصافحة وله اسانيد كثيرة منه كالاوائل والمسلسلات كلهم مذكورة في الباقيات الصالحات  
 لا زال مفيدا مفيضا لا غيبا الى نشر المعارف الربانية والفيوضات الرحمانية فيعد انتقال مرشدة  
 رأى الملا في المنام ان الملا محمد عبد الوهاب يقول له لم تنه عن الحج فقال ما استطعت ان اذهب فقال ذهب  
 وذهب عن اجمير وقل قول هذا للملا عبد الباري سلمه فلما ذكر له الرؤيا فقال المراد منه تجديد

البيعة في السلسلة القادرية واجازة السلسلة الجشتية فجد والملا البيعة على يده وحصل  
 منه اجازة تامة ومع ذلك لم ياخذ البيعة لاحد من الناس اجتنابا عن  
 الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات المنطقية على شرح الشمسية المعروف  
 بقطبي والتعليق الاسعد على حاشيته للسيد ورفع الاشتباه عن شرح السلم لجد الله  
 وتحقيق الوقتن على شرح السلم للاحسن واصعاد الفهوم على سلم العلوم وبركت على  
 شرح هداية الحكمة للمبذى وتنوير المصباح على مراحل الارواح والترتيب القيومي على  
 شرح الجامى وحل المطالب على الكافية لابن الحاجب وارشاد الطلبة على اخوان الصفا  
 وازالة الخفاء عن تاريخ الخلفاء وتعليم العامى في تشريح الحسامى وخلعت رحمانى في  
 احوال الشيخ الجيلانى وبكاء العينين في شهادة الحسين رانوار الاتقياء ترجمة  
 تذكرة الاولياء امرأة الواعظين ترجمة درة الناصحين ومنية الراغبين ترجمة غنية  
 الطالبيين وانوار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم الثبوت واحسن  
 الحواشى على اصول الشاشى والزواهر العمدة ترجمة جواهر الخمسة وترجمة فصوص  
 الحكم ورسالة في ولادة النبى ورسالة في احوال الخلفاء الراشدين وله حواش عديدة  
 على اكثر الكتب منها بنج كنج والزبدة والزنجانى وصرف مير والضريرى والكبى والتهذيب  
 وشرح التهذيب ومختصر الميزان وايساغوجى وقال اقول وغنية المستملح القدرى  
 وشرح الاسنياب والعلامات ومختصر المعانى ونفحة اليمن وله شرح كبير للفصول  
 الاكبرى وخاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها خوفا للاطناب واكثرها طبع مرة  
 بعد اخرى وتصانيفه دالة على تجرد علمه وله تقاريف على اكثر الكتب العربية والفارسية  
 والهندية لا تحصى عددهم تزوج اول بنت الشيخ فدا حسين الصديقى  
 من شيوخ لكنوفى الربيع الثانى سنة ١٣١٤ هـ فماتت بقضاء الله وقدره فى الربيع

الثاني سنة ٢٢٣ هـ في بعد و نأتمها تزوج بنت القاضي محمد حسن السهالوي  
 الانصاري ونسبه يتصل من نسب الملا بعد الشهيد السهالوي وله ابن  
 واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب الافر  
 والاه ورضقه الله علميا نافعاً وفهماً كاملاً ويكون مثل اجداده الذين لا مثل  
 لهم في عصرهم ولا في عصر ما بعد هم اللهم امين ثم امين وله اخلاق مرضية  
 وافعال حسنة منها التوسط في ملابسه وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرؤيا  
 الصادقة وعدم اضاءة الزمان في الملاهي والتواضع للمتواضعين وخدمة الاعزة  
 وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق المقام في توصيفه ومع ذلك قد طال وما حورت  
 في شأنه قليل عما هو في ذاته

حرساه احقر عباد الله محمد عزرة الله عنه عفا الله الانصاري اللكنوي لفرنگي  
 محلي ستر الله ذنوبه الخفي الجلي

